

البحث النحوي في كتاب البرهان في علوم القرآن
للزركشي

إعداد
نصيرة بونوه عبد القادر زيتوني

المشرف
الأستاذ الدكتور نهاد موسى

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
اللغة العربية

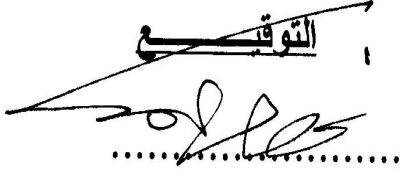
كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

أيار ٢٠٠٦

قرار لجنة المناقشة

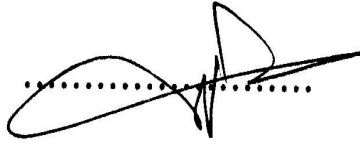
نوقشت هذه الرسالة (البحث التحوي في كتاب البرهان في علوم القرآن
للزركشي) وأجيزت بتاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٦م

التوقيع



أعضاء لجنة المناقشة

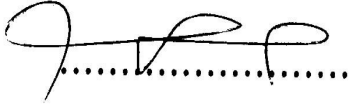
الأستاذ الدكتور نهاد الموسى، مشرفاً ورئيساً
أستاذ النحو واللسانيات



الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد، عضواً
أستاذ النحو واللغة العربية



الأستاذ الدكتور محمود حسني المغالسة، عضواً
أستاذ النحو واللغة العربية



الأستاذ الدكتور حسن الشاعر، عضواً
أستاذ النحو واللغة العربية (الجامعة الهاشمية)

الإهداء

إلى التي كان توفيقى من رضاها
وهدايتى لطريقي من دعاها
إلى نبع الحنان والعطاء

أمى العزيرة

إلى من غرس فى الصبر
وعلمنى أن الحياة كفاح

أبى العزيز

إلى النجوم التي أضاعت طريقى
والعيون التي ترقب نجاحى

أخوتى

إلى من تعجز الكلمات عن حمل معانى
الحب والإخلاص التي أكنها لهما

ذ

إلى كل الذين أحبهم ويعيشون فى قلبى
أهدى هذا العمل المتواضع

الباحثة

O

الشكر كله

لله عزّ وجلّ

ومن ثمّ

لأستاذي الفاضل الدكتور نهاد الموسى الذي اهتمّ بموضوع رسالتي منذ البدء، ودعم خطواتي ووجهّها، ومنحني الكثير من وقته وعلمه الواسع، والذي أتشرف بقبوله الاشراف على رسالتي وأقدر ما بذله من جهد لإعانتني .

وللأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة :

أ.د محمد حسن عواد

أ.د محمود حسني المغالسة

أ.د حسن الشاعر

الذين تحمّلوا عبء قراءة هذه رسالة ومناقشتها .

فهرس المحتويات

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--------------------|
| ب | قرار لجنة المناقشة |
| ج | الإهداء |

| | |
|-------|--------------------------------------|
| د | شكر وتقدير |
| هـ | فهرس المحتويات |
| ح | الملخص بالعربية |
| ٢-١ | المقدمة |
| ٥-٣ | التمهيد (الزركشي حياته) |
| | الفصل الأول : المصطلح النحوي |
| ٢٩-٧ | المصطلح البصريّ |
| ٣٨-٣٠ | المصطلح الكوفيّ |
| ٤١-٣٩ | المصطلح المشترك |
| | الفصل الثاني : في أصول النحو ونظريته |
| ٤٤-٤٢ | أصول النحو |
| ٤٨-٤٥ | القرآن الكريم |
| ٥٥-٤٨ | القراءات القرآنية |
| ٥٨-٥٥ | موقفه من القراءات |
| ٦٠-٥٨ | القراءات الشاذة |
| ٦٤-٦٠ | الحديث الشريف |
| | كلام العرب (النثر، والشعر) |
| ٦٧-٦٤ | النثر |
| ٧٦-٦٧ | الشعر |
| ٧٧ | الإجماع |
| ٨٢-٧٨ | القياس |
| ٨٢ | استصحاب الحال |
| ٩٣-٨٣ | العلة |
| ٩٧-٩٤ | العامل |
| | الفصل الثالث : المباحث النحوية |
| | المرفوعات |

| | |
|---------|----------------------------------------|
| ١٠٦-٩٨ | المبتدأ والخبر |
| | ما أصله المبتدأ والخبر |
| ١١٦-١٠٧ | كان وأخواتها |
| ١٢٣-١١٦ | أفعال المقاربة والرجاء والشروع |
| ١٣٥-١٢٣ | الحروف المشبهة بالفعل (إنّ وأخواتها) |
| ١٤٣-١٣٥ | ظن وأخواتها |
| | المنصوبات |
| ١٥٤-١٤٣ | المفعول به |
| ١٥٥-١٥٤ | المفعول المطلق |
| ١٥٨-١٥٦ | المفعول فيه |
| ١٥٩-١٥٨ | المفعول له أو لأجله |
| ١٦٢-١٥٩ | الاستثناء |
| ١٦٦-١٦٣ | الحال |
| | المجرورات |
| ١٦٨-١٦٧ | الجر على الجوار |
| ١٦٨ | حذف الجار والمجرور |
| ١٧٤-١٦٨ | حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه |
| ١٧٥-١٧٤ | حذف المضاف إليه |
| | الأفعال |
| ١٧٧-١٧٦ | التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي والعكس |
| ١٨٣-١٧٧ | حذف الفعل الخاص والعام |
| ١٩٠-١٨٣ | نواصب الفعل المضارع |
| ١٩٥-١٩١ | الحروف الجازمة |
| ٢١٢-١٩٦ | حروف المعاني |
| ٢١٥-٢١٣ | الخاتمة |
| ٢٣٤-٢١٦ | المصادر والمراجع |
| ٢٣٥ | الملخص باللغة الإنجليزية |

البحث النحوي في كتاب البرهان في علوم القرآن للزركشي

إعداد

نصيرة بونوه عبد القادر زيتوني

المشرف

الدكتور نهاد الموسى

ملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع البحث النحوي في كتاب البرهان في علوم القرآن للزركشي لاحتوائه على مسائل مستفيضة تمثل مادة خصبة للدراسة والبحث، جديرة أن يُستأنف عرضها في سياق مفرد، كما أنه يفتقر إلى دراسة متخصصة في إبراز الجانب النحوي له.

وتهدف هذه الدراسة للإحاطة بمختلف المواضيع النحوية التي تعرّض لها الزركشي بالدراسة في كتابه البرهان مبرزة رأيه فيها مقارنة بما ذكره النحاة، ملتزمة في ذلك آفاق المادة النحوية وأبعادها، مبيّنة طبيعتها تناولها، ومركزة في ذلك على إظهار المصطلحات النحوية التي استخدمها، وموقفه منها ومن السماع والقياس، ومنهجها في الاحتجاج بالقرآن الكريم، وموقفه من

القراءات القرآنية المتواترة والشاذة، ومن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعرا ونثرا، ومدى وتقيدته بالزمان والمكان في تعضيدته للقاعدة النحوية، وأنواع العلل التي اعتمد عليها وموقفه من العامل، إضافة إلى إبراز آرائه النحوية الخاصة بالأسماء، والأفعال، والحروف، ومقارنتها بآراء النحاة.

وتوصلت الدراسة إلى أنّ البرهان في علوم القرآن مصدر نحويّ مهمّ على الرّغم من أنّه صنّف في كتب علوم القرآن، ذلك أنّه ينتظم مباحث في أصول النّحو ومصطلحاته، ومسائل الخلاف فيه، كما ينتظم مباحث تستغرق جلّ أبوابه

وأنّ الزركشي تابع المتقدّمين في تناوله للمواضيع النّحوية، المتعلّقة بالأسماء، والأفعال، والحروف، مستعيناً بالمصطلحات النّحوية من كلتا المدرستين – البصرية والكوفية – وبالسّماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال في تعضيدته للقاعدة النّحوية دون تحييز، بل اتّخذ موقفاً مستقلاً ممّا يمنح عمله هذا فائدة التذكّار وفضيلة الإضافة!.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمين، وعلى آله الطاهرين، وصحابته الكرام الطيبين، ومن تبعهم إلى يوم الدين... أما بعد:

كان القرآن محوراً ومنطلقاً لعلوم متعارفة، وإنما نشأت علوم العربية لخدمته، فالعلاقة بينها وبين النص المقدس لا تنفك.

ويمثل كتاب البرهان نموذجاً لهذا التواضع بين علوم القرآن، وعلوم العربية، وخاصة علم النحو، فهو إن عُدَّ من كتب علوم القرآن، ينتظم مباحث في أصول النحو، ومسائله وجل أبوابه. ثم إن هذا الكتاب مع أهميته لم يلق عناية كافية من الباحثين، إذ أنه يفتقر إلى دراسة متخصصة تميّط اللثام عن المواضيع النحوية الموجودة فيه، وتبرز آراءه فيها، وذلك تفسير اختياري إياه موضوعاً لرسالتي إلى جانب ما رأيت من عزوف الباحثين عن النحو القديم، ورجالاته إلى ما هو حديث في اللغة.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن تنتظم هذه الدراسة في ثلاثة فصول مسبقة بتمهيد، ومختومة بنتائج هذا البحث، اختصّ التمهيد بتناول حياة الزركشي، وسيرته، وآثاره العلمية بصورة مختصرة وكان كل فصل ينتظم في مباحث، فخصصت الفصل الأول لدراسة المصطلح النحوي في البرهان بغية الكشف عن طبيعة الاستعمال الإصطلاحي فيه، ودلالات الاستعمال، وقُسم الفصل على مباحث للمصطلحات النحوية البصريّة، وآخر للكوفيّة، وثالث للمصطلحات المشتركة.

أما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان في أصول النحو ونظريته ليُفصل الحديث في موقف الزركشي من السماع بعناصره المعروفة: القرآن الكريم، وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب منثور، ومنظومه، ومن القياس، والعلل، والاجماع، واستصحاب الحال، فاستجلى الفصل طبيعة موقف الزركشي من هذه الأصول، ومقدار التزامه بالقواعد التي وضعها النحاة في إطار تعييدهم إياها.

والفصل الثالث بحثت فيه ما جاء به البرهان من مادة نحوية، وما أسهم به في مجال الدراسات النحوية، وقُسم الفصل على مباحث تناولت مرفوعات الأسماء، وما أصله المبتدأ، والخبر، ومنصوباتها، ومجروراتها، ومباحث ذات العلاقة بالفعل، وحروف المعاني.

وختمت البحث بخاتمة ضمنيتها أهم ما تيسر للدراسة التوصل إليه من نتائج وقد استقى البحث مادته العلمية من أنواع عدّة من المصادر النحوية، واللغوية منها كتب معاني القرآن، وإعراب القرآن، وإعجاز القرآن...

كما اعتمد البّحث على المعجمات اللّغوية، وكان كتاب البرهان في علوم القرآن للزركشي المصدر الرئيسي الذي دار عليه البّحث في الرسالة، وقد أفاد البّحث أيضا من عدد من الرّسائل الجامعية، وعدد آخر من البحوث في الدّوريات.

ويعلم الله أنّي ما ادخرت وسعا، ولا توانيت في عملي لإنجاز هذا البحث، بل سعيت بكلّ طاقتي، وجهدي لإظهاره بأكمل ما أستطيع، إلا أنّني واثقة أنّ الكمال لن يكون إلا لله "جلّت قدرته" وحده، فما وفّقت فيه إلى الحقيقة، فمن توفيقه سبحانه، وما لم يتحقق له ذلك فمن نفسي.

كما أنّ هذا العمل المتواضع محاولة وحسب، ولست أدعي له الكمال، ولست أراه كلمة الفصل التي لا مقالة بعدها، فحسبي أنّي أفرغت له الوسع كلّه... والله معيني ووليّ توفيقني.

وواجب عليّ في هذا المقام أن أتجه بالشكر فيّاضا من أعماق النّفس إلى أستاذي الدكتور "نهاد الموسى" المشرف على هذا البّحث، فهو الذي رعاه، وأحاطني خلال مراحل عملي فيه بتوجيهاته السّديدة، وتتبعه الدّقيق.

التمهيد: الزركشي

مولده ونسبه:

هو محمد بن بهادر بن عبد الله أبو عبد الله بدر الدين الزركشي، شافعي المذهب، تركي الأصل، مصري المولد والوفاء^(١)، يعرف بالزركشي نسبة إلى الزركش^(٢)، وبالمنهاجي؛ لأنه حفظ منهاج الطالبين للإمام النووي^(٣).

ولادته، ونشأته:

ولد سنة خمس وأربعين وسبعمائة^(٤) في القاهرة في كنف أسرة متواضعة، لم أجد فيما اطلعت عليه من المراجع العربية ما يشير إليها سوى أن له أقارب يكفونه أمر دنياه.

حياته العلمية:

تطلع الزركشي إلى ما هو خير من حرفته التي نسب إليها فعني بالاشتغال بالعلم من صغره، حيث انتظم في حلقات الدروس، وتفقه بالمذهب الشافعي^(٥)، وقد تلقى علومه على يد كبار علماء بلده، حيث أخذ عن الشيخين جمال الدين الإسنوي (٧٧٢هـ—)، وسراج الدين البلقيني^(٦) (٨٠٥هـ)، ورحل إلى دمشق، فأخذ الحديث عن ابن كثير (٧٧٤هـ)، وقرأ عليه مختصره في الحديث، ثم توجه إلى حلب، فقرأ الفقه والأصول على الأزرعي (٧٨٨هـ)، وغيره، وولي قضاء الشام لفترة، وانتهى به المطاف بالعودة إلى مصر، اشتغل بالتدريس، وبالفتوى^(٧).

(١) ابن فرات، تاريخ ابن فرات، ج٢، ص٣٢٦، ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، ج٣، ص٢٢٧ - ٢٢٨، ابن حجر، انباه الغمر، ج٣، ص١٣٨، الدرر الكامنة، ج٣، ص٢٤١، الزركلي، الأعلام ج٦، ص٢٨٦.

(٢) وهو الشخص الذي يوشي الملابس والقماش بخيوط ذهبية انظر: حسنين، قاموس الفارسية-فارسي عربي-ص ٣٢١.

(٣) ابن العماد، شذرات الذهب، ج٧، ص٨٥.

(٤) ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، ج٣، ص٢٢٧ - ٢٢٨، ابن حجر، انباه الغمر، ج٣، ص١٣٨، الدرر الكامنة، ج٣، ص٢٤١، السيوطي، حسن المحاضرة، ج١، ص٢٠٦.

(٥) انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٣، ص٢٤١، وابن العماد، شذرات الذهب، ج٧، ص٨٥.

(٦) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٣، ص٢٤١، ابن العماد، شذرات الذهب، ج٧، ص٨٥.

(٧) ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، ج٣، ص٢٢٧ - ٢٢٨، ابن حجر، انباه الغمر، ج٣، ص١٣٨ - ١٣٩، الدرر الكامنة، ج٣، ص٢٤١.

وتولّى إمامة خانقاه كريم الدين بالقرافة الصغرى^(١)، وكان منقطعاً في منزله لا يتردد إلى أحد إلا إلى سوق الكتب، وإذا حضره لا يشتري شيئاً، وإنما يطالع في حانوت الكتبي طول نهاره، وينقل ما يعجبه في أوراق ثم يرجع، فينقله إلى تصانيفه^(٢)

وفاته:

توفي الزركشي يوم الأحد ثالث رجب سنة أربع وتسعين، وسبعمائة، ودفن بالقرافة الصغرى بمصر^(٣).

مكانته العلمية:

كلّ من ترجم للزركشي يصفه بالعالم العلامة، المصنّف المحرّر^(٤)، على الرغم من أنه لم يعمر طويلاً، فهو لم يختص بنوع واحد من الفنون، إذ صنف في علوم القرآن، وعلوم الحديث، والفقه، وأصول الفقه، والأدب، والتاريخ والمعارف العامة، وكان عالماً فاضلاً في جميع ذلك^(٥).

ومن مصنفاته:

علوم القرآن:

البرهان في علوم القرآن، تفسير القرآن.

(١) ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، ج٣، ص٢٢٧-٢٢٨، ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٣، ص٢٤١، ابن العماد، شذرات الذهب، ج٧، ص٨٥.

(٢) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٣، ص٢٤١، ابن العماد، شذرات الذهب، ج٧، ص٨٥.

(٣) ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، ج٣، ص٢٢٧-٢٢٨، ابن حجر، انباه الغمر، ج٣، ص١٣٨-١٣٩، الدرر الكامنة، ج٣، ص٢٤١، السيوطي، حسن المحاضرة، ج١، ص٢٠٦، ابن العماد، شذرات الذهب، ج٧، ص٨٥.

(٤) ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، ج٣، ص٢٢٧-٢٢٨، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٢، ص١٣٤، السيوطي، حسن المحاضرة، ج١، ص٢٠٦، ابن العماد، شذرات الذهب، ج٧، ص٨٥.

(٥) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٣، ص٢٤١.

(٦) انظر: ابن فرات، تاريخ ابن فرات، ج٢، ص٣٢٦، ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، ج٣، ص٢٢٧-٢٣٨، ابن حجر، انباه الغمر، ج٣، ص١٣٨-١٣٩، الدرر الكامنة، ج٣، ص٢٤١، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٢، ص١٣٤، السيوطي، حسن المحاضرة، ج١، ص٢٠٦، ابن العماد، شذرات الذهب، ج٧، ص٨٥.

الزركلي، الأعلام، ج٦، ص٢٨٦.

علوم الحديث:

الإجابة لإيراد ما استدرسته عائشة على الصحابة، المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج المختصر، المختصر في شرح البخاري، اللألي المنثورة في الأحاديث المشهورة، التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح.

الفقه:

خبايا الزوايا في الفروع، المنثور في القواعد، إعلام الساجد بأحكام المساجد.

أصول الفقه:

البحر المحيط، سلاسل الذهب.

علوم اللغة:

التذكرة النحوية.

العقيدة:

معنى لا إله إلا الله.

التاريخ (التراجم العامة):

عقود الجمان وتذييل وفيات الأعيان لابن خلكان.

الفنون العامة:

الأزهمية في أحكام الأدعية، لُقطة العجلان وبُلة الظمان في أصول الفقه والحكمة والمنطق، الغرر السوافر فيما يحتاج إليه المسافر.

الفصل الأول المصطلح النحوي

الفصل الأول المصطلح النحوي

يواجه الباحث في النحو العربي مصطلحات نحوية، استخدمها النحاة الأوائل، تنبئ عن المدرسة التي ينتمون إليها.

حيث اجتهدوا في وضع هذه المصطلحات، وذلك: "لأنّ المصطلحات ثمار العلوم وأدواتها، للتعبير عن موضوعاتها، فقد كان لا بُدّ للنحو بصيرورته، صناعة من مصطلحات تكون أعلاماً على موضوعاته"^(١)، ومَعالم يدل بها على الحدود البارزة فيه^(٢) ولذلك سايرت المصطلحات، نشأة النحو وتطوره^(٣)، ولم تستقر هذه المصطلحات، إلا بعد أن اتّضحت معالم النحو، واستقرت وهذا شأن "أي مصطلح علمي جديد لا يستقر ويُعبّر عن مضمونه، إلا بعد أن يستقر ذلك العلم، وتشيع مصطلحاته، وتثبت بتتابع الدارسين عليه، وتعهدهم إياه بالاستعمال"^(٤).

إضافة إلى أنّ للبيئة أثراً واضحاً في اختلاف هذه المصطلحات، وذلك؛ لأنّ "الدّرس النحوي لم يكن قوالب جامدة، أو اتجاهاً واحداً في بيئاته جميعاً، وإنما اختلف باختلاف البيئات، وكان لكل بيئة طابعها تظهر في المصطلحات التي استخدموها، وإن كان هذا الاختلاف في البيئة والمدارس، ليس بالاختلاف الكبير الذي يؤدي، وهذا يرجع إلى اللّغة العربية، وما تتميز به إذ ظلت "محتفظة بأسلوبها الرّقيق، وبكتابتها العظيم، وتراثها الخالد"^(٥).

فالاختلاف إذن في هذه المصطلحات والتسميات، لم يغير من النحو شيئاً، والدليل على ذلك أنّ الاختلاف بين المدرستين المشهورتين، مدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة لم ينشأ عنه نحوان متعارضان، وإنما هو اختلاف في المنهج المعتمد، وفي النظرة الخاصة التي فرضتها كل من البيئتين، وما أحاط بنحاتها من ظروف اجتماعية، أو ثقافية، أو لغوية^(٦).

وذلك شأن المدارس التي جاءت بعدهما، إذ كانت قواعدها، ومصطلحاتها مستقاة منهما إلا أنّ أصحابها وجدوا في بيئة أخرى.

(١) المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٣٠٣.

(٢) سلمان، التوابع في كتاب سيبويه، ص ١٥١.

(٣) عبابنة، مكانة الخليل في النحو العربي، ص ١٥٧.

(٤) الحديثي، المدارس النحوية، ص ١١٤.

(٥) المرجع نفسه، ص ١١٤.

(٦) المرجع نفسه، ص ٣٠.

فلم يكن هذا الاختلاف في المصطلحات إذن، لمجرد الاختلاف، أو التمايز والبروز، فلم يكن مثلاً "ميل الكوفيين إلى التعبير بها (المصطلحات) لمخالفة البصريين مجرد مخالفة، بل أملى عليهم استخدامها أنهم وجدوها أقرب إلى منهج درسهم، وطبيعة رؤيتهم اللغوية، والنحوية، فآثروا مصطلحاً على آخر، وهدؤوا إلى ابتكار مصطلحات جديدة لم يعهدها البصريون، ولم يكن لديهم بإزائها مقابل كالتقريب، والصرف.

وهذا لا ينفي وجود مصطلحات مشتركة بين المدرستين كالفاعل، والمفعول، والاستثناء، والمبتدأ، والخبر.

وهي ترجع "المرحلة أخذ بها علماء البصرة والكوفة، من معين واحد مثله عيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء، والخليل، ويونس"^(١).

أمّا المتأخرون من النحاة فقد تواردوا على "المصطلحين" معاً، إذ نقلوا عن أصحاب المذهبين في مصنفاتهم.

ومن بين هؤلاء الزركشي فقد تنوّعت مصادره في كتابه البرهان في علوم القرآن، وتعددت موارده إذ شملت أراء النحاة، واللغويين الذين سبقوه على اختلاف مذاهبهم، ممّا جعله يحوي مصطلحات نحوية بصرية، وأخرى كوفية إلى جانب المصطلحات المشتركة بين علماء المدرستين، وقد عرضت لهذه المصطلحات النحوية على وفق كونها بصرية أو كوفية، كما عرضت للمشتركة، مراعية في عرضها الترتيب على وفق حروف الهجاء.

(١) أبو الطيب، مراتب النحويين، ص ٨٦، ياقوت الحموي، معجم الأديباء، ج ٣، ص ١٦٩.

المبحث الأول: المصطلح البصري :

أسماء الإشارة: وتعرف أيضا بالأسماء المبهمة، حيث جاء في الكتاب "وأما الأسماء المبهمة فنحو، هذا، وهذه، وهذان، وهاتان، وذلك، وتلك، وذانك، وتانك، وأولئك، وما أشبه ذلك: إنما صارت معرفة؛ لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء، دون سائر أمته"^(١).

وعليه فأسماء الإشارة مصطلح، يرادف مصطلح الأسماء المبهمة عند سيبويه، ويقابل مصطلح حروف المثل عند الكوفيين^(٢). حيث جاء في لسان العرب أن "أهل الكوفة يسمون ذا، وتا، وذلك، وهذا، وهذه، وهؤلاء، والذي، والتي، واللاتي حروف المثل، وأهل البصرة يسمونها، حروف الإشارة، والأسماء المبهمة"^(٣).

وقد استعمل الزركشي هذا المصطلح في قوله: "قال الصفار: لا يجوز حذف حرف النداء من المنادى، إلا إذا كان المنادى نكرة مقبلاً عليها؛ إذ لا دليل عليه؛ وإلا إذا كان اسم إشارة"^(٤). كما ورد أيضا في حديثه عن التعريف والتكثير: "كقوله في البقرة: (يَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ) [البقرة ٦١] وفي آل عمران: (بَغْيِرَ حَقٍّ) [آل عمران ٢١]، وقوله في البقرة: (هَذَا بَلَدًا آمِنًا) [البقرة ١٢٦]، وفي سورة إبراهيم: (هَذَا الْبَلَدُ آمِنًا) [إبراهيم ٣٥]؛ لأنه للإشارة إلى قوله: (بَوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ) [إبراهيم ٣٧]"^(٥).

اسم الفاعل:

وهو من مصطلحات البصريين^(٦)، ويُعبر عنه الكوفيون بالفعل الدائم^(٧)، ومن مواطن وروده في "البرهان" ما ذكره الزركشي ضمن قوله: "ومنه العدول عن المستقبل إلى اسم الفاعل كقوله تعالى: (وَإِنَّ الَّذِينَ لَوَاقِعٌ) [الذاريات ٦]، فإن اسم الفاعل ليس حقيقة في الاستقبال بل في

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٥، و ج ٣، ص ٢٨٠.

(٢) ثعلب ، مجالس ثعلب، ج ١، ص ٤٢.

(٣) ابن منظور ،لسان العرب،(ذا)

(٤) الزركشي ، البرهان، ج ٣، ص ٢١٤.

(٥) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٢٧.

(٦) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٣، ٣٣، ٤٥، الأخفش، معاني القرآن، ج ١، ص ٨٤، المبرد، المقضب، ج ٢، ص

٢٥٥ و ج ٤، ص ١٤٨، ضيف، المدارس النحوية، ص ١٦٦.

(٧) الفراء ، معاني القرآن ، ج ١، ص ١٦٥، ثعلب، مجالس ثعلب، ج ١، ص ٢٣١، المخزومي، مدرسة الكوفة، ص

٣١٠، القوزي، المصطلح النحوي، ص ١٨٥.

الحال^(١)، وذكره الزركشي أيضا في قوله: "ثم قال: (وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبُهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ) [الأنفال ٣٣]، ف جاء باسم الفاعل الذي لا يختص بزمان حيث أراد نفي العذاب بالمستغفرين على العموم في الأحوال^(٢) .

اسم الفعل:

وهو من المصطلحات البصريّة^(٣) إذ استعمله سيبويه^(٤)، وسائر البصريين إلا أن الأوائل منهم وصلوا إلى مؤداه بالشرح، فقد عبّر عنه ابن السراج بالاسم الذي يسمّى به الفعل^(٥)، وقد أطلق الفراء اسم الخلفة على اسم الفعل (دونك)^(٦).

وقد ورد ذكر هذا المصطلح في البرهان في كلامه عن التوكيد اللفظي، وذلك في قوله: "ويكون في اسم الفعل كقوله تعالى: (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) [المؤمنون ٣٦]"^(٧).

اسم المفعول:

وهو مصطلح بصريّ، حيث استعمله سيبويه، مقترنا باسم الفاعل، ولم يبحث مفهومه بمعزل عنه، وخصّه في باب معه، إذ قال: "هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل"^(٨).

وقد ذكر الزركشي هذا المصطلح وذلك في قوله: "... ومن لواحق ذلك، العدول عن المستقبل إلى اسم المفعول، لتضمّنه معنى الماضي، كقوله تعالى: (يَوْمَ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ) [هود ١٠٣] تقريراً للجمع فيه، وأنه لا يبدّ أن يكون معاداً للناس، مضروباً لجمعهم، وإن شئت فوزان بينه وبين قوله تعالى: (يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ) [التغابن ٩] لتعرف صحّة هذا المعنى.

(١) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٣٧٦ .

(٢) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٤٤، وللمزيد انظر: ج ٢، ص ٢٨٦، و ج ٣، ص ٢٥٠، ٣٧٩ ج ٤، ص ٦٦-٦٧ .

(٣) المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٣٥٣، السيد، مدرسة البصرة النحوية، ص ٣١٠ .

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٥٨-١٥٩، ٢٤٢ .

(٥) ابن السراج، الأصول، ج ١، ص ٨٥، السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص ١٠٠-١١١ .

(٦) الفراء، معاني النحو، ج ١، ص ٢٦٠، السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص ١١٨ .

(٧) الزركشي، البرهان، ج ٢، ص ٣٨٦، وللمزيد انظر: ج ٤، ص ٢٤٨، ٤٤٤ .

(٨) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٠٨-١٠٩ .

فإن قلت: الماضي أدلُّ على المقصود من اسم المفعول فلم عدل عنه إلى ما دلّته أضعف؟ قلت: لتحصل المناسبة بين (مجموع)، ومشهور في استواء شأنهما طلباً للتّعديل في العبارة^(١). وورد أيضاً في توجيه القراءات الشاذة قوله: "وكذلك قوله: (هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِيُّ الْمُصَوِّرُ)^(٢) بفتح الواو والراء، على أنه اسم مفعول وتأويله أنه مفعول لاسم الفاعل الذي هو الباري، فإنه يعمل عمل الفعل، كأنه قال: الذي برأ المصوّر^(٣). الأمر:

لغة: ضد النهي^(٤)، وهو مصطلح بصريّ قائم بذاته^(٥)، "معناه طلب الفعل بصيغة مخصوصة"^(٦)، إذ قال ابن الحاجب: "ولا يعني بصيغته في اصطلاح النحويين والأصوليين غير ذلك، وإن كانت العبارات عن الأمر متعدّدة، إلا أنهم خصّوا هذا النوع بقولهم: صيغة الأمر"^(٧).

وهو عند الكوفيين مقتطع من المضارع^(٨)، وقد ورد هذا المصطلح عند الزركشي، وذلك في حديثه عن الاستفتاح بالأمر، في قوله: "الاستفتاح بالأمر؛ في ست سور: (قُلْ أُوْحِي) [الجن ١] (اقرأ باسم ربك) [العلق ١]، (قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ) [الكافرون ١]، (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) [الإخلاص ١]، (قُلْ أَعُوذُ) [الفلق ١] و [الناس ١] في سورتين"^(٩).

كما ورد في كلامه "عن الألفاظ يُظنُّ بها التّرادف وليست منه"، وذلك في قوله: "ومن ذلك (جاء) و (أتى) يستويان في الماضي، و (يأتي) أخف من (يجيء)، وكذا في الأمر، و (جيئوا بمتلّه)

(١) الزركشي، البرهان، ج٣، ص٣٧٦.

(٢) قراءة الحسن، الديمياطي، الإتحاف، ص٤١٤.

(٣) المصدر نفسه، ج١، ص٣٤١.

(٤) الزمشخري، أساس البلاغة، (أمر).

(٥) الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص٥٢٤، ابن يعيش، شرح المفصل، ج٧، ص٥٨.

(٦) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٧، ص٥٨.

(٧) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج٢، ص٤٦.

(٨) الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص٥٢٤، المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص١١١، القوزي،

المصطلح النحوي، ص١٨٢.

(٩) الزركشي، البرهان، ج١، ص١٨٠.

أثقل من (فأتوا بمثله)، ولم يذكر الله إلا (يأتي) و (يأتون)، وفي الأمر (فأت)، (فأتنا)، (فأتوا)؛ لأن إسكان الهمزة ثقيل لتحريك حروف المد واللين، نقول (جيء) أثقل من (أئت)"^(١).

البدل:

وهو من المصطلحات التي شاعت عند سيبويه^(٢) وغيره من النحاة البصريين^(٣)، ويقابله مصطلح الترجمة والتبين، والتكرير، أو التكرار، أو التفسير عند الكوفيين^(٤)، وقد تردّد ذكر هذا المصطلح عند الزركشي كثيراً، من ذلك ما جاء في قوله عن البدل: "والقصد به الإيضاح بعد الإبهام، وهو يفيد البيان والتأكيد، أمّا البيان؛ فإنك إذا قلت: (رأيت زيدا أخاك) بيّنت أنك تريد بزيد الأخ لا غير؛ وأمّا التأكيد؛ فلأنه على نيّة تكرار العامل، ألا ترى (أنك) إذا قلت: (ضربت زيدا) جاز أن تكون ضربت رأسه، أو يده، أو جميع بدنه؛ فإذا قلت: (يده)، فقد رفعت ذلك الإبهام، فالبدل جار مجرى التأكيد، لدلالة الأوّل عليه، أو المطابقة كما في بدل الكلّ، أو التضمن كما في بدل البعض، أو الائتزام كما في بدل الاشتمال..."^(٥).

وجاء أيضا ذكره في قوله: "وأما قوله تعالى: (وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ) [الأنفال ٧]، و (إحدى) في موضع نصب مفعول ثان، و (أنها لكم) بدل منه، أي إتيان إحدى الطائفتين أو تملكه، والطائفتان العير والنصر"^(٦).

التمييز:

وهو من مصطلحات البصريين^(٧)، ويقابله عند الكوفيين مصطلح التفسير^(٨)، ومن مواطن وروده في البرهان، ما ذكره الزركشي في قوله: "الثاني: المعاني الإعرابية بأن يكون مسمّاهَا أبلغ

(١) الزركشي، البرهان، ج٤، ص٨٠، وللمزيد انظر: ، ج١، ص١٨١، ٣٠٦، و ج٢، ص١٦٦، و ج٣، ص٣٣-٣٤، ١٢٥، ٣٣٧.

(٢) انظر: ، سيبويه، الكتاب، ج١، ص٧٨، ١٥٥، و ج٢، ص١١.

(٣) الأخفش، معاني القرآن ج١، ص١٧، ج٢، ص٢٧٥، المبرد، المقتضب، ج٣، ص١١١.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج٣، ص١٥٤، ثعلب، مجالس ثعلب، ج١، ص٢٠، القوزي، المصطلح النحوي، ص١٦٣.

(٥) الزركشي، البرهان، ج٢، ص٤٥٣-٤٥٤.

(٦) المصدر نفسه، ج٤، ص١٦٦، وللمزيد انظر: ، ج١، ص٣٠٦، و ج٢، ص١٢٠.

(٧) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١١٧، المبرد، المقتضب، ج٣، ص٣٢، ٣٦، ٣٧، وابن عصفور، المقرب، ج١، ص٣٠٥.

(٨) الفراء، معاني القرآن ج١، ص٥٥، ٢٢٥، ٢٢٦، ثعلب، مجالس ثعلب، ج١، ص٢٦٥، ٢٧٣، القوزي، المصطلح النحوي، ص١٦٤.

معنى؛ كالتَّمييز مع البدل في قوله تعالى (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) [مريم ٤] مع اشتعل الرأس شَيْبُهُ وهذا أبلغ من : "اشتعل شيب الرأس" (١).

ورود أيضاً في حديثه عن حرف الباء وذلك في قوله : "وقد تأتي زائدة أمّا مع الخبر؛ نحو: (وَجَزَاءٌ سَيِّئَةٍ مِّمَثْلَهَا) [يونس ٢٧]

وأما مع الفاعل، نحو (وكفى بالله شهيداً) [الشورى ٤٠]. فد (الله) فاعل، و (شهيداً) نصب على الحال أو التَّمييز والباء زائدة....." (٢).

الجرّ :

وهو من مصطلحات البصريين (٣) ويقابله عند الكوفيين مصطلح الخفض (٤)، ومن مواضع استعماله في " البرهان " ما جاء فيه قوله: " الثالث الجمع بين المجرورات وبذلك يُجاب عن سؤال في قوله تعالى : (ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعًا) [الاسراء ٦٩]، فإنه قد توالى المجرورات بالأحرف الثلاثة، وهي اللام في (لكم)، والباء في (به)، و (على) في (علينا)، وكان الأحسن الفصل" (٥).

وذكره أيضاً ضمن كلامه عن مواضع إفادة الحصر، حيث قال: "لا تختص إفادة الحصر بتقديم الضمير المبتدأ، بل هو كذلك إذا تقدّم الفاعل، أو المفعول، أو الجار، أو المجرور المتعلقة بالفعل، ومن أمثله قوله تعالى : (قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ أَمَّنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا) [الملك ٢٩]. قدّم الجار والمجرور فيه ليؤذن باختصاص التوكّل من العبد على الله دون غيره" (٦).

(١) الزركشي، البرهان، ج٢، ص١٢٠.

(٢) المصدر نفسه، ج٤، ص٢٥٢، وللمزيد، انظر: ، ج١، ص٣٠٢، ج٣، ص٣٨٧.

(٣) سيبويه ، الكتاب، ج١، ص١٤، ١٧، ١٨، الأخفش، معاني القرآن، ج١، ص٢٢، ١٦٠، والمبرد المقتضب، ج١، ص٧، و ج٤، ص١٣٦.

(٤) انظر: مصطلح الخفض من هذا الفصل.

(٥) الزركشي، البرهان، ج١، ص٦٢.

(٦) المصدر نفسه، ج٢، ص٤١٤، وللمزيد انظر، ج١، ص٢٥٢، ٣٠٤، ٣٠٦، و ج٢، ص١٩٨، ٣٨٧، و ج٣، ص٧٧، ص١٦٠.

حروف الإضافة :

نسب بعض المصادر هذا المصطلح إلى الكوفيين^(١) وتابعهم في ذلك من المحدثين الدكتور مهدي المخزومي^(٢)، لكنني وقعت على استعمال سيبويه لهذا المصطلح في أكثر من موضع في كتابه^(٣) وتابعه المبرد، وأبو بكر بن السراج في استعمالهما إياه^(٤)، وعليه فـ "حروف الإضافة" مصطلح بصريّ وليس كوفيّاً.

ومن مواطن استعمال هذا المصطلح في البرهان، ما ذكره عن اللام الجارة في قوله : "وللتعدية؛ وهي التي تُعدّي العامل إذا عجز، نحو (إن كنتم للرؤيا تعبرون) [يوسف ٤٣]. فاللام فيه للتعدية؛ لأنّ الفعل يضعف بتقديم المفعول عليه، وسماها ابن الأنباري، آلة الفعل، وذكر أنّ البصريين يسمونها لام الإضافة، كقوله تعالى: (أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ) [لقمان ١٤]، (أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ) [هود ٣٤]"^(٥).

حروف المعاني :

وهي من المصطلحات البصريّة المستوحاة من كلام سيبويه، إذ قال : "فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل... وأمّا ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل، فنحو : ثم، وسوف، واو القسم، ولام الإضافة ونحوها"^(٦)، وشاع هذا المصطلح في كلام البصريين، كالمبرد^(٧)، وأبي بكر بن السراج^(٨) وغيرهما، كما ألفت كتبٌ عديدة تناولتها بالتفصيل.

(١) السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص١٩، الكنغراوي، الموفي في النحو الكوفي، ص ١٣٦ .

(٢) المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٣١٤.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٣٨-٣٩، ٩٢، ٢٥٤ و ج٣، ص ٤٩٦.

(٤) المبرد، المقتضب، ج٢، ص ٣١٩، ٣٢١، و ج٣، ص ٢٨٠، و ج٤، ص ١٣٦، ابن السراج، الأصول، ج١، ص ٤١٠.

(٥) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٣٤٣.

(٦) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ١٢، المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٢٠٧، ٣١٠.

(٧) المبرد، المقتضب، ج١، ص ٣، ٣٩، ٤٢.

(٨) ابن السراج، الأصول، ج٢، ص ٢٠٦.

وقد ورد هذا المصطلح عند الزركشي، وذلك في حديثه عن (إذا) في قوله: "نوعان: ظرف ومفاجأة، فالتى للمفاجأة، خرجتُ فإذا السَّبْعُ، وتجيء اسماً وحرفاً، فإذا كانت اسماً كانت ظرف مكان، وإذا كانت حرفاً كانت من حروف المعاني الدالة على المفاجأة." (١).

الزِّيَادَةُ وَاللُّغُو:

وهو من المصطلحات البصريّة (٢)، ويقابلها عند الكوفيين مصطلح الصلة والحشو (٣)، وقد جاء في المفصل لابن يعيش تأكيد هذه النسبة (٤).

وكرّرها بعده المعاصرون (٥)، وقد كثر دوران هذا المصطلح في البرهان، حيث جاء فيه قوله: "واعلم أنّ الزيادة واللغو من عبارة البصريين، والصلة والحشو من عبارة الكوفيين" قال سيبويه عقيب قوله تعالى: (فَبِمَا نَقَضْتُمْ) [النساء ١٥٥] إنّ (ما) لغو؛ لأنها لم تحدث شيئاً (٦). وجاء أيضاً في قوله: "كقوله تعالى (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) [الشورى ١١]. ذكره الأصوليون، وللنحويين فيه قولان: أحدهما: أن (مثل) زائدة؛ والتقدير: ليس كهو شيء. والثاني وهو المشهور: أنّ الكاف هي الزائدة، وأنّ (مثل) خبر ليس، ولا خفاء أنّ القول بزيادة الحرف أسهل من القول بزيادة الاسم" (٧).

(١) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ١٩٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٤٠١، ج٣، ص ٧٦، ١١٨، الأخفش، معاني القرآن، ج١، ص ٥٣، و ج٢، ص ٢٩٤، المبرد، المقتضب، ج١، ص ٤٨، ابن السّراج، الأصول، ج١، ص ١٠٦.

(٣) انظر: مصطلح الصلة والحشو من هذا الفصل.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٨، ص ١٢٨.

(٥) المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٣٥٩، السيّد، مدرسة البصرة النحوية، ص ٣٧٤، مفتى، نحو القراء الكوفيين، ص ٣٤١.

(٦) الزركشي، البرهان، ج٣، ص ٧٢.

(٧) المصدر نفسه، ج١، ص ٢٧٤، للمزيد انظر: ، ج١، ص ٣٠٥، ٣٨١، و ج٢، ١٧٨، ٢٧٨، و ج٣، ص ٥٠، ٧١، ٧٩، ١٤٥، و ج٤، ص ١٥٣، ٢٤٥.

الصَّرْفُ ومنع الصَّرْفِ:

شاع هذا المصطلح بين البصريين^(١) مقابل ما يسميه الكوفيون (ما يجري وما لا يجري)^(٢) والأصل في الصَّرْف عند سيبويه هو التَّوِين، وقد نص على ذلك بقوله "...التَّوِين... علامة للمنصرف"^(٣)، وقد ورد هذا المصطلح عند الزركشي في حديثه على ما جاء على صيغة إعلان وذلك في قوله: " أنه لو جرّد عن الألف واللام لم يُصرف، لزيادة الألف والنون في آخره مع العلمية، أو الصفة. وأورد الزمخشري^(٤) أنه لا يمنع (فعلان) صفةً من الصَّرْف إلا إذا كان مؤنثه (فعلى) كغضبان وغضبي، وما لم يكن مؤنثه (فعلى) ينصرف كندمان وندمانه. وتبعه ابن عساكر بأنّ (رحمن)، وإن لم يكن له مؤنث على (فعلى) فليس، له مؤنث على فعلانة؛ لأنّه اسم مختص بالله تعالى، فلا مؤنث له من لفظه، فإذا عُدّ ذلك رجوع فيه إلى القياس، وكلّ ألف ونون زائدتين، فهما محمولتان على منع الصرف"^(٥).

الصِّفَة:

إنّ الصِّفَة والوصف مصطلحان بصريّان يُطلقان ترجمة للباب النحوي المعروف^(٦)، أمّا الكوفيون، فإنهم يطلقون تسمية النعت ترجمة لهذا الباب^(٧)، والصِّفَة عندهم تأتي بمعنى الظرف، وبمعنى حرف الجر^(٨)، وقد تسمّى عندهم المحل، قال أبو بكر بن الأنباري: " والمحل هو الذي يسميه الكسائي صفة، والخليل وأصحابه من البصريين، الظرف"^(٩).

(١) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٤٣، ج٣، ص ١٩٣، ١٩٧، ٢٣٥، المبرد، المقتضب، ج١، ص ٢٤٨، ج٣، ص

٣٠٩، وابن عصفور، المقرب، ج١، ص ٦٥، ضيف، المدارس النحوية، ص ٢٠١.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج١، ص ٤٢، و ج٢، ص ٢٠.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص ١٦٦.

(٤) الزمخشري، الكشاف، ج١، ص ٦.

(٥) الزركشي، البرهان، ج٢، ص ٥٠٩، للمزيد انظر: المصدر نفسه، ج١، ص ٦٦، ٣٠٥، و ج٢، ص ٥٠٩.

(٦) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ١٢٨، ٢٢٨، و ج٢، ص ٨، ٣٨٥، الأخفش، معاني القرآن، ج١، ص ٢٠٦، المبرد،

المقتضب، ج١، ص ٦٤، وابن السراج، الأصول، ج٢، ص ٣٣.

(٧) الفراء، معاني القرآن، ج١، ص ٢٣، و ج٣، ص ٢٠٩، وابن يعيش، شرح المفصل، ج٨، ص ٧.

(٨) الفراء، معاني القرآن، ج٢، ص ١١٩، المبرد، المقتضب، ج٤، ص ١٠٥، المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٣٥٩.

(٩) الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ج١، ص ٤١٥، ج٢، ص ٦٦٥، وانظر: الشمري، الخلاف النحوي بين

الكوفيّين، ص ٥٦.

وقد كثر دوران هذا المصطلح في البرهان، من ذلك ما أورده الزركشي ضمن قوله في باب الصّفة: "إعلم أنّ الصفة العامة لا تأتي بعد الصفة الخاصة؛ لا نقول: هذا رجل فصيح متكلم؛ لأنّ المتكلم أعمّ من الفصيح، إذ كل فصيح متكلم، ولا عكس.

وإذا تقرر هذا أشكل قوله تعالى: (وَأذْكَرُ فِي الْكِتَابِ اسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا) [مريم: ٥٤]، إذ لا يجوز أن يكون (نبيّاً) صفة لـ (رسول)؛ لأنّ النبي أعمّ من الرسول، إذ كل رسول من الأدميين نبي ولا عكس^(١).

كما ورد أيضاً في حديثه عن اجتماع التابع والمتبوع وذلك في قوله: "وفي اجتماع التابع والمتبوع أنهم يقدّمون المتبوع، فيقولون: (أبيض ناصع)، و (أصفر فاقع)، و (أحمر قان)، و (أسود غريب)، قال الله تعالى (صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا) [البقرة ٦٩]، والمعنى أنّ التبع فيه زيادة الوصف، فلو قدّم لكان ذكر الموصوف بعده عيباً؛ إلا أن يكون لمعنى أوجب تقديمه"^(٢).

وجاء أيضاً في قوله: "وأما قوله تعالى (وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِيَّاهُ) [التوبة: ١١٤].

فالجمله في موضع جرّ صفة للنكرة، وقد عاد الضمير فيها إلى الموصوف، والفعل متعدّ إلى واحد"^(٣).

الضمير والمضمر:

وهو من مصطلحات البصريين^(٤)، ويسمى الكناية أو المكنى عند الكوفيين^(٥). وقد ورد هذا المصطلح بكثرة في كتاب البرهان، ومن أمثلة وروده ما ذكره الزركشي في قوله: "وأما قوله

(١) الزركشي، البرهان، ج ٢، ص ٤٢٩-٤٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٤٤.

(٣) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٦٧، للمزيد انظر، ج ١، ص ٥١، ١٢٧، ٣٠٣، ٣٥٢، ج ٢، ص ١٩٨. و ج ٣، ص ٧٧-٧٨، ج ٤، ص ٣٩-٧٠.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٧٩، ج ٢، ص ٣٥٠، ٣٦٦، ج ٤، ص ١٩١، الأخفش، معاني القرآن، ج ٢، ص ٣٢٢، والمبرد، المقتضب، ج ١، ص ٢٦١، ج ٣، ص ٩٢، أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ج ١، ص ٦٣، القوزي، المصطلح النحوي، ص ١٧٤.

(٥) انظر: مصطلح الكناية والمكنى من هذا الفصل.

تعالى: (اسمهُ المسيحُ عيسى) [آل عمران ٤٥]، فإنَّ الضَّمير فيه عائد إلى مدلول الكلمة، والمراد بالاسم المسمى، فالمعنى: المسمى المبشّر به المسيح بن مريم^(١).

كما ورد في قوله: "نون ضمير في جمع العاقلات، سواء القلّة كالهنادات، أو الكثرة كالهنود، فنقول: الهنادات يقمن، والهنود يقمن، قال تعالى: (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ) [البقرة ٢٣٣]. (وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ) [البقرة ٢٢٨]، هذا هو الأكثر. وقد جاء في القرآن بالإفراد، قال تعالى: (وَأزواجٌ مطهّرة) [آل عمران ١٥]، ولم يقل (مطهّرات). وأمّا جمع غير العاقل ففيه تفصيل:

إن كان للكثرة أتيت بضميره مفرداً، فقلت: الجدوع انكسرت، وإن كان للقلّة أتيت به جمعاً^(٢).

وجاء أيضاً ذكر هذا المصطلح في قوله: "الثالث: من تعيين الضمير كقوله تعالى: (أو يُعْفَوَ الذي بيده عُدَّةُ النِّكاحِ) [البقرة ٢٣٧]، فالضمير في (يده) يحتمل عوده على الولي، وعلى الزوج، ورُجِحَ الثاني لموافقته للقواعد، فإنَّ الولي لا يجوز أن يعفو عن مال يتيمه بوجه من الوجوه، وحمل الكلام المحتمل على القواعد الشرعية أولى^(٣).

كما ذكر أنواع الضمائر، حيث ذكر ضمير المتكلم^(٤)، وضمير المتصل^(٥)، وضمير المستتر^(٦)، وضمير الغيبة^(٧)، وضمير المخاطب^(٨).

(١) الزركشي، البرهان، ج ٢، ص ٢٩٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤، ج ٤، ص ٢٢-٢٣.

(٣) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢١١.

(٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٩٩-٤٠٠، ٤٠٤.

(٥) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٣، ١٥٢-١٥٣.

(٦) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٧٧-٧٨.

(٧) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٠٤، ٣٢١، ٣٢٤، ٤، ص ٢٥، ٤٣١.

(٨) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٠٣، ٣٢، وللمزيد انظر: ج ١، ص ٦٣، ١٢٥، ج ٢، ص ١٨٥، ٤٠٤، ج ٣، ص ٧٩.

١٢٨، ٢٣٣، ٤٠، ٢٨، ٤٠، ٢٥٣.

ضمير الشأن أو البيان أو القصة:

وهو من مصطلحات البصريين، ويسمى عندهم ضمير الحديث، أو الأمر، أو القصة، أو الحكاية^(١)، وهو عند الكوفيين يسمى بالضمير المجهول^(٢).

ومن مواطن استعمال الزركشي لهذا المصطلح قوله: "السابع : ضمير البيان للمذكر والقصة للمؤنث، ويقدمونه قبل الجملة نظراً لدلالته على تعظيم الأمر في نفسه، والاطناب فيه، ومن ثم قيل له : الشأن والقصة، وعادتهم إذا أرادوا ذكر جملة قد يقدمون قبلها ضميراً يكون كناية من تلك الجملة، أو تكون الجملة خبراً عنه، ومفسرة له"^(٣).

وذكره أيضاً في قوله : "وقد يكون لمجرد التعظيم، كقوله تعالى (إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا) [طه ١٤]، وقد يفيد معه الإنفراد نحو قوله تعالى: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) [الإخلاص ١]، أي المنفرد بالأحديه.

قال جماعة من النحاة : (هو) ضمير الشأن، و (الله) مبتدأ ثان، و(أحد) خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول، ولم يفتقر إلى عائد؛ لأن الجملة تفسر له، ولكونها مفسرة لم يجب تقديمها عليه، وقيل : هو كناية عن (الله)؛ لأنهم سألوه أن يصف ربّه فنزلت"^(٤). كما ورد أيضاً في قوله: ".. ويجوز تأنيثه إذا كان في الكلام مؤنث، كقوله تعالى (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) [الحج ٤٦]، فالهاء في (فإنها) ضمير القصة، و (تعمرى الأبصار) في موضع رفع، خبر إن"^(٥).

(1) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٧٦، ابن جني، الخصائص ، ج ٢، ص ٣٩٩، ابن يعيش، شرح المفصل ، ج ٣، ص ١٤، ابن عصفور، المقرب، ج ١، ص ١٠٩-١١٠.

(2) الفراء ، معاني القرآن، ج ١، ص ١٠٤، و ج ٢، ص ١٤٥، ٢١٢، ثعلب، مجالس ثعلب، ج ١، ص ٢٣٠، ٢٧٣، و ج ٢، ص ٣٥٤، الكنغراوي، الموفى في النحو الكوفي ، ص ٩٥.

(3) الزركشي، البرهان، ج ٢، ص ٤١٠.

(4) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤١٠.

(5) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤١٠، وللمزيد انظر: ، ج ٢، ص ٤٠، و ج ٤، ص ٢٤، ص ٣٠، ص ٤١.

ضمير الفصل:

وهو مصطلح البصريين^(١)، "وهو الذي يسميه الكوفيون العماد"^(٢)، أو الدعامة، لأنه يدعم به الكلام^(٣)، وسمي فصلاً لكونه يقع "فاصلاً بين ركني الجملة"^(٤) المبتدأ والخبر. واسم كان وخبرها، واسم إن وخبرها، ومفعولي ظن^(٥)، وقيل بين الخبر والتابع؛ لأنّ الفصل يتّضح به كون الثاني خبراً لا تابعاً^(٦)، وفسّر ابن عصفور سبب هذه التسمية عند البصريين بقوله: "وتسمية أهل البصرة له فصلاً، خلافاً لما سمّاه أهل الكوفة؛ لأنّ الفصل عندنا هو البيان، أو لأنه قد فصل بين المبتدأ والخبر"^(٧).

ومن مواطن استعمال الزركشي لهذا المصطلح قوله: "الفصل وهو من مؤكدات الجملة، وقد نص سيبويه^(٨) على أنه يفيد التأكيد، وقال في قوله تعالى: (إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا) [الكهف ٣٩]، (أنا) وصف للياء في (تَرَنْ) يزيده تأكيداً"^(٩).

وورد هذا المصطلح أيضاً في حديثه عن الفرق بينه وبين ضمير الشأن، وذلك في قوله: "والفرق بينه وبين ضمير الفصل، أنّ الفصل يكون على لفظ الغائب، والملتكّم، والمخاطب، قال تعالى: (هَذَا هُوَ الْحَقُّ) [الأنفال: ٣٢] (كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبُ) [المائدة ١١٧]، (إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا) [الكهف ٣٩]، ويكون له محل من الإعراب..."^(١٠).

(1) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، المبرد، المقترض، ج ٤، ص ٩٩، ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٤٩٣، المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٣٥٧، ضيف، المدارس النحوية، ص ٢٠٠.

(2) انظر: مصطلح العماد من هذا الفصل.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٤٩٢.

(4) البكري، النحو العربي شواهد ومقدماته، ص ٢٥٦.

(5) الرضي، شرح الكافية، ج ٣، ص ١١٠، المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٣٥٧.

(6) ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢، ص ٤٩٢، المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٣٥٧.

(7) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج ٢، ص ٦٥.

(8) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٩٥.

(9) الزركشي، البرهان، ج ٢، ص ٤٠٩.

(10) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٠، للمزيد انظر: ج ٢، ص ٤٠٩-٤١٠.

الظرف:

لغة: الوعاء ومنه ظروف الزمان والمكان عند النحويين^(١). وهو من مصطلحات البصريين^(٢)، ويعرف عند الكوفيين، بالمحلّ، أو الصفة، أو الغاية^(٣) وهي كلها بالمعنى نفسه، وقد جاء في تهذيب اللغة، أنّ الظرف من اصطلاح الخليل، والمحل من اصطلاح الكسائي، والصفة من اصطلاح الفراء^(٤).

وقد استعمل هذا المصطلح، في مواضع كثيرة في البرهان، منها على سبيل المثال، لا الحصر حديثه، عن (دون)، وذلك في قوله: "تقيض فوق"، ولها معان: أحدها: من ظروف المكان المبهم؛ لاحتتمالها الجهات الست. وقيل: هي ظرف يدلُّ على السُّفل في المكان، أو المنزلة، كقولك: زيد دون عمرو^(٥).

وورد أيضا في قوله: "وقوله تعالى: (يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا) [المزمل ١٧] نسب الفعل إلى الظرف"^(٦).

وجاء أيضا في قوله: "قال تعالى: (وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ) [الحديد ٤]، أي عالم بكم ومشاهدكم؛ فكأنه حاضر معهم، وهو ظرف زمان عند الأكثرين، إذا قلت: كان زيد مع عمرو، أي زمن مجيء عمرو، ثم حذف الزمن والمجيء وقامت (مع) مقامهما"^(٧).

(١) الجوهري، الصحاح، (ظرف) .

(٢) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٤١١، ٤١٩، ج٣، ص ٣٦٧، الأخفش، معاني القرآن، ج١، ص ١٥٩، ١٩٩، و ج٢، ص ٤٦٢، والمبرد، المقتضب، ج٢، ص ١١٥، و ج٣، ص ١٧٦، و ج٤، ص ٣٢٨، ابن السراج، الأصول، ج٢، ص ٢٩١، ٢٩٢.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ج٢، ص ١٢٨، السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٣٥، ضيف، المدارس النحوية، ص ١٦٦.

(٤) الأزهرى، تهذيب اللغة (ظرف).

(٥) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٢٧٥.

(٦) المصدر نفسه، ج٢، ص ٢٧٥.

(٧) المصدر نفسه، ج٢، ص ٤٢٩، للمزيد انظر: ، ج١، ص ٣٠٧.

العطف:

من المصطلحات البصريّة التي وردت عند الخليل^(١)، وأخذها عنه سيبويه^(٢)، وتبعه من جاء بعده من البصريين^(٣)، كما استعمل هذا المصطلح بعض الكوفيين^(٤) إلا أنّ مصطلح (النسق) هو الشائع عندهم^(٥)، وقد كثر دوران هذا المصطلح في البرهان من ذلك ما جاء في قوله: "ومنه قوله تعالى: (لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ) [الأنعام ١٠٣]، فإنّه سبحانه لما قدّم نفّي إدراك الأبصار له عطف على ذلك قوله: (وهو اللطيف) خطاباً للسامع بما يفهم؛ إذ العادة أنّ كلّ لطيف لا تدرکه الأبصار... ولذلك لما قال: (وهو يدرك الأبصار) عطف عليه. قوله: (الخبير)، مخصّصاً لذاته سبحانه بصفة الكمال؛ لأنّه ليس كلّ من أدرك شيئاً كان خبيراً بذلك الشّيء"^(٦).

وجاء ذكره لحروف العطف، في معرض حديثه عن همزة الاستفهام، في قوله: "ومنها تقديمها على الواو وغيرها من حروف العطف، فنقول: (أَفَلَمْ أُكْرِمِكْ؟) (أولم أحسن إليك؟) قال تعالى: (أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ) [البقرة ٧٥]، وقال تعالى: (أَوَكَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا) [البقرة ١٠٠]، وقال تعالى: (أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ) [يونس ٥١]، فنقدّم الهمزة على حروف العطف: الواو، والفاء، وثمّ، وكان القياس تأخيرها عن العاطف..."^(٧).

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٩٢، والقوزي، المصطلح النحوي، ص ١٠٨.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٤٦، ج ٢، ص ٨٦.

(٣) الأخفش، معاني القرآن، ج ١، ص ٦٤، ١٦٠، و ج ٢، ص ٥٢٢، المبرد، المقتضب، ج ٣، ص ٢٧٩، و ج ٤، ص ١٩٥.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٢٧، ثعلب، مجالس ثعلب، ج ٢، ص ٦٥.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٤٤، ٧٢، ج ٢، ص ٧، ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ٧٤، المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٣٦٠.

(٦) الزركشي، البرهان، ج ١، ص ٨٠.

(٧) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٥٠، للمزيد انظر:، ج ١، ص ٤٠، ٤٦، ٦٢، ١١٣، و ج ٢، ص ٢٣، ٢٠٢، ٢١٢، و ج ٣، ص ٣٤، ١١٦، ١٥٧، و ج ٤، ص ٥٠، ٨٤، ١٠١، ١٠٩، ١٧٤، ٤٣٥.

عطف البيان:

مصطلح بصري^(١)، ولا مصطلح يقابله عند الكوفيّين، إذ "أنّ هذا الباب يُترجم له البصريون ولا يترجم له الكوفيّون"^(٢)؛ إلاّ أنّه يبدو أنّ الكوفيّين يجعلونه وباب البدل باباً واحداً، وهو ما يعرف بباب التّرجمة^(٣).

وقد ورد هذا المصطلح عند الزركشي، وذلك في حديثه عن الفرق بين عطف البيان والصّفة، وذلك في قوله: "فإن قلت: ما الفرق بينه وبين الصّفة؟ قلت: عطف البيان وُضع ليبدل على الإيضاح باسم يختص به، وإنّ استعمل في غير الإيضاح، كالممدح، كما في قوله تعالى: (جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ) [المائدة ٩٧] فإنّ (البيت الحرام) عطف بيان جيء به للمدح لا للإيضاح"^(٤).

الفعل المتعدّي وغير المتعدّي (اللازم):

وهما مصطلحان بصريّان^(٥)، يقابلهما الفعل الواقع وغير الواقع عند الكوفيّين^(٦)، حيث جاء في الصحاح: "وأهل الكوفة يسمون الفعل المتعدّي واقعا"^(٧).

ومن مواطن ورودهما في البرهان ما نقله الزركشي في حديثه عن التّضمين في الأفعال، وذلك في قوله: "وأما الأفعال، فإنّ تضمّن فعلا معنى فعل آخر، ويكون فيه معنى الفعلين جميعاً؛ وذلك بأن يكون الفعل يتعدّى بحرف، فيأتي متعدّيا بحرف آخر ليس من عادته التّعدّي به، فيحتاج إمّا إلى تأويله، أو تأويل الفعل ليصحّ تعديده به، واختلفوا أيّهما أولى؟ ... وذهب المحققون إلى أنّ

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٠٦، ٢١٨، ٢٢٠.

(٢) الأنباري، أسرار العربية، ص ١٥٧، السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ٩٥، القوزي، المصطلح النحوي، ص ١٨٤.

(٣) إبراهيم، المصطلح الكوفيّ، ص ٢٠.

(٤) الزركشي، البرهان، ج ٢، ص ٤٦٣، وللمزيد انظر: ج ٢، ص ٤٦٤، ج ٣، ص ٧٧.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٤، ٣٩، ٢٠٥، الأخفش، معاني القرآن، ج ١، ص ١٤٩، ١٦٠، المبرد، المقتضب، ج ١، ص ٧١، ٨٦، ج ٢، ص ١٠٤، ج ٣، ص ١٨٧، ج ٤، ص ١٧٣، ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٢١٥، ٢١٧، ضيف، المدارس النحوية، ص ٢٠٠.

(٦) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٢٥، ٤٠، ٤٧، المبرد، المقتضب، ج ٢، ص ١٠٥، ج ٣، ص ١٨٩، ابن السّراج، الأصول، ج ٢، ص ٢٧٦، ٢٨٠.

(٧) الجوهري، الصحاح، (وقع).

التّوسع في الفّعل، وتعديته بما لا يتعدى لتضمّنه معنى ما يتعدى بذلك الحرف أولى؛ لأنّ التّوسع في الأفعال أكثر.

مثاله قوله تعالى: (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ) [الإنسان ٦] فضمن (يشرب) معنى (يروى)؛ لأنّه لا يتعدى بالباء، فلذلك دخلت الباء، وإلا فـ (يشرب) يتعدى بنفسه، فأريد باللفظ الشرب والريّ معاً، فجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد...^(١).

وأيضاً ما جاء في قوله النَّحْتُ: "نحو الحوقلة، والبسمة، جعله ابن الزمّلكاني من نظوم القرآن، ومثله بقوله: (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) [النساء ٧٩]، قال: وكفى من كفيته الشيء، ولم يجيء للعرب كفيته بالشيء، فجعل بين الفعلين الفعل المذكور؛ وهو متعدّ وخصّ من الفعل اللازم، وهو اكتفيت به بالباء، وكذلك انتصب (شهيذاً) على التّمييز أو الحال؛ كأنه قيل: كفى بالله فاكتف به، فاجتمع فيه الخبر والأمر"^(٢).

وورد أيضاً في كلامه على اللام العاملة التي تأتي للتّعدية، وذلك في قوله: "وللتّعدية وهي التي تعدى العامل إذا عجز، نحو: (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) [يوسف ٤٣]، فاللام فيه للتّعدية؛ لأنّ الفّعل يضعف بتقديم المفعول عليه"^(٣).

الفّعل المضارع:

وهو من مصطلحات البصريين^(٤)، وقد سمّاه الخليل (صيغة يفعل)^(٥)، وعبر عنه الفراء بـ (المستقبل)^(٦)، وشاع استعماله في كتاب سيبويه^(٧) إذ قال الدكتور المخزومي عنه: "قالنسمية بصرية في أكبر الظنّ، والكوفيون إذا عبروا عنه قالوا: بناء (يفعل وتفعل)"^(٨).

(١) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٣٣٨-٣٣٩.

(٢) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٨٨.

(٣) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٤٣، للمزيد انظر: ج ١، ص ٤٦، ص ٢٨٦، ٤٣٥، و ج ٣، ص ٧٣، ٢٨٨، ٢٨٩، ٣٤٠، ٣٤٢، و ج ٤، ص ٨١، ١٢٩، ١٣٠، ١٥٢، ١٩٦، ٢٨٦.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٧، المبرد، المقتضب، ج ١، ص ٧، أيوب، دراسة نقدية في النّحو العربي، ج ١، ص ٢٥١.

(٥) المياح، إسناد الفّعل، ص ٢٢.

(٦) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٤٦٩.

(٧) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٧١، المبرد المقتضب، ج ١، ص ٨٨، ابن هشام، مغني اللبيب، ص ١٥، ١٣٨، الخصري، حاشية الخصري، ج ١، ص ١٧٦، ضيف، المدارس النّحوية، ص ١٦٦.

(٨) المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص ١١٥.

ومن مواضع ورود هذا المصطلح عند الزركشي ما ذكره في التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وعكسه، وذلك لقوله: "ومنه قوله تعالى: (وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَدَلٍ مَيِّتٍ) [فاطر ٩]."

فقال: (تثير) مضارعاً، وما قبله، وما بعده، ماضياً، مبالغة في تحقيق إثارة الرياح السحاب للسامعين وتقدير صورته في أذهانهم...^(١).

كما ورد هذا المصطلح أيضاً ضمن حديثه عن (إن) في قوله: "واعلم أنّ (إن)؛ لأجل أنّها لا تستعمل إلا في المعاني المحتملة، كان جوابها معلقاً على ما يحتمل أن يكون، وألا يكون فيختار فيه أن يكون بلفظ المضارع المحتمل للوقوع وعدمه؛ ليطابق اللفظ والمعنى، فإنّ عدل عن المضارع إلى الماضي لم يعدل إلا لنكتة، كقوله تعالى: (إِنْ يَنْقُضْكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُمُ بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ) [المتحنة ٢]، فأتى الجواب مضارعاً وهو (يكونوا) وما عطف عليه وهو (يبسطوا) مضارعاً أيضاً، وأنه قد عطف عليه (ودوا) بلفظ الماضي، وكان قياسه المضارع..^(٢).

كما ذكره أيضاً في قوله "... ثم قال: (والذي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي) [الشعراء ٧٩]، فأتى بالمضارع لبيان تجدد الإطعام والسقيا، وجاءت الواو دون الفاء؛ لأنهم كانوا لا يفرقون بين المطعم والساقى، ويعلمون أنّها من مكان واحد، وإن كانوا يعلمون أنّه من إله، وأتى بـ (هو) لرفع ذلك"^(٣).

القطع:

هو في اللغة ضد الاتصال، وقد استعمله النحويون البصريون، وغيرهم من المتأخرين للدلالة على النعت الذي لا يتبع منوعته فيخالفه في الإعراب^(٤)، أمّا الكوفيون وعلى رأسهم الفراء فيطلقونه على الحال^(٥).

ومن مواطن استعمال الزركشي لهذا المصطلح ما جاء في قوله: "ومثله في المدح قوله:

(١) الزركشي، البرهان، ج٣، ص ٣٧٦.

(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص ٣٦٢.

(٣) المصدر نفسه، ج٤، ص ٦٨، وللمزيد انظر، ج١، ص ٣٨٢، و ج٢، ص ٣٥٦، ٣٦٠، و ج٤، ص ٦٧.

(٤) إبراهيم، المصطلح الكوفي، ص ٢٨.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ج١، ص ١١، ١٢، و ج٢، ص ٣٦٢، القوزي، المصطلح النحوي، ص ١٧٠، مفتى

نحو القراء الكوفيين، ص ٣٤٩.

(وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) [النساء ١٦٢]، فانصب (المقيمين) على القطع، وهو من صفة المرفوع الذي هو (المؤمنون)..."^(١).

لام الابتداء:

سميت هذه اللام، لام الابتداء؛ لأنها تدخل على المبتدأ، أو أنها تقع في بداية الكلام، وهي مفتوحة، وغير عاملة، ولها حق الصدارة في الكلام^(٢)، وهي لا تدخل إلا على الاسم، والفعل المضارع^(٣) "، وهي مصطلح بصري، لا يعرفه الكوفيون، بل ينكرونه؛ لأن ما يسميه البصريون لام الابتداء، يسميه الكوفيون لام القسم"^(٤).

ومن مواضع ورود هذا المصطلح عند الزركشي ما جاء في قوله: "الخامس: لام الابتداء نحو: (إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ) [إبراهيم ٣٩]، وهي تفيد تأكيد مضمون الجملة"^(٥).

المبني للمفعول أو المبني للمجهول:

هو مصطلح بصري^(٦)، يُراد به ما يعرف عند الكوفيين بـ (ما لم يُسمَّ فاعله)^(٧)، وقد ورد هذا المصطلح عند الزركشي، ضمن حديثه عن حذف الفاعل، وإقامة المفعول مقامه، وذلك في قوله: "أمّا حذفه، وإقامة المفعول مقامه مع بناء الفعل للمفعول، فله أسباب، منها العلم به، كقوله تعالى: (خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَجَلٍ) [الأنبياء ٣٧]، ونحن نعلم أن الله خالقه"^(٨).

(1) الزركشي، البرهان، ج ٢، ص ٤٤٧.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص ٣٠٠.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ٢٥، و ج ١، ص ٢١، ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج ٢، ص ٢٧٣.

(4) المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٣٥٢.

(5) الزركشي، البرهان، ج ٢، ص ٤٠٨-٤٠٩.

(6) ابن السراج، الأصول، ج ١، ص ٧٦، و ج ٢، ص ٢٩٩، ضيف، المدارس النحوية، ص ٢٠٠، مفتي، نحو القراء الكوفيين، ص ٣٤٦ و ٣٥١.

(7) انظر: هذا المصطلح من هذا الفصل

(8) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٤٤٨.

كما ورد أيضا في قوله: "ومنها مناسبة ما تقدمه كقوله في سورة التوبة: (رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ) [التوبة ٨٧]؛ لأنَّ قبلها: (وإذا أنزلت سورة) [التوبة ٨٦] على بناء الفعل للمفعول، فجاء قوله (طُبِعَ) ليناسب بالختم المطع"^(١).

مجموعة المفعولات:

وهي خمسة مفعولات عند البصريين: (المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه)^(٢).
أمَّا الكوفيون فقد عرفوا مفعولا واحدا حيث قالوا: "إِنَّ الْفَعْلَ إِنَّمَا لَهُ مَفْعُولٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ بِهِ، وَبَاقِيهَا عِنْدَهُمْ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا مَفْعُولًا، إِنَّمَا شَبِهَ بِالْمَفْعُولِ"^(٣)، ومن بين هذه المصطلحات التي وقف عليها الزركشي نجد ذكره لـ:

المفعول المطلق:

قد أطلق عليه سيبويه عدّة تسميات قبل أن يُعرَفَ بما هو عليه منها: (الحدث والحدثان)^(٤)، والفعل^(٥) وأيضا المصدر والتوكيد^(٦)، وتلاشت هذه التسميات، "واستقر مصطلح المفعول المطلق ليختفي الحدث والحدثان"^(٧)، "ويعد هذا المصطلح من أشهر المصطلحات التي عُرفَ بها هذا الباب في الدرس النحوي: ويسمى مفعولا مطلقا؛ لأنه ليس مقيدا بقيد يذكر بعده كحروف الجر مع مجرورها، أو غيرها من القيود كالمفعول به، والمفعول لأجله، والمفعول معه، وإنما كان مطلقا لأنه

(١) الزركشي، البرهان ، ج٣، ص ١٤٥.

(٢) ابن السراج، الأصول، ج١، ص ١٥٩، السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص ١٦٥، القوزي، المصطلح النحوي ، ص ١٨٤.

(٣) السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص ١٦٥، المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٣٠٨-٣٠٩، القوزي، المصطلح النحوي، ص ١٦٢، ١٨٤.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ١٨٩-١٩٠.

(٥) المصدر نفسه، ج١، ص ١١٨، ١٦١، ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص ١١٠.

(٦) المصدر نفسه، ج١، ص ١٨٩-١٩٠.

(٧) القوزي، المصطلح النحوي، ص ١٤٨.

المفعول الحقيقي لفعل الفاعل إذ لم يوجد من الفاعل إلا ذلك الحدث" (١)، وقد ورد هذا المصطلح في كتاب البرهان، وذلك في قوله: "ومنه قوله تعالى: (لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ) [المائدة ١٠١-١٠٢] قيل نزلت في ابن حذافة حيث قال للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: من أبي؟ فقال: حذافة، فكان نسبه فساءه، فنزلت (لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ)، وقيل نزلت في الحج حين قالوا: أفي كل عام مرة؟ ثم قال: (وإن تَسْأَلُوا عنها) يريد إن تَسْأَلُوا عن أشياء أخر من أمر دينكم لكم إلى علمها حاجة تبد لكم، ثم قال: (قد سألتها قوم من قبلكم) أي طلبها، والسؤال عنها طلب، فليست الهاء راجعة لأشياء متقدمة، بل لأشياء أخر مفهومة من قوله (لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ)، ويدل على ما ذكرنا أنه لو كان الضمير عائداً على أشياء مذكورة لتعدى إليها بـ (عن) لا بنفسه، ولكنه مفعول مطلق لا مفعول به" (٢).

المفعول له أو المفعول لأجله:

(المفعول له ولأجله أو الموقوف له) (٣)، أي يذكر للبيان عن علّة وقوع الفعل، وعذره "إذ لا بدّ لكل فعل من مفعول له سواء ذكرته، أو لم تذكره، إذ العاقل لا يفعل فعلاً إلا لغرض وعلّة" (٤). وقد استعمل الزركشي هذا المصطلح بصيغته حيث قال: "وقوله: (إني أحببتُ حبّاً الخير عن ذكرِ ربّي) [ص ٣٢]. أي قدمته عليه وقيل: على بابها أي منصرفاً عن ذكر ربي، وحكى الرّماني عن أبي عبيدة أن (أحببت) من أحبّ البعير إجاباً، إذا برك فلم يقم، فـ (عن) متعلقة باعتبار معناه التضمين، أي تثبتت عن ذكر (ربي)، وعلى هذا فـ (حب الخير) مفعول لأجله" (٥). كما ذكره أيضاً، وذلك عند تفسيره بتخصيص قاعدة له، إذ جاء في قوله: "الرابع: ذكر المفعول له وهو علّة للفعل المعلل كقوله: (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً) [النحل ٨٩] ونصب ذلك على المفعول له...." (٦).

(١) حسن، النحو الوافي، ج ٢، ص ٢٠٤.

(٢) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٣٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٨٥.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٥٣.

(٥) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٢٨٦.

(٦) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٩٥، وانظر: ج ٢، ص ٥١١، و ج ٤، ص ١١١.

المفعول معه^(١):

مصطلح استعمله سيبويه يدلّ به على ما ذكر من الكلام، بياناً عن مصاحبة الفعل، ومقارنته، وسمي مفعولاً معه؛ لأنّه يقدر بمعنى (مع)^(٢). وورد هذا المصطلح في معرض حديث الزركشي عن حرف (الواو)، وذلك في قوله: "حرف يكون عاملاً، وغير عامل، فالعامل قسماً: جار وناصب.

فالجار: واو القسم نحو: (والله ربّنا ما كنّا مشركين) [الأنعام ٢٣].
 وواو (ربّ) على قول كوفي، الصحيح أنّ الجرّ بـ (ربّ) المحذوفة لا بالواو.
 والناصب اثنان: واو (مع)، فتصب المفعول معه عند قوم، والصحيح أنّه منصوب بما قبل الواو من فعل أو شبهه بواسطة الواو^(٣).

النّفي:

هو مصطلح بصري^(٤). في حين آثر الكوفيون مصطلح الجحد^(٥) من مصطلحات الخليل^(٦) ومن أمثلة وروده في البرهان، ما جاء في كلامه عن النّفي، قوله: "هو شطر الكلام كله؛ لأنّ الكلام إمّا إثبات أو نفي، وفيه قواعد"^(٧).
 وورد أيضاً في قوله: "المنفيّ ما وليّ حرف النّفي، فإذا قلت: (ما ضربتُ زيداً) كنتَ نافيّاً للفعل الذي هو ضربتُك إيّاه، وإذا قلت: (ما أنا ضربتُه) كنتَ نافيّاً لفاعليتك للضرب"^(٨).

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٧٤، ٢٩٧..

(٢) العبيدي، المصطلح النّحوي في كتاب سيبويه، ص ٢١١.

(٣) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٤٣٥.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٢٧٤، و ج ٣، ص ١١٧، المبرد المقتضب، ج ٤، ص ٣٥٧.

(٥) انظر: مصطلح الجحد من هذا الفصل.

(٦) الخليل، العين (نفي)، أبو جناح، المصطلحات النّحوية واللغوية في كتاب العين، ص ٥٣.

(٧) الزركشي، البرهان، ج ٢، ص ٣٧٥.

(٨) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٧٧، وللمزيد انظر: ج ١، ص ٤٦، ٨٠، ٤٠٦، ٤٢٧ و ج ٢، ص ٦، ٢٢، ٥٩،

٣٢٨، ٣٧٧، ٣٧٨ و ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٤٢٠، ٤٢٢ و ج ٣، ص ٧٨-٧٩، ١٦٥، ١٦٩، ٢٧٩ و ج ٤،

ص ٥٠، ١٠٢، ١٠٥، ٢٣١، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٣١٠.

المبحث الثاني: المصطلح الكوفي:

الأدوات: مصطلح كوفي^(١) جعله الفراء في مقابل ما يسميه البصريون حروف المعاني^(٢)، ويرى الدكتور مهدي المخزومي، وأحمد مكي الأنصاري، أن المصطلح الكوفي أكثر دقة واختصاراً في اللفظ من المصطلح البصري^(٣). وقد ورد هذا المصطلح عند الخليل،^(٤) كما ورد عند سيبويه في حديثه عن القسم^(٥) وعلى الرغم من هذا فإن الكوفيين أكثروا في استعمال مصطلح (الأداة) والأدوات حتى نسب إليهم ومن مواطن وروده في البرهان قوله: "أدوات الشرط حروف، وهي (إن) واسماء مضمنة معناها"^(٦).

كما جاء في معرض حديثه عن الاستغناء عن الخبر، وإقامة شيء مقامه، وذلك في قوله: "ومنها جميع أدوات الاستفهام، والشرط؛ فإنّ (كم مالك)؟ يغني عن عشرين أو ثلاثين، و (من يقيم أكرمه) يغني عن زيد وعمرو"^(٧).

الاستثناء المنقطع:

وهو من المصطلحات الكوفية^(٨) لا يوجد ما يقابله عند البصريين وإنما عبّروا عنها بتراكيب كالشرح مختلفة منها

-
- (1) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٥٢، ٤٦٧، ج ٢، ص ٢١٢، ٣٣٦، ثعلب، مجالس ثعلب، ج ١، ص ١٥٨..
 - (2) إبراهيم، المصطلح الكوفي، ص ٣٩، القوزي، المصطلح النحوي، ص ١٤٧.
 - (3) المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٣١١، الأنصاري، أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو اللّغة، ص ٤٥، والقوزي، المصطلح النحوي، ص ١٧٤.
 - (4) الخليل، العين، (حيث)، أبوجناح، المصطلحات النحوية واللغوية في كتاب العين، ص ٥٠.
 - (5) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٤٩٦.
 - (6) الزركشي، البرهان، ج ٢، ص ٣٧٩.
 - (7) المصدر نفسه، ج ٣، ٢٣٢، وللمزيد انظر: ج ٢، ص ٣٢٨، ٣٥٠، ٤٠٥، و ج ٣، ص ٧٢، ١٦٨، ج ٤، ص ١٥٢-١٥٣، ٣٢٤، ٣٣٢.
 - (8) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٤٧٩، ج ٢، ص ٤٨، ثعلب، مجالس ثعلب، ج ١، ص ٥٨، ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٨٠، إبراهيم، المصطلح الكوفي، ص ٤٠.

ما أورده سيبويه في كتابه نحو (هذا باب ما يختار فيه النصب؛ لأن الآخر ليس من نوع الأول)^(١) أو (هذا الباب ما لا يكون إلا على معنى، ولكن)^(٢)، وما أورده المبرد في كتابه المقتضب: (ما يقع في الاستثناء من غير المذكور قبله)^(٣)، وأيضا في قوله: (استثناء ليس من الأول)^(٤)، وقيل: "إننا لم نجد من البصريين كالأخفش، والمبرد من يستعمل هذا المصطلح بلفظه الذي استقر في الدرس النحوي، لكننا في المقابل وجدناه يتردد على لسان ثعلب، وابن جرير الطبري، وأبي بكر بن الأنباري، مما يوحي بكونه مصطلحا متداولاً عند الكوفيين"^(٥).

وهو المصطلح الذي كتب له الذبوع، والإنتشار حتى استقر في الدرس النحوي العربي. وقد كثر دوران هذا المصطلح في كتاب البرهان، ومن مواضع استعمال الزركشي لهذا المصطلح. ما جاء في قوله: "وقوله تعالى في سورة الحجر: (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ) [الحجر ٤٢]، فالاستثناء منقطع لقوله في الإسراء: (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا) [الإسراء ٦٥]، ولو كان متصلا لاستثناءهم، فلما لم يستثنهم دلَّ على أنَّهم لم يدخلوا"^(٦).

وجاء هذا المصطلح أيضا في قوله: "يجوز الوقف دون (إِلَّا خَطَأً) [النساء ٩٢]، (إِلَّا اللَّمَمَ) [النجم ٣٢]، (إِلَّا سَلَامًا) [مريم ٦٢]؛ لأن المعنى: لكن يقع خطأ، ولكن قد يلم، ولكن يسلمون سلامًا، وجميعه استثناء منقطع"^(٧).

ولم يكتف الزركشي بذكر الاستثناء المنقطع فقط، بل ذكر أيضا: الاستثناء من موجب^(٨) والاستثناء من غير موجب^(٩).

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣١٩.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٢٥.

(٣) المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ٤١٢، ٤١٧.

(٤) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤١٧.

(٥) الزبيدي، البحث النحوي في تهذيب اللغة، ص ٥٨.

(٦) الزركشي، البرهان، ج ٢، ص ١٩٨.

(٧) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٥٥، وللمزيد انظر: ج ١، ص ٣٥٦.

(٨) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٠٩.

(٩) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٠٩.

والاستثناء المفرغ^(١)، والاستثناء المتصل^(٢)، والاستثناء المنفصل^(٣)، والاستثناء المجمل^(٤)، والاستثناء من نفي^(٥).

الجدد: الجدد نقيض الإقرار، كالإنكار والمعرفة^(٦)، وهو مصطلح كوفي^(٧) يقابل مصطلح النَّفي عند البصريين^(٨) على وفق ما مرّ ذكره آنفاً و"الجدد والإقرار مصطلحان وضعهما الفراء في مقابل النَّفي والاثبات عند البصريين"^(٩)، وقد تردّد هذا المصطلح كثيراً في كلام الفراء، وتعلّب^(١٠)، وهو من وضع الخليل، حيث جاء في العين في مادة (جدد) قوله: (لم خفيفة من حروف الجدد)^(١١)، ولهذا قال الدكتور سعيد جاسم الزبيدي عنه "فهو مصطلح الخليل أيضاً، واستعمله الكوفيون وغيرهم، وسار (النَّفي) ، وهو مصطلح الخليل أيضاً، واستعمله البصريون وغيرهم، وكلاهما بمعنى"^(١٢). وقد استعمل الزركشي هذا المصطلح إذ ذكره في قاعدة خاصة في الجدد بين الكلامين، جاء فيها قوله " في قوله تعالى: (وما جعلناهم جسداً لا يأكلون الطّعام) [الأنبياء ٨]، قال صاحب الياقوتة^(١٣): "قال ثعلب والمبرد جميعاً: العرب إذا جاءت بين الكلامين بجديدين، كان الكلام إخباراً، فمعناه، إنّما جعلناهم جسداً لا يأكلون الطّعام، ومثله: ما سمعت منك ولا أقبل منك مالا.

(١) الزركشي، البرهان ، ج١، ص٣٠٩.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص٣٥٦، و ج٣، ص٤٨، ٣١١.

(٣) المصدر نفسه ، ج١، ص٤٤.

(٤) المصدر نفسه ، ج١، ص١٩٢.

(٥) المصدر نفسه، ج٣، ص٤٨.

(٦) ابن منظور، لسان العرب، (جدد) .

(٧) الفراء ، معاني القرآن، ج١، ص٥٢، ٤٢٣، ج٢، ص٢٠٢، ٢٩٨، وتعلّب، مجالس ثعلب، ج١، ص١٠١، الشمري، الخلاف النَّحوي بين الكوفيين، ص٥٤.

(٨) انظر: مصطلح النَّفي من هذا الفصل.

(٩) القوزي، المصطلح النَّحوي، ص١٧١، أبو جناح، المصطلحات النَّحوية واللغوية في كتاب العين، ص٥٣.

(١٠) الفراء ، معاني القرآن، ج٢، ص٨٤، ٢٠٢، و ج٣، ١٣٧، ثعلب، مجالس ثعلب، ج٢، ص٤٧٥، المخزومي، مدرسة الكوفة، ص٣٠٩.

(١١) الخليل، العين (جدد) .

(١٢) الزبيدي، مصطلحات ليست كوفيّة، ص٣٩.

(١٣) هو أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبي هشام المطرز، المعروف بالزاهد، وصاحب ثعلب؛ وله كتاب الياقوت في اللّغة ، انظر: القفطي ، إنباه الرواة، ج٣، ص١٧٥.

وإذا كان في أول الكلام جحد كان الكلام مججوداً جحداً حقيقياً، نحو (ما زيد بخارج)، فإذا جمعت بين جحدين في أول الكلام كان أحدهما زائداً كقوله: "ما ما قمت" يريد: (ما قمت)، ومثله ما إن قمت، وعليه قوله تعالى: (فيما إن مكناكم فيه) [الأحقاف ٢٦] في أحد الأقوال^(١).
 كما ورد أيضاً في حديثه عن اللام العاملة، وذلك في قوله: "الثاني: الناصبة على قول الكوفيين في موضعين: لام كي، ولام الجحود، ولام الجحود هي الواقعة بعد الجحد؛ أي النفي كقوله: (ما كان الله ليذر المؤمنين) [آل عمران ١٧٩]، (وما كان الله ليعذبهم) [الأنفال ٣٣] (لم يكن الله ليغفر لهم) [النساء ١٦٨]"^(٢).

الخفض:

استعمل الكوفيون هذا المصطلح^(٣) ليقابلوا به مصطلح الجرّ عند البصريين^(٤)، وهو ليس من وضع الكوفيين، ولا الجر من وضع البصريين، وإنما هما مقتبسان من أوضاع الخليل، ومصطلحاته^(٥) وذكر الدكتور مهدي المخزومي أنّ الكوفيين استعملوا هذا المصطلح في الكلمات المنونة وغير المنونة، متوسعين بذلك عن الخليل الذي لم يستعمله إلا في المنون^(٦)؛ وقد ذكر الزركشي هذا المصطلح ضمن حديثه عن (من) وذلك في قوله: "وكثيراً ما تقع بعد ما، ومهما، نحو: (ما يفتح الله للناس من رحمة) [فاطر ٢]، و (ما ننسخ من آية) [البقرة ١٠٦]، (مهما تأتينا به من آية) [الأعراف ١٣٢] وهي ومخفوضها في موضع نصب على الحال"^(٧).

(١) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٧٧ .

(٢) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٤٤، وللمزيد انظر: ج ١، ص ٣٤٥، ج ٤، ص ٣٣١.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٧، ١٠٦، ج ٢، ص ٧٤، ج ٣، ص ٤٥، ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ١١٧.

(٤) انظر: مصطلح الجر من هذا الفصل.

(٥) المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٣١١.

(٦) المرجع نفسه، ص ٣١١، الأنصاري، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو، ص ٤٣٧، السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص ١٣٢.

(٧) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٤١٨، وللمزيد انظر: ج ٣، ص ٧٧-٧٨، و ج ٤، ص ١١٥-١١٦.

الصَّرْف:

وهو مصطلح كوفي^(١) ليس للبصريين ما يقابله^(٢)، وهو من اصطلاح الفراء^(٣)، قد استعمل الزركشي هذا المصطلح في حديثه عن (الواو العاملة) وذلك في قوله: "ولها قسم آخر عند الكوفيين؛ تسمى واو الصرف، ومعناها: أن الفعل كان يقتضى إعراباً، فصرفته الواو عنه إلى النصب، كقوله تعالى: (أَجْعَلُ فِيهَا مِنْ يَفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدَّمَاءَ) [البقرة ٣٠]، على قراءة النصب".^(٤)

الصلة والحشو:

والصلة والحشو هما من عبارات الكوفيين يقابلها عند البصريين الزيادة، والإلغاء أو التوكيد^(٥) وقد علل ابن الحاجب تسميتها بحروف الصلة بأنها يتوصل بها إلى زنة، أو إعراب لم يكن عند حذفها^(٦) ونسب القوزي مصطلح الحشو إلى البصريين أيضاً^(٧) مستنداً على ذلك بوجود هذا المصطلح في الكتاب^(٨) وقد استعمل الفراء مصطلح الصلة، ليطلقه في القرآن الكريم تأديباً وتورعاً^(٩) لأن مفهوم الزيادة أن يكون دخولها كخروجها^(١٠) ويبدو أن هذا المصطلح أخذ عن الخليل، وقد استعمل سيبويه مصطلح الحشوبمعنى صلة الموصول^(١١).

وقد فضل الزركشي استخدام مصطلح الصلة، على مصطلح الزيادة، وذلك في إشارة منه، ضمن كلامه عن (ما الحرفية)، وذلك في قوله: "والسادس: المؤكد للفظ ويسميه بعضهم صلة، وبعضهم زائدة، والأول أولى؛ لأنه ليس في القرآن حرف إلا وله معنى، ويتصل بها الاسم والفعل،

(1) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٣٣، ٢٣٥.

(2) المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٢٩٣، ضيف، المدارس النحوية، ص ١٦٥.

(3) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٣٣، ٣٤، ٢٢١، ٣٣٦.

(4) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٤٣٥.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ١٢٨، المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٣١٥، وانظر: مصطلح الزيادة واللغو من هذا الفصل.

(6) مفتي، نحو القراء الكوفيين، ص ٣٤١.

(7) القوزي، المصطلح النحوي، ص ١٧٩.

(8) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٢٩، ٢٧٠.

(9) الأنصاري، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو، واللغة، ص ٤٤٢، القوزي، المصطلح النحوي، ص ١٧٩.

(10) القوزي، المصطلح النحوي، ص ١٧٩.

(11) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٧٠.

وتقع أبدأً حشواً أو آخراً، ولا تقع ابتداءً، وإذا وقعت حشواً، فلا تقع إلا بين الشئيين المتلازمين؛ وهو مما يؤكد زيادتها، لإقحامها بين ما هو كالشيء الواحد. نحو: (أينما تكونوا يأت بكم الله جميعاً) [البقرة: ١٤٨] ^(١).

ورد أيضاً في قوله: "والأكثرين ينكرون إطلاق هذه العبارة في كتاب الله، ويسمونهُ التأكيد ومنهم من يسميه بالصلة، ومنهم من يسميه المقحم" ^(٢).

الدعامة أو العماد:

وهو مصطلح كوفي ^(٣) يقابل ما عرف عند البصريين بـ (ضمير الفصل) ^(٤) ولم يجعل الكوفيون هذا المصطلح وقفاً على ضمير الفصل فقط، بل ذهب الفراء منهم إلى إطلاقه على ما يسميه البصريون بضمير الشأن ^(٥).

وذكر الزركشي هذا المصطلح في قوله: "الفصل وهو من مؤكدات الجملة، وقد نص سيبويه ^(٦) على أنه يفيد التأكيد، وقال في قوله تعالى: (إن ترن أنا أقل منك مالا وولداً) [الكهف ٣٩] (أنا) وصف للياء في (ترن) يزيد تأكيداً وهذا صحيح؛ لأن المضمير يؤكد الضمير، وأما تأكيد المظهر بالمضمير، فلم يعهد؛ ولهذا سماه بعضهم "دعامة"؛ لأنه يدعم به الكلام، أي يقوى، ولهذا قالوا: لا يجاء مع التوكيد، فلا يقال: "زيد نفسه هو الفاضل" ^(٧).

(١) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٤٠٩ .

(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص ٧١، للمزيد انظر: المصدر نفسه، ج١، ص ٧٤، ٢٧٩، ج٣، ص ٧٢، ٢٧٩.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ج١، ص ٥١، ٢٤٨، ثعلب، مجالس ثعلب، ج٢، ص ٦٦١، إبراهيم، المصطلح الكوفي، ص ٢٧، القوزي، المصطلح النحوي، ص ١٧٥.

(٤) انظر: مصطلح (الفصل) من هذا الفصل

(٥) الفراء معاني القرآن، ج١، ص ٥١، إبراهيم، المصطلح الكوفي، ص ٦٧.

(٦) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٣٩٥.

(٧) الزركشي، البرهان، ج٢، ص ٤٠٩.

الفعل المستقبل:

وهو مصطلح كوفي^(١) وهو ما يقابل المضارع عند البصريين^(٢) ومن مواطن ورود هذا المصطلح عند الزركشي، ما أورده في حديثه عن التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وعكسه وذلك في قوله: "وقد يعبر عن المستقبل بالماضي مراداً به المستقبل؛ فهو مجاز لفظي، كقوله تعالى: (ويوم يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ) [النمل ٨٧] فإنه لا يمكن أن يراد به الماضي؛ لمنافاة (ينفخ) الذي هو مستقبل في الواقع"^(٣).

وجاء في حديثه عن القواعد التي تتعلق بالشرط، وذلك في قوله: "الرابعة: جواب الشرط أصله الفعل المستقبل، وقد يقع ماضياً، لا على أنه جواب في الحقيقة، نحو: (إن أكرمتك فقد أكرمتني) اكتفاء بالموجود عن المعدوم"^(٤).

الكناية والمكنى:

وهو من المصطلحات التي شاع استعمالها عند الكوفيين^(٥)، ويقابل مصطلح (الضير) الذي استعمله البصريون^(٦)، وهو من اصطلاح الخليل بن أحمد حيث ورد استعماله في كتاب العين^(٧) وقد ورد هذا المصطلح في البرهان وذلك في قوله: "وقوله تعالى: (فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعًا، فَوْسَطُنَ بِهِ جَمْعًا) [العاديات ٤]؛ فالهاء الأولى كناية عن الحوافر وهي موريات، أي أثرن بالحوافر نقعاً، والثانية

(١) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٢٤٤، ثعلب، مجالس ثعلب، ج ١، ص ٢٣١، ج ٢، ص ٣٦٠.

(٢) السامرائي، المدارس النحوية، أسطورة وواقع، ص ١١٣.

(٣) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٣٧٣.

(٤) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٥٩، وللمزيد انظر: ج ١، ص ٤٢٧، و ج ٢، ص ٨، ٣٥٦، ٣٧٩، و ج ٣، ص ٢٢، ٣٣٧.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٣١١، و ج ٢، ص ١٠٦، المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٣٥٩، الأنصاري، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، ص ٤٥٢، القوزي، المصطلح النحوي، ص ١٧٤، مفتي، نحو القراء الكوفيين، ص ٣٤٢.

(٦) انظر: مصطلح الضمير من هذا الفصل.

(٧) أبو جناح، المصطلحات النحوية واللغوية في كتاب العين، ص ٩٥.

كناية عن الإغارة، أي المغيرات صباحاً، (فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعاً) [العاديات ٥] جمع المشركين ، فأغاروا بجمعهم^(١) .

كما ورد في حديثه في شأن قوله تعالى: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) [الإخلاص ١] حيث قال: "قال جماعة من النحاة: (هو) ضمير الشأن و(الله) مبتدأ ثان و(أحد) خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول، ولم يفتقر إلى عائد؛ لأن الجملة تفسر له ولكونها مفسرة لم يجب تقديمها عليه وقيل: هو كناية عن (الله) ؛ لأنهم سألوه أن يصف ربه فنزلت"^(٢).

ما لم يسم فاعله:

وهو مصطلح كوفي^(٣) ويراد به عند البصريين الفعل المبني للمفعول^(٤) أو المجهول^(٥). ومن أمثلة ورود هذا المصطلح عند الزركشي، ما ذكره في حديثه عن (الادغام) (ألن) الموصولة والمفصولة، وذلك في قوله: "ومن ذلك : (أَنْ لَنْ) كَلَّمَهُ مَفْصُولٌ إِلَّا حَرْفَانِ: (أَلَنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا) [الكهف ٤٨]، (أَلَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ) [القيامة ٣] ... بخلاف قوله:(زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا) [التغابن ٧]، فهو لاء لم ينسبوا ذلك لفاعل، إذا ركب الفعل لما لم يسم فاعله^(٦)..".

كما ورد أيضاً في قوله: "ومثله الوقف على قوله تعالى: (الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ) [محمد ٢٥] والابتداء بقوله:(وَأَمْلَى لَهُمْ) [محمد ٢٥] (سَوَّلَ لَهُمْ) كاف، سواء قرئ (وَأَمْلَى لَهُمْ)^(٧). على ما لم يسم فاعله، أو (وَأَمْلَى لَهُمْ)، على الإخبار؛ لأنَّ الإملاء في كلتا القراءتين مسند إلى الله تعالى، لقوله: (فَأَمْلَيْتَ لِلْكَافِرِينَ) [الحج ٤٤]^(٨)."

(١) الزركشي، البرهان، ج٢، ص ٢١٢.

(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص ٤١٠.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ج١، ١٠٢، ج٢، ص ٢١٠، وثلعب، مجالس ثلعب، ج١، ص ٢٠٨، ٢٥٠.

(٤) ابن السرج، الأصول، ج١، ص ٧٦، و ج٢، ص ٢٩٩.

(٥) الأنصاري، أبو زكريا الفراء، ومذهبه في النحو واللغة، ص ٤٤٤، ضيف، المدارس النحوية، ص ٢٠٠، إبراهيم، المصطلح الكوفي، ص ٣٨.

(٦) الزركشي، البرهان، ج١، ص ٤٢٧.

(٧) وهي قراءة أبو عمرو، عاصم الحجدي، ابن سرين، أبو جعفر انظر: الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص ٣٢٩.

(٨) الزركشي، البرهان، ج١، ص ٣٤٨.

المجهول^(١) :

ويطلق عند الكوفيين على الضمير الذي لم يتقدمه ما يعود عليه^(٢)، ويسميه البصريون: ضمير الشأن، والقصة، والحديث، والأمر^(٣) وإخال أن الزركشي لم يستخدم هذا المصطلح إلا مرة واحدة، وذلك في حديثه عن الضمائر، وذلك في قوله: "السادس: ألا يعود على مذكور، ولا معلوم بالسّياق أو غيره، وهو الضمير المجهول الذي يلزمه التفسير بجملة أو مفرد، فالمفرد في نعم وبئس"^(٤).

(١) الفراء، معاني القرآن، ج١، ص١٨٦، و ج٢، ص ٣٩٤، المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٣١١، ضيف، المدارس النحوية، ص ١٦٦، إبراهيم، المصطلح الكوفي، ص ٣٢، القوزي، المصطلح النحوي، ص ١٨٠.
 (٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص ١١٤، المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٣١١.
 (٣) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٧٦، ابن جني، الخصائص، ج٢، ص ٣٩٩، ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٢٩٠، ضيف، المدارس النحوية، ص ١٦٦.
 (٤) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٢٩.

المبحث الثالث: المصطلح المشترك :

ثمّة مصطلحات مشتركة بين علماء البصرة، والكوفة استعان بها الزركشي في كتابه، وقد رصدت من هذه المصطلحات الأكثر استعمالاً، وسأوردّها مرتبة وهي: الاستثناء^(١)، الاستفهام^(٢)، الاسم^(٣)، الإضافة^(٤)، الإغراء^(٥)، أفعال التفضيل^(٦)، التأكيد^(٧)، التحذير^(٨)، التعجب^(٩)، التقديم والتأخير^(١٠)، الجزاء^(١١)، الجملة الاسمية^(١٢)، الجملة الفعلية^(١٣)

(1) الزركشي، البرهان، ج٢، ص٤٩، ٥٠، ٥١، و ج٤، ص ٢٢٠، ٢٢١، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٨٨، ٢٩٣، ٣٠٣، ٤٤٠، ٣٠٩.

(2) المصدر نفسه، ج ٢، ص٦، ٣٢٨، ٣٣٤، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥١، ٣٦٦، ٤٨٤، ج٣، ص٧٣، ٢١٣، ٢٣١، ٣٧٥، و ج٤، ص١١٤، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٥، ١٧٨، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٩٠، ١٩٣، ٢١٧، ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٨٨، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٩٢، ٣٩٥، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤١١، ٤٣٣.

(3) المصدر نفسه، ج ٢، ص١٨٥، ٣٤٩، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٩٢، ٥١٦، و ج٣، ص٧٤، ٨٠، ٨٦، ٣٣٩، ٣٨٠.
(4) المصدر نفسه : ج٢، ص١١٨ - ١١٩ - ٢١٢ و ج٣، ص٧٦، (١٦٠-١٦١)، ١٨٠، ٣٦٥، ٣٦٧، و ج٤، ص٤٠، ٦٠-٦١، ٩٣، ١١٨، ١٦٨، ١٧٢، ١٨٨، ١٩٥، ٢١١، ٢٧١، ٢٧٧، ٢٧٨، ٣١٨، ٣٢٠.
(5) المصدر نفسه: ج٣، ص١٠٥.

(6) المصدر نفسه: ج٢، ص١٨٥ و ج٣، ص٢٣٣ و ج٤، ص١٧٠، ١٧٢.
(7) المصدر نفسه: ج٢، ص ٨٦-٨٧، ٨٨، ١٤٥، ١٨١، ١٩٤، ٢١٨، ٢٤٠، ٣٨٦، ٣٩٢، ٣٨٧، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٨، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١٣، ٤١٨، ج٤، ص٤١، ٧٢، ٩٨، ١٠٥، ١١١، ١١٢، ١١٤، ١٨٧، ١١٤.
(8) المصدر نفسه: ج٣، ص ١٠٥ و ج٤، ص٣٣٠.

(9) المصدر نفسه: ج٢، ص٣١٩.
(10) المصدر نفسه: ج٣، ص ٣٣٨، ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٧٧، ٢٧٨، ٣٧٩، ٢٨٠.
(11) المصدر نفسه: ج٢، ص٣٦٨، ٣٦٨ و ج٣، ص٨٩ و ج٤، ص٢٠٢، ٢٩٨، ٣٦٧.

(12) المصدر نفسه: ج٢، ص٤٠٥، و ج٣، ص٢٠٠ و ج٤، ص٤٧-٤٨-٤١، ١٨٧ و ج٤، ص٢٠٩، ٢١٧، ٢١٩، ٢٣٤، ٢٣٩، ٣٨٣، و ٤٣٦، ٤٣٧.

(13) المصدر نفسه: ج٣، ص٢٠٠، ٣٨١، و ج٤، ص٤٧-٤٨-٤٩-٨٧، ١١٥، ٢٠٩، ٢١٧، ٣٦٩، ٤٣٦.

الحذف^(١)، الخبر^(٢)، الشرط^(٣)، الفاعل^(٤)، الفعل^(٥)، الفعل الماضي^(٦)، القسم^(٧)، المبتدأ^(٨)، المصدر^(٩).

- (١) الزركشي، البرهان، ج١، ص ٣٩٩، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، و ج٢، ٢٢٢، ٢٢٣، ٣٧١، ٣٧٢، و ج٣، ١١٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٧، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦.
- (٢) المصدر نفسه: ج٢، ص ٤٥٠، ٥١١ و ج٣، ص ٨٤، ١١٣، ١٣٧، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٦٠-١٦١، ١٦٢، ١٩٤، ٢٠١، ٢١٢، ٢٣١، ٢٧٦، ٤١١، و ج٤، ص ١٠٣، ١١١-١١٢، ١١٤، ١٢٨، ١٦٠، ١٨١، ١٩٣، ٢٠٩، ٢١٩، ٢٢٥، ٢٢٩، ٣٢٣، ٣٢٨، ٣٨٩، ٤٠٠.
- (٣) المصدر نفسه: ج٢، ص ٨، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٤، ج٣، ص ١٧٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ٢١٢ و ج٤، ص ١٥٣، ١٥٤، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٢، ٢٦٣، ٢٦٩، ٢٩٨، ٣٣٠، ٣٦٤، ٣٧٣، ٤٠٠، ٤١١.
- (٤) المصدر نفسه: ج٣، ص ٨٣، ٨٤، ١١٥، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٥، ١٨٧، ١٨٨، ٢٠٧، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٣٦٨، ٣٧٦، و ج٤، ص ٥٠، ٦٠، ٦١، ٧٠، ٨٥، ١٤٠، ١٥٢، ١٦٠، ١٩٥، ٢٢٣، ٢٤٦، ٢٥٤، ٣٤٩.
- (٥) المصدر نفسه: ج٢، ص ١٦، ٢٥٧، ٢٩٢، ٣٥١، ٣٩٢، ٤٦١، ٤٨٧، و ج٣، ص ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٧٤، ٨٥، ٨٦، ٩٢، ٩٣، ١١٠، ١١٢، ١١٥، ١٣١، ١٣٢، ١٦١، ١٧٣، ٧٥، ٧٣، ٦١، ١٣٢، ١٣١، ١١٥، ١١٢، ١١٠، ١١٢، ١١٠، ١٠٨، ٢٠٩، ٢١٦، ٣٠٣، ٣٠٧، ٣٠٨، و ج٤، ص ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٨٥، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٣، ١٨٠، ١٨٨، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٢٠، ٢٩٢، ٣٠٠، ٣٠١، ٣١٨، ٣٢٤، ٣٤٢، ٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٨١، ٣٨٧، ٤٠٠، ٤١٥، ٤٢٣، ٤٣٠.
- (٦) المصدر نفسه: ج٢، ص ٣٥٨ و ج٣، ص ٣٣٦، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٩، و ج٤، ص ٦٩، ٨٠، ٨١، ١٦٨، ١٩٤، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٨٠، ٢٩٨، ٣٠٨، ٣٥٤، ٤٠٦.
- (٧) المصدر نفسه: ج٣، ص ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٨٠، ١١٣، ١٢٢، ١٢٣، ١٩٢، ١٩٣، و ج٤، ص ٢٠٨، ٢١٨، ٣٣٨، ٣٤٢، ٣٥٤، ٣٥٩، ٤٣٥.
- (٨) المصدر نفسه: ج٢، ص ٢٤٠، ٣٢٥، ٤١٥، و ج٣، ص ١٧٥، ١٨٤، ١٠٧، ١١٣، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٣، ١٦١-١٦٢، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٧٩، ٣٠١، ٣٠٤، ٤١١، و ج٤، ص ٤٧، ٤٨، ٤٩، ١١٤، ٢٠٩، ٢٢٣، ٢٢٩، ٣١٩، ٣٥٢، ٤٤٢.
- (٩) المصدر نفسه: ج٢، ص ٢٨٨، ٣٩٢، ٣٩٨، ٤٠٠، و ج٣، ص ١٤٣، ١٤٤، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢٥١، ٣٦٧، ٣٦٨، و ج٤، ص ٣٧، ٣٨، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٣، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٨٨، ٣٢٤، ٣٢٤، ٣٥٨، ٣٧٣، ٣٩٩، ٤٣٥.

المضاف^(١)، المضاف إليه^(٢)، النداء^(٣)، النكرة والمعرفة^(٤)، النسبة^(٥)، النهي^(٦) .

(١) الزركشي، البرهان، ج٢، ص٢٦٥، ٢٦٨، ٢٧٤، ٢٩٨، و ج٣، ص٢٨، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٣، ١٨٠، ٢٠٤، ٣٦٠، ٣٦١، و ج٤، ص١٩، ٣٩، ٤٠، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٢، و ٢٢٦، ٢٩٣، ٣٥٨، ٤٢٨، ٤٣٢ .

(٢) المصدر نفسه: ج٢، ص٧، ٢٧٤ و ج٣، ص١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٧٤، ٣٠١، ٣٦٠، ٣٦١، و ج٤، ص٣٦ - ٤٠، ١١٨، ١٦٨، ٢٠٧، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٧٨، ٢٩، ٤٢٨، ٤٣٢ .

(٣) المصدر نفسه: ج٢، ص٢٤٠، ٣٢٥، ٤١٥، و ج٣، ص١٠٦، ١٠٧، ٣٥٤، و ج٤، ص١٨٩، ١٩٤ .

(٤) المصدر نفسه: ج٢، ص٤٥٧، و ج٣، ص١٦٠ - ١٦١، ٢١٨، و ج٤، ص٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٢، ٩٣، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١١٧، ١٧٢، ٢١٢، ٢١٨، ٢٤٦، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٣-٣٢٨، ٣٣٦، ٣٥٢، ٣٦٠، ٣٩٨، ٤٠٥، ٤٢١ .

(٥) المصدر نفسه: ج٤، ص١٥٨-١٥٩ .

(٦) المصدر نفسه: ج٣، ص٣٤٨ و ج٤، ص١٠٣ - ١٤٤، ٢١١، ٢١٢، ٣٥٤ .

الفصل الثاني في أصول النحو ونظريته

الفصل الثاني في أصول النحو ونظريته

أصول النحو:

هو العلم الذي يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل^(١).

وقد اختلف النحاة في تقدير أدلة النحو، حيث ذكر السيوطي أن " أدلة النحو الغالبة أربعة، قال ابن جني في " الخصائص " : أدلة النحو ثلاثة : السماع، والإجماع، والقياس، وقال ابن الأنباري في أصوله: أدلة النحو ثلاثة : نقل، وقياس، واستصحاب حال، فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع"^(٢) فمبادئ هذا العلم قديمة قدم علم النحو، وذلك، لأن القياس، والتّرجيح والرّفص، والتّضعيف، وما إلى ذلك كله، يرجع إلى أصول معلومة، وإن لم تكن مكتوبة إذ إنّ تقسيم النحاة العرب إلى قبائل متباينة في الفصاحة منها ما يُقبل كلامه، ومنها ما يُردُّ، وامتحان العربي لقبول كلامه، أو رفضه، والقياس، ومقدار النصوص التي يُحوّل القياس عليها، وتضعيف النصوص، وتشذيبها، كلّ ذلك من صميم علم أصول النحو"^(٣).

ومن مباحثه : الاحتجاج النقلّي والعقلي: فالاحتجاج هو الأساس الذي يعتمد النحاة للبرهنة على صحّة التراكيب اللغوية، أو تخطئتها، والمراد به، وبالاستشهاد في النحو: "إثبات صحّة، أو استعمال كلمة، أو تركيب بدليل نقلّي صحّ سنّده إلى عربيّ فصيح سليم السليقة"^(٤).

وقد استقرى النحاة هذه القواعد، والأصول من القرآن الكريم، وفصحاء العرب الموثوق بفصاحتهم، وعربيتهم، "لأنّ القواعد تؤخذ من واقع اللّغة ومحاكاة لنطق أهلها"^(٥).

إذ إنّ استشهاد النحويين يكون إمّا بدليل نقلّي، وهو (السماع)، أو بدليل عقلي وهو القياس. ويعدّ الأوّل أهم ركنين استند عليه النحو العربي، إذ هو "الطريق الصحيحة إلى فهم خصائص اللّغة، والتّوصل إلى كشف أسرارها، فهو أهم وسيلة في الثقافة اللّغوية، ولهذا هو ركن

(1) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٢١.

(2) السيوطي، الاقتراح، ص ٢١، و الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص ٤٥، والشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، ص ٣٥.

(3) السامرائي، أبو بركات الأنباري ودراسته النحوية، ص ١٥٤.

(4) انظر: النايبة، الشواهد والاستشهاد في النحو، ص ٢٢.

(5) المرجع نفسه، ص ٢٢.

مهم من أركان النحو، وقد بُدئ العمل به في النحو، واللغة قبل القياس، إذ كيف يستطاع القياس على ما لم يسمع؟^(١). وعليه فالقياس يأتي في المرتبة الثانية، وذلك لقول ابن جنّي: "واعلم أنّك إذا أدّك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"^(٢).

فالسّماع أو النّقل إذن يقصد به "الكلام العربي الفصيح، المنقول النّقل الصّحيح، الخارج عن حد القلّة إلى حد الكثرة، فخرج عنه إذن ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شدّ من كلامهم"^(٣).

أي "ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته فيشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيّه (صلى الله عليه وسلم)، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً، ونثراً عن مسلم، أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بدّ في كلّ منها من الثبوت"^(٤). ويراد به أيضاً "الكلام الذي أنفق على فصاحته، ككلام الله، ونبيه حيث تحقّق أنّه كلامه صلى الله عليه وسلم... وكلام العرب"^(٥).

والنّقل أو السّماع ينقسم على قسمين، إذ قيل "واعلم أنّ النّقل ينقسم على قسمين: تواتر وآحاد، فأما التّواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنّة، وكلام العرب"^(٦). أمّا القسم الآخر فهو الآحاد، ولقد أشار أبو البركات إليه بقوله: "وأما الآحاد فما تفرّد بنقله بعض أهل اللّغة ولم يوجد في شرط التّواتر، وهو دليل مأخوذ به"^(٧).

وعول النّحاة واللّغويون على أدلّة أقاموا عليها صرح دراساتهم، فكان السّماع، والقياس، والتعليل عمود تلك الأدلّة إذ لجؤوا إليها في إثبات الأحكام اللّغوية واستنباط الأحكام النّحوية، وسأتناول تلك الأدلّة موضحة موقف الزركشي منها:

المبحث الأول: في الشّاهد

-
- (1) النايلة، الشواهد والاستشهاد في النحو، ص ١٦٩.
 - (2) ابن جنّي، الخصائص، ج١، ص١٢٥، السيوطي، الاقتراح، ص ١٣٢.
 - (3) انظر: الأنباري، الإعراب في جمل الإعراب، ص٤٥، والسيوطي، الاقتراح، ص٤٨.
 - (4) السيوطي، الاقتراح، ص٣٦.
 - (5) الشاوي، ارتقاء السيادة، ص٤٧.
 - (6) السيوطي، الاقتراح، ص٤٨.
 - (7) الأنباري، لمع الأدلّة، ص ٨٤.

أولاً: السَّماع ويتمثل بـ:

القرآن الكريم: يعد القرآن الكريم المصدر الأول الذي استقى منه النحاة قواعدهم، واعتمده في بناء أركان النحو، والصرف، وأصولها؛ لأنه الأساس الأول في الاستشهاد.

فهو "كلام الله - جل ثناؤه - أعلى وأرفع من أن يُضاهى أو يُقابل، أو يُعارض به كلام"^(١).

وقد أجمع النحاة على أن اللغة "إذا وردت في القرآن، فهي أفصح مما في غير القرآن"^(٢)

فهو "أول اللبائيع التي استقى النحويون منها مادتهم اللغوية، وبنوا عليها أقيستهم، وقوانينهم وأجمعوا على صحة الاحتجاج بقراءاته المختلفة متواترها، وآحادها، وشاذها"^(٣).

فإن حرص النحاة على الاستشهاد بالنص القرآني، يؤكد ما ذهبوا إليه، ويوثق ما أصلوه في الدرس النحوي وطبيعي، إذن، أن يكون أكبر المعول عليه، لدى الزركشي، الاستشهاد بالقرآن، إذ هو محور الكتاب وعلومه، وسائر ما جاء فيه من أصول النحو، ويظهر منهجه في الاستشهاد بالقرآن كالاتي:

قد يستشهد باكثر من آية لقاعدة نحوية واحدة، من ذلك ما جاء في حديثه عن الشرط قوله: "الثانية: أصل الشرط والجزاء أن يتوقف الثاني على الأول، بمعنى أن الشرط إنما يستحق جوابه بوقوعه هو في نفسه، كقولك: (إِنْ زُرْتِي أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ)، فالإحسان إنما استحق بالزيارة، وقولك: (إِنْ شَكَرْتِي زَرْتِكِ)، فالزيارة استُحِقَّتْ بالشكر، هذا هو القاعدة، وقد أورد على هذا آيات كريمات منها قوله تعالى: (إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ) [المائدة ١١٨]، وهم عباده عذبهم أو رحمهم، وقوله (وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) [المائدة ١١٨]، وهو العزيز الحكيم غفر لهم، أو لم يغفر لهم، وقوله: (إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا) [التحریم ٤]، وصغو القلوب هنا لأمر قد وقع، فليس بمتوقف على ثبوته. والجواب أن هذه في الحقيقة ليست أجوبة؛ وإنما جاءت عن الأجوبة المحذوفة لكونها أسبابا لها. فقوله: (فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ) [المائدة ١١٨] الجواب في الحقيقة: فتحكم فيمن يحق لك التحكم فيه، وذكر العبودية التي هي سبب القدرة. وقوله: (وَإِنْ تَغْفِرْ) [المائدة ١١٨] فالجواب: فأنت متفضل عليهم بالألّا تجازيهم بذنوبهم فكَمَالُكَ غير مفتقر إلى شيء، فإنك أنت العزيز الحكيم"^(٤).

(١) ابن فارس، الصحابي، ص ٤١.

(٢) السيوطي، المزهري، ج ١، ص ٢١٣.

(٣) السيوطي، الاقتراح، ص ٣٦، الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص ٣١.

(٤) الزركشي، البرهان، ج ٢، ص ٣٥٤ - ٣٥٥.

و ايضا ما ذكره في كلامه عن (أفعل التفضيل)، وذلك في قوله: "الخامسة: يكثر حذف المفضول إذا دلّ عليه دليل، وكان (أفعل) خبراً، كقوله تعالى: (أُتْسَبَلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ) [البقرة ٦١]. و(ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا) [البقرة ٢٨٢]، (وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ) [آل عمران ٣٦]، (وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ) [آل عمران ١١٨]، (إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لِّكُمْ) [النحل ٩٥]، (وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا) [الكهف ٤٦]. (أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا) [مريم ٧٣]، (فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا) [مريم ٧٥]، وقد يحذف المفضول و (أفعل) ليس بخبر، كقوله تعالى: (فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَىٰ) [طه ٧].^(١)

وأيضاً في حديثه عن (أن)، وذلك في قوله: "الثاني: مخففة من الثقبلة فتقع بعد فعل اليقين وما في معناه، ويكون اسمها ضمير الشأن، وتقع بعدها الجملة خبراً عنها، نحو (أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) [طه ٨٩]. (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَىٰ) [المزمل ٢٠] (وحسبوا أَلَّا تَكُونُ فَتْنَةً) [المائدة ٧١]. (وَأَنْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ) [الأعراف ١٨٥]، (وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا) [الجن ١٦]. (وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) [يونس ١٠].^(٢)

وقد يستشهد بالآيات القرآنية على قاعدة نحوية ويدعمها بالتعليل، منها على سبيل المثال ما ذكره عن حذف المعطوف عليه، وإبقاء المعطوف، وذلك في قوله: "وحذف المعطوف عليه وإبقاء المعطوف سائغ، كقوله تعالى: (فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاَهُمْ تَدْمِيرًا) [الفرقان ٣٦]، التقدير والله أعلم: فذهبا فبلاغاً، فكذباً، فدمرناهم؛ لأنّ المعنى يرشد إلى ذلك. وكذا قوله تعالى: (ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ) [البقرة ٥٤] أي فامتنتم، أو فعلتم فتاب عليكم. وقوله: (فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّ لِلجِبِينِ) [الصافات ١٠٣]، أي رُحِمَا وَسُعِدَا وَتَلَّ.. وقوله: (وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا) [الأنبياء ٩٧]، المعنى حتى إذا كان ذلك ندم الذين كفروا ولم ينفعم، إيمانهم؛ لأنه من الآيات، والأشراط"^(٣).

وقد يستشهد بالآيات القرآنية الكريمة دعماً لقاعدة نحوية معينة معضداً إياها بالشرح والتفصيل، ويظهر ذلك مثلاً في كلامه عن (الإستثناء والاستدراك) وذلك في قوله: "ووجه التأكيد فيه أنه ثني ذكره مرتين، مرّة في الجملة، ومرّة في التفصيل، فإذا قلت: قام القوم إلا زيدا، فكأنه كان في جملة، ثم خرج منهم؛ كقوله تعالى: (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ) [الحجر

(١) المصدر نفسه، ج٤، ص ١٧٠-١٧١.

(٢) المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ج٣، ص ١٩٠-١٩١.

٣٠-٣١]، فإنّ فيه معنى زائداً على الاستثناء، هو تعظيم أمر الكبيرة التي أتى بها إبليس، من كونه خرق إجماع الملائكة، وفارق جميع الملأ الأعلى بخروجه ممّا دخلوا فيه من السجود لآدم؛ وهو بمثابة قولك: أمرَ الملك بكذا، فأطاع أمره جميعُ النَّاسِ؛ من أمير ووزير إلا فلانا؛ فإنّ الإخبار عن معصية الملك بهذه الصيغة، أبلغُ من قولك: أمر الملك فعصاه فلان^(١).

وكذلك ورد في حديثه عن لفظ (جعل) إذ قال بأنّها "تأتي بمعنى (ألقي)، فيتعدى لمفعولين، أحدهما بنفسه، والآخر بحرف الجرّ، كما في قولك، جعلت متاعك بعضه فوق بعض، ومثله قوله تعالى: (وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ) [الأنفال ٣٧]، و(بعضه) بدل من الخبيث، وقوله (على بعض) أي فوق بعض..^(٢).

وأيضاً في قوله: (وجعلَ فيها رواسي) [الرعد ٢]، أي ألقى بدليل قوله في الآية الأخرى التي علّل فيها المراد بخلق الجبال وأبان إنعامه فقال: (وألقي في الأرض رواسي أن تُميد بكم) [النحل ١٥]^(٣).

وإن وردت في الكلام مسألة يجوز فيها أكثر من وجه في الإعراب، استشهد لكل منها بما ورد في القرآن، عليه أي (على كل وجه) .

ومن ذلك ما جاء في قوله: "الثالث: إن همزة الإستفهام إذا دخلت على موجب تقبله إلى النّفي، كقوله تعالى: (أأنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ) [المائدة ١١٦]. وإذا دخلت على نفي تقبله إلى الإيجاب فالهمزة في الآية للتقرير، فلمّا انتقل الكلام من النّفي إلى الإيجاب لم ينتصب الفعل؛ لأنّ شرط النّفي كون السابق منفيًا محضاً، ونظير هذه الآية قوله تعالى في سورة السّجدة: (أولم يروا أنا نسوق الماء إلى الأرضِ الجُرُزِ فتُخْرَجُ به زَرَعًا) [السجدة ٢٧]^(٤).

وأيضاً في حديثه عن (زيادة من)، وذلك في قوله: "وأما (من) فإنّها تزداد في الكلام الوارد بعد نفي، أو شبهه؛ نحو: (وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا) [الأنعام ٥٩]. (ما ترى في خلقِ الرّحمنِ من تفاوتٍ فارجع البصرَ هل ترى من فطورٍ) [الملك ٣]. (ما اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَادٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ) [المؤمنون ٩١]، وجوز الأخفش^(٥) زيادتها مطلقاً؛ محتجاً بنحو قوله تعالى: (وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيٍّ

(1) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٤٨-٤٩.

(2) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٣٤.

(3) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٣٤.

(4) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٧٥.

(5) الأخفش، معاني القرآن، ج ٢، ص ٤١٠.

المُرْسَلِينَ) [الأنعام ٣٤]. (يَغْفِرُ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ) [نوح ٤]، (يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ) [الحج ٢٣ و الكهف ٣١]. (وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ) [البقرة ٢٧١]^(١).

وقد يذكر الشواهد القرآنية تجسيدا لما جاء في لغة من لغات العرب: منها ما ورد في حديثه عن (ما الحرفية)، وذلك في قوله: "وأما الحرفية فستة: الأول النافية، ولها صدر الكلام. وقد تدخل على الاسماء، والأفعال، ففي الأسماء ك(ليس) ترفع وتصب في لغة أهل الحجاز، ووقع في القرآن في ثلاثة مواضع: قال تعالى: (مَا هَذَا بَشَرًا) [يوسف ٣١]، وقوله تعالى: (ما هُنَّ أمّهاتِهِم) [المجادلة ٢] على قراءة كسر التاء^(٢)، وقوله (فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ) [الحاقة ٤٧]^(٣).

القراءات:

وعرفها الهمياني بقوله: "علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف، والإثبات، والتحرّيك والتسكين، والفصل، والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق، والإبدال، وغيره من حيث السماع (أو يقال) علم بكيفية أداء كلمات القرآن، واختلافها معزو لناقله"^(٤).

(١) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٨٢ — ٨٣ .

(٢) هي قراءة الجمهور، انظر عمر ومكرم، معجم القراءات، ج ١، ص ٩٨ .

(٣) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٤٠٥ .

(٤) الهمياني، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص ٥ .

أما الزركشي فقد اهتم بتعريفها كاهتمامه بتعريف القرآن فهما عنده حقيقتان متغايرتان، "فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كفيئتها، من تخفيف، وتثقيل، وغيرها".^(١)

ولم تكن القراءات متميزة في صدر الإسلام إنما تمايزت في القرن الرابع حينما جمعها أبو بكر بن مجاهد، واعتبر القراءات السبع، هي المنقولة عن الأئمة السبعة^(٢).
أما مصادر القراء عند الزركشي فيمكن أن تصنف إلى ما يلي:

القراءات التي نصت على اسم القارئ فيما يثبت عنده نسبة القراءة: منها قوله^(٣): "وقوله: (أوجأؤكم حصرت صدورهم) [النساء، ٩٠] قيل معناه (قد حصرت) بدلالة قراءة يعقوب (حصرة صدورهم)^(٤)".

وورد في قوله^(٥): "...وقرأ الحسن (عتل) (٦) [ن ١٣] بالرفع على الذم، وهذه القراءة تقوية لما يدل عليه بعد ذلك".

وأيضا في حديثه عن (حاشا)، وذلك في قوله: "اسم يأتي بمعنى التنزيه، كقوله تعالى: (حاش الله) [يوسف ٥١]، بدليل قول بعضهم: (حاشاً لله)^(٧) بالتثوين، كما قيل: (براءة من الله) من كذا، أي حاشاً لله بالتثوين، كقولهم، رعباً لزيد.

(١) الزركشي، البرها، ج١، ص٣١٨.

(٢) سيبويه، حياته وكتابه، ص١٤٨.

(٣) المصدر نفسه، ج٣، ص٢١٤.

(٤) هي قراءة الحسن، وقتادة، ويعقوب على وزن تبعه، انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٣، ص٣١٧، الدمياطي، الإتحاف، ص١٩٣، عمر ومكرم، معجم القراءات، ج٢، ص١٥٨.

(٥) الزركشي، البرهان، ج٢، ص٤٥٠.

(٦) هي قراءة الحسن، انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٨، ص٣١٠، والدمياطي، الإتحاف، ص٤٢١، وعمر ومكرم، معجم القراءات، ج٧، ص١٩٦.

(٧) وهي قراءة أبي السمال، انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٥، ص٣٠٣.

وقراءة ابن مسعود (حاشا الله)^(١) بالإضافة، فهذا مثل سبحان الله ومعاذ الله.^(٢) وأيضا في قوله: "وكذا في أن المفتوحة كقراءة سعيد (إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ)^(٣) [الفرقان ٢٠] بفتح الهمزة فإنه ألغى اللام؛ لأنها لا تدخل إلا على (إن) المكسورة، أو على ما يتصل بالخبر إذا تقدم عليه، نحو (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ) [الحجر ٧٢] فإنّ تقديره "ليعمهون في سكرتهم.." ^(٤). وقد يشير إلى قراءة القارئ بمصحفه، ومن ذلك ما جاء في حديثه عن (من) ومعانيها، وذلك في قوله^(٥): "الثالث: التبويض، ولها علامتان: أن يقع البعض موقعها، وأن يعم ما قبلها ما بعدها إذا حذفت كقوله تعالى: (حتّى تنفقوا ممّا تحبّون) [آل عمران ٩٢]، ولهذا في مصحف ابن مسعود (بعض ما تحبون)" ^(٦).

وأیضا في حديثه عن (لولا)، إذ قال: "الرابع: للنفي بمعنى لم" نحو قوله تعالى: (فلولا كانت قرية آمنت) [يونس ٩٨]، أي لم تكن (فلولا كان من القرون من قبلكم) [هود ١١٦]، أي فلم يكن... والظاهر أن المراد (فهلا)، ويؤيده أنها في مصحف أبي (فهلا كانت قرية) ^(٧) نعم يلزم من ذلك الذي ذكره معنى المضي؛ لأنّ اقتران التوبيخ بالماضي يشعر بانتفائه... ^(٨). وإذا اشترك في القراءة الواحدة أكثر من قارئ ذكرهم، من ذلك ما جاء في قوله: "ومنه إطلاق العجب على الله تعالى في قوله: (بل عجب) ^(٩) [الصافات ١٢] على قراءة حمزة والكسائي بضم التاء على معنى أنّهم قد حلّوا محلّ من يتعجب منهم" ^(١٠).

(1) وهي قراءة أبيّ، وعبد الله، انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٥، ص٣٠٣ .

(2) الزركشي، البرهان، ج٤، ص٢٧١.

(3) قراءة سعيد بن جبیر، انظر: ابن هشام، مغنى اللبيب، ج١، ص٣٠٧.

(4) الزركشي، البرهان، ج٤، ص٣٣٦، وللمزيد، انظر: ج٢، ص٥١٣، ٤٥٩ - ٥١٤، وج٣، ص٢٠٥، ١٥٦، ١٥٥، ٣٧٧، ٣٥٣، وج٤، ص٣٧، ٢٧١، ٢٨٥، ٢٩٩، ٣٣٦.

(5) المصدر نفسه، ج٤، ص٤١٦.

(6) قراءة عبد الله ابن مسعود، انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٢، ص٥٢٤.

(7) هي قراءة أبيّ انظر، الفراء، معاني القرآن، ج١، ص٤٧٩، وأبو حيان، البحر المحيط، ج٥، ص١٩٢.

(8) الزركشي، البرهان، ج٤، ص٣٧٨ - ٣٧٩.

(9) هي قراءة حمزة، والكسائي، انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٥٤٧، والدمياطي، الإتحاف، ص٣٦١ .

(10) الزركشي، البرهان، ج٢، ص٨٨ - ٨٩.

وقوله أيضا: "لا يجوز الاقتصار في باب (ظنّ) على أحد المفعولين؛ إلا أن يكون بمنزلة أنهم قالوا: قوله تعالى: (وما هوَ على الغَيْبِ بضنينٍ)^(١) [التكوير ٢٤]، قرأ الحرميان وابن كثير بالطاء^(٢)، وهو (فعليل) بمعنى (مفعول)، والضمير هو المفعول الذي لم يسم فاعله. وقرأ الباقر بالضاد، وهو بمعنى فاعل، وفيه ضمير هو فاعله، والمعنى: (بخيل على الغيب) فلا يمنعه كما تفعله الكهّان، والمعنى على القراءة الأولى: ليس بمتهم على الغيب؛ لأنه الصادق"^(٣)، وأيضا في قوله: "...ويدل عليه قراءة ابن عباس، وعاصم، والحميدي: (ليعلم أهل الكتاب)^(٤) [الحديد ٢٩]، وقرأ ابن مسعود، وابن جبير (لبي علم)^(٥)، وهاتان القراءتان تفسير لزيادتها، وسبب النزول يدل على ذلك أيضا، وهو أن المشركين كانوا يقولون: إن الأنبياء منّا، وكفروا مع ذلك بهم، فأنزل الله تعالى: (لئلا يعلم أهل الكتاب.. الآية)^(٦).

وتارة يذكر القراءة غفلا عن القارئ، ومثل ذلك ما جاء في قوله عن نفي "كان" وأخواتها قال: "إذا نفيت" كان" وأخواتها، فهي كغيرها من الأفعال. وزعم ابن الطراوة أنها إذا نفيت كان اسمها مثبتا والخبر منفيًا، قال: لأنّ النفي إنّما يتسلط على الخبر، كقوله تعالى: (ما كان حُجَّتَهُمْ إلا أن قالوا)[الجاثية ٢٥]، فالقول مثبت والحجة هي المنفية؛ وما ذهب إليه غير لازم، إذ قد قرئ (ما كان حُجَّتَهُمْ)^(٧) بالرفع على أنه اسم كان

(1) هي قراءة ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ووافقه ابن محيصن، واليزيدي، انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٧٦٣، والدمياطي، الإتحاف، ص ٤٣٤.

(2) هي قراءة نافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٦٧٣، والدمياطي، الإتحاف، ص ٤٣٤.

(3) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٥٧.

(4) هي قراءة عبد الله، وابن عباس، وعكرمة، والجحدري، وعبد الله بن مسلمة، انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج ٨، ص ٢٢٩.

(5) هي قراءة عبد الله، وابن جبير، وعكرمة، انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج ٨، ص ٢٢٩.

(6) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٧٩.

(7) هي قراءة ابن عامر، وعاصم، وعمرو بن عبيد، وزيد بن علي، وعبيد بن عمير، وهارون، وشعبة، والحسن البصري، ورويس انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج ٨، ص ٤٩، والدمياطي، الإتحاف، ص ٣٩٠، وعمرو ومكرم، معجم القراءات، ج ٦، ص ١٥٦.

ولكن تأولّه على أن (كان) ملغاة، أي زائدة، تقديره: (ما حجتهم إلا)، وهذا إن ساغ له ها هنا، فلا يُسوغُ له تأويل قوله تعالى: (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتِنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا^(١) [الأنعام ٢٣]، فإنه فُرئ بالرفع، ولا يمكن أن تكون هنا ملغاة^(٢).)

وورد أيضا في قوله^(٣): "...وقال تعالى: (إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا) [البقرة ٧٠] وقُرىء (تشابهت)^(٤)".

وأیضا في حديثه عن (لَمَّا) وذلك في قوله^(٥): "الوجه الثالث: حرف استثناء، كقوله تعالى: (إن كل نفسٍ لَمَّا عَلَيهَا حَافِظٌ) [الطارق ٤] على قراءة تشديد الميم^(٦)".

وورد أيضا في حديثه عن (يا) وذلك في قوله: "وقد قيل في قوله تعالى: (أَمَّنْ هُوَ قَانَتْ آنَاءَ اللَّيْلِ) [الزمر ٩] في قراءة تخفيف "مَنْ"^(٧)، إن الهمزة فيه للنداء؛ أي يا صاحب هذه الصفات^(٨)".

وأیضا في قوله: "وأما قوله تعالى: (وقالت اليهودُ عزيزُ ابنُ الله) [التوبة ٣٠] أما على قراءة التثوين^(٩) فلا حذف؛ لأنه يجعله مبتدأ، و(ابن الله) خبره، حكاية عن مقالة اليهود، وأما على قراءة

(١) هي قراءة ابن كثير، وابن عامر، وحفص، انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٥٤، والدمياطي، الإتحاف، ص ٢٠٦.

(٢) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٢٨.

(٣) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٦٨.

(٤) وهي قراءة أبي انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج ١، ص ٢٥٤.

(٥) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٣٨٦.

(٦) هي قراءة ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبي جعفر، انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٦٧٨ وأبو حيان، البحر المحيط، ج ٨، ص ٤٥٤، والدمياطي، الإتحاف، ص ٤٣٦.

(٧) هي قراءة عاصم، وأبي عمرو، وابن عامر، وابن كثير، ونافع، وحمزة، بتخفيف الميم، والكسائي، انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٥٦١، والدمياطي، الإتحاف، ص ٣٧٥.

(٨) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٤٤٥.

(٩) هي قراءة عاصم، والكسائي، ويعقوب، انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٣١٣، والدمياطي، الإتحاف، ص ٢٤١.

من لم ينون^(١) فقيل: إنه صفة، والخبر محذوف، أي عزيزُ ابن الله إلهنا، وقيل: بل المبتدأ محذوف. أي إلهنا عزيز، وابن صفة.^(٢)

أمّا في غير هذه المواضع فإنه لم ينسب القراءات إلى قارئ معين، بل يكفي بقوله: قراءة الجماعة^(٣)، قراءة الأكثر^(٤)، بعض القراء^(٥)، قراءة الباقيين^(٦)، قراءة ناس^(٧)، وعلى سبيل المثال ما ذكره في حديثه عن (حذف المنادى)، "وذلك في قوله تعالى: (ألا يا سجدوا) [النمل ٢٥] على قراءة الكسائي بتخفيف (ألا) على أنها تنبيه، و"يا" نداء، والتقدير "ألا يا هؤلاء اسجدوا لله... وأما على قراءة الأكثر بالتشديد.^(٨) فعلى أن "أن" الناصبة للفعل دخلت عليها لا النافية، والفعل المضارع بعدها منصوب، وحذفت النون علامة النصب، فالفعل هنا معرب، وفي تلك القراءة مبني فاعرفه"^(٩).

وكذلك في قوله: "ومنه قوله تعالى: (وما عملت أيدئهم)^(١٠) [يس ٣٥] في قراءة حمزة والكسائي بغير هاء، أي ما عملته، بدليل قراءة الباقيين، ف"ما" في موقع خفض للعطف على (ثمره)^(١١). من منهجه في القراءات أنه في بعض الأحايين يستثنى قارئاً معيناً، ويخصه بالذكر من ذلك ما جاء في قوله تعليقا على قوله تعالى: (إنما أمرنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون)^(١٢) [النحل ٤٠]

(١) هي قراءة أبو عمرو، والحسن، واليزيدي، انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٣١٣، والدمياطي، الإتحاف، ص ٢٤١.

(٢) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ١٤١ للمزيد انظر: ج ١، ص ٣٢٦، ج ٢، ص ٤٣٥، ج ٣، ص ١٦٤، ج ٤، ص ١١١، ١٣٨، ١٦٤، ٢٢٣.

(٣) انظر: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٥١-١٥٢، ٣٨٤-٣٨٥، ٢١٢-٢١٣، ٣٤٩، ٣٧١.

(٤) انظر: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٨٠، ج ٤، ص ٣٩١.

(٥) انظر: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٥٢، ٢٧٩، ج ٤، ص ١٨٩، ٢٧٤.

(٦) انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٠٨، ج ٣، ص ١٤٠، ١٥٢، ج ٤، ص ١٨٩، ٢٧١.

(٧) انظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٤٠.

(٨) هي قراءة الكسائي، ورويس، وأبي جعفر بالتخفيف، والباقيين بالتشديد انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٤٨٠، والدمياطي، الإتحاف، ص ٣٣٦.

(٩) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ١٨٠.

(١٠) هي قراءة أبو بكر، وحمزة، والكسائي، انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٥٤٠، والدمياطي، الإتحاف، ص ٣٦٥.

(١١) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ١٦٣.

(١٢) هي قراءة ابن كثير، ونافع، وعاصم، وأبو عمرو، وحمزة، انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٣٧٣، والدمياطي، الإتحاف، ص ٢٧٨.

قال: (كن) لفظه أمر والمراد الخبر، والتقدير: (يكون فيكون) أو على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي فهو يكون، قال: ولهذا أجمع القراء على رفع (فيكون) ورفضوا فيه النصب، إلا ما روي عن ابن عامر وسوّغ النصب^(١) لكونه بصيغة الأمر..^(٢).

ورود أيضا في حديثه عن (ما) وذلك في قوله^(٣): "والرابع: التعجبية كقوله تعالى: (فما أصبرهم على النار)[البقرة ١٧٥]، (قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ)[عبس ١٧]، ولا ثالث لهما في القرآن إلا في قراءة سعيد بن جبير (ما أغرك ربك الكريم)[الانفطار ٦]^(٤)."

وتارة ينص على البلد الذي قرأ أهله بهذه القراءة ذاكرا قارئها: ومثال على ذلك قوله: قال: ويدل على إرادته هذا أن أصحاب عبد الله من قراء الكوفة كحمزة والكسائي ذهبوا إلى هذا، فقرأوا ما كان من هذا القبيل بالتذكير، نحو: (يوم يشهد عليهم أسنتهم)^(٥)[النور ٢٤]. وهذا في غير الحقيقي^(٦).

ورود أيضا في حديثه عن (حذف الحرف)، وذلك في قوله: "...في قوله تعالى: (قالوا اتَّخَذَ اللهُ وِلْدًا)"^(٧)[البقرة ١١٦] آية البقرة في مصاحف الشام بغير واو، يعني قراءة ابن عامر لأن هذه الآية ملابسة لما قبلها من قوله: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ)[البقرة ١١]^(٨).

وتارة يعلل لقراءة بلغة من لغات العرب المعروفة، ومثال على ذلك قوله: قال: وأجمع القراء على نصب (إلا إتباع الظن) [النساء ١٥٧]؛ لأن لغة الحجازيين التزام النصب في المنقطع، وإن كان بنو تميم يتبعون، كما أجمعوا على نصب (ما هذا بشراً) [يوسف ٣١] لأن القرآن نزل بلغة الحجازيين. وزعم الزمخشري^(٩) أن قوله تعالى: (قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله)[النمل ٦٥] أنه استثناء منقطع، جاء على لغة بني تميم^(١٠).

(١) هي قراءة ابن عامر، والكسائي، انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٣٧٣، والدمياطي، الإتحاف، ص ٢٧٨

(٢) الزركشي، البرهان، ج ٢، ص ٢٩٠.

(٣) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٠٤، وللمزيد انظر ج ٢، ص ٨١، وج ٤، ص ١١٦-١١٧، ٤٣١.

(٤) هي قراءة سعيد بن جبير، والأعمش انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج ٨، ص ٤٣٦.

(٥) هي قراءة حمزة، والكسائي، والأعمش، وخلف، والزعفراني، وابن مقسم، وابن سعدان، وعبد الله ابن مسعود، انظر: السبعة في القراءات، ص ٤٥٤، والدمياطي، الإتحاف، ص ٣٢٤، وعمر ومكرم، معجم القراءات، ج ٤، ص ٢٤٤.

(٦) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٣٧٠.

(٧) هي قراءة ابن عامر، انظر ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٦٩، والدمياطي، الإتحاف، ص ١٤٦

(٨) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٢١١.

(٩) الزمخشري، الكشاف، ج ٣، ص ٣٦٥.

(١٠) الزركشي، البرهان، ج ١، ص ٢٨٥-٢٨٦، وللمزيد انظر، ج ٣، ص ١١٨

وتارة يذكر القراءة دون أن يشير إلى القارىء، أو كونها قراءة، ومثال ذلك ما ذكره في قوله: "وقوله تعالى: (وما يُخادعونَ إلاّ أنفُسَهُمْ)^(١) [البقرة ٩٠]، قيل الأصل، وما تخدعهم إلاّ أنفسهم، لأنّ الأنفس بين المخادعة، والمسوّلة، قال تعالى: (بل سوّلت لكم أنفسكم) [يوسف ١٨]".^(٢)

موقفه من القراءات: نجد الزركشي عند إستشهاده بالقراءات في أحايين كثيرة يبيّن موقفه منها، وذلك بألفاظ منها: المشهورة، والقويمة، والمتواترة، وأحسن، وأليق، والشاذة، والضعيفة.. الخ ومن الأمثلة على ذلك ما أورده في حديثه عن (لا) الزائدة إذ قال "الثالث: قبل قسم، كقوله: (لا أقسم بيوم القيامة) [القيامة ١] المعنى "أقسم" بدليل قراءة ابن كثير: (لأقسم)^(٣) وهي قراءة قويمة لا يضعفها عدم نون التوكيد مع اللام، لأن المراد بأقسم فعل الحال، ولا تلزم النون مع اللام"^(٤).

وأيضاً في قوله: "ويُحكى أنه استدللّ بعض علماء السنّة على بعض المعتزلة في إثبات التكليم حقيقة بالآية (وكلم الله موسى تكليماً) [النساء ١٦٤] من جهة أنّ المجاز لا يؤكّد، فسلمّ المعتزلي له هذه القاعدة، وأراد دفع الاستدلال من جهة أخرى، فادّعى أنّ اللفظ إنّما هو (وكلم الله موسى) [النساء ١٦٤] بنصب^(٥) لفظ الجلالة، وجعل موسى فاعلاً بـ (كلم)، وأنكر القراءة المشهورة.."^(٦).

وورد أيضاً في قوله: "... وقد ردّ على الزجاج وغيره تضعيفهم قراءة (والأرحام)^(٧) [النساء ١] بالجرّ: [ومثّل] هذا من الكلام مردود عند أئمة الدين، لأنّ القراءات السبع متواترة عن النبيّ صلى الله عليه وسلم،^(٨) وإذا ثبت شيء عن النبيّ صلى الله عليه وسلم ولا يشك أحد في فصاحته.. ولعلمهم أرادوا، أنّه صحيح فصيح؛ وإن كان غيره أفصح منه.."^(٩).

(1) هي قراءة نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، انظر: ابن مجاهد السبعة في القراءات، ص ١٤١، والدمياطي، الإتحاف . ١٢٨ .

(2) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٢٩١ .

(3) هي قراءة ابن كثير، انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٦٦١، والدمياطي، الإتحاف، ص ٤٢٨ .

(4) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٣٥٩ .

(5) هي قراءة إبراهيم، ويحيى بن وثاب انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج ٣، ص ٣٩٨ .

(6) الزركشي، البرهان، ج ٢، ص ٣٩٢ .

(7) سورة النساء من قوله تعالى: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام..)، والخفض قراءة حمزة المطوعي، وإبراهيم النخعي، وقتادة، والأعمش انظر: ابن مجاهد، القراءات السبعة، ص ٢٢٦ .

(8) العبارة كما نقلها القرطبي (لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبيّ صلى الله عليه وسلم تواتر يعرفه أهل الصنعة)، انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٥، ص ٤ .

(9) الزركشي، البرهان، ج ٢، ص ١٢٢ .

وكان الزركشي يعتد بالقراءات السبع المتواترة ويردّ قول من أنكر بعضها أو ضعّفها من ذلك ردّه على المبرد إنكاره قراءة حمزة (واتقوا الله الذي يتساءلون به والأرحام) الجر إذ قال "ولا عبرة بإنكار المبرد قراءة حمزة: (والأرحام) [النساء ١]، و(مُصرخيّ)^(١) [إبراهيم ٢٢]، ولا بإنكار مغاربة النحاة. كابن عصفور، قراءة ابن عامر (قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ) [الأنعام ١٣٧] والتّحقيق أنّها متواترة عن الأئمة السبعة، أمّا تواترها عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ففيه نظر؛ فإنّ إسناده الأئمة السبعة بهذه القراءات السبعة موجود في كتب القراءات، وهي نقل الواحد عن الواحد، لم تكمل شروط التّواتر في استواء الطرفين والواسطة، وهذا شيء موجود في كتبهم"^(٢).

وورد أيضا في قوله: "وقد اختلف القراء في (ما كان محمّدٌ أبا أحدٍ من رجالكم ولكن رسول الله) [الأحزاب ٤٠] فأكثرهم على تخفيفها ونصب (رسول)^(٣) بإضمار كان، أو بالعطف على (أبا أحد) والأوّل أليق لكن ليست عاطفة لأجل الواو، فالأليق لها أن تدخل على الجمل ك(بل) العاطفة. وقرأ أبو عمرو بتشديدها^(٤) على أنّها عاملة، وحذف خبرها؛ أي ولكن رسول الله هو، أي محمّد"^(٥).

وورد أيضا في حديثه عن (إلا)، وذلك في قوله: "وأعلم أنّه يوصف بما بعد (إلا) سواء كان استثناء منقطعاً أو متصلاً. قال المبرد والجزمي^(٦) في قوله تعالى: (الأقليل من أنجينا منهم)^(٧) [هود ١١٦]، لو قرىء بالرفع^(٨) (قليل) على الصفة لكان حسناً، والاستثناء منقطع"^(٩).

وقد ترد في الآية الواحدة قراءتان مختلفتان فيستشهد بهما، ولا يرجح بينهما؛ لأنّه لا وجه للتّرجيح بين القراءات السبع والمشهورة، ولا يجوز تقديم إحداهما على الأخرى، بل ينبغي حمل

(١) قراءة حمزة، والأعمش، انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٣٦٢، والدمياطي، الإتحاف، ص٢٧٢

(٢) الزركشي، البرهان، ج١، ص٣١٨-٣١٩.

(٣) هي قراءة الجمهور، انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٧، ص٢٣٦.

(٤) هي قراءة أبو عمرو، عبد الوارث، انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٧، ص٢٣٦، وعمر ومكرم، معجم القراءات، ج٥، ص١٢٧.

(٥) الزركشي، البرهان، ج٤، ص٣٩١.

(٦) المبرد، المقتضب، ج٤، ص٤١٦، انظر الفراء، معاني القرآن، ج١، ص١٦٧.

(٧) قراءة ابن عامر، انظر: الدمياطي، الإتحاف، ص١٩٢

(٨) قراءة عبد الله وأبي، والأعمش انظر: البحر المحيط، ج٢، ص٢٦٦.

(٩) الزركشي، البرهان، ج٤، ص٢٣٩.

قراءة على القراءة الأخرى حتى يتفق معنى القراءتين، وذلك؛ لأنهما جميعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم فضلاً عن أنه يحذر من مغبة الطعن في القراءات وعلى سبيل المثال قوله: "وقال أبو جعفر النحاس^(١). وقد حكى اختلافهم في ترجيح (فكُّ رِقَبَةٍ)^(٢) [البلد ٣١] بالمصدرية والفعلية، فقال: والديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة، ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد قال: (أنزل القرآن على سبعة أحرف)، فهما قراءتان حسنتان لا يجوز تقدم إحداها على الأخرى... وفي سورة المزمل، السلامة عند أهل الدين أنه إذا صحّت القراءتان عن الجماعة ألا يقال أحدهما أجود؛ لأنهما جميعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم، فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة رضي الله عنهم ينكرون مثل هذا"^(٣).

وقوله أيضاً: "وقال الشيخ شهاب الدين أبو شامة رحمه الله^(٤) قد أكثر المصنّفون في القراءات والتفاسير من التّرجيح بين قراءة (مَلِكٍ) [الفاحة ٣]، و (مَالِكٍ)^(٥) حتى إن بعضهم يبالغ إلى حدّ يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين، واتّصاف الربّ تعالى بهما، ثم قال حتى إنّي أصلى بهذه في ركعة و وبهذه بركعة"^(٦). وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على مبلغ اعتداده العالي بالقراءات القرآنية وتسليمه الكامل بها.

ومن شدة اعتداده بالقراءة القرآنية أنه يشدد النكير على من يرفض القراءة، ويصف أولئك بالجرأة، ومن ثم ذكر أنّ القراءة المتواترة لا تردّ بقراءة متواترة مثلها، وورد هذا في قوله "وقال صاحب" التحرير"^(٧)، وقد ذكر التوجيه في قراءة (وَعَدْنَا) [البقرة ٥١]، و (واعدنا)^(٨) لا وجه للتّرجيح

(١) النحاس، إعراب القرآن، ج٣، ص ٧٠٨ .

(٢) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي (بالفعلية)، وقراءة الباقيين بالمصدرية، انظر ابن مجاهد، السبعة في القراءات ص ٦٨٦، والدمياطي، الإتحاف، ص ٤٣٩ .

(٣) الزركشي، البرهان، ج١، ص ٣٤٥ .

(٤) هو العلامة شهاب الدين، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسماعيل بن إبراهيم المقدسي الشافعي ولد سنة ٥٩٩هـ — بدمشق، ومن تصانيفه شرح الشاطبية، وكتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، توفي سنة ٦٦٥هـ، انظر: ابن العماد، شذرات الذهب، ج٧، ص ٥٥٤ .

(٥) قراءة عاصم، والكسائي، ويعقوب، وخلف، بالألف، والباقيون بغير ألف، انظر الدميّاطي، الإتحاف، ص ١٢٢ .

(٦) الزركشي، البرهان، ج١، ص ٣٤٠ .

(٧) هو محمد بن سلمان بن الحسن البلخي المقدسي، أبو عبد الله، جمال الدين ابن النقيب مفسر من فقهاء الحنفية توفي سنة ٦٩٨هـ من كتبه التفسير سماه التحرير الحبير لأقوال أئمة التفسير، انظر: الزركلي، الأعلام، ج٦، ص ١٥٠ .

(٨) هي قراءة أبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، ووافقهم اليزيدي، وابن محيصة، والباقيون بالألف انظر: الدميّاطي، الإتحاف، ص ١٣٥-١٣٦ .

بين بعض القراءات السبع وبعض في مشهور كتب الأئمة من المفسرين، والقراء، والنحويين، وليس ذلك راجعاً إلى الطريق حتى يأتي هذا القول، بل مرجعه ما يتعلق بكثرة الاستعمال في اللغة، والقرآن، أو ظهور المعنى بالنسبة إلى ذلك المقام، وحاصله أن القارئ يختار رواية هذه القراءة على رواية غيرها، أو نحو ذلك، وقد تجرأ بعضهم على قراءة الجمهور في (فنادته الملائكة) [آل عمران ٣٩]، فقال: أكره التأنيث لما فيه من موافقة دعوى الجاهلية في زعمها أن الملائكة إناث، وكذلك كره بعضهم قراءة من قرأ بغير تاء^(١)؛ لأن الملائكة جمع وهذا كله ليس بجيد، والقراءتان متواترتان.

فلا ينبغي أن تردّ إحداهما البتّة، وفي قراءة عبد الله (فناداه جبريل)^(٢) ما يؤيد أن الملائكة مراد به الواحد.^(٣)

القراءات الشاذة:

أما إذا كانت القراءة غير متواترة فإنه يذكر كونها شاذة. وقد اهتم الزركشي بهذه القراءة وتوجيهها فضلاً عن اهتمامه بالقراءة المتواترة إذ خصّص لها فصلاً في كتابه إذ قال: "وتوجيه القراءة الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة، ومن أحسن ما وضع فيه كتاب "المحتسب" لأبي الفتح، إلا أنه لم يستوف، وأوسع منه كتاب أبي البقاء العكبري، وقد يُستبشع ظاهر الشاذ بادئ الرأي، فيدفعه التأويل، كقراءة: (قُلْ أَعْيَرَ اللَّهُ أَخْذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَهُوَ يُطْعِمُ، وَلَا يُطْعِمُ)^(٤) [الأنعام ١٤] على بناء الفعل الأوّل للمفعول دون الثاني، وتأويل الضمير في (وَهُوَ) راجع إلى الولي، وكذلك قوله: (هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمَصَوِّرُ) [الحشر ٢٤]^(٥) بفتح الواو والراء؛ على أنه اسم مفعول، وتأويله أنه مفعول لاسم الفاعل، الذي هو البارئ، فإنه يعملُ عملُ الفعل، كأنه قال: الذي برأ المصوّر.

(١) هي قراءة عبد الله بن مسعود، وابن عباس انظر عمر ومكرم، معجم القراءات، ج٢، ص ٢٦ .

(٢) هي قراءة عبد الله انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٢، ص ٤٤٦ .

(٣) الزركشي، البرهان، ج١، ص ٣٤٠ .

(٤) وهي قراءة يعقوب، وابن المأمون انظر أبو حيان، البحر المحيط، ج٤، ص ٨٥ ٨٦، عمر ومكرم، معجم القراءات، ج٢، ص ٢٥٧ .

(٥) هي قراءة الحسن، وعلي، وحاطب بن أبي بلتعة، ابن السميع. انظر: الدمياطي، الإتحاف، ص ٤١٤، وعمر ومكرم، معجم القراءات، ج٧، ص ١٢١ .

وكقراءة: (إنما يخشى الله من عباده العلماء)^(١) [فاطر ٢٨]، وتأويله أن الخشية هنا بمعنى الإجلال، والتعظيم، لا الخوف، وكقراءة (فإذا عزمت فتوكل على الله)^(٢) [آل عمران ١٥٩] بضم التاء على التكلم لله تعالى، وتأويله على معنى، فإذا أرشدتك إليه، وجعلتك تقصده، وجاء قوله (على الله) على الإلتفات، وإلا لقال: (فتوكل عليّ)، وقد نسب العزم إليه في قول أم سلمة (ثم عزم الله لي)، وذلك على سبيل المجاز، وقوله: (شهد الله أنه لا إله إلا هو)^(٣) [آل عمران ١٨]^(٤).
 وقوله^(٥) أيضاً: "الذي خلقكم من نفس واحدة" [النساء ١]: إن المراد آدم فأنته رداً إلى النفس. وقد قرئ شاذاً (من نفس واحد)^(٦) ".
 وقوله^(٧) أيضاً: "وقرئ شاذاً: (أنى صبيناً الماء صبياً)^(٨) [عبس ٢٥]، أي (من أين)، فيكون الوقف عند قوله: (إلى طعامه) [عبس ٢٤]".

موقفه من القراءات الشاذة:

لقد اهتم الزركشي بالقراءات الشاذة كاهتمامه بالقراءات المتواترة ويظهر ذلك .
 أولاً : في ذكره للكتب الخاصة بتوجيه القراءات السبعة دون أن ينسى الكتب الخاصة بتوجيه القراءات الشاذة.
 ثانياً: عدم رفضه للقراءات الشاذة بل كان يوجهها نحوياً إذ كان يرى بأن توجيه القراءة الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه القراءة المشهورة، فقد كان يعتمد على الشاذة في ترجيح المعنى. أو بيان وجه لغوي أو توجيهها نحوياً.
 ثالثاً: اعتماده على التأويل لدفع ما يُستبشع من ظاهر القراءات الشاذة، وهذا لكي لا يردّها.

-
- (1) هي قراءة عمر بن عبد العزيز، وأبو حنيفة، وأبو حيوة، انظر: البحر المحيط، ج٧، ص٣١٢ .
 (2) هي قراءة جعفر الصادق، جابر ابن زيد، عكرمة، أبو نهيك، انظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القراءات، ص٢٣ .
 (3) هي قراءة الكسائي، والحسن، وابن عباس، انظر: الدمياطي، الاتحاف، ص١٧٢، وعمر ومكرم، معجم القراءات، ج٢، ص١٤ .
 (4) الزركشي، البرهان، ج١، ص٣٤١ .
 (5) المصدر نفسه، ج٣، ص٣٦٧ .
 (6) هي قراءة ابن أبي عبله، انظر أبو حيان، البحر المحيط، ج٣، ص١٥٤ ، وعمر ومكرم، القراءات، ج٢، ص١٠٣ .
 (7) الزركشي، البرهان، ج٤، ص٢٤٩ .
 (8) هي قراءة الحسين، انظر أبو حيان، البحر المحيط، ج٨، ص٤٢٩ ، وعمر ومكرم، معجم القراءات، ج٨، ص٤٢٩ .

رابعاً: رفضه ترجيح قراءة على أخرى
خامساً: ظهور معرفته الجيدة بعلم القراءات من خلال ذكره للقراء واستثنائه للبعض، في قراءات لا يقرؤون بها، وذلك في عزوه للقراءات.

ثالثاً: الحديث الشريف:

هو الأصل الثاني في الاستشهاد في اللغة بعد القرآن الكريم، لكنّ "النحاة لم يحسنوا الاستفادة من هذا الرافد اللغوي المهم في استقراءهم لظواهر لغة العرب أيضاً، بل زادوا على هذا التقصير أسباب شك متهاافت في فصاحة قسم منه، ومن ثمّ في صحّة الاحتجاج به"^(١).
وكان نتيجة ذلك أنّهم اختلفوا فيه بين "مانع للاحتجاج به، ومجيز له، والسبب في ذلك أنّ المسلمين الأوائل أجازوا روايته بالمعنى، ولم يعتمدوا في نقله على اللفظ الذي نطق به الرسول صلى الله عليه وسلم غالباً"^(٢).
فهذا الشكّ جعلهم "يجيبون به لتقوية ما لديهم من شواهد قرآنية، أو شعرية، أو نثرية وردت عن القبائل العربية التي يحتجون بلغاتها"^(٣).
وقد استشهد الزركشي بالحديث الشريف في مسائل النحو، وغيرها ومن أمثلة ذلك:

أولاً: استشهاده بالحديث الشريف لتأييد رأي نحوي

وذلك ما ورد في حديثه عن حذف الفعل، وذلك في قوله: "واعلم أنّ النحاة اتفقوا على أنّ (بسم الله) بعض جملة، واختلفوا، فقال البصريون: الجملة اسمية؛ أي ابتدائي بسم الله، وقال الكوفيون: الجملة فعلية، وتابعهم الزمخشري في تقرير الجملة فعلية، ولكن خالفهم في موضعين: أحدهما أنّهم يقدرونه الفعل مقدّماً، وهو يقدّره مؤخراً، والثاني أنّهم يقدرون فعل البداية، وهو يقدّره في كلّ موضع بحسبه، فإذا قال الذابح: بسم الله، كان التقدير: بسم الله أذبح، وإذا قال القارئ: بسم الله فالتقدير: بسم الله أقرأ. وما قال أجود ممّا قالوا؛ لأنّ مراعاة المناسبة أولى من إهمالها؛ ولأنّ اسم

(١) العدواني، الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية، ص ٩٠.

(٢) الحديثي، سبويه حياته وكتابه، ص ١٦١.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٦٢.

الله من الفعل، فكان أولى بالتقديم؛ ومما يدلّ على ذلك قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (باسمك ربّي وضعت جنبي)^(١) فقدّم اسم الله على الفعل، وهو وضعت^(٢).

ثانياً : وكان في بعض الأحيان يبني القاعدة النحوية على شاهد من القرآن مع شاهد من الحديث والتسوية بينهما:

وذلك في حديثه عن الباء قوله^(٣): "ومنه قوله تعالى: (أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ)[النحل ٣٢] مع قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُكُمْ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ)^(٤) وأجيب بوجهين: أحدهما- ونقل عن سفيان وغيره- كانوا يقولون: النجاة من النار بعفو الله، ودخول الجنة برحمته، وانقسام المنازل والدرجات بالأعمال، ويدلّ له حديث أبي هريرة: (إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ إِذَا دَخَلُوهَا نَزَلُوا فِيهَا بِفَضْلِ أَعْمَالِهِمْ)^(٥). والثاني: أنّ الباء في الموضوعين مدلولها مختلف، ففي الآية باء المقابلة، وهي الداخلة على الأعراض؛ وفي الحديث للسببية؛ لأنّ المعطي بعوض قد يُعطى مجاناً، وأمّا المُسبّب، فلا يوجد بدون السبب، ومنهم من عكس هذا الجواب، وقال: الباء في الآية للسببية، وفي الحديث للعوض، وقد جمع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقوله: (سَدِّدُوا، وَقَارِبُوا، واعلموا أنّ أحداً منكم لن ينجو بعمله)، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: (ولا أنا إلا أن يتغمّدني الله برحمته)^(٦).

وورد أيضاً في حديثه عن (إذا)، وذلك في قوله: "الثالثة جوز ابن مالك أن تجيء لا ظرفاً، ولا شرطاً، وهي الداخلة عليها "حتى" الجارة، كقوله تعالى: (حتى إذا جاءوها)[الزمر ٧١]. أو الواقعة مفعولاً، كقوله عليه الصلاة والسلام: (إبِيّ لأعلم إذا كنت عليّ راضيةً)^(٧)، وكما جاز تجرّدها عن الشرط جاز تجرّدها عن الظرف^(٨).

(١) البخاري، صحيح البخاري، ج٥، ص ٢٣٢٩ ، ومسلم، صحيح مسلم، ج٤، ص ٢٠٨٤.

(٢) الزركشي، البرهان، ج٣، ص ٢٠٠.

(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص ٦٧.

(٤) البخاري، صحيح البخاري، ج٥، ص ٢١٤٧، ومسلم، صحيح مسلم، ج٤، ص ٢١٧٠.

(٥) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج٢، ص ١٤٥٠، والترمذي سنن الترمذي، ج٤، ص ٦٨٥.

(٦) البخاري، صحيح البخاري، ج٥، ص ٢٣٧٣، ومسلم، صحيح مسلم، ج٤، ص ٢١٧١.

(٧) البخاري، صحيح البخاري، ج٥، ص ٢٠٠٥، ومسلم، صحيح مسلم، ج٤، ص ٨٩٠.

(٨) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ١٩٧.

ثالثاً: وكان يستشهد بالحديث الشريف لدعم أمثلة نثرية تعضيداً لقاعدة نحوية، وجاء ذلك في حديثه عن (حتى) في قوله^(١): "ك (إلى) لكن يفترقان: في أن ما بعد (حتى) يدخل في حكم ما قبلها قطعاً، كقولك: قام القوم حتى زيد؛ ف(زيد) ها هنا دخل في القيام، ولا يلزم ذلك في قام القوم إلى زيد. ولهذا قال سيبويه^(٢): إن "حتى" تجري مجرى الواو "وتم" في التشريك، ومن الدليل على دخول ما بعدها فيما قبلها. قوله صلى الله عليه وسلم: (كل شيء بقضاء، وقدر حتى العجز والكيس)^(٣)."

رابعاً: وكان الزركشي في بعض الأحيان يأتي بالحديث الشريف تعضيداً لآية قرآنية، من ذلك حديثه عن (حذف المخصوص في باب نعم إذا علم من سياق الكلام) وذلك في قوله: "وقد يحذف الفاعل، والمخصوص كقوله تعالى: (بئسَ للظالمينَ بدلاً) [الكهف ٥٠]، أي بئسَ البديل إبليس، وذريته، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: (فيها. ونعمت) (٤) أي نعمت الرخصة".^(٥)

وفي حديثه عن (نفي الشيء رأساً) وذلك في قوله: "وقوله: (لا تأخذه سنة ولا نوم) [البقرة ٢٥٥] نفي الغلبة، والمراد نفي أصل النوم، والسنة عن ذاته؛ ففي الآية التصريح بنفي النوم وقوعاً، وجوازاً، أما وقوعاً فبقوله: (لا تأخذه سنة ولا نوم) [البقرة ٢٥٥]، وأما جوازاً، فبقوله: (اليوم)، وقد جمعها قوله صلى الله عليه وسلم: (إن الله لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام)^(٦).. وقوله: (ما تعبون من دونه إلا أسماء سميتوها أنتم، وآبؤكم ما أنزل الله بها من سلطان) [يوسف ٤٠]، أي من حجة، أي لا حجة عليها، فيستحيل إذن أن ينزل بها حجة، ونظيره من السنة قوله صلى الله عليه وسلم: (الذجال أعور، والله ليس بأعور)^(٧) أي بذي جوارح كوامل بتخيل جوارح له نواقص^(٨).

خامساً: وكان أيضاً يستشهد بالحديث الشريف دعماً لقاعدة نحوية، وتعضيداً بآية قرآنية أحياناً، من ذلك ما جاء في حديثه عن (ليس) وذلك في قوله: "...وهل هو لنفي الجنس أو الوحدة؟ لم أرَ مَنْ

(١) الزركشي، البرهان، ج٤، ص٢٧٢.

(٢) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص٣٧٥.

(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد، ج٧، ص٢٠٨.

(٤) أبو داود، سنن أبي داود، ج١، ص٩٧، الترمذي سنن الترمذي، ج٢، ص٣٦٩، والنسائي، السنن الكبرى، ج١، ص٥٢٢.

(٥) الزركشي، البرهان، ج٣، ص١٦٠.

(٦) مسلم، صحيح مسلم، ج١، ص١٦٢.

(٧) البخاري، صحيح البخاري، ج٣، ص١٢٦٩، مسلم، صحيح مسلم، ج١، ص١٥٥.

(٨) الزركشي، البرهان، ج٣، ص٣٩٨-٣٩٩.

تعرض لذلك غير ابن مالك في كتاب "شواهد التوضيح"^(١) فقال في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (ليس صلاة أتقل على المنافقين)^(٢)، ففيه شاهد على استعمال (ليس) للنفي العام المستغرق به للجنس، وهو مما يغفل عنه. ونظيره قوله تعالى: (ليس لهم طعام إلا من ضريع)^(٣) [الغاشية ٦].^(٣) سادساً: وكان يأتي بالحديث الشريف تعظيماً لمعنى ورد في أمثلة نثرية أو آية قرآنية: من ذلك ما جاء في حديثه عن (كل) في قوله: "ويأتي: (كل) صفة، ذكره سيبويه في باب النعت قال^(٤) ومن الصفة أنت الرجل كل الرجل، ومررت بالرجل كل الرجل قال الصفار هذا يكون عند قصد التأكيد، والمبالغة، فإن قولك: (الرجل) معناه الكامل، ومعنى (كل الرجل)، أي هو الرجل لعظمته، قد قام مقام الجنس، كما تقول: أكلت شاة كل شاة. وإليه أشار بقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (كل الصيّد في جوف الفرا)^(٥) أي أنّ من صاده فقد صاد جميع الصيّد، لقيامه مقامه لعظمته، قال، وهذا إنّما يجوز إذا سبقها ما فيه رائحة الصفة كما ذكرنا، فلو كان جامداً لم يجوز نحو: مررت بعبد الله، كل الرجل. لا يفهم من (عبد الله) شيء^(٦).

وأيضاً في حديثه عن (على) وذلك في قوله: "وتأتي للتعليل. نحو: (لتكبروا الله على ما هدّاكم)^(٧) [الحج ٣٧] أي لهدايته إياكم. قال بعضهم: وإذا ذُكرت النعمة في الغالب مع الحمد لم تقترن ب (على) نحو: (الحمد لله الذي خلق السموات والأرض)^(٨) [الأنعام ١]، (الحمد لله فاطر السموات والأرض)^(٩) [فاطر ١]، وإذا أُريدت النعمة أتى ب (على) ففي الحديث: كان إذا رأى ما يكره قال: (الحمد لله على كل حال)^(١٠)، ثم أورد هذه الآية^(١١).

سابعاً: وكان يستشهد أحيانا بالحديث على جواز حالتين في الإعراب: من ذلك قوله: "وقال النووي في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لا يخطب الرجل على خطبة أخيه، ولا يسوم على سوم أخيه)^(١٢) هكذا هو في جميع النسخ، "ولا يسوم" بالواو "ولا يخطب" بالرفع، وكلاهما لفظه لفظ الخبر، والمراد به النهي، وهو أبلغ في النهي؛ لأنّ خبر الشارح لا يتصور وقوع خلافه، والنهي قد يقع مخالفته،

(١) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٣٨.

(٢) البخاري، صحيح البخاري، ج ١، ص ٣٩٦.

(٣) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٣٩٦.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١١٣.

(٥) لم أجد هذا الحديث في كتب الأحاديث

(٦) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٣٢٥.

(٧) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٢٥٠، الحاكم، المستدرک على الصحيحين، ج ١، ص ٦٧٧.

(٨) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٢٨٤.

(٩) البخاري، صحيح البخاري، ج ٢، ص ٧٥٢، ومسلم، صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٠٣٢.

فكأنّ المعنى، عاملوا هذا النهي معاملة خبر الحتم، ثم قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (ولا تسأل المرأة طلاقاً أختها)^(١) يجوز في (تسأل) الرفع، والكسر، والأول على الخبر الذي يراد به النهي، وهو المناسب لقوله قبله: (لا يخطب، ولا يسوم)، والثاني على النهي الحقيقي^(٢).

رابعاً: كلام العرب (من نثر وشعر):

"هو ما ثبت عن الفصحاء، الموثوق بعربيتهم"^(٣): شعراً أو نثراً، ويتمثل في قبيلة (قيس)، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء الذين عنهم أكثر ما أخذ، ومعظمه، وعليهم أتكل في الغريب، وفي الإعراب، والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين^(٤).

أما غير هؤلاء من قبائل العرب، فلم يؤخذ عنها، وقد علل السيوطي ذلك بقوله: "ولم يؤخذ عن حضريّ قط، ولا عن سكان البراري، ممن كان يسكن أطراف البلاد، التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم"^(٥).

"ووقفوا في استشهادهم بهذه اللغة من حيث الزمن عند أواخر العصر الأمويّ، وأوائل العصر العباسيّ، ولم يأخذوا إلا عن القبائل الخالصة الصفاء التي لم تفسد لغتها بمخالطة الأعاجم"^(٦).

وتعد هذه منابع الشاهد النحوي من كلام العرب المنثور عند البصريين، الذين كانوا يشددون في الأخذ، ولا يقبلون كلام من اختلط بالحواضر^(٧). أما الكوفيون، فقد اعتمدوا على القبائل التي اعتمد عليها البصريون، واعتمدوا على لغات أخرى أبى البصريون الاستشهاد بها، وهي لهجات الأرياف الذين وثقوا بهم، كأعراب سواد الكوفة من تميم، وأسد، وأعراب سواد بغداد من أعراب الحطمية الذين غطّ البصريون لغتهم ولحنوها^(٨).

(1) البخاري، صحيح البخاري، ج ٢، ص ٢٩٧٠، ومسلم، صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٠٣٣.

(2) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٣٥٢.

(3) السيوطي، الإقتراح، ص ٤٤.

(4) المصدر نفسه، ص ٤٤، الشاوي، إرتقاء السيادة، ص ٤٧.

(5) الحديثي، سيبويه حياته وكتابه، ص ١٩٧.

(6) الحديثي، سيبويه حياته وكتابه، ص ٢٠٠.

(7) المرجع نفسه، ص ٢٠٠.

(8) المرجع نفسه، ص ٢٠٠.

وقد عُني علماء العربية بالمنثور من كلام العرب، واتَّخذوا منه شواهد في تقعيدهم القواعد النحوية، والزركشي شأنه شأن هؤلاء إذ اعتمد على كلام العرب من النثر، واتَّخذ منه شواهد في كتابه البرهان في علوم القرآن، إذ كثيراً ما تتردد فيه عبارات دالة على ذلك ك: العرب تنفي^(١)، تحذف^(٢)، المختار عند العرب^(٣)، وضعته العرب^(٤)، العرب تقول^(٥)، والعرب تراعي^(٦)، كلام العرب^(٧)، ولم يجيء للعرب^(٨)، قاعدة العرب^(٩)، عادة العرب الفصحاء^(١٠)، إنَّ العرب قد تدخل^(١١)، لأنَّ العرب^(١٢) وافق كلام العرب^(١٣)، أنَّ العرب^(١٤) كلام العرب، هو لغة العرب^(١٥).

وعلى سبيل المثال ما ورد في حديثه عن (حذف الحال) في قوله: "كقوله تعالى: (والملائكةُ يدخلونَ عليهمُ من كلِّ بابٍ سلامٌ عليكم) [الرعد ٢٣-٢٤]، أي قائلين سلام عليكم، قال ابن أبي الربيع^(١٦): اعلم أنَّ العرب قد تحذف الحال إذا كانت بالفعل لدلالة مصدر الفعل عليه، فتقول: قتلته

(1) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٣٨٨ .

(2) المصدر نفسه، ج٣، ص ١٧٩ .

(3) المصدر نفسه، ج٤، ص ٣٩٠ .

(4) المصدر نفسه، ج٣، ص ٧٢-٧٣، ١٤٢ .

(5) المصدر نفسه، ج٢، ص ٣٠٢-٣٠٣، وج٣، ص ٤٧، ١٠٦، ٣٦٠، وج٤، ص ١٧١ - ١٧٢ .

(6) المصدر نفسه، ج٣، ص ١٣٤-١٣٥ .

(7) المصدر نفسه، ج٣، ص ٧٢-٧٣ .

(8) المصدر نفسه، ج٣، ص ٧٢-٣٨٧، ٧٣ .

(9) المصدر نفسه، ج٤، ص ١٣٢ ..

(10) المصدر نفسه، ج٣، ص ٢٣٤-٢٣٥، وج٤، ص ٥٧-٥٨ .

(11) المصدر نفسه، ج٢، ص ٤٦ .

(12) المصدر نفسه، ج٣، ص ١٨٩، ٢٣٢-٢٣٣ .

(13) المصدر نفسه، ج١، ص ٣٤٤ .

(14) المصدر نفسه، ج٢، ص ١٦-١٧، و١٧٩ وج٤، ص ٤١٦ .

(15) المصدر نفسه، ج٢، ص ٤١٧ .

(16) ابن أبي الربيع : هو عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله الإمام أبو الحسن ابن أبي الربيع القرشي، (توفي ٦٨٨هـ)، إمام أهل النحو في زمانه، صنف شرح الجمل في عشرة مجلدات، انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج٢، ص ١٢٥ .

صبراً، وأثيته ركضاً، قال تعالى : (تزرعون سبع سنين دأباً) [يوسف ٤٧]، فدأباً يقدر بفعل، تقديره: (تدأبون)، وتدأبون في موضع الحال^(١).

وأيضاً في قوله : "الخامس: واو الثمانية، والعرب تدخل الواو بعد السبعة، إيداناً بتمام العدد، فإن السبعة عندهم، هي العقد التام، كالعشرة عندنا، فيأتون بحرف العطف الدال على المغايرة بين المعطوف، والمعطوف عليه، فتقول : خمسة، ستة، سبعة، وثمانية، فيزيدون الواو إذا بلغوا الثمانية"^(٢).

وتارة يحتج الزركشي بلغة من لغات العرب فيقيس عليها، ويستنبط القواعد منها مثلاً: حديثه عن (ما النافية) إذ يقول : "السادس عشر: ما النافية، نحو: ما زيد قائماً أو قائم على لغة تميم، جعل سببويه فيها معنى التوكيد؛ لأنه جعلها في النفي جواباً لقد الإثبات، كما أن "قد" فيها معنى التوكيد، فكذلك ما جعل جواباً لها"^(٣).

وكان أحياناً يوجه بعض الاستعمالات النحوية حاملاً إياها. على بعض لغات العرب من ذلك ما يخص قوله تعالى : (إن هذان لساحران) [طه ٥٧] فيمن شدد النون، إذ عزا إلى أبي علي الفارسي استضاعفه دخول اللام في خبر المبتدأ في الآية الكريمة، وهو لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، فإن قدرت مبتدأ محذوفاً، أي "فهما ساحران"، فمردود؛ لأن التأكيد ، لا يليق به الحذف وقيل دخلت اللام في خبر المبتدأ مراعاة للفظ، وأولما كانت تدخل معها في الخبرية.

وقيل: إن هذا جاء على لغة بني الحارث في استعمال المثنى بالألف مطلقاً^(٤)، أي رفعاً، ونصباً، وجرأً. أمّا ما استشهد به من كلام العرب غير ما مرّ، فجميعه لم يشر فيه إلى قائله، ولا إلى القبيلة التي ترجع إليها اللغة التي يُستشهدُ بألفاظها وعباراتها، وإنما اكتفى بعبارة : قولهم^(٥) ويقولون^(٦).

(1) الزركشي، البرهان، ج٣، ص ١٧٩ .

(2) المصدر نفسه، ج٤، ص ٤٣٨ .

(3) المصدر نفسه، ج٢، ص ٤١٧ .

(4) انظر: المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٢٩، وللمزيد انظر: ج٢، ص ٤١٧، ٢٧٨، ج٣، ص ٣٠٢ - ٣٠٣، ج٤، ص ١١١ - ١١٢، ١٣٤، ١٣٥ .

(5) المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(6) المصدر نفسه، ج٢، ص ٣٣٦، ٤٤٤ .

أو كما تقول (١)، وقالوا (٢)، فقليل (٣) يُقال (٤). وعلى سبيل المثال ما جاء في حديثه عن (الباء) قوله: "تجيء للتعدية (الباء)، وهي القائمة مقام الهمزة في إيصال الفعل اللازم إلى المفعول به نحو: (ولو شاء الله لذهب بسمعهم) [البقرة، ٢٠]، أي "أذهب"، كما قال تعالى: (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت) [الأحزاب، ٣٣]؛ ولهذا لا يجمع بينهما، فهما متعاقبتان، وأمّا قوله تعالى: (أسرى بعبده) [الإسراء، ١]، فقليل: (أسرى) و (سرى) بمعنى، كسقى، وأسقى، والهمزة ليست للتعدية، وإنما المعدى الباء في (بعبده) (٥)، وقد ذكر المبرد أنّ (أسرى) لغة قرشية، وأن غيرهم من العرب يقولون: (سريت) (٦)

الاستشهاد بالشعر:

يُعدّ الشعر العربيّ من أهمّ الميادين التي اعتنى بها علماء العربية، نحاةً، ولغويين، إذ هو المنبع الذي استقى منه النحاة على اختلاف مذاهبهم، وأماكنهم، وأزمانهم معظم شواهدهم (٧). ولهذا حرصوا كثيراً على وضع ضوابط له، منها أنّهم قسموا الشعراء إلى "أربع طبقات فالأولى يمتثلها الشعراء الجاهليون، والثانية المخضرمون، والثالثة الإسلاميون، والرابعة الشعراء المولدون" (٨). حيث إنّ الطبقتين الأولىين يُستشهد بشعرهما إجماعاً (٩)، أمّا الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها (١٠)، غير أنّ شعراء الطبقة الرابعة، لا يُستشهد بكلامهم، وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم (١١).

(1) الزركشي، البرهان، ج٣، ص ٥١، ٣٦٢- ٣٦٣، وج٤، ص ٤٣٦ .

(2) المصدر نفسه، ج٢، ص ٤١٤ .

(3) المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٥٤ .

(4) المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٧٦ .

(5) انظر: المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٥٤ .

(6) المبرد، الكامل، ج١، ص ١٣٧ .

(7) النايبة، الشواهد والاستشهاد في النحو، ص ٢٩ .

(8) البغدادي، خزانة الأدب، ج١، ص ٥- ٦، الحديثي، سيبويه حياته وكتابه، ص ١٧٧ .

(9) المصدر نفسه، ج ١، ص ٦ .

(10) المصدر نفسه، ج ١، ص ٦، الحديثي، سيبويه حياته وكتابه، ص ١٧٧ .

(11) المصدر نفسه، ج١، ص ٦، السيوطي، الإقتراح، ص ٥٤-٥٥، الحديثي، سيبويه حياته وكتابه، ص ١٧٨ .

ومن خلال هذا يتّضح أنّ الاستشهاد بكلام العرب، خضع إلى ثلاثة عناصر أساسية، وهي: القائل، الزمان، والمكان، حيث يشترط في القائل أن يكون من الجاهليين، أو الإسلاميين، أو الأمويين، أو العباسيين الذين يميّزون بالفصاحة، وحدّوا الزّمن بوفاة آخر شاعر عباسي، وهو إبراهيم بن هرمة الكناني [ت ١٧٦هـ]، وقيد المكان في القبائل التي يجب أن يؤخذ عنها والمتمثلة في قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وكنانة، وبعض الطائيين، وغيرهم^(١).

والزرکشي شأنه شأن علماء النحو واللغة، إذ عول على الشعر كثيراً، واتخذ منه شواهد للاستدلال به على المسائل النحوية، والصرفية، واللغوية، حيث أنه استشهد بشعر الشعراء الجاهليين، والمخضرمين، والإسلاميين وحتى المولدين فورد في كتابه أسماء شعراء، أمثال امرئ القيس، وزهير بن أبي سلمى، وحسان بن ثابت، والفرزدق، وجريير، وأبي تمام والمنتبي وغيرهم. وسأضع بين يدي البحث أمثلة من شواهد الشعرية، على وفق ما يأتي:

أولاً: الاستشهاد بشعر الجاهليين :

امرؤ القيس :

مما استشهد به من شعر امرئ القيس، ما جاء في البرهان على (زيادة إن)، وذلك في قوله: "فأما إن الخيفة فتطرد زيادتها مع ما النافية، كقول امرئ القيس^(٢).

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٌ لَنَامُوا فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

أي فما من من حديث. فزاد " إن " للتوكيد^(٣).

عنتره العبسي :

وكذلك استشهد بشعر عنتره العبسي في معرض حديثه عن حكم (فعول) إذا عدل عن مفعوله، وذلك في قوله : "وسأل أبو عثمان المازني بحضرة المتوكل قوماً من النحويين منهم ابن السكيت، وأبو بكر بن قادم عن قوله تعالى : (وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا) [مريم، ٢٨]: كيف جاء بغير هاء، ونحن نقول: امرأة كريمة: إذا كانت هي الفاعل، وليست بمنزلة : "القتيل" ، التي هي بمعنى " المفعول"؟ فأجاب ابن قادم، وخاط، فقال له المتوكل : أخطأت، قل يا - بكر - للمازني قال : (بغِيّ) ليس بـ (فعيل) وإنما هو (فعول)، والأصل فيه (بغويّ)، فلما التقت واو وياء، وسُبِقَتْ

(١) السيوطي، الإقتراح، ص ٤٤-٤٥، الشاوي، ارتقاء السيادة ص ٤٧ .

(٢) امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، ص ٣٢ .

(٣) الزرکشي، البرهان، ج٣، ص ٧٥ .

إداهما بالسكون أدغمت الواو في الياء، فقيل "بغى" كما تقول امرأة صبور، بغير هاء؛ لأنها بمعنى صابرة؛ فهذا حكم "فعول" إذا عدل عن فاعله، فإن عدل عن مفعوله جاء بالهاء، كما قال: منها اثنتان وأربعون حلوبة^(١) بمعنى "محلوبة" ..^(٢).

أمرؤ القيس وطرفة بن العبد :

واستشهد بشعر امرئ القيس، وطرفة بن العبد في قوله: "ومن المشكل قوله تعالى: (وما ربك بظلامٍ للعبيد) [فصلت، ٤٦] وتقريره أنه لا يلزم من نفي الظلم بصيغة المبالغة نفي أصل الظلم، والواقع نفيه، قال الله تعالى: (إن الله لا يظلم الناس شيئاً) [يونس، ٤٤]، (إن الله لا يظلم متقال ذرةً)، [النساء، ٤٠]، وقد أجيب عنه باثني عشر جواباً.. الثالث: أنه على النسب. واختاره ابن مالك، وحكاه في شرح الكافية عن المحققين، أي ذا ظلم كقوله: "وليس بنبال"،^(٣) أي بذى نبل، أي لا ينسب إلى الظلم، فيكون من باب بزاز، وعطار الرابع: أن فعلاً قد جاء غير مراد به الكثرة كقول طرفة:

ولست بحلال التلاع مخافةً ولكن متى يسترفد القوم أرفد^(٤).

لا يريد أنه يحل التلاع قليلاً، لأن ذلك يدفعه قوله: (يسترفد القوم أرفد) هذا يدل على نفي الحال في كل حال: لأن تمام المدح لا يحصل بإيراد الكثرة^(٥).

النابغة الذبياني:

استشهد بشعر النابغة الذبياني، وذلك في قوله: "وقوله تعالى: (لا يسمعون فيها لغواً إلاّ سلاماً) [مريم، ٦٢]، أي إن كان تسليم بعضهم على بعض، أو تسليم الملائكة عليهم لغواً، فلا يسمعون لغواً إلا ذلك، فهو من باب قوله:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قرع الكتاب^(٦).

(١) لعنترة من المعلقة وعجزه: سودا كخافية الغراب الأسحم. عنتره، ديوان عنتره، ص ١٢.

(٢) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٣٦٣، وانظر: الحريري، درة الغواص، ص ١٣٣.

(٣) قطعة من بيت امرئ القيس المشهور وهو بتمامه:

وليس بذى رمح فيطعني به وليس بذى سيف وليس بنبال

أمرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، ص ٣٣.

(٤) طرفة، من معلقته، التلاع مجاري الماء من رعوس الجبال إلى الأودية، انظر: طرفة، شرح ديوان طرفة، ص

(٥) الزركشي، البرهان، ج ٢، ص ٥١٢-٥١٣.

(٦) النابغة الذبياني ديوان النابغة الذبياني، ص ١١.

ومنه قوله تعالى : (لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى) [الدخان، ٥٦]، فَإِنَّ النَّاسَ اسْتَشْكَلُوا وَجَهَ الْإِسْتِثْنَاءِ، مَعَ أَنَّهَمْ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ مَطْلَقاً . ومقتضى استثنائها من النَّفْيِ أَنَّهَمْ يَذُوقُونَهَا فِي الْجَنَّةِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ^(١) .

كما استشهد بشعر ابن زِيَابَةَ فِي حَدِيثِهِ عَنِ (الفاء) إِذْ قَالَ : " لِفَاءٍ مَعَ الصِّفَاتِ ثَلَاثَةٌ أَحْوَالٌ : أَحَدُهَا : أَنَّهَا تَدَلُّ عَلَى تَرْتِيبِ مَعَانِيهَا فِي الْوُجُودِ، كَقَوْلِهِ ^(٢) :

يَا لَهْفَ زِيَابَةَ لِلْحَارِثِ الصَّاحِبِ فَالْغَائِمِ فَالْأَيْبِ .

أَيُّ الَّذِي أَصْبَحَ فِغْنَمِ فَابٍ ^(٣) .

وقد يستشهد بشعر شعراء من طبقات مختلفة:

وذلك في قوله : " وقال الفراء ^(٤) في قوله تعالى : (فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ) [الرحمن ، ١٣] ، قال يخاطب الإنسان مخاطبة بالنتنية، وجعل منه قوله تعالى : (وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ) [الرحمن ٤٦]... وقوله تعالى : (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهِينَ مِنْ دُونِ اللَّهِ) [المائدة، ١١٦]، وَإِنَّمَا الْمَتَّخِذُ إِلهَا عَيْسَى دُونَ مَرْيَمَ، فَهُوَ مِنْ بَابِ " وَالنَّجُومِ الطَّوَالِعِ " ^(٥) قَالَهُ أَبُو الْحَسَنِ، وَحَكَاهُ عَنْهُ ابْنُ جَنِيٍّ فِي كِتَابِ " الْقَدِّ "، وَعَلَيْهِ حَمَلُ ابْنِ جَنِيٍّ وَغَيْرِهِ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ :

قَفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزَلٍ ^(٦) .

وَبِوَيْدِهِ قَوْلُهُ بَعْدَهُ : أَصَاحُ تَرَى بَرَقًا أَرِيكَ وَمَيْضَةً ^(٧) .

وقول الفرزدق:

عَشِيَّةَ سَالِ الْمَرْبِدَانِ كِلَاهُمَا سَحَابَةَ مَوْتٍ بِالسَّيُوفِ الصَّوَارِمِ ^(٨) .

(١) الزركشي، البرهان، ج٣، ص٤٨ .

(٢) السيوطي، شرح شواهد المغني، ج١، ص٤٦٥ .

(٣) الزركشي، البرهان، ج٤، ص٢٩٧-٢٩٨ .

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج٣، ص١١٤ .

(٥) إشارة إلى بيت الفرزدق : أَخَذْنَا بِأَفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمْ * لَنَا قَمَرَاهَا وَالنَّجُومِ الطَّوَالِعِ . الفرزدق، ديوان الفرزدق، ج١، ص٤١٤ .

(٦) امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، ص٨، وَبَقِيَّتُهُ بِسُقْطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدَّخُولِ وَحَوْمَلِ .

(٧) امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، ص٢٤، وَبَقِيَّتُهُ ، كَلَمْعِ الْبَيْدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ .

(٨) وجدته: عَشِيَّةَ سَالِ الْمَرْبِدَانِ كِلَاهُمَا عَجَاجَةَ مَوْتٍ بِالسَّيُوفِ الصَّوَارِمِ . الفرزدق، ديوان الفرزدق، ج٢، ص٢١٧ .

وإنما هو مرِيد البصرة فقط . وقوله : (ودار لها بالرقمتين^(١)) ، وقوله : "ببطن المَكْتَيْنِ"^(٢) .
 وقول جرير : لما مررتُ بالديرين أرقني صوت الدجاج وفرغ بالثواقيس^(٣) .
 قالوا : أراد "دير الوليد" ، فثناه باعتبار ما حوله^(٤) .

ثانياً: الاستشهاد بشعر المخضرمين: وممن استشهد بشعرهم من المخضرمين: حسان بن ثابت الأنصاري، وذلك ضمن حديثه عن (جواز حذف المضاف مع الالتفات إليه) وذلك في قوله : " اعلم أنّ المضاف إذا علم جاز حذفه مع الالتفات إليه، فيعامل معاملة الملفوظ به ، من عود الضمير عليه، ومع أطراحه يصير الحكم في عود الضمير للقائم مقامه. فمثال استهلاك حكمه، وتناسي أمره قوله تعالى: (أو كظلمات في بحرٍ لجي يغشاه موجٌ) [النور، ٤٠]، فإنّ الضمير في (يغشاه) عائد على المضاف المحذوف بتقدير: أو "كذي ظلمات". وقوله: (أو كصيب) [البقرة ١٩]، أي كمثل ذوي صيب، ولهذا رجع الضمير إليه مجموعاً في قوله : (يجعلون أصابعهم في آذانهم) [البقرة ، ١٩]، ولو لم يراع لأفرده أيضاً. وقوله : (كذبت قوم نوح) [الشعراء ١٠٥]، ولولا ذلك لحذفت التاء؛ لأنّ القوم مذكور.
 ومنه قول حسان:

يَسْقُونَ مِنْ وَرْدِ الْبَرِيصِ عَلَيْهِمُ بَرْدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّسْلِ^(٥)

بالياء ، أي ماء بردى، ولو راعى المذكور لأتى بالتاء^(٦) .
 وأيضاً في كلامه على (أقسام الحذف)، وذلك في قوله : "وقيل من عادة العرب إذا ذكرت شيئين مشتركين في المعنى، تكتفي بإعادة الضمير على أحدهما استغناء بذكره عن الآخر اتكالاً على فهم السامع، كقول حسان:

إِنَّ شَرَّخَ الشَّبَابِ وَالشَّعْرَ الْأَسْدِ وَدَ مَالْمَ يُعَاصِ كَانَ جُنُونًا^(٧)

-
- (1) من قول زهير:ودار لها بالرقمتين كأنها مراجعُ وشمٍ في نواشِرِ معصم. زهير، شرح ديوان زهير ص ٥ .
 (2)أورد المرتضى منه قول الشاعر : فقولا لأهل المَكْتَيْنِ تحاشدوا* وسيروا إلى أطام يشرب والنخل أمالي المرتضى، ج ٢، ص ١٤٨ .
 (3)جرير، شرح ديوان جرير، ج ١، ص ٣٢١ .
 (4) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٥-٦ .
 (5) حسان، ديوان حسان، ج ١، ص ١٣ .
 (6) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ١٥٠ - ١٥١ .
 (7)حسان، ديوان حسان، ج ١، ص ٢٣٦ .

ولم يقل " يعاصا^(١)".

وأيضاً في حديثه عن الأحكام التي تُخالف فيها (إذا) (إن)، وذلك في قوله :
 "وأما الأحكام التي تخالفها ففي مواضع : الأول: ألا تدخل إلا على مشكوك، نحو إن جئنتي أكرمتك،
 ولا يجوز: إن طلعت الشمس آتيتك؛ لأنّ طلوع الشمس متيقن، ثم إن كان المتيقن الوقوع مبهم
 الوقت، جاز، كقوله تعالى (أفإن متّ) [الأنبياء ٣٤]، ونظائره .

وأما (إذا) فظاهر كلام النحاة، يُشعر بأنها لا تدخل إلا على المتيقن، وما في معناه، نحو
 إذا طلعت الشمس فأنتني
 وقوله : " إذا متّ فادفني إلى جنبِ كرمّة^(٢)".

وذلك لكونها للزمن المعين بالإضافة على مذهب الأكثر، ولم يجزوا بها في الاختيار لعدم إبهامها
 كالشروط، ولذلك وردت شروط القرآن بها، كقوله : (إذا الشمس كورت) [التكوير]، ونظائرها
 السابقة، لكونها متحققة الوقوع^(٣).

كما استشهد بشعر الشماخ، وذلك في حديثه عن (الباء) إذ جاء قوله : " وللظرفية بمنزلة "قي"،
 وتكون مع المعرفة ، نحو : (وإنكم لتمرّون عليهم مُصبحين، وبالليل) [الصافات: ١٣٧-١٣٨].
 (وبالأسحار هم يستغفرون) [الذاريات، ١٨] . ومع نكرة نحو : (نجيناهم بسحر) (القمر، ٣٤)
 قال أبو الفتح في " التنبيه " : وتوهم بعضهم أنها لا تقع إلا مع المعرفة، نحو : كنا بالبصرة وأقمنا
 بالمدينة. وهو محجوج بقول الشماخ:

وَهُنَّ وَقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ بَضَاحِي غَدَاةٍ أَمْرُهُ وَهُوَ ضَامِرٌ^(٤)

أي في ضاحي وهي نكرة^(٥)

ورأيتَه يستشهد برجز للإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ورضي عنه ذلك في حديثه
 عن (تغليب المتكلم على المخاطب، والمخاطب على الغائب) قال : " فيقال : أنا وزيد فعلنا، وأنت
 وزيد تفعلان، ومنه قوله تعالى : (بل أنتم قومٌ تجهلون) [النمل، ٥٥]، بتاء الخطاب غلب جانب
 (أنتم) على جانب (قوم) والقياس أن يجيء بالياء... ولو قيل : إنما قال : (تجهلون) بالتاء . لأنّ

(١) الزركشي، البرهان، ج٣، ص ١٢٧ ، وللمزيد انظر ج٣، ص ٣٥٧ - ٣٥٨ .

(٢) أبو محجن الثقفي، ديوان أبي محجن الثقفي، ص ٤٨، وجدته هكذا :

إذا متّ فادفني إلى أصل كرمّة تروي عظامي في التراب عرووقها

(٣) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٢٠٠ .

(٤) الشماخ، ديوان الشماخ، ص ١٧٧ .

(٥) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٢٥٦ .

(قوم) هو أنتم في المعنى ، فلذلك قال : (تجلهون) حملاً على المعنى لكان حسناً، ونظيره، قوله: أنا الذي سَمَّتي أُمِّي حيدرَه (١) بالياء حملاً على (أنا) لأنّ (الذي) هو أنا في المعنى". (٢)
 ممن استشهد بشعرهم أيضاً الشاعر سحيم، وذلك في حديثه عن حرف الباء إذ قال (٣) : " وقد تأتي زائدة: إمّا مع الخبر، نحو: (وجزاء سيئةً بمثلها) [يونس، ٢٧]، وأمّا مع الفاعل، نحو : (وكفى بالله شهيداً) [النساء ٧٩]، فـ " الله" فاعل، و " شهيداً" نصب على الحال أو التمييز، والباء زائدة، ودخلت لتأكيد الاتصال، أي لتأكيد شدة ارتباط الفعل بالفاعل؛ لأنّ الفعل يطلب فاعله طلباً لا بدّ منه، والباء توصل الأوّل إلى الثاني، فكأنّ الفعل يصل إلى الفاعل، وزادته الباء اتصالاً... فعملوا ذلك؛ إيذاناً بأن الكفاية من الله ليست كالكفاية من غيره في عظم المنزلة، فضوعف لفظها ليضعاف معناها.

وقيل : دخلت الباء لتدلّ على المعنى ، لأنّ المعنى : اكنفوا بالله، وقيل : الفاعل مقدر والتقدير كفى الاكتفاء بالله، فحذف المصدر، وبقي معموله دالاً عليه.
 وفيه نظر، لأنّ الباء إذا سقطت ارتفع اسم الله على الفاعلية، كقوله : كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً (٤) .

ومن الذين استشهد بهم أيضاً: البرج بن مسهر وذلك في حديثه عن (إذا) في قوله (٥) : " وتستعمل أيضاً للاستمرار، كقوله: (وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمناً)، [البقرة، ١٤]. وقوله : (لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لإخوانهم إذا ضربوا في الأرض) [آل عمران، ٥٦] فهذا فيما مضى، لكن دخلت "إذا" لتدلّ على أنّ هذا شأنهم أبداً ومستمر فيما سيأتي، كما في قوله :

وندمان يزيد الكأس طيباً * سقيت إذا تعوّرت النجوم * (٦) "

(١) علي، ديوان الإمام علي، ص ٣٥.

(٢) الزركشي، البرهان، ج٣، ص٣٠٣ - ٣٠٤.

(٣) المصدر نفسه، ج٤، ص٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٤) سحيم، ديوان سحيم، ص ١٦، وأوله * عميرة ودّع إن تجهزت غازياً

(٥) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ١٩٤ .

(٦) السيوطي، شرح شواهد المغني، ج١، ص ٢٨٠ .

ثانياً: الاستشهاد بشعر الإسلاميين :

ومن أمثلة استشهاد الزركشي بشعر الإسلاميين، استشهاده بشعر الفرزدق وذلك في حديثه عن (تغليب الجنس الكثير الأفراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم، بأن يطلق اسم الجنس على الجميع) .

وذلك في قوله^(١) : وقيل " في قوله تعالى : (وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهِينَ مِنْ دُونِ اللَّهِ) [المائدة ١١٦]، وإنما المتَّخِذُ إلهاً عيسى دُونَ أُمَّه، فهو من باب :

لَنَا قَمَرَاهَا وَالنُّجُومُ الطَّوَالِعُ^(٢) "

واستشهد بشعر ذي الرمة وذلك في قوله : " وقوله تعالى: (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) [الأعراف ٥٦]، ولم يقل (قريبة).. وقيل : الرَّحْمَةُ مصدر، والمصادر كما لا تُجمع لا تؤنث ، وقيل: (قريب) على وزن (فعيل)، و (فعيل) يستوي فيها المذكر، والمؤنث حقيقياً كان أو غير حقيقي، ونظيره قوله تعالى : (وهي رميمٌ) [يس ٧٨].. وقيل من باب إكساب المضاف حُكْمَ المضاف إليه؛ إذا كان صالحاً للحذف، والاستغناء عنه بالثاني، والمشهور في هذا تأنيث المذكر لإضافته إلى مؤنث كقوله^(٣) :

مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ

فقال : (تسفहत) والفاعل مذكر؛ لأنه اكتسب تأنيثاً من الرياح إذ الاستغناء عنه جائز، وإذا كانت الإضافة على هذا تعطي المضاف تأنيثاً لم يكن له، فلأن تعطيه تذكيراً لم يكن له - كما في الآية الكريمة - أحق، وأولى؛ لأن التذكير أولى، والرجوع إليه أسهل من الخروج عنه^(٤).

واستشهد أيضاً بشعر الفُحَيْفِ العُقَيْلِي وذلك في حديثه عن (عن) إذ قال: "... عن" يُستعمل أعم من "على"؛ لأنه يستعمل في الجهات الست، وكذلك وقع موقع "على" في قوله :

* إِذَا رَضِيَتْ عَلِيَّ بَنُو قُشَيْرٍ *^(٥).

(١) الزركشي ، البرهان، ج٣، ص ٣١٠-٣١١ .

(٢) الفرزدق، ديوان الفرزدق، ج١، ص٤١٤، و صدره : أخذنا بأفاق السماء عليكم .

(٣) وجدته: رويداً كما اهتزت رماح تسفहत أعاليها مر الرياح النواسم. ذو الرمة، ديوان شعر ذي الرمة، ج١، ص ٦١٦.

(٤) الزركشي، البرهان، ج٣، ص ٣٦١.

(٥) والبيت بتمامه : إذا رضى علي بنو قشير * لعمر الله أعجبتني رضاءها، انظر السيوطي، شرح شواهد المغني، ج١

ولو قلت : أطعمته من جوع، وكسوته على عرى، لم يصح" (١).
 وأيضاً استشهد بشعر قيس بن قفاف في قوله (٢) : "الثالث : أن " إن " تجزم الفعل المضارع إذا دخلت عليه، و (إذا) لا تجزمه؛ لأنها لا تتمحض شرطاً بل فيها معنى التزام الجزاء في وقت الشرط، من غير وجوب أن يكون معللاً بالشرط، وقد جاء الجزم بها إذا أريد بها معنى " إن " وأعرض عما فيها من معنى الزمان، كقوله : * وإذا تُصَبِّكَ خَاصَّةً فَتَجَمَّلِ * (٣) ."

رابعاً: الاستشهاد بشعر المولدين : وممن استشهد بشعرهم:

أبو تمام وذلك ضمن حديثه عن (ذو، ذات) وذلك في قوله : " ... ذو بمعنى صاحب تقتضي شيئاً: موصوفاً، ومضافاً إليه ، تقول : جاءني رجل ذو مال، بالواو في الرفع، وبالالف في النصب، وبالياء في الجر، ومنه: ذو بطن خارجة، أي جنينها، وألقت الدجاجة ذا بطنها، أي باضت أو سلحت. وتقول للمؤنث: امرأة ذات مال، وللبنين نواتا مال، وللجماعة نوات مال. قال : هذا أصل الكلمة، ثم اقتطعوا منها مقتضاها، وأجروها مجرى الأسماء التامة المستقلة، غير المقتضية لما سواها، فقالوا : ذات متميزة، وذات قديمة ومحدثة، ونسبوا إليها كما هي من غير تغيير علامة التأنيث، فقالوا : الصفات الذاتية، واستعملوها استعمال النفس والشيء . وحكى صاحب " التكملة" (٤) قول العرب: جعل ما بيننا في ذاته، وعليه قول أبي تمام (٥) : وَيَضْرِبُ فِي ذَاتِ الْإِلَهِ فَيُوجِعُ (٦)
 المتنبي: واستشهد أيضاً بشعر المتنبي وذلك في حديثه عن (أسباب الخروج على خلاف الأصل)، (٧) كقوله : "كونه أهم من الضمير كقوله تعالى : (إِنْ تَضَلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى)[البقرة، ٢٨٢] .

(١) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٢٨٦.

(٢) المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٠٣.

(٣) هو لعبد قيس بن خفاف، وصدرة استغن ما أغناك ربك بالغنى، انظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ج١، ص ٢٧١.

(٤) للإمام رضى الدين حسن بن محمد الصفاني، صاحب التكملة على الصحاح، ت ٦٥٠هـ، انظر، الحاجي، كشف الظنون، ج٢، ص ١٠٧٢.

(٥) أبو تمام، ديوان أبي تمام، ج٢، ص ٣٢٦، صدره يقول فَيَسْمَعُ وَيَمْشِي فَيَسْرِعُ.

(٦) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٢٧٨، وانظر: ج٣، ص ١١٤- ١١٥، ج٤، ص ٣٢٧.

(٧) إذ قال : "واعلم أن الأصل في الأسماء أن تكون ظاهرة، وأصل المحدث عنه كذلك، والأصل أنه إذا ذكر ثانياً أن يُذكر مضمراً للاستغناء عنه بالظاهر السابق، وأن الأصل في الأسماء الإعراب، وفي الأفعال البناء، وإذا جرى المضارع مجرى الاسم أعرب، انظر: الزركشي، البرهان، ج٢، ص ٤٨٤.

وقال بعضهم: إنما أعيدت (إحداهما) لتعادل الكلم، وتوازن الألفاظ في التركيب، وهو المعنى في الترصيع البديعي بل هذا أبلغ من الترصيع فإن الترصيع توازن الألفاظ من حيث صيغها، وهذا من حيث تركيبها، فكأنه ترصيع معنوي، وقلما يوجد إلا في نادر الكلام، وقد استغرب أبو الفتح ما حكى عن المتنبى^(١) في قوله :

وقَدْ عَادَتْ الْأَجْفَانُ قَرَحَى مِنْ الْبُكََا وَعَادَتْ بِهَارًا فِي الْخُدُودِ الشَّقَائِقُ

قال : سألته : هل هو (قرحى) أو (قرحاً) منون؟ فقال لي : (قرحاً) منون، ألا ترى أن بعدها " وعادت بهاراً!" قال: يعني أن (بهاراً) جمع بهارة، وقرحة جمع قرحة، ثم أطنب في التثاء على المتنبى، واستغرب فطنته لأجل هذا^(٢).

الحريري : كما استشهد بشعر الحريري وذلك في قوله : " الثاني: إن مبنى الفواصل على الوقف؛ ولهذا شاع مقابلة المرفوع بالمجرور، وبالعكس، وكذا المفتوح والمنصوب غير المنون، ومنه قوله تعالى : (إنا خلقناهم من طين لازب) [الصفات، ١١]، مع تقدم قوله : (عذابٌ واصبٌ) [الصفات، ٩]، و (شهابٌ ثاقبٌ) [الصفات، ١٠]. وكذا (بماءٍ مُنهمٍ) [القمر، ١١]، و(قد قُدرَ) [القمر، ١٢]، وكذا : (ما لهم من دونه من والٍ) ، [الرعد، ١١] مع (وينشئُ السحابُ الثقالَ) [الرعد، ١٢].

وعبارة السكاكي، قد تعطي اشتراط كون السجع يشترط فيه الموافقة في الإعراب لما قبله على تقدير عدم الوقوف عليه، كما يشترط ذلك في الشعر. وبه صرح ابن الخشاب معترضاً على قول الحريري، في المقامة التاسعة والعشرين^(٣):

يا صارفاً عني المودة والزمان له صُروفُ
ومعنفي في فضح مَنْ جاوزتُ تعنيفَ العسوفِ
لا تلحني فيما أتيت فإتني بهم عروفُ
ولقد نزلتُ بهم فأمم أرهم يراعون الضيوفِ
وبلوتهم فوجدتهم لما سبكتهموزيوفِ

ألا ترى أنها إذا أطلقت ظهر الأول والثالث مرفوعين، والرابع والخامس منصوبين، والثاني مجروراً وكذا باقي القصيدة^(٤).

(١) وجدته وقد صارت الأجنان قرحى من البكا وصار بهاراً في الخدود الشقائق. المتنبى، ديوان المتنبى، ج ٢، ص ٣٤٢، بشرح العكبري، البهار، زهر أصفر، والشقائق : جمع شقيقة، وهي زهر أحمر ينسب إلى النعمان.

(٢) الزركشي، البرهان، ج ٢، ص ٤٩٧.

(٣) الحريري، مقامات الحريري، ص ٣٠٩.

(٤) الزركشي، البرهان، ج ١، ص ٧٠-٧١.

الإجماع :

وهو أحد أدلة النّحو، ويراد به عند علماء العربية : "إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة"^(١) وقد وضّح ابن جني شروط الاحتجاج به، إذ خصص له فصلاً في كتابه الخصائص، قال فيه : "أعلم أنّ إجماع أهل البلدين، إنّما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يُخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه"^(٢) ، فإجماع النّحاة هو اتفاقهم على أمر ما "دون خلاف مذهبي، أو فردي ينقض هذا الاتفاق المجمع عليه"^(٣).

ومن المسائل التي استدللّ بها الزركشي على الإجماع قوله : "وقريب منه إجماع القراء على نصب (قليل) في قوله تعالى (فَشْرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً) [البقرة ٢٤٩]، واختلفوا في قوله تعالى: (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلاً) [النساء ٦٦]، وإنما كان كذلك؛ لأنّ (قليلًا) الأول استثناء من موجب، والثاني استثناء من منفي"^(٤).

وأيضاً في حديثه عن (التوكيد الصناعي)^(٥) وذلك في قوله : "هو قسمان : لفظي ومعنوي... واللفظي يكون في الاسم النكرة بالإجماع، نحو : (قواريرا، قواريراً) [الإنسان ١٦]"^(٦).

(١) السيوطي، الإقتراح، ص ٦٦، وانظر الحديثي، الشاهد وأصول النّحو، ص ٤٣٣.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ١٨٩ - ١٩٠.

(٣) اللبدي، معجم المصطلحات النّحوية والصرفية، ص ٤٩ .

(٤) الزركشي، البرهان، ج ١، ص ٣٠٨.

(٥) "صناعي يتعلق باصطلاح النّحاة"، انظر: الزركشي، البرهان ج ٢، ص ٣٨٥.

(٦) الزركشي، البرهان، ج ٢، ص ٣٨٦، وللمزيد انظر ج ٢، ص ٢٩٠، ٤٤٩، ج ٣، ص ١٤٠، ٢٠٠.

المبحث الثاني: القياس

لغة: التقدير. قال الأزهري: "قاس الشيء بقيسه قياساً، وقيساً، أي: قدره، والقياس: المقدار. ويقال: قايست بين الشيئين. أي: قدرت بينهما"^(١).

وأما اصطلاحاً، فهو: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"^(٢).

وهو أصل هام من أصول النحو إذ هو: "معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه حيث قيل: (إنما النحو قياس يتبع)"^(٣) وارتبط به النحو ارتباطاً وثيقاً حتى أصبح يعرف بأن "النحو علم قياس"^(٤): وهذا باجماع النحاة الذين رأوا بأن من أنكره فقد "أنكر النحو، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة"^(٥).

فهو إذن: "ركيزة مهمة في عملية البناء النحوي، وإنكاره في النحو لا يتحقق"^(٦)؛ لأن النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب^(٧)، فنظم الكلام بحاجة إلى القياس، وأيضاً ما يعرض للكلم من التقديم، والتأخير، والاتصال، والانفصال، والإعراب، والبناء، والحذف، والذكر، فهذا أمر لا يخفى على دراسي اللغة في علومها المختلفة^(٨). فالقياس "معتبر في كثير من العلوم الإنسانية، حيث كل علم فبعضه مأخوذ بالسماع، والنصوص، وبعضه بالاستنباط، والقياس، وبعضه بالانتزاع من علم آخر"^(٩) فالظواهر اللغوية بحاجة إلى ضوابط تجمعها تحت كليات عامة كما إن الجمع بين الأشياء، والنظائر، وقياس بعضها على بعض طريق يساعدهم في استنباط القواعد اللغوية والنحوية، فالألفاظ كثيرة متعددة، والعوامل النحوية قليلة محصورة، فلو لم يتبع القياس في حمل الألفاظ على العوامل، لكان من الصعب على النحوي أن يلم بجميع الألفاظ التي يستعملها عن طريق السماع أو النقل"^(١٠).

(1) الأزهري، التهذيب، (قاس) .

(2) الأنباري، الإعراب في جدل الإعراب، ص ٤٥.

(3) السيوطي، الإقتراح، ص ٧٠.

(4) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٤١.

(5) الأنباري، لمع الأدلة، ص ٩٥، أبو جناح، القياس في منهج المبرد، ص ٥٢.

(6) الأنباري، لمع الأدلة ٩٥، وانظر: أيضاً، ابن عصفور، المقرب، ص ٤٤، أبو جناح، القياس في منهج المبرد، ص ٥٢ .

(7) أبو جناح، القياس في منهج المبرد، ص ٥٢ .

(8) حسين، القياس في اللغة العربية، ص ٢٤-٢٥ .

(9) السيوطي، الإقتراح، ص ٣٨ .

(10) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ص ١٠٢ .

القياس عند الزركشي: أفاد الزركشي من القياس، وردده كثيراً في مواضع شتى في البرهان من علوم القرآن وتمثلت هذه الإفادة في تعديد مسائل النحو وسأعرض أمثلة لذلك، وضعتها على وفق ما يأتي:

إظهار موقفه من القياس: يظهر موقف الزركشي من القياس بعبارات دالة على رأيه منها (هو أقيس)، (ليس بمستحسن في القياس)، (حملها على المقيس أولى)... الخ .
أولاً: بيان ما هو أقيس :

وذلك في حديثه عن (لو) الامتناعية في قوله : "ويتعلق بـ (لو) الامتناعية مسائل: الأولى: أنها كالشرطية في اختصاصها بالفعل، فلا يليها إلا فعل، أو معمول فعل يفسره ظاهر بعده، كقوله تعالى : (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّيَ) [الإسراء ١٠٠] .
 حذف الفعل، فانفصل الضمير، وانفردت (لو) بمباشرة "أن" كقوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ) [الحجرات ٥]، وهو كثير، واختلف في موضع "أن" بعد "لو" . فقال سيبويه^(١): في موضع رفع بالابتداء، واختلف عنه في الخبر، فقيل محذوف، وقيل لا يحتاج إليه، وقال الكوفيون: فاعل بفعل مقدر تقديره : (ولو ثبت أنهم) وهو أقيس لبقاء الاختصاص^(٢).

ثانياً: الحمل على المقيس أولى :

ذكره في كلامه عن (قلب الإسناد) وذلك في قوله : "وهو أن يشمل الإسناد إلى شيء، والمراد غيره، كقوله تعالى: (ما إن مفاتحة لتتوء بالعصبة) [القصص ٧٦] . إن لم تجعل الباء للتعدي؛ لأن ظاهره أن المفاتح تتوء بالعصبة، ومعناه أن العصبة تتوء بالمفاتح لتقلها، فأسند (لتتوء) إلى (المفاتح)، والمراد إسناده إلى العصبة؛ لأن الباء للحال، والعصبة مستصحبة المفاتح، لا تستصحبها المفاتح، وفائدته المبالغة، بجعل المفاتح كأنها مستتبعة للعصبة القوية بتقلها، وقيل : لا قلب فيه، والمراد - والله أعلم - أن المفاتح تتوء بالعصبة، أي تميلها من تقلها. وقد ذكر هذا الفراء^(٣) وغيره.

(١) سيبويه، الكتاب ، ج ١، ص ١٢٠.

(٢) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٣٦٩.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٣١٠.

وقال ابن عصفور^(١): والصحيح ما ذهب إليه الفارسي من أنها بالنقل، ولا قلب، وأنّ الفعل غير متعدّ، فصار متعدياً بالباء ؛ لأنّ (ناء) غير متعدّ، يقال : ناء النجم، أي نهض، ويقال : ناء، أي مال للسقوط، فإذا نقلت الفعل بالباء قلت : نوت به، أي أنهضته، وأملته للسقوط، فقوله: (لتتوء بالعصبة) أي تميلها المفاتيح للسقوط لتقلها، قال : وإنما كان مذهب الفارسي أصحّ، لأنّ نقل الفعل غير المتعدي بالباء مقيس، والقلب غير مقيس، فحمل الآية على ما هو مقيس أولى^(٢).

ثالثاً: بيان ما ليس بمستحسن في القياس :

يظهر ذلك في حديثه عن (تأنيث المذكر) وذلك بقوله : " وقوله (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها) [الأنعام ١٦٠]، فأنت " عشر " حيث جردت من الهاء مع إضافته إلى الأمثال، وواحد مذكر، وفيه أوجه: أحدها : أنت لإضافة الأمثال إلى مؤنث، وهو ضمير الحسنات، والمضامف يكتسب أحكام المضامف إليه، فتكون كقوله : (يلتقطه بعض السيّارة) [يوسف، ١٠]، والثاني: هو من باب مراعاة المعنى .. وأمّا ابن جني فذكر في " المحتسب" الوجه الأوّل : وقال^(٣) : فإن قلت : فهلا حملته على حذف الموصوف، فكأنه قال : فله عشر حسنات أمثالها" قيل: حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه ليس بمستحسن في القياس"^(٤).

رابعاً: بيان ما اختلف في قياسه :

ويظهر ذلك في حديثه عن حذف الحال إذ قال : " كقوله تعالى : (والملائكة يدخلون عليهم من كلّ باب سلامّ عليكم) [الرعد ٢٣-٢٤] أي قائلين سلام عليكم. قال ابن أبي الربيع : اعلم أنّ العرب قد تحذف الحال إذا كانت بالفعل لدلالة مصدر الفعل عليه، فنقول : قتله صبراً، وأتيت به ركضاً، قال تعالى : (تترعون سبع سنين دأباً) [يوسف ٤٧]، فدأباً يقدر بالفعل، تقديره : (تدأبون)، وتدأبون في موضع الحال .

قال أبو علي : لا خلاف بين سيبويه وأبي العباس في الحال المحذوف الذي المصدر منصوب به، وإنما الخلاف بينهما في القياس، فسيبويه يذهب إلى السّماع، ولا يقيس، والأخفش والمبرد يقيسان"^(٥).

(١) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج١، ص ٣٠٤-٣٠٥ .

(٢) الزركشي، البرهان، ج٣، ص٢٨٨-٢٨٩ .

(٣) ابن جني، المحتسب، ج١، ص٢٣٧ .

(٤) الزركشي، البرهان، ج٣، ص ٣٦٥-٣٦٦ .

(٥) المصدر نفسه، ج٣، ص١٧٩ .

خامساً: بيان ما لا يقاس عليه :

وذلك في حديثه عن (زيادة الباء) في قوله : " وقال ابن عصفور في " المقرب"^(١) وتزاد في نادر كلام لا يقاس عليه كقوله تعالى : (بقادرٍ على أن يُحييَ المَوْتَى) [القيامة ٤٠]. " (٢).
وأيضاً في حديثه عن (حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه) وذلك في قوله : " وهو كثير.. وفي القرآن منه زهاء ألف موضع و أمّا أبو الحسن فلا يقيس عليه ثم رده بكثرة المجاز في اللغة وحذف المضاف مجاز انتهى"^(٣).

وأيضاً في حديثه عن (حذف الحرف) وذلك بقوله : "قال ابن جني^(٤)... أخبرنا أبو علي قال: أبو بكر بن السراج: حذف الحرف ليس يُقاس ، وذلك؛ لأنّ الحرف نائب عن الفعل بفاعله، ألا تراك إذا قلت: ما قام زيد، فقد نابت " ما" عن أنفي، كما نابت (إلا) عن أستثني، وكما نابت الهمزة وهل عن (أستفهم)، وكما نابت حروف العطف عن أعطف، ونحو ذلك"^(٥).

سادساً: بيان ما له وجه في القياس :

وذلك في قوله : " وأمّا الإتياع فيما لم يقع فيه الاختصاص من صفته تعالى فكثير، فهذا هو السّماع، وله وجه في القياس، وهو شبيه بالوارد في سورة النّجم، في قوله تعالى: (وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكُ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا) [النّجم ٤٣، ٤٤]، ثم قال بعد : (وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى. وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشّعْرَى) [النجم، ٤٥]، فورد في هذه الجمل الأربع الفصل بالضمير المرفوع بين اسم إنّ وخبرها، ليتحدّد بمفهومه نفي الاتصاف عن غيره تعالى بهذه الأخبار، وكان الكلام في قوة أن لو قيل : (وأنه هو لا غيره)"^(٦).

سابعاً: بيان ما يتوجّب القياس:

ويظهر في حديثه عن (عند)، وذلك في قوله : "ظرف مكان بمعنى "لدى" إلا أنّ " عند " معربة، وكان القياس بناءها لافتقارها إلى ما تضاف إليه، كـ (لدى) وإذ، ولكن أعربوا "عند"؛ لأنهم توسعوا فيها، فأوقعوها على ما هو ملك الشخص، حضره أو غاب عنه، بخلاف " لدى" فإنه لا يقال:

(١) ابن عصفور، المقرب، ج١، ص٢٠٣.

(٢) الزركشي، البرهان، ج٣، ص٨٤-٨٥.

(٣) المصدر نفسه، ج٣، ص١٤٦.

(٤) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٢٧٥ — ٢٧٦.

(٥) الزركشي، البرهان، ج٣، ص٢٠٩.

(٦) المصدر نفسه، ج٢، ص٤٥٠.

لن فلان؛ إلا إذا كان بحضرة القائل، فـ (عند) بهذا الاعتبار أعمّ من "لن"، ويستأنس له بقوله :
(آتيناؤه رحمةً من عندنا وعلماؤه من لدنا علما) [الكهف، ٦٥] أي من العلم الخاص بنا، وهو علم
الغيب^(١).

استصحاب الحال :

أولاً: الاستصحاب في اللغة : الملازمة وعدم المفارقة، وهو عند الأصوليين: (الحكم ببقاء أمر في
الزمن الحاضر بناء على ثبوته في الزمن الماضي حتى يقوم الدليل على تغيره)^(٢)، أمّا عند علماء
العربية فهو "المراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل
في الأفعال، وهو البناء حتى يُوجدَ في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب
الإعراب"^(٣). وهو من الأدلة المعتمدة إذ استدلّ به النحاة على مسائل كثيرة إلا أنه من أضعف الأدلة
إذ " من تمسك بالأصل خرج عن عهد المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل
لعدوله عن الأصل".^(٤)

والزركشي لجأ إليه كلما ألجأته الحاجة إلى ذلك ويظهر ذلك في : حديثه عن (لولا):
"الثاني: التحضيض، فتختصُّ بالمضارع، نحو: (لولا تستغفرون الله) [النمل، ٤٦]، (لولا ينهاهم
الربانيون والأحبار) [المائدة ٦٣]، والتوبيخ والتقديم، فتختص بالماضي، نحو : (لولا جاءوا عليه
بأربعة شهداء) ، [النور ١٣]، (فلولا إذ جاءهم بأسنا تضرعوا) [الأنعام ٤٣].
وفي كل من القسمين تختص بالفعل ؛ لأن التحضيض والتوبيخ لا يردان إلا على الفعل؛
هذاهو الأصل"^(٥).

(١) الزركشي، البرهان، ج٤، ص٢٩٠، وللمزيد انظر: ج٢، ص٥٠٩، ٥٠٢، ٥٠٩، ٤٩١-٤٩٢، ٤٣٨،
وج٤، ص١٨٨.

(٢) الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص٤٤٦ .

(٣) المرجع نفسه، ص٤٤٨ .

(٤) المرجع نفسه، ص٤٤٨ .

(٥) الزركشي، البرهان، ج٤، ص٣٧٧، وللمزيد انظر: ج١، ص٦٦، ج٢، ص٣٥٦، ٣٩٥، ٤٣٥، ٤٤٩،
ج٣، ص١٠ - ٣١١، ١١، ج٤، ص٣٩، ٩٤، ٢٠٨ .

المبحث الثالث : العلة

العلة في النحو هي: "الوصف الذي يكون مظنة الحكمة في اتخاذ الحكم، أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أنّ العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة"^(١). وهي أحد الأسس التي يتكل عليها الفقيه، والنحوي في العمل تفسيراً واستنباطاً، وقياساً للوصول إلى معرفة الحكم^(٢).

وقد عرف العرب العلة النحوية قديماً إذ قال الخليل: "إنّ العرب نطقت على سجيبتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها عله، وإن لم يُنقل ذلك عنها"^(٣) فقد قام النحاة بالكشف عن تلك العلة بما عندهم من وسائل النظر، والقياس، والمحاكمة^(٤)، ولذلك كانت عليهم مستمدة من روح اللغة، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل، والبرهان وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها، إذ أنّ الخليل وصحبه اعتقدوا بسلامة ذوق العرب وورعة حكمتهم في أحكام اللغة، فاستنبطوا مواطن العلة من كلامهم ببصيرة نافذة، أمّا تعليقاتهم بعد ذلك فاتجهت وجهة أخرى، كان للزعة المنطقية أثر كبير في تثبيت ملامحها"^(٥).

وقد ذكر سيبويه عدداً من العلة منها الاستغناء بالشيء، عن الشيء^(٦) وحمل الشيء على الشيء^(٧)، والخفة^(٨)، والحمل على المعنى^(٩)، وأمن اللبس^(١٠) وغيرها.

(١) المبارك، النحو العربي (العلة النحوية : نشأتها وتطورها)، ص ٩٠.

(٢) النهاري، الدرس الصرفي والنحوي عند مكي بن أبي طالب، ص ٢٦١ .

(٣) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٦٥-٦٦ .

(٤) سلمان، السيوطي النحو، ص ٢٩٠ .

(٥) حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص ١٨٢-١٨٣ .

(٦) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٨ .

(٧) المصدر نفسه، ج ١، ص ٩٣ .

(٨) المصدر نفسه، ج ١، ص ٨٣ .

(٩) المصدر نفسه، ج ١، ص ٨٧ .

(١٠) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٢٤ .

وأخذت عند أبي القاسم الزجاجي ثلاثة تقسيمات^(١) العلة التعلّيمية ، والعلّة القياسية، والعلّة الجدلية النظرية. أمّا ابن جني فقد اهتم بها اهتماماً بليغاً حيث إنّه أفرد لها أبواباً في كتابه الخصائص^(٢). وقد دعا إليها صراحة. وقيل : "فكّل مَنْ فَرِقَ له عن علّةٍ صحيحة، وطريقٍ نهجٍ ، كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره"^(٣)^(٤). وقد أوصلها إلى أربع وعشرين علة، "ويعدّها الأكثر استعمالاً، وأشدّ تداولاً، هي واسعة الشعب"^(٥).

وينظر المحدثون إلى العلل على أنّها من أسباب صعوبة النحو، وعدم تقريبه إلى الناشئة^(٦) إلاّ أنّ للعلّة فائدة لا يُمكن إغفالها، وهي كما يقول الشيخ يحيى الجزائري: "العلم بأنّ الحكم في غاية الوثاقّة"^(٧) وهي التي توضّح وتبيّن خصائص القواعد النحوية ، كما أنّها تؤدي إلى معرفة كلام العرب^(٨)، إذ بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب^(٩). ولما كان الزركشي مفسراً، وفتياً فقد عني بالعلّة النحوية فغدت سمة بارزة في تناوله المسائل النحوية ومن ذلك :

علّة الفرق :

"ومنه حذف ألف ما الاستفهامية مع حرف الجر للفرق بين الاستفهامية والخبرية كقوله تعالى : (فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ) [البقرة ٩١]، (فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا) [النازعات ٤٣]، (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ) [النبأ ١] ، و(مَمَّ خُلِقَ) [الطارق ٥]"^(١٠).

(١) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٦٤-٦٥ .

(٢) انظر ابن جني، الخصائص، ج١، ص ١٤٥-١٦٦-١٦٩-١٧٤-١٨١-١٨٣ وأيضاً العباسي، العلة النحوية عند ابن جني، ص ١٢-١٤ .

(٣) يريد إمام نفسه، كالخليل إمام الناس، وكأبي عمرو بن العلاء، في ذلك .

(٤) ابن جني، الخصائص، ج١، ص ١٩١ .

(٥) أنظر : الجليس النحوي، ثمار الصناعة، ص ٣٤ .

(٦) المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ١٥-١٦، العزاوي، في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ص ٢٥ .

(٧) الشاوي، ارتقاء السيادة، ص ٦٩ .

(٨) ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص ٣٥ ، انظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٦٤

(٩) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص ١٥٢ .

(١٠) الزركشي، البرهان، ج٣، ص ٢١٣ .

وأيضاً في حديثه عن (رأى) وذلك في قوله : "... إذا علمت هذا، فلها موضعان: أحدهما أن تكون بمعنى "أخبرني" فلا تقع إلا على اسم مفرد، أو جملة شرط، كقوله : " (أرأيتم إن أخذ الله سمعكم، وأبصاركم...)". [الأنعام ٤٦]، ولا يقع الشرط إلا ماضياً؛ لأن ما بعده ليس بجواب له، وإنما هو معلق بـ (أرأيتم)، وجواب الشرط أما محذوف للعلم به، وأما للاستفهام مع عامله ، وإذا ثني هذا ، أو جمع لحقت بالثنائية والجمع الكاف، وكانت التاء مفردة بكل حال. قال السرافي^(١) يجوز أن يكون إفرادهم للتاء، استغناءً بثنائية الكاف وجمعها؛ لأنها للخطاب وإنما فعلوا ذلك للفرق بين "أرأيت" بمعنى (أخبرني) وغيرها إذا كانت بمعنى (علمت)"^(٢)

علة الفصل وعدم جواز الفصل:

وذلك في قوله: "وأما قوله تعالى: (وَلئن مئتم أو قتلتم لآلى الله تحشرون) [آل عمران ١٥٨]؛ فاللام في (ولئن) هي الموطئة للقسم، واللام في (لآلى الله) هي لام القسم ولم تدخل نون التوكيد على الفعل للفصل بينه وبين اللام بالجار والمجرور. والأصل (لئن مئتم أو قتلتم لتحشرون إلى الله) فلما قدم معمول الفعل عليه حذف منه"^(٣).

وأيضاً في قوله: "قد يتجاذب الإعراب والمعنى الشيء الواحد، وكان أبو على الفارسي يلم به كثيراً، وذلك أنه يوجد في الكلام أن المعنى يدعو إلى أمر، والإعراب يمنع منه، قالوا: والتمسك بصحة المعنى يؤول لصحة الإعراب، وذلك كقوله تعالى: (إنه على رجه لقاد. يوم تبلى السرائر) [الطلاق ٨، ٩] فالظرف الذي هو (يوم) يقتضى المعنى أن يتعلق بالمصدر الذي هو (رجع) أي "أنه على رجه في ذلك اليوم لقاد"؛ لكن الإعراب يمنع منه لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبى"^(٤).

علة القرب: وذلك في حديثه عن حذف الضمير وحرف النداء عند قوله: "وكذلك سقطتا في موطن الدعاء مثل: (رب اغفر لي) [نوح ٢٨] حذفت الياء لعدم الإحاطة به عند التوجه إلى الله تعالى لغيبتنا نحن عن الإدراك، وحذف حرف النداء لأنه أقرب إلينا من أنفسنا"^(٥).

(١) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٢٤٤.

(٢) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ١٥٣، للمزيد انظر: ج١، ص ٣٠٨، وج٣، ص ٣٧٣، وج٤، ص ٨٩، ١٤٠، ١٩٦، ٣٧١، ٤٢٦.

(٣) المصدر نفسه، ج٣، ص ٤٦، للمزيد انظر: ج١، ص ٣٤٨، ٤١٧، وج٣، ص ١٢٢.

(٤) المصدر نفسه، ج١، ص ٣٠٩، للمزيد انظر ج٤، ص ١٦٠ - ١٦١.

(٥) المصدر نفسه، ج١، ص ٤٠٥.

علة رفع اللبس أو (أمن اللبس):

وذلك في قوله: " وأما قوله تعالى: (ثم كُلِّي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ) [النحل ٦٩]، ولم يقل "من الثمرات كلها" ففيه الحكمة السابقة، وتزويد فائدة، وهي أنه قد تقدمها في النظم: (ومن ثمرات النخيل و الأعناب) [النحل ٦٧]. فلو قال بعدها: (ثم كُلِّي مِنْ الثَّمَرَاتِ كُلِّهَا)؛ لأوهم أنها للعهد المذكور قبله؛ فكان الابتداء بـ "كل" أحضر للمعنى، وأجمع للجنس، وأرفع لللبس^(١) .

وأيضا في قوله تعالى: (فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ) [البقرة ٥٩]، وقوله: (فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ) [البقرة ٩٨] أعلمنا أنه من كان عدواً^(٢) لهؤلاء فهو كافر؛ هذا إن خيف الإلباس لعوده للمذكورين^(٣) .

علة العدول:

"في قوله تعالى: (أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ. بَلَى) [القيامة ٤، ٣] ثم قال الجمهور: التقدير: بل نحبيها قادرين؛ لأنّ الحساب إنما يقع من الإنسان على نفي جمع العظام، و"بلى" إثبات فعل النفي، فينبغي أن يكون الجمع بعدها مذكوراً على سبيل الإيجاب. وقال الفراء^(٤): التقدير فلنحبيها قادرين، لدلالة (أيحسب) عليه، وهو ضعيف؛ لأنه عدول عن مجيء الجواب، على نمط السؤال"^(٥) .

وأيضا في حديثه عن (ثم) في قوله: "وتأتني للآتئناف، كقوله تعالى: (وَإِنْ يُقَاتِلوكُمْ يُؤلُوكُمْ الأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصِرُونَ) [آل عمران ١١١]. فإن قيل: ما المانع من الجزم على العطف؟ فالجواب، أنه عدل به من حكم الجزاء، إلى حكم الإخبار ابتداء، كأنه قال: ثم أخبركم أنهم لا ينصرون"^(٦) .

(١) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٣٢٠ .

(٢) إشارة إلى ما ذكر في أول الآية: (مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ..)

(٣) الزركشي، البرهان، ج ٢، ص ٤٩٢ ، وللمزيد انظر ج ٢، ص ٤٥٣، ٤٨٩، ج ٣، ص ٢١١، ٢١٢، ج ٤، ص ١٠٧ .

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج ٣، ص ٢٠٨ .

(٥) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٢٦٢ .

(٦) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٦٩، وللمزيد انظر: ج ٢، ص ٤٩٥ .

علة التخفيف:

وجاء في حديثه عن (إذن) في قوله: "وذكر بعض المتأخرين لها معنى ثالثاً؛ وهي أن تكون مركبة من "إذ" التي هي ظرف زمن ماضٍ ومن جملة بعدها تحقيقاً أو تقديراً، لكن حذف الجملة تخفيفاً، وأبدل التّوين منها، كما في قولهم "حينئذ"^(١).

وأيضاً في كلامه عن (حذف المفعول) إذ قال: "وهو ضربان: أحدهما: أن يكون مقصوداً مع الحذف فينوي لدليل؛ ويُقدّر في كل موضع ما يليق به؛ كقوله تعالى: (فَعَالٌ لَمَّا يَرِيدُ) [البروج ١٦] أي يريد. (فغشاها ما غشى) [النجم ٥٤] أي غشاها إياه. (الله يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ) [الرعد ٢٦]، (لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ) [هود ٤٣]، (وسلامٌ على عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى) [النمل ٥٩]، (أَيُّنَ شُرَكَائِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) [القصص ٦٢] وكلّ هذا على حذف ضمير المفعول، وهو مراد، حُذِفَ تخفيفاً لطول الكلام بالصفة"^(٢).

علة التوسّع:

وذلك في قوله: "عطف الفعل على الفعل، قال ابن عمرون وغيره: يشترط فيه اتفاق زمانهما؛ فإن خالف ردّ إلى الاتفاق بالتأويل، لا سيما إذا كان لا يُلبس، وكانت مغايرة الصيغ اتساعاً، قال الله تعالى: (والذين يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ) [الأعراف ١٧٠] فعطف الماضي على المضارع؛ لأنهما من صلة (الذين)، وهو يضارع الشرط لإيهامه، والماضي في الشرط في حكم المستقبل، فقد تغايرت الصيغ في هذا كما ترى واللّبس مأمون ولا نظر في الجمل إلى اتفاق المعاني؛ لأنّ كل جملة مستقلة بنفسها."^(٣).

علة الحكم: وذلك في قوله: "وقوله: (ليسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) [الشورى ١١]، أي ليس شيء مثله، وإلاّ لزم إثبات المثل، قال: ... وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل، لأنّ زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً. وقال غيره: الكاف زائدة؛ لئلا يلزم إثبات المثل لله تعالى؛ وهو محال؛ لأنها تفيد نفي المثل عن مثله

(١) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٨٧ .

(٢) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٦٢ ، وللمزيد انظر: ج ١، ص ٣٩٧ ، ج ٣، ص ١٠٦ - ١٠٧ ، ٢١٣ - ٢١٤ .

(٣) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٠٨ ، وللمزيد انظر: ج ٣، ص ٣٣٩، ١٦١ .

لأنه لو لا الحكم بزيادتها لأدى إلى محال آخر؛ وهو أنه إذا لم يكن مثل شيء لزم ألا يكون شيئاً؛ لأنّ مِثْلُ المِثْلِ مثله^(١).

وأيضاً في حديثه عن (حذف الضمير المنصوب المتصل) إذ قال: "يقع في أربعة أبواب: أحدها: الصلّة، كقوله تعالى: (أهذا الذي بعث الله رسولا) [الفرقان ٤١]، الثاني: الصفة، كقوله تعالى: (واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله) [البقرة ٢٨١]. ولذلك يقدر في الجمل المعطوفة على الأولى؛ لأنّ حكمهنّ حكمها، فالتقدير: (ولا يقبل منها شفاعتة، ولا يؤخذ منها عدلٌ، ولا هم ينصرون) [البقرة ٤٨] فيه"^(٢).

علة التقاء الساكنين:

وذلك في قوله: "وقال بعضهم: (عزير ابن الله) خبر الجملة، أي حكى فيه لفظهم، أي قالوا هذه العبارة القبيحة؛ وحينئذ فلا يقدر خبر ولا مبتدأ. وقيل: (ابن الله) خبر وحذف التنوين من (عزير) للعجمة والعلمية، وقيل: حذف تنوينه لالتقاء الساكنين؛ لأنّ الصفة مع الموصوف كشيء واحد، كقراءة: (٣) (قل هو الله أحد. الله الصمد) [الإخلاص ١، ٢] على إرادة التنوين بل هنا أوضح، لأنه في جملة واحدة^(٤).

علة المناسبة:

قال: "حق ما يضاف إليه العدد من الثلاثة إلى العشرة أن يكون اسم جنس، أو اسم جمع، وحينئذ فيجرُّ بـ (من) نحو: (فخذ أربعة من الطير) [البقرة ٢٦٠]، ويجوز إضافته نحو: (تسعة رهط) [النمل ٤٨]. وإن كان غيرهما من الجموع، أضيف إليه الجمع على مثال جمع القلّة من التكسير، وعلته أن المضاف موضوع للقلّة، فتلزم إضافته إلى جمع قلّة طلباً لمناسبة المضاف إليه المضاف في القلّة؛ لأنّ المفسر على حسب المفسر، فتقول ثلاثة أفلس وأربعة أعبد، قال تعالى: (من بعده سبعة أبحر) [لقمان ٢٧]"^(٥).

(١) الزركشي، البرهان، ج٤، ص٣١٠.

(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص١٦٠، وللمزيد انظر: ج١، ص٣٤٤، ج٤، ص٣٠٧.

(٣) هي قراءة أبي عمرو بن العلاء برواية هارون عنه انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٧٠١.

(٤) الزركشي، البرهان، ج٣، ص١٤٢، وللمزيد انظر: ج٤، ص١٠٤، ٣٤٠.

(٥) المصدر نفسه، ج٤، ص١١٨-١١٩.

وأيضاً في قوله: "قوله تعالى: (وجاء ربك والملك) [الفجر ٢٢]، قيل: استعار الواو موضع الباء لمناسبة بينهما في معنى الجمع^(١)."

وأيضاً في حديثه عن (حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه) وذلك في قوله: "أما حذفه وإقامة المفعول مقامه، مع بناء الفعل للمفعول فله أسباب... ومنها مناسبة ما تقدمه، كقوله في سورة براءة: (رضوا بأن يكونوا مع الخوالف وطبع على قلوبهم فهم لا يفقهون) [التوبة ٨٧]؛ لأن قبلها: (وإذا أنزلت سورة) [التوبة ٨٦] على بناء الفعل للمفعول؛ فجاء قوله: (وطبع) ليناسب بالختام المطلق، بخلاف قوله فيما بعدها: (وطبع الله على قلوبهم فهم لا يعلمون) [التوبة ٩٣] فإنه لم يقع قبلها ما يقتضي البناء، فجاءت على الأصل"^(٢).

علة الأصل:

وذلك في قوله في حذف الفعل: "والعام كل منصوب دل عليه الفعل لفظاً، أو معنى، أو تقديراً. ويحذف لأسباب:

أحدها: أن يكون مفسراً، كقوله تعالى: (إذا السماء انشقت) [الانشقاق ١]، (وإياي فارهبون) [البقرة ٤٠]، (ومنهم) [البقرة ٢٤]، (والسما رفعها) [الرحمن ٧]، (إذا الشمس كورت) [التكوير ١]. (وإن أحد من المشركين استجارك) [التوبة ٦]، (وإن طائفتان) [الحجرات ٩] فإنه ارتفع ب(اقتتل) مقدرًا، قالوا: ولا يجوز حذف الفعل مع شيء من حروف الشرط العاملة، سوى (إن)، لأنها الأصل"^(٣).

علة التقدير:

جاء في حديثه عن (حذف الحرف) قوله: "وقوله تعالى: (وإلى عاد أخاهم هوداً قال يا قوم اعبدوا الله) [الأعراف ٦٥] حذف حرف العطف من قوله: (قال)، ولم يقل (فقال) كما في قصة^(٤) نوح؛ لأنه على تقدير سؤال سائل قال: ما قال لهم هود؟ فقيل: قال يا قوم اعبدوا الله واتقوه"^(٥).

(١) الزركشي، البرهان، ج٢، ص ٨٣ .

(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص ١٤٥ ، وللمزيد انظر ج١، ص٦٦، ٨٢، ج٢، ص ٣٩٥، ٤٤٥، ج٣، ص ٢٣٤، ج٤، ص ٢٣- ٢٤ .

(٣) المصدر نفسه، ج٣، ص ١٩٩ .

(٤) من قوله تعالى في (الأعراف ٥٩): (لقد أرسلنا نوحاً إلى قومه فقال يا قوم اعبدوا الله مآلكم من إله غيره وإني أخاف عليكم عذاب يوم عظيم)

(٥) الزركشي، البرهان، ج٣، ص ٢١٢ ، وللمزيد انظر ج٣، ص ١٢٥- ١٢٦ ، ١٣٨ .

علة الاختصاص:

وذلك في قوله: "ومنه قوله تعالى: (وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ) [البقرة ٣] أحر الفعل عن المفعول فيها، وقدمه فيما قبلها في قوله: (يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ) [البقرة ٣] لتوافق [رؤس] الآي... وقدم المفعول للاختصاص^(١).

وأيضاً في قوله: "لا تختص إفادة الحصر بتقديم الضمير المبتدأ، بل هو كذلك إذا تقدم الفاعل، أو المفعول، أو الجار، أو المجرور المتعلقات بالفعل، ومن أمثلة قول الله تعالى: (قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ أَمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا) [الملك ٢٩] فإن الإيمان لما لم يكن منحصرًا في الإيمان بالله بل لا بُدَّ معه من رسله، وملائكته وكتبه، واليوم الآخر، وغيره مما يتوقف صحّة الإيمان عليه بخلاف التوكّل؛ فإنه لا يكون إلا على الله وحده لتفرّده بالقدرة، والعلم القديمين الباقيين، قدّم الجار والمجرور فيه ليؤدّن باختصاص التوكّل من العبد على الله دون غيره؛ لأنّ غيره لا يملك ضراً، ولا نفعاً فيتوكّل عليه؛ ولذلك قدم الظرف في قوله: (لا فيها غول) [الصفات ٤٧]، ليفيد النفي عنها فقط، واختصاصها بذلك، بخلاف تأخيرها في (لا ريبَ فيه) [البقرة ٢]؛ لأنّ نفي الريب لا يختص بالقرآن بل سائر الكتب المنزلة كذلك^(٢).

علة رعاية الفواصل:

وذلك في قوله: "الرابع تأخير ما أصله أن يقدم، كقوله تعالى: (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى) [طه ٦٧]؛ لأنّ أصل الكلام أن يتصل الفعل بفاعله، ويؤخر المفعول، لكنّ آخر الفاعل، وهو (موسى) لأجل رعاية الفاصلة^(٣).

وأيضاً في قوله: "وقوله تعالى: (أَدْعَوْهُمْ لَهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) [الأعراف ١٩٣]؛ لأنّ الفعل الماضي يحتمل هذا الحكم دائماً ووقتاً دون وقت، فلما قال: (أم أنتم صامتون)، أي سكوتكم عنهم أبداً ودعاؤكم إيّاهم واحد؛ لأنّ (صامتون) فيه مراعاة للفواصل^(٤).

(١) الزركشي، البرهان، ج ١، ص ٦٣ .

(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤١٤، وللمزيد انظر ج ٤، ص ١٨٧ - ١٨٨، ٣٥٥ .

(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٦٢ .

(٤) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٦٩، وللمزيد انظر ج ١، ص ٦٣، ج ٣، ص ٢١٣، ٢٣٤ .

علة الامتناع:

جاءت في قوله: "ومن ذلك قوله: (إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) [الروم ٢٥]، فالعامل في "إذا" الأولى ما دلّ عليه (إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ)، والتقدير "خرجتم". ولا يجوز أن يعمل فيه "تخرجون" لامتناع أن يعمل ما بعد "إذا" المكانية فيما قبلها، وحكمها في ذلك حكم الفاء^(١).

الحمل على المعنى:

وذلك في قوله: "وقد يجيء اسم آخر، وهو العطف على المعنى، كقوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ) [البقرة ٢٥٨]، ثم قال: (أَوْ كَالَّذِي) [البقرة ٢٥٩]، عطف المجرور بالكاف على المجرور بـ "إلى" حملاً على المعنى؛ لأنّ قوله: (إلى الذي) في معنى: (أرأيت كالذي)^(٢) ".
وأيضاً في قوله: "قال تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) [النور ٦٣]، فإنه يقال: خالفت زيدا، من غير احتياج لتعديه بالجار؛ وإنما جاء محمولاً على (ينحرفون)، أو (يزيغون). ومثله تعديّة (رحيم) بالباء، في نحو: (وكان بالمؤمنين رحيماً) [الأحزاب ٤٣] حملاً على "رؤوف" في نحو: (رؤوفٌ رحيمٌ) [التوبة ١٢٨]، ألا ترى أنك تقول: رأفت به، ولا تقول، رحمتُ به، ولكن لما وافقه في المعنى تنزل منزلته في التعديّة"^(٣).

الحمل على اللفظ:

وذلك في قوله: "وقد سبق في قاعدة مراعاة اللفظ، والمعنى بيان حكم "من" في ذلك، وقوله تعالى: (إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى) [البقرة ١١١]، فجعل اسم "كان" مفرداً حملاً على لفظ "من" وخبرها، جمعاً على معناها، ولو حمل الاسم، والخبر على اللفظ معاً لقال: (إِلَّا مَنْ كَانَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا)، ولو حملها على معناها لقال: (إِلَّا مَنْ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى) فصارت الآية الشريفة بمنزلة قولك: لا يدخل الدار إلا من كان عاقلين"^(٤).

(١) الزركشي، البرهان، ج٤، ص١٩٨، وللمزيد انظر ج٤، ص١٩٠-١٩١، ٢٠٢، ٣٦٤.

(٢) المصدر نفسه، ج٤، ص١١٢.

(٣) المصدر نفسه، ج٣، ص٣٤٢، وللمزيد انظر: ج١، ص١٠١، ج٢، ص٢٣٩، ٤٣٩، ج٣، ص١٥١-١٥٢.

(٤) ٣٠٣-٣٠٤، ج٤، ص٢٩، ١٧٠، ١٨٩، ٢٩٨.

(٤) المصدر نفسه، ج٤، ص٤١٤.

وأيضاً في قوله: "إذا اجتمع الحَمَلُ على اللَّفْظِ والمعنى، بُدِيَ بِاللَّفْظِ ثم بالمعنى، هذا هو الجادة في القرآن، كقوله تعالى: (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا) [البقرة ٨]، أُفْرِدَ أَوْلاً باعتبار اللَّفْظِ، ثم جُمِعَ ثانياً باعتبار المعنى، قال: (وما هم بمؤمنين) [البقرة ٨]، فعاد الضمير مجموعاً؛ كقوله تعالى: (وَمَن يُوْمِنُ بِاللّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) [الطلاق ١١] فعاد الضمير من "يدخله" مفرداً على لفظ "من"، ثم قال: (خالدين) وهو حال من الضمير^(١).

علة التغليب:

ومن أمثلتها ما جاء في قوله: "فمن الأول قوله تعالى: (أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لا يَخْلُقُ) [النحل ١٧]، والذي لا يخلق المراد به الأصنام؛ لأنّ الخطاب مع العرب، لكنّه لما عوملت بالعبادة عبّر عنها ب(مَنْ)، بالنسبة إلى اعتقاد المُخَاطَبِ، ويجوز أن يكون المراد ب(مَنْ) لا يخلق العموم الشامل لكل ما عبّد من دون الله من العاقلين، وغيرهم، فيكون مجيئ (مَنْ) هنا للتغليب الذي اقتضاه الاختلاط في قوله تعالى: (والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه) [النور ٤٥]، فعبّر بها عن يمشي على بطنه، وهم الحيات، وعن يمشي على أربع وهم البهائم، لاختلاطها مع مَنْ يعقل في صدر الآية؛ لأنّ عموم الآية يشمل العقلاء وغيرهم، فغلب على الجميع حكم العاقل^(٢).

علة الاختصار:

قال: "قيل أصل الجواب أن يعاد فيه نفس سؤال السائل؛ ليكون وفق السائل، قال الله تعالى: (أَأَنْتَ لَأَنْتَ يَوْسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ) [يوسف ٩٠]، و(أنا) في جوابه عليه السلام هو "أنت" في سؤالهم، وقال: (أَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا) [آل عمران ٨١]، فهذا أصله، ثم إنهم أتوا عوض ذلك محذوف الجواب اختصاراً؛ وتركوا للتكرار^(٣). وأيضاً في قوله: "وأما قوله: (ولا تلقوا بأيديكم) [البقرة ١٩٥]، فحذف المفعول للاختصار^(٤).

(١) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٣٨٢، وللمزيد انظر ج ٣، ص ٣٨٤-٣٨٥، ج ٤، ص ٤١٤ .

(٢) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤١٢-٤١٣، وللمزيد انظر ج ٤، ص ٢٥٣ .

(٣) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٦ .

(٤) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٥٣، وللمزيد انظر ج ٣، ص ١٦٧ .

تلك أبرز العلل التي وردت عند الزركشي في البرهان، وثمة علل أخرى أكتفي بذكرها والاشارة إلى مواطنها في البرهان، وهي: علة العجمية والعلمية،^(١)، وعلة اشتباك رؤس الآي^(٢)، وعلة الإشتراك^(٣)، وعلة الاشتغال^(٤)، وعلة الاحاطة^(٥) وعلة الثبوت^(٦)، وعلة الاعتراض^(٧)، وعلة الاسناد^(٨)، وعلة الاستغناء^(٩)، وعلة مشاكلة الكلام^(١٠)، وعلة النقيض^(١١)، وعلة الإنكار^(١٢)، وعلة الجري على الموضوع^(١٣)، وعلة الجري مجرى الوقت^(١٤)، وعلة جري الاستئناف^(١٥) وعلة الجري على عادة في الأجوبة^(١٦)، وعلة الإستعلاء^(١٧).

(١) الزركشي، البرهان، ج٣، ص ١٤٢، ١٤٨.

(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص ٦٣.

(٣) المصدر نفسه، ج٤، ص ١٠٢، ٤٢٨.

(٤) المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٤٢.

(٥) المصدر نفسه، ج٤، ص ٣١٩-٣٢٠.

(٦) المصدر نفسه، ج١، ص ٣٩٨، ج٣، ص ٨٠، ج٤، ص ٣٢، ١٣٧.

(٧) المصدر نفسه، ج٣، ص ٢٧٨، ٤٧٥.

(٨) المصدر نفسه، ج١، ص ٣٤٨، ٣٨٨.

(٩) المصدر نفسه، ج٣، ص ١٠٥-١٠٨، ١٢٧، ج٤، ص ٢٩٩.

(١٠) المصدر نفسه، ج٣، ص ٢٣٤ و ٢٠٧ و ج٤، ص ٤١٤.

(١١) المصدر نفسه، ج٣، ص ٢٠٧، ج٤، ص ٣٨٧.

(١٢) المصدر نفسه، ج٣، ص ٢٣٦، ج٢، ص ٣٦٥.

(١٣) المصدر نفسه، ج٤، ص ٤٠٦.

(١٤) المصدر نفسه، ج٤، ص ١٩٣.

(١٥) المصدر نفسه، ج٤، ص ١٥٠.

(١٦) المصدر نفسه، ج٤، ص ٧٤.

(١٧) المصدر نفسه، ج٤، ص ١٧٦، ج٢، ص ٨٧.

المبحث الرابع: في العامل:

جاء في اللسان: "والعامل في العربية ما عمل عملاً، فرفع أو نصب، أو جرّ، أو جزم كالفعل، الناصب، والجّازم، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضاً كأسماء الفعل، وقد عمل الشيء، أحدث فيه نوعاً من الإعراب"^(١)، وعليه فالاعراب هو دليل العامل يرتبط وجوده بوجود العامل "فإذا زال العامل زالت الحركة أو السكون"^(٢)، فالقول بالعامل إذن قديم إذ سبق الخليل وسيبويه إلى القول به، غير أنهما توسعاً في تطبيقه، وبسطه على أبواب النحو كلها^(٣).

وأخذ النحاة في التوسع في نظرية العامل متأثرين بالمذاهب العقلية الفلسفية فتعدت فكرة العامل، وصار لديهم عامل لفظي، وآخر معنوي، وصار اللفظ يعمل متقوياً بالمعنى وهناك عامل قوي، وآخر ضعيف، وجعلوا الفعل أصل العمل، والأسماء محمولة عليه والحروف عندهم عوامل ضعيفة، فلا تعمل إلا مختصة^(٤).

والتوسع في نظرية العامل أدى إلى ظهور عوامل قياسية، وأخرى سماعية، وعوامل ضعيفة، وأخرى قوية على حسب التراكيب.

وقد أدت هذه التفرعات إلى ظهور الرافضين لفكرة العامل^(٥) غير أن هذا الأخير هو حقيقة لغوية ثابتة، والزرکشي شأنه شأن النحاة الذين اعتمدوا على العامل في تحليلهم للمسائل النحوية والصرفية، ويتضح موقفه من خلال ما يأتي:

أولاً: جواز تعدية العامل عند عجزه:

جاء في حديثه عن اللام العاملة، وذلك في قوله: "وللتعدية؛ وهي التي تعدي العامل إذا عجز، نحو: (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) [يوسف ٤٣]، فاللام فيه للتعدية، لأنّ الفعل يضعف بتقديم المفعول عليه"^(٦).

(١) ابن منظور، لسان العرب، (عمل).

(٢) ابن السراج الموجز في النحو، ص ٢٨.

(٣) انظر: عابنة، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، ص ١١٠، المخزومي، الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه، ص ٢٣٤.

(٤) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ٢٤١.

(٥) أول دعوة لإلغاء العامل هي دعوة ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) في كتابه الرد على النحاة، وللمزيد انظر: عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ص ٦٣.

(٦) الزرکشي، البرهان، ج ٤، ص ٣٤٣، وللمزيد انظر ج ٣، ص ٧٣.

ثانياً: حذف العامل:

وذلك في قوله: "وقد يجيء التأكيد مع حذف عامله، كقوله: (فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً)" [محمد ٤]، والمعنى: (فَإِمَّا أَنْ تَمْنُوا مَنَّا، وَإِمَّا أَنْ تَفَادُوا فِدَاءً)، فهما مصدران منصوبان بفعل مضمر^(١).

ثالثاً: اختلاف العاملين (عامل الصفة وعامل الموصوف):

وذلك في قوله: "فصل بعضهم في الصفة بين أن تكون للاختصاص، فيمتنع الوقف على موصوفها دونها، وبين أن تكون للمدح فيجوز، وجرى عليه الرمانى في الكلام على قوله تعالى: (وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ) [البقرة ١٥٥]؛ قال: ويجوز الوقف عليه خلافاً لبعضهم، وعامل الصفة في المدح غير عامل الموصوف"^(٢).

رابعاً: تكرار العامل:

وذلك في حديثه عن (البدل) إذ قال: "... وقد يكرر عامله إذا كان حرف جرّ، كقوله: (وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ) [الأنعام ٩٩]، فـ(طلعها) بدل اشتمال من (النخل)، وكرر العامل فيه؛ وهو (من)، وقوله تعالى: (قال الملأ الذين استكبروا من قومِه للذين استضعفوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ) [الأعراف ٧٥]، (لِمَنْ آمَنَ)، بدل بعض من كل، من "الذين استضعفوا"؛ لأنّ المؤمنين بعض المستضعفين، وقد كرر اللام. وقوله تعالى: (تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا) [المائدة ١١٤]، فـ(لأولنا وآخرنا) بدل من الضمير في (لنا)، وقد أعيد معه العامل مقصوداً به التفصيل"^(٣).

خامساً: الاعتراض بين العامل ومعموله:

وذلك في قوله: "...أنّ الأظهر جعل هذه الجملة أعني قوله: (ولم يجعل له عوجاً. قِيماً) [الكهف ٢-١] من جملة صلة "الذي" وتمامها، وعلى هذا لا موضع لها من الإعراب لوجهين^(٤): أحدهما أنّها في حيز الصلة؛ لأنها معطوفة عليها. والثاني أنّها اعتراض بين الحال وعاملها. ويجوز في الجملة المذكورة أن يكون موضعها النصب؛ على أنّها حال من "الكتاب" والعامل فيها أنزل. قاله جماعة، وفيه نظر، وأمّا قوله: (قِيماً) فيجوز في نصبه وجوه:

(١) الزركشي البرهان، ج٢، ص٤٠١، وللمزيد انظر ج٤، ص١٩١، ٢٥٢.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص٣٥٦.

(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص٤٥٨-٤٥٩.

(٤) انظر الزمخشري، الكشاف، ج٢، ص٥٤٨.

أحدهما- وهو قول الأكثر- أنه منصوب على الحال من "الكتاب" والعامل فيه "أنزل" وفي الكلام تقديم وتأخير، وتقديره: (الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب قيماً، ولم يجعل له عوجاً) فتكون الجملة على هذا اعتراضاً^(١).

سادساً: العامل متوهم الوجود:

وذلك في حديثه عن عطف التوهم وذلك في قوله: "...والتالث: أن يكون باعتبار عمل لم يوجد هو، ولا طالبه، وهو العطف على التوهم، نحو ليس زيد قائماً ولا ذاهب، يجر "ذاهب"، وهو معطوف على خبر "ليس" المنصوب باعتبار جرّه بالباء، ولو دخلت عليه فالجر على مفقود، وعامله وهو الباء مفقود أيضاً؛ إلا أنه متوهم الوجود لكثرة دخوله في خبر ليس؛ فلما توهم وجوده صحّ اعتبار مثله، وهذا قليل من كلامهم"^(٢).

سابعاً: الدلالة على العامل:

وذلك في قوله: "ومن ذلك قوله: (إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون) [الروم ٢٥]، فالعامل في "إذا" الأولى ما دلّ عليه (إذا أنتم تخرجون)، والتقدير "خرجتم" ولا يجوز أن يعمل فيه "تخرجون"؛ لامتناع أن يعمل ما بعد "إذا" المكانية فيما قبلها وحكمها في ذلك حكم الفاء، ومنه قوله تعالى: (فإذا نُقِرَ في النّاقورِ فذلك يومئذٍ يومٌ عسيرٌ) [المدثر ٨،٩] فالعامل في "إذا" ما دلّ عليه قوله: (فذلك يومئذٍ يومٌ عسيرٌ) والتقدير: فإذا نُقِرَ في النّاقورِ صَعِبَ الأمرُ"^(٣).

ثامناً: تقدير العامل:

وذلك في قوله: "قد يتجاذب الإعراب والمعنى الشئ الواحد، وكان أبو علي الفارسي يلمّ به كثيراً، وذلك أنه يوجد في الكلام أنّ المعنى يدعو إلى أمر، والإعراب يمنع منه، قالوا: والتمسك بصحة المعنى يؤول لصحة الإعراب، وذلك كقوله تعالى: (إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ. يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ) [الطلاق ٨،٩] فالظرف الذي هو (يوم) يقتضي المعنى أن يتعلق بالمصدر الذي هو "رجع" أي أنه على رجعه في ذلك اليوم لقادر؛ لكنّ الإعراب يمنع منه لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي، فحينئذٍ يجعل العامل فيه فعلاً مقدراً دلّ عليه المصدر. وكذا في قوله سبحانه: (لَمَقَّتْ اللهُ أَكْبَرَ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ) [المؤمن ١٠] فالمعنى يقتضي تعلق

(١) الزركشي، البرهان، ج٣، ص٢٧٨.

(٢) المصدر نفسه، ج٤، ص١١١.

(٣) المصدر نفسه، ج٤، ص١٩٨.

"إذ" بالمقت، والإعراب يمنعه للفصل بين المصدر ومعموله بالخبر، فيقدّر له فعل يدل عليه المقت^(١).

تاسعاً: تأكيد العامل:

وذلك في قوله: "وكذلك قوله: (وأرسلناك للناس رسولا) [النساء ٧٩] قيل ليست بمؤكدة؛ لأنّ الشيء المرسل قد لا يكون رسولا، كما قال تعالى: (إذ أرسلنا عليهم الرّيح العقيم) [الذاريات ٤١]. وقوله: (وهو الحق مُصدّقاً) [البقرة ٩١]، جعلها كثير من المعربين مؤكدة، لأنّ صفة الحق التصديق، قيل ويحتمل أن يريدوا به تأكيد العامل، وأن يريدوا به تأكيد ما تضمنته الجملة^(٢).

عاشراً وجوب اختزال العامل:

وذلك في حديثه (عن حذف الفعل) إذ قال: "فالخاص نحو "أعني" مضمراً، وينتصب به في المدح، نحو (والصّابرين في البأساء والضراء) [البقرة ١٧٧]، وقوله: (والمقيمين الصلّاة والمؤتوّن الزكّاة) [النساء ١٦٢]، أي أمدح. واعلم أنّه إذا كان المنعوت متعيّناً لم يجز تقدير ناصب نعته بأعني؛ نحو الحمد لله الحميد؛ بل المقدّر فيه، وفي نحوه أذكر أو أمدح، فاعرف ذلك. والذمّ نحو قوله تعالى: (وامرأته حمالة الحطب) [المسد ٤]، في قراءة النّصب^(٣)، والأخفش ينصب في المدح بأمدح، وفي الذمّ بأذم، واعلم أنّ مراد المادح إبانة الممدوح من غيره، فلا بدّ من إبانة اعرابه عن غيره ليبدل اللفظ على المعنى المقصود، ويجوز فيه النّصب بتقدير أمدح، والرفع على معنى "هو"، ولا يظهران لئلا يصيرا بمنزلة الخبر. والذي لا مدح فيه فاخترال العامل فيه واجب. كاختراله في (والله لأفعلن)؛ إذ لو قيل "أحلف بالله" لكان عدّة لا قسماً^(٤).

(١) الزركشي، البرهان، ج ١، ص ٣٠٩، وج ٤، ص ٢٧٣.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٠٤.

(٣) هي قراءة عاصم، وقرأ الستة الباقرن رفعا، ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٧٠٠.

(٤) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ١٩٨.

الفصل الثالث المباحث النحوية

الفصل الثالث المباحث النحوية

المبحث الأول: المرفوعات

اعتمد علماء العربية التقسيم الثلاثي للكلام، فهو يتألف من: اسم، وفعل، وحرف، إذ قال سيبويه: "الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى"^(١). ونظر العلماء إلى الاسم في ضوء المواقع الإعرابية التي يقع فيها، فجعلوه مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً بحسب تأثير العوامل الداخلة عليه. وفي ضوء ما تقدم يمكن دراسة ما ورد من مسائل الأسماء في كتاب البرهان في علوم القرآن للزركشي على النحو الآتي:

المبتدأ والخبر

المبتدأ والخبر: يسميان المسند والمسند إليه^(٢)، و"هما ما لا يستغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم عن أحدهما بُدّاً"^(٣). ومذهب البصريين أن المبتدأ على قسمين: الأول: مبتدأ له خبر والثاني: مبتدأ له فاعل سدّ مسد الخبر، وهو مقيس في كل وصف بشرط اعتماده على استفهام أو نفي. في حين لم يشترط الكوفيون والأخفش ذلك^(٤). أمّا الخبر، فهو الجزء المتمم الفائدة^(٥)، أي: ما به تحصل الفائدة مع المبتدأ^(٦)، أو بمعنى آخر هو: الجزء الذي يستفيده السامع من جملة الابتداء، ويصير به المبتدأ كلاماً، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب^(٧).

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٢ .

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٣، ج ٢، ص ١٢٦، والمبرد، المقتضب، ج ٤، ص ١٢٦ .

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٣، المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ١٢٦، ابن السراج، الأصول، ج ١، ص ٦٣ .

(٤) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ١٨٩ - ١٩٣، والخضري، حاشية الخضري، ج ١، ص ٩٠ .

(٥) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٢١١ .

(٦) انظر ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٧٧ .

(٧) انظر ابن السراج، الأصول، ج ١، ص ٥٨ - ٦٢ . ابن عصفور، المقرب، ص ٨٨ .

والمبتدأ والخبر لا يكونان إلا مرفوعين، فالمبتدأ يرتفع بالابتداء والخبر يرتفع بالمبتدأ. وهذا رأي جمهور البصريين^(١). في حين ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان^(٢).

وقد أشار الزركشي إلى ذلك في حديثه عن الفرق بين (بل) و (لكن) فقال: "وإذا ثقلت فهي من أخوات (إن) تنصب الاسم وترفع الخبر ولا يليها الفعل. وأما وقوع المرفوع بعدها في قوله تعالى: (لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي) [الكهف ٣٨]، و"هو" ضمير الرفع، فجوابه أنها ليست المثقلة بل هي المخففة، والتقدير "لكن أنا هو الله ربي" ولهذا تكتب في المصاحف بالألف، ويوقف عليها، إلا أنهم ألقوا حركة الهمزة على النون، فالتقت النونان، فأدغمت الأولى في الثانية، وموضع "أنا" رفع بالابتداء، وهو مبتدأ ثان و "الله" مبتدأ ثالث و (ربي) خبر المبتدأ الثالث، والمبتدأ الثالث وخبره خبر المبتدأ الثاني، والثاني هو خبر الأول، والراجع إلى الأول الياء^(٣).

أنواع الخبر

أولاً وقوع الخبر جملة: ذكر النحاة أن الخبر إذا كان جملة، فإما أن يكون متحداً مع المبتدأ في المعنى، فلا يحتاج حينئذ إلى رابط، وإذا لم يكن كذلك، فلا بُدَّ من رابط يربطها بالمبتدأ، والرابط: ضمير المبتدأ، أو اسم إشارة إليه، أو عموم يدخل تحته المبتدأ، أو تفتقرن بالجملة جملة أخرى متضمنة لضمير عائد على المبتدأ، أو تكرار المبتدأ بلفظه^(٤). وهذا الأخير ضعفه سيبويه^(٥)، واشترط له بعضهم أن يكون ذلك في موضع التعظيم للشيء، والتّهويل، والتّخيم له^(٦)، قال ابن جنى: "إنما يعاد لفظ الأول في مواضع التعظيم، والتّخيم^(٧)".

(١) انظر سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٢٧، ٨٧، المبرد، المقتضب، ج٤، ص ١٢٦، ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص ٧٦.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج٢، ص ٣٧٦، ثعلب، مجالس ثعلب، ج١، ص ٢٠، ج٢، ص ٣٨٩، أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٢٩.

(٣) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٣٨٩ - ٣٩٠، العكبري، املاء ما من به الرحمن، ج٢، ص ١٠٣.

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٥٠.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٦٢، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٥٠.

(٦) النحاس، إعراب القرآن، ج٣، ص ٤٩٥، ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ص ١٥٩.

(٧) ابن جنى، الخصائص، ج٣، ص ٦٥.

وهذا المفهوم لوقوع الخبر جملة و رابطها بالمبتدأ أشار إليه الزركشي في تعرضه لقوله تعالى: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) [الإخلاص ١]، وفسره^(١) بأنه المنفرد بالأحديّة، وذكر^(٢) عن جماعة من النحاة أنّ "هو" ضمير الشأن و "الله" مبتدأ ثان و "أحد" خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول وعللّ عدم وجود العائد، كون الجملة مفسرة له، لهد لم يجب تقديمها عليه.

أمّا العكبري فقد جعل في (هو) وجهين: أحدهما (هو) ضمير الشأن، و(الله أحد) مبتدأ وخبر في موضع خبر (هو)، والثاني (هو) مبتدأ بمعنى المسئول عنه؛ لأنهم قالوا: أربك من نحاس أم من ذهب؟ فعلى هذا يجوز أن يكون الله خبر المبتدأ، وأحد بدل أو خبر مبتدأ محذوف. ويجوز أن يكون الله بدلا، وأحد الخبر، وهمزة أحد بدل من واو، لأنه بمعنى الواحد^(٣).

وقد وضّح الزركشي علاقة الرابط بما قبله قائلا: "وإذا اتصل الضمير بما مرتبته التقديم، وهو يعود على ما مرتبته التأخير، فلا يجوز أن يتقدم، لأنه يكون متقدما لفظاً ومرتبة، وإذا اتصل الضمير بما مرتبته التأخير، وهو يعود على ما مرتبته التقديم، فلا يجوز أن يتقدم، لأنه يكون مقدما لفظاً مؤخرا رتبة فعلى هذا يجوز "في داره زيد" لاتصال الضمير بالخبر، ومرتبته التأخير ولا يجوز "صاحبها في الدار" لاتصال الضمير بالمبتدأ ومرتبته التقديم"^(٤).

الخبر جملة شرطية:

عرض الزركشي^(٥) لوقوع الخبر جملة شرطية إذ نقل عن الزمخشري قوله: في قوله تعالى: (جَزَاؤُهُ مِنْ وَجْدٍ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ) [يوسف ٧٥] أنه يجوز أن يكون "جزاؤه" مبتدأ، والجملة الشرطية كما هي خبره، على إقامة الظاهر مقام المضمرة، لأنّ الأصل: (جزاؤه من وجد في رحله، فهو هو)، فوضع الجزاء موضع "هو"^(٦). وقد وضع النحاة احتمالات أخرى في إعراب هذه الآية منها: أن يكون جزاؤه مبتدأ و(من) شرطية أو موصولة مبتدأ ثان

(١) الزركشي، البرهان، ج٢، ص ٤١٠ - ٤١١.

(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص ٤١٠ - ٤١١، القيسي، مشكل إعراب القرآن، ص ٨١١.

(٣) العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج٢، ص ٢٧٩.

(٤) الزركشي، البرهان، ج١، ص ٣١٠.

(٥) انظر: المصدر نفسه، ج٢، ص ٣٦٨.

(٦) انظر: الزمخشري، الكشاف، ج٢، ص ٣٠٥، انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٦، ص ٣٠٥.

و "فهو جزاؤه" جواب الشرط أو خبر من الموصولة والجملة من قوله (من وجد إلى آخره) خبر المبتدأ الأول، والثاني: أن يكون جزاؤه خبر مبتدأ محذوف أي المسؤول عنه جزاؤه^(١).

ترتيب الجملة الاسمية:

الأصل في الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ فيها على الخبر وقد يتقدم الخبر على المبتدأ لأسباب وقد تطرق الزركشي لهذه المسألة حيث بين الغرض من التقديم وذلك في قوله: "...مما يجب في الصناعة النحوية كذلك لقصد الحصر... كتقديم الخبر على المبتدأ في قوله: (أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي) [مريم ٤٦]"^(٢)، وعلق على ذلك بقوله: "ولو قال: أَنْتَ رَاغِبٌ عَنْهَا؟" ما أفادت زيادة الإنكار على إبراهيم"^(٣)، إذ تقدم الخبر وهو قوله: (راغب) على المبتدأ (أنت) لغرض العناية والاهتمام إذ ذكر ابن الأثير^(٤) أنه قدّم خبر المبتدأ عليه في قوله: (أراغب أنت)، ولم يقل: أنت راغب، لأنه كان أهم عنده، وهو به شديد العناية، وفي ذلك ضرب من التعجب والإنكار لرغبة إبراهيم عن آلهته، وأن آلهته لا ينبغي أن يرغب عنها، وهذا بخلاف ما لو قال: أنت راغب عن آلهتي؟

وذكر الزركشي^(٥) في قوله تعالى: (واقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) [الأنبياء ٩٧] أنه: لم يقل: فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة، وكان يستغني عن الضمير معللاً ذلك بأن: هذا لا يفيد اختصاص الذين كفروا بالشخص.

لقد عدل النظم الكريم عن النمط التركيبي المألوف بتقديم الخبر المفرد (شاخصة) على مبتدئه (أبصار) هنا للدلالة على التخصيص، وهذا من طرائف العربية^(٦) وإنما جاز تقديم الخبر - شاخصة- على المبتدأ لأمرين:

(١) انظر: النحاس، إعراب القرآن، ج٢، ص ١٥٠ - ١٥١، والزمخشري، الكشاف، ج٢، ص ٤٦٢، وأبو حيان، البحر المحيط، ج٦، ص ٣٠٥.

(٢) الزركشي، البرهان، ج٣، ص ٢٧٦، وانظر، ج٣، ص ٢٣٦.

(٣) المصدر نفسه، ج٣، ص ٢٧٦.

(٤) ابن الأثير، المثل السائر، ج٢، ص ٢٤٤ - ٢٤٥.

(٥) انظر: الزركشي، البرهان، ج٣، ص ٢٧٦.

(٦) انظر: الباقولي، كتاب الجواهر، ج٢، ص ٧٠٥، والصفار، التعابير القرآنية، ص ١١٩.

أحدهما: تخصيص الكفار بالشخص دون غيرهم من سائر أهل المحشر وكأنه قيل: فإذا هم شاخصون دون غيرهم^(١) ودلّ على هذا المعنى تقديم الضمير (هي) الذي عدّه الفراء^(٢) للفصل مفيدا التوكيد، وجعله هوأيضا وغير واحد من أهل العلم^(٣) ضمير الشأن والقصة تفسّره الجملة التي بعده، وكأنه قيل- في غير القرآن- فإذا الشأن والقصة: أبصار الذين كفروا شاخصة.

والثاني: الدال عليه تقديم الخبر (شاخصة) على المبتدأ، تخصيص الأبصار بالشخص من بين سائر صفاتها، فلو قال: فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة - بتأخير الخبر- لجاز أن يضع موضع (شاخصة) غيره، فيقول، حائرة أو مطموسة، أو مزورة، أو مغمضة، وغير ذلك من صفات العذاب^(٤).

فهي على هذا "ليست إلا شاخصة"^(٥)، ولم يبق لها سوى الانفتاح الذي يكشف الخوف، والذهول^(٦). ولو جاء التعبير على غير هذا الطراز من تقديم الخبر فقيل: فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة "بالتأخير"، أو ورد على طرازها الشكليّ الفعليّ بإسناد حدث الشخص إلى الإبصار فقيل في غير القرآن: فإنّ أبصار الذين كفروا شخصت، أو شخصت أبصار الذين كفروا، لما أفاد شيئاً من هذه الصورة^(٧) الرائعة من التخصيص.

حذف المبتدأ أو الخبر:

أولا حذف المبتدأ: ذكر الزركشي^(٨) أنّ المبتدأ يحذف في مواضع كثيرة في القرآن الكريم واستشهد لذلك بطائفة من الآيات^(٩) كقوله تعالى: (ثلاثة)، و(خمسة)، و (سبعة)[الكهف ٢٢].

(١) ابن الأثير، المثل السائر، ج ٢، ص ٢٤٥ - ٢٤٦ .

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٢١٢ .

(٣) الباقولي، كتاب الجواهر، ج ٢، ص ٧٥٠، انظر: ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٤٠٠، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج ٢، ص ١٣٧ .

(٤) ابن الأثير، المثل السائر، ج ٢، ص ٢٤٥ .

(٥) أبو موسى خصائص التراكيب، ص ٢٤٨ .

(٦) سلطان، بلاغة الكلمة والجملة والجمال، ص ٢٠٩ .

(٧) قنبيي، المشاهد في القرآن الكريم، ص ٤٣٩، وانظر: أبو موسى، خصائص التراكيب ص ٢٤٨ .

(٨) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ١٣٥ - ١٣٨ / ٣٠١ - ١٣٨ .

(٩) انظر (الأنبياء ٢٦)، (الاحقاف ٣٥)، (الحج ٧٢)، (المؤمن ٤٥-٤٦ و ٢٤)، (الأعراف ١٩٦)، (النور ١)،

(فصلت ٤٦)

وقدّر المبتدأ المحذوف ب"هم ثلاثة"، و"هم خمسة"، و"هم سبعة"^(١).
 وأيضاً قال^(٢): " في قوله تعالى: (قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ النَّقَاتِ فِئَةٌ تَقَاتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) [آل عمران ١٣] على قراءة الرفع^(٣) وقدّر المبتدأ المحذوف ب: "إحدهما فئة" واستدلّ على ذلك بقوله تعالى بعده (وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ) [آل عمران ١٣]."
ثانياً: حذف الخبر: يحذف الخبر إذا دلّ عليه دليل: جوازا ووجوباً.

فيحذف الخبر جوازا لقربينه في السياق تدلّ عليه^(٤) وقد وقفت في البرهان على هذه المسألة في قول الزركشي^(٥) من قوله تعالى: (أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا) [الرعد ٣٥]، حيث قدّر الخبر ب"دائم" أي (ظُلُّهَا دَائِمٌ)، فالخبر مذكور في الجملة الأولى. محذوف من الجملة الثانية استغناء بوجوده في الجملة الأولى والعرب تفعل ذلك في كلامها^(٦).

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) [المائدة ٣٨]، فقد حكى الزركشي^(٧) عن سيبويه^(٨) أنه قال: الخبر محذوف والتقدير فيما أتوه، أو فيما فرض عليكم السارق والسارقة وجاء (فاقطعوا) جملة أخرى ويبدو في هذا التقدير التّكلف.

وقد ذكر الزركشي^(٩) رأياً عن غيره أقرّه وأجازه، وهو كون السارق مبتدأ وخبره جملة (فاقطعوا)؛ لأنّ الاسم عام، فإنّه لا يريد به سارقاً مخصوصاً، فصار كاسماء الشرط تدخل الفاء في خبرها لعمومها^(١٠) فكانه قال تعالى: فأما السارق، والسارقة فاقطعوا أيديهما، وعلّق الزركشي على

(١) من قوله تعالى في سورة (الكهف ٢٢) (سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ، وَيَقُولُونَ خَمْسَةً سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةً وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ)، الزركشي، البرهان، ج٣، ص١٣٥، النحاس، إعراب القرآن، ج٢، ص٢٧١، القيسي، مشكل إعراب القرآن، ص ٤١٥ .

(٢) الزركشي، البرهان، ج٣، ص ١٣٥ .

(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القراءات، ص ٣٩ .

(٤) انظر ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص ١١٨ .

(٥) انظر: الزركشي، البرهان، ج٣، ص١٣٩ .

(٦) انظر أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج١، ص٣٣٣ - ٣٣٤، وابن هشام، مغنى اللبيب، ج٢، ص ٦٣٠، السيوطي، الإتقان، ج٢، ص ٨٣٤ .

(٧) انظر: الزركشي، البرهان، ج٣، ص ١٣٩ .

(٨) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ١٤٢ - ١٤٣ .

(٩) انظر: الزركشي، البرهان، ج٣، ص١٣٩، والنحاس، إعراب القرآن، ج١، ص ٨٣٤ .

(١٠) انظر: الفراء، معاني القرآن، ج١، ص٣٠٦، الزمخشري، الكشاف ج ١، ص ٦٣١ .

تقدير سيبويه بقوله: "وإنما قدر سيبويه ذلك لجعل الخبر أمراً وإذا ثبت الاضمار، فالفاء داخلة في موضعها تربط بين الجملتين^(١). يريد أن سيبويه جعل الجملة الخبرية في الآية مراداً بها الأمر. وقال سيبويه^(٢) الدليل على الاضمار إجماع القراء على الرفع مع أن الإختيار فيه النصب، لأنه أمر، وذكر أن أناساً قرأوا: (والسارق والسارقة)^(٣). وذكر^(٤) أن النصب عند العرب هو الوجه القوي ولكن العامة أبت إلا القراءة بالرفع، وهذا يعني أن النصب أقوى عنده إلا أن جمهور القراء، قرأوا بالرفع، ولا شك أن إجماعهم حجة وان كان ما ذهب إليه وجهاً خاصاً وأن هناك من قرأ به.^(٥) أما النحاة بعد سيبويه فلهم أقوال في إعراب قوله تعالى: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)^(٦) [المائدة ٣٨] فذهب بعضهم^(٦) إلى أن الجملة الأمرية في موضع الخبر على زيادة (الفاء) على أن الألف واللام في (السارق والسارقة) بمعنى الذي وهو قول الكوفيين. وذكر الزمخشري^(٧) وجهاً آخر في إعراب هذه الآية وهو: أن يرتفعاً بالابتداء والخبر (فاقطعوا أيديهما) ودخول (الفاء) لتضمنها معنى الشرط؛ لأن المعنى، الذي سرق والتي سرقت فاقطعوا أيديهما، والاسم الموصول يُضَمَّن معنى الشرط. وتساءل السيوطي^(٨) عن أيهما أولى إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ أو كونه خبراً؟ ثم حكى عن غيره أن الأولى كون المحذوف هو المبتدأ معللاً ذلك بأن الخبر محط الفائدة. وحكى أن البعض الآخر يرى أن: الأولى كونه (الخبر) معللين ذلك بأن التجوز في آخر الجملة يكون أسهل، ونقل هذين القولين عن ابن إياز^(٩).

(١) انظر: الزركشي، البرهان، ج٣، ص ١٤٠ .

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص ١٤٣ - ١٤٤ .

(٣) قراءة عيسى بن عمر، انظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القراءات، ص ٣٢ .

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص ١٤٤، وانظر القيسي، مشكل إعراب القرآن، ص ٢٠٥

(٥) انظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القراءات، ص ٣٢ .

(٦) انظر: الباقولي، كتاب الجواهر، ج٢، ص ٧٤٤، والحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ج١، ص ١٩٩ .

(٧) انظر: الزمخشري، الكشاف، ج١، ص ٦٦٣ - ٦٦٤ .

(٨) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص ٣٨ .

(٩) هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين (ت ٦٨١هـ) انظر: السيوطي،

بغية الوعاة، ج١، ص ٥٣٢ .

حذف الخبر وجوبا:

من مواضع حذف الخبر وجوبا، التي ذكرها الزركشي ما ذكره في قوله تعالى: (لولا أنتم لکنّا مؤمنين) [سبأ ٣١] فأعرب (أنتم) مبتدأ خبره محذوف، وقدّره ب(حاضرون) وقال بأنه لازم الحذف هنا^(١).

رابعا: ما يحتمل الأمرين:

ويقصد به حذف المبتدأ أو الخبر وذكره الزركشي^(٢) في قوله تعالى: (فصبر جميل) [يوسف ١٨] وفيها وجهان: فالأول على حذف الخبر، والتقدير (أجمل) أي "فصبر جميل أجمل"، والثاني على حذف المبتدأ، والتقدير "فأمري صبر جميل".

ونقل مكي بن أبي طالب القيسي^(٣) عن قطرب في قوله تعالى: (فصبر جميل) [يوسف ١٨] أنه قال: في تقديرها المراد: فصبري صبر، وجميل نعت للصبر، ويجوز النصب ولم يقرأ به على المصدر على تقدير: فأنا أصبر صبورا، والرفع الاختيار فيه؛ لأنه ليس بأمر، ولو كان أمرا لكان الاختيار فيه النصب.

وقد رجّح الزركشي^(٤) الاحتمال الثاني أي حذف المبتدأ، ورأي بأنّ التقدير: فأمري صبر جميل هو أحسن من الاحتمال الأول أي حذف الخبر مستدلاً على ذلك بأكثر من قرينة، منها أن تكون: قرينة حالية وهي قيام الصبر به دالة على المحذوف، أو قرينة مقالية تدلّ على خصوص الخبر، وأنّ الكلام مسوق للإخبار بحصول الصبر له واتّصافه به، وحذف المبتدأ يحصل ذلك دون حذف الخبر؛ لأنّ معناه أنّ الصبر الجميل، أجمل ممن، فالمتكلم ملتبس به وقد علّل الزركشي^(٥) ذلك بأنّ الصبر مصدر، والمصادر معناها الإخبار فإذا حُمِلَ على حذف المبتدأ فقد أُجْرِيَ على أصل معناه من استعماله خبرا وإذا حُمِلَ على حذف الخبر فقد أُخْرِجَ عن أصل معناه.

(١) انظر: الزركشي، البرهان، ج٣، ص١٤١، وانظر الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن ج ٢، ص ٢٣٤.
 (٢) انظر: المصدر نفسه، ج٣، ص١٤٢ - ١٤٣، الزمخشري، الكشاف، ج١، ص٤٢٦، القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج١، ص٣٨٢.
 (٣) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج١، ص٣٨٢، وانظر: النحاس، إعراب القرآن، ج١، ص١٢٩.
 (٤) انظر: الزركشي، البرهان، ج٣، ص١٤٣.
 (٥) انظر: المصدر نفسه، ج٣، ص١٤٣.

ما أصله المبتدأ والخبر

أولاً: كان وأخواتها:

ذهب النحاة إلى أنّ في العربية أفعالاً تسمى أفعالاً ناقصة وأشهرها كان، وظل، أصبح، أمسى، بات، صار، ليس، ما زال، ما برح، ما فتى، ما انفك، ما دام. وسميت هذه الأفعال ناقصة لأنها سلبت الدلالة على الحدث، وتجردت للدلالة على الزمان، وقيل أيضاً؛ لأنها لا تكفي بمرفوعها، وإنما هي تفتقر إلى المنصوب أيضاً، فتسميتها ناقصة لنقصانها عن بقية الأفعال، بخلاف الأفعال التامة، فإنها تتم كلاماً بالمرفوع دون المنصوب^(١).

كان :

فعل ماضٍ ناقص، غير أنّها لا تختص بالماضي فقط، بل قد تكون لغيره كما يرى قسم كبير من النحاة، وقد اختلف النحاة في دلالتها إذ ذكر الزركشي^(٢) أنّ هذا الاختلاف كان في دلالتها على الانقطاع وكان النحاة في ذلك على مذاهب^(٣):
أحدهما: أنّها تفيد الانقطاع؛ لأنها فعل يشعر بالتجدد، والثاني: لا تفيد بل تقتضي الدوام والاستمرار، وبه جزم ابن معط في ألفيته حين قال "فكان للماضي الذي ما تقطعا"^(٤).
واستشهد لذلك بقوله تعالى: (وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا) [الاسراء ٢٧]، ف (كان) تدلّ على أنه لم يزل منذ أوجد منطويا على الكفر، والثالث: أنه عبارة عن وجود الشيء في زمان ماضٍ على سبيل الإبهام، وليس فيه دليل على عدم سابق، ولا على انقطاع طارئ، مستشهداً لذلك بقوله تعالى: (وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا) [الأحزاب ٥٠] قاله الزمخشري^(٥) في قوله تعالى: (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ) [آل عمران ١١٠].

(١) الرضي، شرح الكافية، ج٤، ص١٨١، ابن يعيش، شرح المفصل، ج٧، ص٨٩ - ٩٠، وابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص ١٣٧.

(٢) انظر: الزركشي، البرهان، ج٤، ص١٢٢.

(٣) المصدر نفسه، ج٤، ص١٢٢.

(٤) الموصلي، شرح ألفية ابن معط، ج٢، ص٨٦٤.

(٥) الزمخشري، الكشاف، ج١، ص٣٠٧، السامرائي، معاني النحو، ج١، ص٢١٤.

وقال الزركشي^(١) أن ابن عطية^(٢) ذكر أن (كان) في سورة الفتح حيث وقعت في صفات الله فهي مسلوبة الدلالة على الزمان^(٣).

وعلق الزركشي على هذه المقولات بأن ما قاله الزمخشري هو الصحيح وأن (كان) تفيد اقتران معنى الجملة التي تليها بالزمن الماضي لا غير، ولا دلالة لها نفسها على انقطاع ذلك المعنى ولا بقاءه^(٤).

وقد ذكر الزركشي^(٥): "أنه اختلف في معنى (كان) من قوله تعالى: (وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا) [النساء ١٦٥]، على قولين أحدهما: أنها بمعنى (لم يزل) كأن القوم شاهدوا عزاً، وحكمة، ومغفرة، ورحمة فقبل لهم: لم يزل الله كذلك، وهو قول سيوييه أي أنها تدل على الدوام والاستمرار... ونحوها جاء في التسهيل^(٦) أنها تختص بمرادفة لم يزل كثيراً".

وثانيها: أنها تدل على وقوع الفعل فيما مضى من الزمان، فإذا كان فعلاً متطاولاً لم يدل دلالة قاطعة على أنه زال وانقطع كقولك كان فلان صديقي، فهذا لا يعني أن صداقته قد زالت إذ أنها تحتل الأمرين (البقاء، والزوال) فمن البقاء مثلاً قوله تعالى: (إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا) [النساء ١٠١] ومن الزوال مثلاً قوله تعالى: (وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ) [المائدة ١١٧] "

وقال الرضي^(٧): "وذهب بعضهم إلى أن (كان) تدل على استمرار الخبر في جميع الزمن الماضي وشبهته قوله تعالى: (وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا) [النساء ١٣٤]، ودُهِلَ عن أن الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعاً بصيراً لا من لفظ (كان) ألا ترى أنه يجوز أن زيداً نائماً نصف ساعة فاستيقظ، وإذا قلت (كان زيداً ضارباً) لم يُفد الاستمرار، وقول المصنف دائماً، أو منقطعاً ردُّ على هذا القائل يعني، أنه يجيء دائماً، كما في الآية، ومنقطعاً كما في قولك: كان زيد قائماً، ولم يدل لفظ (كان) على أحد الأمرين، بل ذلك إلى القرينة.

(١) انظر: الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٢٢.

(٢) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ج ١٣، ص ٤٣٤.

(٣) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٢٢.

(٤) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٢٢.

(٥) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٥، السيوطي، الإتيان، ج ١، ص ٦٠٠، السامرائي، معاني، النحو، ج ١، ص ٢١٣.

(٦) انظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص ٥٥.

(٧) الرضي، شرح الكافية، ج ٤، ص ١٨١.

وذكر السيوطي^(١) أن (كان) تختص بمرادفة "لم يزل" كثيرا أي أنها تأتي دالة على الدوام، وإن كان الأصل فيها أن يدل على حصول ما دخلت عليه. فيما مضى مع انقطاعه عند قوم، وعليه الأكثر كما قال أبو حيان. أو سكوتها عن الانقطاع وعدمه عند الآخرين، وجزم به ابن مالك. ومن الدالة على الدوام الواردة في صفات الله تعالى نحو (وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا) [النساء ١٣٤]، أي لم يزل متصفا بذلك.

ونقل الزركشي^(٢) عن أبي بكر الرازي دلالة (كان) في القرآن جعلها على خمسة أوجه بمعنى الأزل والأبد، وخرج عليها قوله تعالى (وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا) [النساء ١٧٠]. وبمعنى المضى المنقطع، كقوله: (وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةً رَهْطًا) [النمل ٤٨] وهو الأصل في معاني (كان) كما تقول: كان زيدًا صالحًا، أو مريضًا أو نحوه. وبمعنى الحال: وجعل منه قوله تعالى: (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ) [آل عمران ١١٠]، وقوله: (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا) [النساء ١٠٣]. إلا أن الدكتور فاضل السامرائي^(٣) رأى أنها في قوله تعالى: (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ) تدل على المضى أي "وجدتم خير أمة"، وقيل كنتم في علم الله خير أمة، وقيل أيضا فيها كنتم في الأمم المذكورين بأنكم خير أمة موصوفين به^(٤) وأيضا في قوله تعالى: (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا) فسرّها أيضا بأنها مفروضة على المؤمنين منذ القديم واستدلّ، بقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ) [البقرة ١٨٣]. وبمعنى الاستقبال: كقوله تعالى: (وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا) [الإنسان ٧].

وقد ذكر فاضل السامرائي أن معنى "كان" من باب تنزيل المستقبل منزلة الماضي، لبيان أنه محقق الوقوع، وأنه بمنزلة ما مضى وفُرع منه مستدلا بقوله تعالى: (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ، فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ) [الزمر ٦٨]... وهذا في القرآن كثير وحسب رأيه إن القرآن الكريم كثيرا ما يخبر عن المستقبل، بلفظ الماضي لبيان أن هذا المستقبل بمنزلة ما مضى أي أن الذي وقع، وحصل لا شك فيه، فهذا كذلك^(٥).

(١) السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ١٢١.

(٢) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٢٧، السيوطي، الإتيان، ج ١، ص ٦٠١.

(٣) السامرائي، معاني النحو، ج ١، ص ٢١٦.

(٤) الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ٣٤٢.

(٥) السامرائي، معاني النحو، ج ١، ص ٢١٧.

وبمعنى صار: كقوله تعالى: (وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ) [البقرة ٢٤] وجعلوا منه أيضاً قوله تعالى: (وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا) [النبأ ١٩-٢٠]، وقوله: (وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًا فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً) [الواقعة ٥-٧] (١).

وبيّن ابن يعيش أن "العرب تستعير هذه الأفعال فتوقع بعضها مكان بعض، فأوقعوا (كان) هنا موقع (صار) لما بينهما من التقارب في المعنى، لأنّ (كان) لما انقطع وانتقل من حال إلى حال، ألا تراك، تقول: قد كنت غائبا، وأنا الآن حاضر، "فصار" كذلك تفيد الانتقال من حال إلى حال، نحو قولك (صار زيد غنيا)، أي انتقل من حال إلى هذه الحال كما استعملوا (جاء) في معنى (صار) في قولهم: ما جاءت حاجتك؟ لأنّ جاء تفيد الحركة، والانتقال كما كانت (صار) كذلك" (٢).

وذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أنّ (كان) لا تأتي بمعنى "صار" وإنما لمعنى آخر، ودليله في ذلك أنه عند استبدال (كان) بـ(صار) لا يستقيم المعنى، وبالتالي فهي لا تسدّ مسدّها، واستشهد لذلك بقوله تعالى: (فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ) [الرحمن ٣٧] وأيضاً بقوله تعالى: (وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا) عند استبدال كان بـ(صار)، لا يستقيم المعنى، أو لا تجد المعنى كما كان، واستدلّ على رأيه أيضا بأنّ المقصود بـ (صار) هو التحوّل، والصيرورة، وقد يكون هذا التحوّل بعد مدّة، كأن تقول صار الطين حجرا، وصار محمد شيخا، فالصيرورة، قد تقتضي الزمن الطويل بخلاف (كان) فإنّها تطوي الزمن، فقوله تعالى (فكانت أبوابا) أي كان هذا شأنها منذ الماضي، وكانّ هذا هو وجودها، ونحوه (وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًا، فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا) كأنّ حالتها الجديدة حاصلة قبل النظر، والمشاهدة وكأنّها هي هكذا منذ القدم (٣).

وأضاف الزركشي (٤) إلى المعاني التي قالها الرازي أنّ كان تأتي أيضا بـ :

معنى المضى والتوكيد وبمعنى القدرة والاستطاعة: واستشهد لذلك بقوله تعالى: (مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا) [النمل ٦٠] أي ما قدرتم، أو لا تستطيعون ذلك وفي الإتيان بمعنى ينبغي (٥)

(١) الأنباري، أسرار العريية، ص ١٣٦-١٣٧، السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ١١٤، السامرائي، معاني النحو، ج ١، ص ٢١٧.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧، ص ١٠٢ .

(٣) انظر: السامرائي، معاني النحو، ج ١، ص ٢١٨ .

(٤) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٣١١، السامرائي، معاني النحو، ج ١، ص ٢١٨.

(٥) انظر: السيوطي، الإتيان، ج ١، ص ٦٠٠.

ومعنى "ينبغي": كقوله تعالى: (وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا) [النور ١٦] أي لم ينبغ لنا^(١) وفسرها الزمخشري بـ (ما يكون لي أي ما ينبغي لي)^(٢).

وذكر الرازي في قوله تعالى: (مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أُسْرَى) [الأنفال ٦٧]: أي ما كان ويعني النفي والتنزيه أي ما يجب، وما ينبغي أن يكون له المعنى المذكور ونظيره: (مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وُلْدٍ) [مريم ٣٥]^(٣).

وذكر الزركشي^(٤) بأن (كان) تكون زائدة واستشهد لها بقوله تعالى: (وَمَا عَلِمِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) [الشعراء ١١٢] وفسرها بـ "بما يعملون" لأنه قد كان عالما ما عمله من إيمانهم به، وجعلها السيوطي^(٥) في ذلك للتأكيد وهي الزائدة، واحتج لذلك أيضا بقوله جل ذكره: (قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا) [مريم ٢٩]، ثم حكي الزركشي^(٦) عن غيره أن: (كان) ها هنا زائدة، معللا فائدة هذه الزيادة بقوله "وإلا لم يكن فيه إعجاز؛ لأن الرجال كلهم كانوا في المهد، وانتصب (صبيًّا) على الحال".

وفسر النحاة زيادتها بقولهم "وليس معنى الزيادة ألا يكون لها معنى البتة في الكلام بل أنها لم يؤت بها للإسناد^(٧). ورأى النحاة في زيادة كان في الآية السابقة الذكر مذاهب وهي: الأول أن تكون زائدة لمجرد التوكيد، لا دلالة على الزمان، والتقدير: كيف نكلم من في المهد صبيًّا، ويكون (صبيًّا) منصوب على الحال المؤكدة، والعامل فيها على هذا الاستقرار، وهو رأي المبرد والزجاج^(٨)، والثاني أن تكون (كان) تامة بمعنى (حدث) أو (وقع)، فيكون قوله (صبيًّا) في موضع الحال من الضمير في (كان)^(٩).

(١) انظر: الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٣١١.

(٢) الزمخشري، الكشاف، ج١، ص ٤١٦.

(٣) الرازي، التفسير الكبير، ج ١٥، ص ٢٠٠، وانظر: السامرائي، معاني النحو، ج ١، ص ٢١٩.

(٤) انظر: الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٣١١.

(٥) السيوطي، الإتقان، ج١، ص ٦٠١.

(٦) انظر: الزركشي، البرهان، ج٣، ص ٧١.

(٧) الأزهرى شرح التصريح، ج ١، ص ١٩٢.

(٨) انظر: المبرد، المقتضب، ج٤، ص ١١٧، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج٢، ص ٢١٥، وانظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج٢، ص ٥٦.

(٩) انظر: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج٢، ص ٢٥٩.

وقال القرطبي^(١) أن الصَّحِيحَ أَنْ (من) في الجزاء، و(كان) بمعنى (يكن)، والتَّقْدِيرُ : من يكن في المهد صبيبا فكيف نكلمه، ثم بيّن أنّ الماضي قد يذكر بمعنى المستقبل في الجزاء كقوله تبارك وتعالى: (تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ) [الفرقان ١٠].
ثالثاً: وذكره الزمخشري^(٢) أنّ (كان) لإيقاع مضمون الجملة في زمان ماضٍ مُبْهِمٍ يصلح لقريبه وبعيده، وهو في الآية لقريبه ويدل عليه معنى الكلام.
رابعاً: أن تكون كان بمعنى (صار) فيكون (صبيبا) منصوباً لأنه خبر (صار)^(٣)، وقد أجاز أبو حيان^(٤) أن تبقى على مدلولها من اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي من غير انقطاع وهي في ذلك بمثابة (لم يزل).

وخالصة ما يُستفاد مما تقدّم أنّ القول بأصالة (كان) في الآية هو الوجه، ولا حاجة إلى القول بزيادتها .

أصبح

أصبح تفيد اتصاف المسند إليه بالحكم في زمنها. فمعنى (أصبح) اتصافه به في الصباح كقوله تعالى: (فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ، وَهُمْ نَائِمُونَ فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ) [القلم ٢٠، ١٩] أي في وقت الصباح^(٥).

ولم يتحدث الزركشي^(٦) عنها إلا في معرض حديثه عن (الزيادة) إذ نقل عن حازم القرطاجني معنى هذه الزيادة فقال "إن كان الأمر الذي ذكر أنه أصبح فيه، لم يكن أمسى فيه، فليست زائدة، وإلا فهي زائدة، كقولك أصبح العسل حلواً على أساس حلوته فيه قبل الصباح وليس عنده، وكذلك إذا حمل الإصباح على التغيّر، لا يصح أيضاً؛ لأنّ حلوة العسل متمثلة وظاهرة فيه منذ أن صار عسلاً"^(٧).

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٥، ص ٤١ .

(٢) انظر: الزمخشري، الكشاف، ج ٢، ص ٥٨ ، الرضي، شرح الكافية، ج ٢، ص ١٢٤ - ١٢٥ .

(٣) انظر: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج ٢، ص ١٢٥ - ١٢٦ .

(٤) أبو حيان، البحر المحيط، ج ١، ص ١٠٦ .

(٥) السامرائي، معاني النحو، ج ١، ص ٢٣٧ .

(٦) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٧١ .

(٧) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج ٢، ص ٩٦ .

وحكى الزركشي^(١) ما أورده الرماني^(٢) من أنه أجاب عن معنى قوله تعالى: (فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ)[المائدة ٣٥٠]، بقوله: فإنّ العادة أن من به علة تزد عليه بالليل يرجو الفرج عند الصباح، فاستعمل (أصبح)؛ لأنّ الخسران جعل لهم في الوقت الذي يرجون فيه الفرج، فليست زائدة. وقد قيل في هذه الآية السابقة الذكر أنّ "حبطت أعمالهم، فأصبحوا خاسرين" جملة مستأنفة قيل: وهي من كلام الله، وعليه أكثر المعربين، وقيل هي من قول المؤمنين، وعليه الرّمخشري، وأبو حيان، و"أعمالهم" فاعل حبطت، والفاء عاطفة وأصبحوا فعل ماض ناقص، والواو اسمها، وخاسرين خبرها... فإنّ لقائل أن يقول: إنّ لفظة (أصبحوا) في الظاهر حشو، لا فائدة فيه فإنّ هؤلاء المخبر عنهم بالخسران، قد أمسوا في مثل ما أصبحوا، ومتى قلت: "أصبح العسل حلوا" كانت لفظة "أصبح" زائدة من الحشو الذي لا فائدة فيه، لأنّه أمسى كذلك، فقد تخيل الرّماني لهذه اللفظة في تأويل تحصل به الفائدة الجليّة التي لولا مجيئها لم تحصل، وهي أنّه لما قال: لما كان العليل الذي قد بات مكابداً آلاماً شديدة تعتبر حاله عند الصّباح، فإذا أصبح مُفقيماً مستريحاً من تلك الآلام رُجي له الخير، وغلب على الظنّ برؤّه، وإفاقته من ذلك المرض، وإذا أصبح كما أمسى تعيّن هلاكه، بجريان العادة بهيجان الإعلال في الليل وسكوته عند الصّباح، وعلى هذا تكون لفظة (فأصبحوا) قد أفادت معنىً حسناً جميلاً، وخرجت عن كونها حشواً غير مفيد، ولما أخبر الله سبحانه بأن حبطت أعمالهم علم بالقطع أنّهم أصبحوا خاسرين، فلفظة (أصبحوا) لا يصلح غيرها في موضعها، ولا يتم المعنى إلّا بها، وما مثل به الرماني من قوله (أصبح العسل حلوا، وقد أمسى كذلك) إنّما يقال هذا في الأمور الواقعة في دار الدنيا، لأنّ زمانها فيه صباح ومساء، فلمّا أصبح فيه على الحال التي يسمي عليها فذكرُ الصباح فيه والمساء حشو، لا فائدة، وأمّا يوم القيامة الذي لا مساء فيه، فإنّ تمثيله بما أصبح في الزّمن الذي يصاحبه مساء تمثيل غير مطابق به^(٣).

(١) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٧١.

(٢) الرماني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص ١٤٥.

(٣) الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، ج ٢، ص ٥٠٥.

ليس:

بيّن سيبويه أنّ (ليس) نفي^(١) ويُستدلّ من مقارنة إياها بـ (ما) أنّ زمن منفيها الحال؛ لأنّه جعل (ما) بمنزلة (ليس) في المعنى إذ قال: "وأما (ما) فهي نفي لقوله: هو يفعل إذا كان في حال الفعل... وتكون بمنزلة (ليس) في المعنى"^(٢).

وقد أشار الزركشي إلى ذلك بقوله إنّهُ فعلٌ معناه نفيٌ مضمون الجملة في الحال: "إذا قلت: ليس زيدٌ قائماً، ومعناه نفيت قيامه في حالك هذه. وإن قلت: ليس زيدٌ قائماً غداً لم يَسْتَقِمْ، ولهذا لم يتصرف فيكون فيها مستقبلاً"^(٣)، وذكر أنّ هذا "قول الأكثرين، وبعضهم يرى بأنّها لنفي مضمون الجملة عموماً وقيل مطلقاً حالاً كان أو غيره وقواه ابن الحاجب"^(٤).

وقد قيل: "اعلم أنّ (ليس) فعل يدخل على جملة ابتدائية فينفيها في الحال... ومن المانع (ليس) من التصرف أنّك تقول (كان زيد) فتفيد الماضي، وتقول: (يكون زيد)، فتفيد الاستقبال، وإذا أنت قلت ليس زيدٌ قائماً فقد أدت (ليس) المعنى الذي يكون في المضارع بلفظ الماضي، واستغنيَ عن زيادة حرف مضارعة فيها، وقوله: (لا تقول: ليس زيدٌ قائماً غداً) يريد أنّها لا تكون إلاّ لنفي الحاضر لا غير، ولا ينفى بها في المستقبل، وقد أجازهُ أبو العباس المبرد وابن درستويه"^(٥). إذ قال المبرد وابن السّراج إنّها تدلّ على ما يبدو عليه الفعل المضارع، وأوضح المبرد أنّ القرينة هي التي تحدد زمن منفيها سواء أكان دالاً على الحال أم على المستقبل، نحو ليس زيدٌ قائماً غداً أو الآن^(٦) ونقل عنه وعن ابن السّراج وابن درستويه، وذكر الزجاجي أنّها لنفي الحال والمستقبل، ولفظها واحد في الحالتين^(٧).

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٣٣

(٢) المصدر نفسه، ج٤، ص٢٢١.

(٣) الزركشي، البرهان، ج٤، ص٣٩٦، وانظر، السيوطي، الإتيان، ج١، ص٦٢٤، والسامرائي، معاني النحو، ج١، ص٢٥١.

(٤) انظر: المصدر نفسه، ج٤، ص٣٩٦، ابن يعيش، شرح المفصل، ج٧، ص١١٢، برجستراسر، التطور النحوي، ص١١٥، السامرائي، معاني النحو، ج١، ص٢٥١.

(٥) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٧، ص١١١-١١٢.

(٦) انظر: المبرد، المقتضب، ج٤، ص٧٨، ابن السّراج، الأصول، ج١، ص٨٢-٨٣.

(٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٧، ص١١١-١١٢، أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص٧٩.

وذكر الفارسي والزمخشري ونُقِلَ عن جمهور النحويين أنها لنفي الحال فقط، تقول: ليس زيداً قائماً الآن، ولا يجوز: ليس زيداً قائماً غداً^(١)، وذكر الرضي أنها لمطلق النفي، ونسبه إلى سيبويه وابن السراج تقول ليس خلق الله مثله فـ (ليس) هاهنا لنفي الماضي كما يُنْفَى بها المستقبل. كقوله تعالى: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) [هود ٨]^(٢).

وأشار الرضي^(٣) إلى أن أكثر النحويين يذهبون إلى أنها مخصوصة بنفي الحال، نُقِلَ عن الأندلسي أن خبرها إن لم يقيد بزمن يحمل على الحال، وإن قيد بزمن من الأزمنة فهو على ما قيد به، وعزا أبو حيان هذا الرأي إلى أبي علي الشلوبين، ورأى أنه الصواب^(٤).

وقال الزركشي^(٥) بأنه ردّ القول الأول الذي ذكره سابقاً بقوله تعالى: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) [هود ٨]، ويعني بذلك نفي كون العذاب مصروفاً عنهم يوم القيامة، فهو نفي في المستقبل، وعلى هذين القولين (السابقين) يصح: (ليس إلا الله)، وعلى الأول يحتاج إلى تأويل، وهو أنه قد ينفي عن الحال بالقرينة نحو: ليس خلق الله مثله.

وذكر الدكتور فاضل السامرائي^(٦) أن (ليس) يستعمل في العربية لنفي الحال عند الإطلاق، وإذا قيد فبحسب ذلك التقيد نقول: ليس زيد قائماً أي الآن، وقال تعالى: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) [هود ٨] أي في المستقبل.

وتساءل الزركشي^(٧) هل (ليس) لنفي الجنس أو الوحدة؟ وقال: لم أر من تعرض لذلك غير ابن مالك^(٨) في كتاب "شواهد التوضيح" فقال في قوله صلى الله عليه وسلم: (ليس صلاة أتقل على المنافقين)^(٩)، ففيه شاهد على استعمال (ليس) للنفي العام المستغرق به للجنس، وهو مما يُغفل عنه.

(١) الأنباري، أسرار العربية، ص ١٣٣ - ١٣٤، ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧، ص ١١١ - ١١٢، ابن عصفور، المقرب، ج ١، ص ١٠٢.

(٢) انظر: الرضي، شرح الكافية، ج ٤، ص ١٩٨-١٩٩، المرادي، الجنى الداني، ص ٤٩٩.

(٣) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٩٩، المرادي، الجنى الداني، ص ٤٩٩.

(٤) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج ٢، ص ٧٩، ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٣٢٥.

(٥) انظر: الزركشي البرهان، ج ٤، ص ٣٩٦.

(٦) السامرائي، معاني النحو، ج ١، ص ٢٥١، انظر: برجستراسر، التطور النحوي، ص ١١٥.

(٧) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٣٩٦، السيوطي، الإتقان، ج ١، ص ٦٦٤.

(٨) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٣٨.

(٩) البخاري، صحيح البخاري، ج ١، ص ٣٩٦.

ونقل ثعلب^(١) عن ابن الأعرابي أنه حكى: قد جعل النَّاس "ما ليس بأس به" ... فجعل (ليس) بمعنى لا النَّافية للجنس، وروى عن الفراء أنه أنشد^(٢):

قد سوا الناس باباً ليس بأس به وأصبح الدهر ذو العرين قد جُدعا

وعده ثعلب من الشاذ، ونقل الفارسي هذا المعنى عن ابن حبيب، وقال: "فجعل (ليس) مثل (لا) وبنائها معها على الفتح، كما جعل (لا) بمنزلة ليس واعتبر ابن عصفور هذا التركيب من قبيح الضرورات^(٣).

أفعال المقاربة والرجاء والشروع

في العربية أفعال ناسخة تدخل على المبتدأ والخبر تعمل عمل (كان)، وتفترق عنها أن الخبر فيها، لا يكون إلا مضارعاً، وندر مجيئه اسماً بعد (عسى) و(كاد) وهذه الأفعال هي: كاد وأخواتها وهي على ثلاثة أقسام:

ما دل على المقاربة وهي: كاد، وكرب، وأوشك. ما دل على الرجاء، وهي: عسى، وحري، واخولق. ما دل على الإنشاء، وهي جعل، طفق، وأخذ، وعلق، وأنشأ^(٤).

لقد أشار الزركشي إلى بعض هذه الأفعال ومعانيها فيما يأتي:

دلالة كاد:

من خلال تتبع لكلام الزركشي وجدته يردُّ معنى (كاد) إلى معنى (قارب)^(٥)، أي أنها تستعمل لمقاربة حصول الفعل، أي قارب الحصول ولم يحصل^(٦).

وللنحويين في دلالة (كاد) التي للمقارنة غير مذهب أشار إليها الزركشي^(٧): أحدها: أن اثباتها إثبات، ونفيها نفي أي أن حكمها كحكم سائر الأفعال.

(١) ثعلب، مجالس ثعلب، ج١، ص٣٤٥.

(٢) ثعلب، مجالس ثعلب، ج٢، ص٢٥٤، ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص٣٠٠، أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص٧٩.

(٣) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص٣٠٠.

(٤) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص١١٨، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج١، ص١٦٩، الأشموني، شرح الأشموني، ج١، ص٤٣٣.

(٥) الزركشي، البرهان، ج٤، ص٣١٢، وانظر: المبرد، المقنضب، ج٣، ص٧٤، السيوطي، الاتقان، ج١، ص٥٩٩.

(٦) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ج٢، ص١٦٤، السامرائي، معاني النحو، ج١، ص٢٧١-٢٧٤.

(٧) انظر: الزركشي، البرهان، ج٤، ص١٣٦.

الثاني: وهو مذهب ابن جنى أنها تدلّ على وقوع الفعل بصعوبة أي بعد ببطء وعسر.

الثالث: أنّ نفي "كاد" إثبات للخبر، وإثباتها نفي له بمعنى إذا قيل كاد يفعل فمعناه لم يفعله بدليل قوله تعالى: (وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ) [الإسراء ٧٣]، وإذا قيل (لم يكذب) معناه فعله بدليل قوله (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) [البقرة ٧١]، والظاهر أنّ مؤدّى هذين المذهبين واحد، ولذلك عدّهما بعض الناس مذهباً واحداً، ولذلك أيضاً عُرِي هذان المذهبان إلى ابن جنى كلاً على حدّه.

الرابع: أنّ نفي المضارع نفي ونفي الماضي إثبات، والدليل على ذلك قوله تعالى: (فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) [البقرة ٧١]، وقوله: (لم يكذب يراها) [النور ٤٠] حكاه ابن أبي ربيع، وصحّحه^(١) والصحيح عند الزركشي هو المذهب الأوّل، وبيانه عنده: أنّ معناها المقاربة أي معنى (كاد يفعل) قارب الفعل ولم يفعل وأنّ معنى " ما كاد يفعل"، ما قاربه وهذا يعني أن خبرها منفي دائماً^(٢).

منفي الفعل لازم من نفي المقاربة عقلاً^(٣) أي إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلاً حصول ذلك الفعل^(٤). وذكر الزركشي أنّها في النفي تكون واضحة؛ لأنّ انتفاء مقاربة الفعل تقتضي بالضرورة عدم حصوله، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى: (إِذَا أُخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا) [النور ٤٠] وهو أبلغ من قوله (لم يرها)؛ لأنّ من لم ير قد يقارب الرؤية^(٥).

وقد ذكر الزمخشري أنّ قوله (لم يكذب يراها) أي لم يقرب من رؤيتها فكيف يراها^(٦).

والحقيقة أنّهم اختلفوا في لفظ (لم يكذب يرها)، فقالت فرقة لم يرها جملة وذلك أنّ "كاد" معناها قارب فكأنه قال: إذا أخرج يده لم يقارب رؤيتها، وهذا يقتضي نفي الرؤية جملة^(٧)، وقالت فرقة: بل رآها

(١) انظر، الأخفش، معاني القرآن، ج ٢، ص ٥٩٥، ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص ٥٣٤، ٥٣٥، ابن هشام، مغنى اللبيب، ص ٨٦٨، السيوطي، الاتقان، ج ١، ص ٥٩٩، السامرائي، معاني النحو، ج ١، ص ٢٧٦.

(٢) انظر: ، الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٣٦، ابن هشام، مغنى اللبيب، ص ٨٦٩، السيوطي، الاتقان، ج ١، ص ٥٩٩.

(٣) السيوطي، الاتقان، ج ١، ص ٥٩٩.

(٤) ابن هشام، مغنى اللبيب، ص ٨٦٩.

(٥) انظر: الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٣٦.

(٦) الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ١٧٥، ص ٣٩١.

(٧) انظر: الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٧٢، ٢٥٥، أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج ١، ص ١٢، الزجاج، معاني القرآن، ج ٤، ص ٤٨.

بعد عسر وشدة، وكاد ألا يراها^(١). وقد جاء في دلائل الإعجاز رواية عن عنبسة أن ذا الرمة عندما أنشد قوله:

إِذَا غَيْرَ النَّأْيِ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكِدْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مِيَّةٍ يَبْرَحُ

عقب عليه ابن شبرمة بقوله أراه قد برح مما جعل ذا الرمة يغير (لم يكد) بـ (لم يجد) وقيل أخطأ ابن شبرمة في رأيه، وأخطأ ذو الرمة في تغييره ذلك؛ لأنه كقوله تعالى: (ظَلَمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا)^(٢).

وقد أرجع الجرجاني "سبب الشبهة في ذلك أنه قد جرى في العرف أن يقال "ما كاد يفعل"، و"لم يكد يفعل" عن فعل قد فعل، على معنى أنه لم يفعل إلا بعد الجهد، وبعد أن كان بعيداً في الظن أن يفعله كقوله تعالى: (فَدَبَّحُوا مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)، فلما كان مجيء النفي في (كاد) على هذا السبيل توهم ابن شبرمة... أن الهوى قد برح ووقفه لذي الرمة مثل هذا الظن، وليس الأمر كما ظناه، فإن الذي يقتضيه اللفظ إذا قيل (لم يكد يفعل) لم يكن من أصله، ولا قارب أن يكون، وكيف بالشك في ذلك؟ وقد علمنا أن (كاد) موضوع لأن يدل على شدة قرب الفعل من الوقوع، وعلى أنه قد شارف الوجود وإذا كان كذلك كان محالاً أن يوجب نفيه وجود الفعل؛ لأنه يؤدي إلى أن يوجب نفي مقارنة الفعل الوجود وجوده وأن يكون قولك: (ما قارب أن يفعل)، مقتضياً على البت وأنه قد فعل^(٣).

ويعود اضطراب الجماعة في هذه الآية^(٤) أن منهم من نظر إلى المعنى، وأعرض عن اللفظ وذلك أنه حمل الكلام على نفي المقاربة؛ لأن كاد معناها قارب فصار التقدير لم يقارب رؤيتها، وهو اختيار الزمخشري والذي شجعهم على ذلك ما تضمنته الآية من المبالغة بقوله: (ظلمات بعضها فوق بعض)^(٥).

وذكر الزركشي أنه إذا كانت المقاربة منفية فلأن الإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفاً عدم حصوله. وإلا لم يتجه الإخبار بقربه أي لكان الإخبار حينئذ بحصوله، لا بمقاربة حصوله وأما قوله تعالى: (فَدَبَّحُوا مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) [البقرة ٧١]، فإنها منفية مع إثبات الفعل لهم في قوله: (فدبحوها).

(١) انظر: الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٢٥٥، الزجاج، معاني القرآن، ج ٤، ص ٤٨.

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٧٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٥.

(٤) الآية ٤٠ من سورة النور

(٥) السامرائي، معاني النحو، ج ١، ص ٢٧٨.

والأقرب أن يقال: إنَّ النَّفْيَ وارد على الإثبات والمعنى هنا: (وما كَادُوا يَفْعَلُونَ الذَّبْحَ قَبْلَ ذلك) لأنَّهم قالوا: (أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤًا) وغير ذلك من التشديد^(١).

وقيل في هذه الآية أنه إخبار عن حالهم في أول الأمر، فإنَّهم كانوا أولاً بعداء من ذبحها بدليل ما يُتلى علينا من تعنتهم وتكرار سؤالهم، ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل أولاً، ثم فعله بعد ذلك توهم من توهم أنَّ هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه، وليس كذلك وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم في الآية من قوله تعالى (فذبوها)^(٢).

وقيل أنَّ الكلام تضمَّن كلامين كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر، و التقدير، فذبوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له^(٣) واستدلَّ على حصول الفعل بقوله تعالى (فذبوها) أي أنَّ إثبات الفعل فهم من دليل آخر (فذبوها)^(٤) وقيل في قوله تعالى: (لم يكذب يراها) [النور ٤٠] ثلاثة أقوال^(٥): الأول أنها دالة على الرؤية بعسر أي رآها بعد عسر وبطء لتكاتف الظلم، والثاني، أنها زائدة والكلام على النَّفْيِ المحض ونقله عن أكثر المفسرين أي لم يرها أصلاً، والدليل في ذلك قوله تعالى: (أو كَظَلَّمَاتٍ فِي بَحْرٍ لَجِيٍّ يَعْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظَلَمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ) [النور ٤٠]، كان مقتضى هذه الظلمات تحوُّل بين العين وبين النظر إلى البدن وسائر المناظر.

والثالث: أنها بمعنى (أراد) من قوله: (كِدْنَا لِيُوسُفَ) [يوسف ٧٦] وكذلك في قوله تعالى: (أكاذُ أخفيها) [طه ١٥] وعكسه كقوله: (جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ) [الكهف ٧٧] بمعنى يكاد^(٦) وعلى هذا المعنى حمل معنى الآية الأربعين من سورة النور أي "لم يرد أن يراها".

وقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي^(٧) أنَّ في (لا يكاد) رأيين الأول: فيما قد فعل والثاني: فيما لم يُفعل، ورأى أنه يمكن الجمع بينهما، وذلك بمجمل قوله تعالى: (إذا أخرج يده لم يكذب يراها)، وقوله

(١) انظر: الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٣٦-١٣٧.

(٢) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٨٦٩.

(٣) انظر: المبرد، المقتضب، ج ٢، ص ٧٥، الرضى، شرح الكافية، ج ٢، ص ٣٣٨-٣٤٠، الخصري، حاشية

الخصري، ج ١، ص ١٢٥، السامرائي، معاني النحو، ص ٢٧٨.

(٤) انظر، السيوطي، الإتيان، ج ١، ص ٥١٩.

(٥) انظر: الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٣٧-١٣٨، المرتضى، أمالي المرتضى، ج ١، ص ٣٣١.

(٦) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٣٧-١٣٨، السيوطي، الإتيان، ج ١، ص ٥٩٩.

(٧) السامرائي، معاني النحو، ج ١، ص ٢٦٩-٢٨٠.

(ويَسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ) على الوجه الأول الذي رجّحه كما يمكن حملها على الوجه الثاني، واستدلّ على ذلك بما ذكره الفراء^(١) في قوله تعالى: (ولا يكاد يسيغه): "فهو يسيغه، والعرب قد تجعل (لا يكاد) فيما قد فعل، وفيما لم يفعل، فأما ما قد فعل، فهو بين هنا من ذلك لأنّ الله عز وجل يقول لما جعله لهم طعاما: (إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ طَعَامٌ الْأَثِيمِ كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ) فهذا أيضا عذاب في بطونهم يُسيغونه.

وأما ما دخلت فيه كاد ولم يفعل فقولك في الكلام: (ما أتيتَه ولا كدت) وقوله تعالى عز وجل (إذا أخرج يده لم يكد يراها) فهذا عندنا، والله أعلم أنّه لا يراها، وقد قال ذلك بعض الفقهاء، لأنّها لا ترى فيما هو دون هذا من الظلمات، وكيف بظلمات قد وُصفت بأشدّ الوصف.

وقد ذكر الزركشي^(٢). في قوله تعالى: (إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَى) [طه ١٥]

احتمالين:

الأول: أن المعنى: أريد أخفيها، والتقدير "لكي تجزي كل نفس بسعيها". والثاني: أن تكون زائدة أي أُخْفِيهَا لِتُجْزَى.

وقيل: اختلف المتأولون في معنى هذه الآية، قالت فرقة: (أكاد) زائدة لا دخول لها في المعنى بل تضمنت الآية الاخبار بأنّ الساعة آتية، وأنّ الله يُخفي وقت اتيانها عن الناس^(٣)، وقالت فرقة (أكاد) بمعنى (أريد)، فالمعنى أريد اخفاءها عنكم لتجزي كلّ نفس بما تسعى^(٤) وقالت فرقة (أكاد) على بابها بمعنى مقاربة ما لم يقع.^(٥)

أفعال الرجاء :

عسى: ذكر الزركشي^(٦) أنّ (عسى) للترجي في المحبوب والاشفاق في المكروه اجتمعتا في قوله تعالى: (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ) [البقرة ٢١٦].

(١) الفراء، معاني القرآن، ج٢، ص ٧١-٧٢.

(٢) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ١٣٨.

(٣) انظر: ابن جني، المحتسب، ج٢، ص ٤٨.

(٤) انظر: الأخفش، معاني القرآن، ج٢، ص ٥٩٦.

(٥) انظر: النحاس، إعراب القرآن، ج٣، ص ٣٦.

(٦) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٢٨٨، وانظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج٢، ص ٤٠٦، والزمخشري، الكشاف، ج٤، ص ٥١٥، والأنباري، منثور الفوائد، ص ٣٣، والرضي، شرح الكافية، ج٤، ص ٢١١، أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص ١٩٩، السيوطي، الإتقان، ج١، ص ٥٨٧، ومعتزك الأقران، ج٢، ص ٦٧٢.

و نقل الزركشي^(١) عن ابن فارس^(٢) قوله: "وتأتي للقرب والدنو نحو قوله تعالى: (قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ) [النمل ٧٢] وعن الكسائي قوله أن كل ما في القرآن من "عسى" على وجه الخبر فهو موحد نحو قوله تعالى: (عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ) [الحجرات ١١] و (عَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا) [البقرة ٢١٦]، ووحد على عسى الأمر أن يكون كذا. وما كان على الاستفهام فهو يجمع كقوله تعالى: (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ) [محمد ٢٢]، قال أبو عبيدة معناه: هل عدوتم ذلك هل جُرتموه؟"

وذكر الزمخشري^(٣) أن للعرب في استخدام هذه الأداة لغتين: الأولى لأهل الحجاز يصلون فيها "عسى" بضمائر الرفع فيقولون: عسيتُ وعسيتم ومنها قراءة ابن مسعود: (لا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسُوا أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءً مِنْ نِسَاءٍ عَسَيْنَ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ) [الحجرات ١١]، والثانية لبني تميم يجردونها منها، كقراءة الجمهور للآية نفسها: (عسى أن يكونوا، وعسى أن يكن) وجعل "عسى" في لغة الاتصال ناقصة، وفي لغة التجرد تامة.

وأضاف^(٤) الزمخشري لغة ثالثة، وهي أن توصل ضمير نصب، تقول: عساه وعساهما وعساك وعساني، وذكر أن لكل لغة من الثلاث وجهاً، وأن الأولى أحسنها؛ لأن اقتران الفاعل بالفعل أولى من اقتران المفعول، فالفاعل كالجزء من الفعل

ويقال استعملت (عسى) على ثلاثة أضرب^(٥): أولاً فعل ماض جامد، مسند إلى اسم ظاهر أو ضمير بارز نحو (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمُ) [الاسراء ٨]، (وعسيتما أن تفعلنا)، قال تعالى: (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ) [محمد ٢٢].

ثانياً فعل ماض جامد مسند إلى (أن والفعل)، نحو (عسى أن يقوم زيد) قال تعالى: (وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم) [البقرة ٢١٦]، وهو هاهنا فعل تام كما يقول النحاة أي عسى قيام زيد بمعنى قرب قيام زيد، ولا يصح أن يقال: عسى قيام زيد.

ثالثاً: حرف شبيه بـ (لعل) يدخل على الضمير فينصبه نحو قولهم: "عساك أن تفعل"

(١) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٢٢٨، السيوطي، الإقتان، ج ١، ص ٥٨٧، ومعتزك الأقران، ج ٢، ص ٦٧٢ .

(٢) انظر: ابن فارس، الصحابي، ص ١١٣ .

(٣) انظر: الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٣٢٥، الصغير الأدوات في كتب التفسير، ص ٤٢٠ .

(٤) الرازي، التفسير الكبير، ج ٨، ص ٦٣ .

(٥) السامرائي، معاني النحو، ج ١، ص ٢٨٢ .

وقد ذكر الزركشي^(١) أنَّ (عسى ولعل) من الله واجبتان وإن كانت رجاءً وطمعاً في كلام المخلوقين؛ لأنَّ الخلق هم الذين يعرض لهم الشكوك والظنون، والبارئ منزّه عن ذلك والوجه في استعمال هذه الألفاظ أن الأمور الممكنة لما كان الخلق يشكون فيها ولا يقطعون على الكائن منها والله يعلم الكائن منها على الصحة، صارت لها نسبتان نسبة إلى الله تسمى قطع وبقين، ونسبة إلى المخلوقين تسمى نسبة شك وظن، فصارت هذه الألفاظ لذلك تردُّ تارة بلفظ القطع بحسب ما هي عليه عند الله، كقوله تعالى: (فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ) [المائدة ٥٤]، وتارة بلفظ الشك بحسب ما هي عليه عند المخلوقين نحو (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ) [المائدة ٥٢] ونحو (فَقَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى) [طه ٤٤]، وقد علم الله - حين إرسالها - ما يفضي إليه حال فرعون لكن وردَّ اللَّفْظ بصورة ما يختلج في نفس موسى وهارون من الرجاء والطمع... ولمَّا نزل القرآن بلغة العرب جاء على مذاهبهم في ذلك والعرب قد تُخْرِجُ الكلام المتيقن في صورة المشكوك لأغراض....

وذكر أيضاً^(٢) أنه قيل: "إنَّ كلَّ ما وقع في القرآن من "عسى" فاعلها الله فهي واجبة وقال قوم: إلا في موضعين قال تعالى: (عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَنَّ) [التَّحْرِيم ٥]، ولم يطلقهن ولم يبدل بهن، وقوله: (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُم) [الإسراء ٨]، وهذه في بني النضير، وقد سباهم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقتلهم وأبادهم، وهو عنده متأول لأنَّ الأوَّل تقديره "إِنْ طَلَّقَنَّ يبدله" ما فعل، فهذا شرط يقع فيه الجزاء، ولم يفعله. والثاني تقديره: "إِنْ عَدْتُمْ رَحِمَكُمْ" هم أصروا، وعسى على بابها.

وذكر المبرد^(٣) أنَّها قد تكون إيجاباً ولم يستشهد لها، وحكى^(٤) عن الجوهرى أنَّ "عسى" في كلام الله واجبة لاستحالة الطمع والإشفاق عليه تعالى، إذ لا يكون الطمع والإشفاق إلا في مجهول، وبيَّن ابن برهان أنَّ كل "عسى" في القرآن الكريم معناها الإيجاب^(٥)، إلا قوله تعالى: (عسى ربكم أن يرحمكم) [الإسراء ٨]، وقوله تعالى: (عسى ربُّه إِنْ طَلَّقَنَّ) [التَّحْرِيم ٥]^(٦).

(١) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ١٥٨-١٥٩، السيوطي، الإتيان، ج١، ص ٥٨٧، ومعتزك الأقران، ج٢، ص

٦٨٢.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص ١٦٠.

(٣) المبرد، المقتضب، ج٣، ص ٦٨.

(٤) الرضي، شرح الكافية ج٤، ص ٢١٣-٢١٤.

(٥) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٧، ص ٢٠.

(٦) محسن، الأدوات في التراث النحوي، ص ١٣٩.

وقال أبو حيان: "قالوا كل عسى في القرآن للتحقيق يعنون به الوقوع إلا قوله تعالى: (عسى ربّه إن طَلَفَكُنَّ أن يُبَدِّلَهُ أزواجاً)"^(١).

وذكر الزركشي^(٢) أنه قيل إنّ "عسى ماضي اللفظ والمعنى؛ لأنه طمع وذلك حصل في شيء مستقل، وقال قوم: ماضي اللفظ مستقبل في المعنى؛ لأنه أخبر عن طمع يريد أن يقع".
وذكر^(٣) أيضاً أنها في القرآن تستعمل على وجهين، أحدهما، ترفع اسمها صريحا ويؤتى بعده بخبر، ويلزم كونه فعلاً مضارعاً، نحو "عسى زيد أن يقوم"، فلا يجوز قائماً؛ لأنّ اسم الفاعل لا يدلّ على الزمان الماضي قال الله تعالى: (فَعَسَى اللهُ أن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ) [المائدة ٥٢] فيكون (أن والفعل) في موضع نصب بـ "عسى". وقال الكوفيون في موضع رفع بدل، وردّ بأنّه لا يجوز تركه ويجوز تقديمه عليه. والثاني: أن يكون المرفوع بها (أن والفعل) وهو "عسى أن يقوم زيد"، فلا يفتقر هنا إلى منصوب. ونظيره (حَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً) [المائدة ٧١] ومنه قوله تعالى (عَسَى أن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَّحْمُوداً) [الإسراء ٧٩] لا يجوز رفع ربك بـ "عسى" لئلا يلزم الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي وهو "ربك" لأنّ "مقاماً محموداً" منصوب بـ يبعثك، وكذلك قوله (وَعَسَى أن تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ) [البقرة ٢١٦]؛ لأنّ الضميرين متصلان بـ "تكرهوا" و "تحبوا" فلا يكون في "عسى" ضمير.

الحروف المشبهة بالأفعال

إنّ وأخواتها: وهي (إنّ، وأنّ، لعلّ، وليت، وكأنّ، ولكنّ)، وهي ستّة أحرف، وعدّها سيويوه خمسة^(٤)، وقد تحدّث الزركشي في البرهان عن إنّ وأنّ مبيناً المعاني التي تجئ لها كل واحدة والفرق بينهما.

إنّ: فذكر^(٥) بأنّ لها ثلاثة أوجه:

-
- (١) أبو حيان، البحر المحيط، ج ٢، ص ١٤٤.
 (٢) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٦٠، والسيوطي، معترك الأقران، ج ٢، ص ٦٧٢-٦٧٣.
 (٣) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٦٠-١٦١، وانظر: الفارسي، الإيضاح العضدي، ج ١، ص ٧٥-٧٧ وابن هشام، مغني اللبيب، ٢٠٣-٢٠٤.
 (٤) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ج ١، ص ١٧٩.
 (٥) الزركشي، البرهان ج ٤ ص ٢٢٩، والسيوطي، الاتقان، ج ١ ص ٥٥٨-٥٥٩.

أحدها: للتأكيد، نحو: (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا) [الأحزاب ١] ، واستشهد^(١) لها أيضاً بقوله تعالى: (يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ) [فاطر ٥] وقوله: (اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ) [الحج ١]، وقال: (٢) "هي أقوى من التأكيد باللام كما قاله عبد القاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز" قال^(٣): وأكثر مواقع (إِنَّ) بحكم الاستقراء هو الجواب؛ لكن بشرط أن يكون للسائل فيه ظنّ بخلاف ما أنت تجيبه به؛ فأما أن يجعل مجرد الجواب أصلاً فيها فلا؛ لأنه يؤدي إلى قولك: "صالح" في جواب: كيف زيد؟ حتى تقول: إنه صالح، ولا قائل به، بخلاف اللام فإنه لا يلحظ فيها غير أصل الجواب".

الثاني أن تكون بمعنى (نعم)^(٤) واستشهد^(٥) لها بقوله تعالى: (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) [طه ٦٣] فيمن شدّد النون، وبعبارة غيره هي بمعنى (أجل)، فتكون جواباً لقوله تعالى: (أَجْتُنَّا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكِ) [طه ٥٧]، فتكون على هذا القول مَصْرُوفَةً إلى تصديق ألسنتهم فيما ادَّعَوْه من السحر واستضعف بدخول اللام في خبر المبتدأ، وهو لا يجوز إلا في الضرورة فإن، قدرت مبتدأ محذوفاً أي - فهما ساحران - فمردود؛ لأن التأكيد لا يليق به الحذف، وقيل أيضاً: دخلت اللام في خبر المبتدأ مراعاة للفظ، أو لما كانت تدخل معها في الخبرية، وقيل جاءت على لغة بني الحارث في استعمال المثني بالألف مطلقاً.

وأول عدد من النحويين على ذلك (إِنَّ) في قوله تعالى: (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) [طه ٦٣]، فيجوز أن يكون المعنى: نعم هذان لساحران، واستشكل وقوع لام الابتداء في الخبر فأولت الآية على: نعم هذان لهما ساحران، أو أن تكون اللام زائدة^(٦). وبين سيبويه وكثير من النحويين أن العرب قد تجعل (إِنَّ) حرف جواب بمعنى (أجل)، ويفقون عليها بهاء السكت، فيقولون: إنه، وَيُسْقِطُونَ الهاء في الوصل، فيقولون: إِنَّهُ يَا فَتَى^(٧)، واستدلوا على ذلك بقول عبد الله بن قيس الرقيات^(٨).

بَكَرَ الْعَوَائِلُ فِي الصَّبْوِ حَ يَلْمَنِي وَأَلُو مُهْنَهُ

(١) الزركشي، البرهان، ج ٢، ص ٤٠٥.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٠٥.

(٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٣٢٦.

(٤) الزركشي، البرهان ج ٤ ص ٢٢١، ابن هشام، مغنى اللبيب، ص ٥٦.

(٥) المصدر نفسه، ج ٤ ص ٢٢٩، وانظر: الأبياري، منشور الفوائد، ص ٤٤.

(٦) النحاس، إعراب القرآن ج ٣ ص ٤٣-٤٦، الرماني، ومعاني الحروف ص ١١١ ابن هشام، مغنى اللبيب ص ٥٧.

(٧) سيبويه، الكتاب ج ١ ص ١٥١.

(٨) ابن قيس الرقيات، ديوان، ابن قيس الرقيات، ص ٦٦.

ويقلن: شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقد كَبُرَتْ فَقُلْتَ إِنَّهُ

يريد أجل، كما استدلوا على ذلك بقول عبد الله بن الزبير لابن فضالة بن شريك الأسدي، حين قال: لعن الله ناقَةَ حملتني إليك، فأجابه ابن الزبير: إِنَّ وَرَاكِبَهَا يُرِيدُ: نَعَمْ وَلَعَنَ رَاكِبَهَا^(١). ونقل عن أبي عبيدة، وابن السراج، وابن عصفور أنهم أنكروا وقوعها حرف جواب وأولوا بيت عبد الله بن قيس الرقيات، فبيّنوا أنّ الهاء في (إنه) اسمها وخبرها محذوف والمعنى إنه كذلك^(٢). ويُستدل من شاهد الكتاب، والشواهد الأخرى التي ذكرها النحويون أنها تفيد تصديق الخبر ليس غير، لذلك جعلها سيبويه، وأكثر النحويين الذين أشاروا إليها أنها بمعنى (أجل) قال سيبويه: وأمّا قول العرب في الجواب، إنه، فهو بمنزلة أجل^(٣) ونزلها آخرون منزلة (نعم) التي تقع جواباً لتصديق ما قبلها سواء أكان خبراً، أم طلباً، أم استفهاماً^(٤).

الثالث: التعليل "وقد تأتي (إن) للتعليل، وذلك نحو قوله تعالى: (ولا تتبّعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدوٌ مبينٌ)" [البقرة ١٦٨] وقوله: (فمن اضطرّ غير باغٍ ولا عادٍ، فلا إثمَ عليه، إن الله غفورٌ رحيمٌ) [البقرة ١٧٣]...^(٥).

وذكر الزركشي^(٦) أنها تأتي للتعليل قال: "واعلم أنّ كلّ جملة صُدِرَتْ بِـ "إنّ" مفيدة للتعليل، وجواب سؤال مقدر، فإنّ الفاء يصحّ أن تقومَ فيها مقام (أن) مفيدة للتعليل، حسنَ تجريدها عن كونها جواباً للسؤال المقدر، كقوله: (ولا تُخاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ) [هود ٣٧]، أي لا تدعني في شأنهم واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك؛ لأنهم محكوم عليهم بالإغراق، وقد جفّ به القلم، فلا سبيل إلى كفه عنهم... وإن صُدِرَتْ لإظهار فائدة، الأولى لم يصح قيام الفاء مقامها، كقوله: (إنّ الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون) [الأنبياء ١٠١]، بعد قوله: (لهم فيها زفيرٌ وهم فيها لا يسمعون) [الأنبياء ١٠٠]^(٧).

(١) ابن هشام، مغنى اللبيب ص ٥٧.

(٢) الرماني، معاني الحروف ص ١١١، أبو حيان، ارتشاف الضرب ج ٢ ص ١٤٨، المرادي، الجنى الداني ص ٣٩٨-٣٩٩.

(٣) سيبويه، الكتاب ج ١ ص ١٥١.

(٤) النحاس، إعراب القرآن الكريم ج ٣ ص ٤٣-٤٦، ابن هشام، مغنى اللبيب، ص ٥٧.

(٥) السامرائي، معاني النحو ج ١ ص ٢٩٠.

(٦) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٢٢٩، السيوطي، الاتقان، ج ١، ص ١٥٦، ومعتزك الأقران، ج ١، ص ٦١٠.

(٧) انظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٠٦-٢٠٧.

وقد بيّن الجرجاني ذلك في قوله: "هذه هي الصّورة حتى إذا جئت إلى (إنّ) فأسقطتها رأيت الثاني منهما قد نبا عن الأوّل، وتجاوى معناه عن معناه، ورأيتُهُ لا يتّصل به ولا يكون منه بسبيل حتى تجيء بالفاء... ثم لا ترى (الفاء) تعيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الألفة، ولا تردُّ عليك الذي كنت تجد بـ (إنّ) من المعنى. وهذا الضربُ كثير في التّزليل جداً"^(١).

وقال: إنّ هذا "لا يطرد في كلّ شيءٍ وكلّ موضع، بل يكون في موضع دون موضع، وفي حال دون حال، فإنّك قدّ تراها قد دخلت على الجملة ليست ممّا يقتضي (الفاء)، وذلك فيما لا يحصى كقوله تعالى: (إنّ الذين سبقّت لهم منّا الحسنَى أولئك عنها مبعّدون)؛ لأنّك لو قلت: (لهم زفيرٌ وهم لا يسمعون)، فالذين سبقت لهم منّا الحسنَى لم تجد لادخالك (الفاء) فيها وجهاً"^(٢).

أنّ المفتوحة المشدّدة:

ذكر الزركشي: "أنّها تجيء للتأكيد كالمكسورة، واستشكله بعضهم؛ لأنّك لو صرّحت بالمصدر المنسب منها لم تقد توكيدا، ويقال: التوكيد للمصدر المنحل؛ لأنّ محلّها مع ما بعدها المفرد، وبهذا يفرق بينهما وبين (إنّ) المكسورة، فإنّ التأكيد في المكسورة للاسناد، وهذه لأحد الطرفين"^(٣). ونقل^(٤) عن الزمخشري قوله: "إنّ وأنّ تؤكّدان مضمون الجملة، إلا أنّ المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها، والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد".

ونقل^(٥) عن ابن الحاجب^(٦) قوله: بأنّ السبب في ذلك أنّ وضع إنّ تأكيد للجملة من غير تغيير معناها، فوجب أنّ تستقل بالفائدة بعد دخولها، وأمّا المفتوحة فوضّعها وضع الأسماء الموصولة في أنّ الجملة معها كالجملة مع الموصول، فلذلك صارت مع جملتها في حكم الخبر، فاحتاجت إلى جزء آخر ليستقلّ معها بالكلام، فنقول إنّ زيدا قائم وتسكت، ونقول: أعجبنى أنّ زيدا قائم، فلا تجد بُداً من هذا الجزء الذي معها، لكونها صارت في حكم الجزء الواحد إذ معناه: أعجبنى قيام زيد، ولا يستقل بالفائدة ما لم ينضم إليه جزء آخر، فكذاك المفتوحة مع جملتها، ولذلك وقعت فاعلة

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٣١٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٢٢.

(٣) الزركشي، البرهان ج ٢ ص ٤٠٧ و ج ٤ ص ٢٣٠، ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ٥٩، ابن هشام، مغنى

الليبي، ص ٦٠، السيوطي، والإتقان ج ١ ص ٥٥٩، معترك الأقران ج ١ ص ٦١٠

(٤) المصدر نفسه ج ٤ ص ٢٢١، وابن يعيش، شرح المفصل ج ٨ ص ٥٩

(٥) المصدر نفسه، ج ٤ ص ٢٣٠

(٦) السامرائي، معاني النحو، ج ١، ص ٢٩٤.

ومفعولة ومضافا إليه، وغير ذلك مما تقع فيه المفردات. والموضوع التي تقع فيها أن المفتوحة، لا تقع فيها إن المكسورة، فمتى وجدتهما يقعان في موضع واحد فاعلم أن المعنى، والتأويل مختلف^(١). وذكر الزركشي^(٢) أن من وجوه الفرق بينهما أن (أن) لا تبتدأ بها الجملة مثلما تبتدأ ب(إن) والسبب في ذلك كونها لو بدأت لكانت مبتدأ، والمبتدأ معرض لدخول (إن) فيؤدي إلى اجتماعها، والوجه الآخر أنها قد تكون بمعنى (لعل)، كما في قوله تعالى: (وما يُشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون) [الأنعام ١٠٩]، وتلك لها صدر الكلام فقصدوا إلى أن تكون هذه مخالفة لتلك في الوضع. وقد ذكر النحاة أنها قد تأتي بمعنى (لعل) بل هي لغة في (لعل)^(٣). وقال سيبويه في قوله تعالى: (وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون) [الأنعام ١٠٩]: "وأهل المدينة يقولون أنها، فقال الخليل هي بمنزلة قول العرب (أنت السوق أنك تشتري لنا شيئاً) أي لعلك"^(٤).

كَانَ

بين سيبويه وأغلب النحويين أن (كان) تفيد معنى التشبيه، ولم يشر سيبويه إلى غيره^(٥) وهذا ما ذهب إليه الزركشي حيث جعلها من مؤكدات الجمل الاسمية، فيها التشبيه المؤكد سواء كانت بسيطة، أو كانت مركبة من كاف التشبيه وإن، وخرج عليها قوله تعالى: (كانه هو) [النمل ٤٢]^(٦). فالأصل في: كان زيدا أسد، هو إن زيدا كالأسد، ثم قدم حرف التشبيه اهتماماً به، وفُتحت همزة (إن)؛ ليدخل عليها حرف الجر^(٧).

ورأى ابن هشام أنها تفيد التشبيه المؤكد؛ لأنها مركبة من الكاف وإن^(٨)، وقد ذكر الزركشي نقلاً عن الزمخشري الفرق بين التشبيه الأصل، والفرع (التشبيه بـ كان)، أي بين (إنه كالأسد)،

(١) ابن السراج، الأصول ج ١ ص ٣٢٢-٣٢٣، السامرائي، معاني النحو ج ١ ص ٢٩٦

(٢) الزركشي، البرهان ج ٤ ص ٢٣٠

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل ص ٦٦، ابن هشام، مغنى اللبيب، ص ٦٠، السيوطي، الإتقان ج ١ ص ٥٥٩،

(٤) سيبويه، الكتاب ج ١ ص ٤٦٣، ابن يعيش، شرح المفصل ج ٨ ص ٧٨-٧٩، السامرائي، معاني النحو ج ١ ص ٢٩٩،

(٥) المصدر نفسه ج ٢، ص ١٤٨، المبرد، المقتضب ج ٤ ص ١٠٨، ابن السراج، الأصول ج ١ ص ٢٢٩-٢٣٠، ابن

يعيش، شرح المفصل، ج ٨ ص ٨٢

(٦) انظر: الزركشي، البرهان ج ٢ ص ٤٠٧-٤٠٨، سيبويه، الكتاب ج ١ ص ٤٧٤، المبرد، المقتضب ج ٤ ص ١٠٨.

(٧) انظر: الانباري، الإنصاف، ج ١، ص ٨٨، أبو حيان، ارتشاف الضرب ج ٢ ص ١٢٨، المرادي، الجنى الداني

ص ٥٦٨.

(٨) ابن هشام، أوضح المسالك ج ١ ص ٣٢١.

و(كأنه أسد) فَمَعَ (كأن) بنيت كلامك من أوله على التشبيه^(١) بينما في الأصل فقد بنيت كلامك على اليقين ثم طرأ التشبيه بعد ذلك فسرى من الآخر إلى الأول^(٢).

وقد ذكر الزركشي نقلا عن غيره أن (كأن) أبلغ في الدلالة على التشبيه، وأنها تستعمل حيث يقوى الشبه مما جعل الرائي يشك في أن المشبه هو المشبه به، أو غيره مستدلا على ذلك بقول بلقيس في قوله تعالى: (كأنه هو) [النمل ٤٢]^(٣)، وحكمته والله أعلم، أن (كأنه هو) عبارة من قَرُبَ عنده الشبه حتى شكك نفسه في التباين بين الأمرين، فكاد يقول: هو هو، وتلك حال بلقيس^(٤).

ومن معانيها التي ذكرها الزركشي "اليقين" وخرج عليها قوله تعالى: (ويكأن الله يبسط الرزق) [القصص ٨٢]

وأضاف السمين إلى أن البعض قال: كأن هنا للتشبيه إلا أنه ذهب منها معناه، وصارت للخبر اليقين^(٥).

وقد ذكر الزركشي بأنها قد تخفف، واستشهد لها بقوله تعالى: (كأن لم يدعنا إلى ضرر مسة) [يونس ١٢]^(٦).

وقد قال سيبويه عن (كأن) المخففة: "وهذه الكاف إنما هي مضافة إلى أن، فلما اضطرت إلى التخفيف فلم تضمر، لم يغير ذلك أن تنصب بها"^(٧) وكذلك مذهب أكثر البصريين^(٨). وقال أبو حيان الأندلسي: "وتخفف كأن فلا يجوز إعمالها عند الكوفيين، وأجازه البصريون، فخصه بعضهم بضمير الشأن مقدرا فيها، وأجاز بعضهم عملها في المضمر، وهو ظاهر كلام سيبويه^(٩).

(١) انظر: الزركشي، البرهان ج ٢ ص ٤٠٨، وابن يعيش، شرح المفصل ج ٨ ص ٢٨، والمرادي، الجنى الداني ص ٥٦٨.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل ج ٨ ص ٨٢.

(٣) انظر: الزركشي، البرهان ج ٢ ص ٤٠٨.

(٤) الزمخشري، الكشاف ج ٣ ص ٣٧٣.

(٥) السمين، الدر المصون، ج ٥، ص ٣٥٤.

(٦) الزركشي، البرهان ج ٤ ص ٣١١، ابن فارس، الصحابي ص ١١١.

(٧) سيبويه، الكتاب ج ٣، ص ١٦٤.

(٨) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ج ٢، ص ١٥٣، المرادي، الجنى الداني ص ٥٦٨.

(٩) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج ٢، ص ١٥٣ وانظر: ابن يعيش، وشرح المفصل ج ٨، ص ٨٢.

وقد ذكر الجامي أنها "تخفف" أي كأنّ "فتلغى" عن العمل " (١).

وقد فسّر عباس حسن تخفيف كأنّ، وما يترتب عنه، أي تخفيف نونها المشدّدة بحذف الثانية المفتوحة وإبقاء الأولى ساكنة، ويترتب عن ذلك أنّ معناها لا يتغير، أي تبقى تفيد التشبيه، وإعمالها واجب، وأنّ اسمها- في الأغلب- يكون ضمير للشأن، أو لغير الشأن.. وأن يكون خبرها جملة في حاله وقوع اسمها ضمير شأن (٢).

لكن :

ذكر الزركشي (٣) أنّ "لكنّ للاستدراك مخففة ومثقلة وفسره (٤) بأنّه رفع مفهوم الكلام السابق، واستشهد (٥) بـ: ما زيد شجاع، ولكنه غير كريم، فرفعت بـ (لكنّ) ما أفهمه الوصف بالشجاعة من ثبوت الكرم له، لكونهما كالمتضايقين؛ فإنّ رفعنا ما أفاده منطوق الكلام السابق فذاك استثناء ؛ وموقع الاستدراك بين متنافيين بوجه ما، فلا يجوز وقوعها بين متوافقين، وقوله تعالى: (وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا مِّنْكُمْ لَفَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأُمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ) [الأنفال ٤٣]، لكونه جاء في سياق (لو)، و(لو) تدلّ على امتناع الشيء لامتناع غيره، فدلّ على أنّ الرؤية ممتنعة في المعنى؛ فلما قيل: (ولكنّ الله سلّم) علم إثبات ما فهم إثباته أوّلاً وهو سبب التسليم؛ وهو نفي الرؤية، فعلم أنّ المعنى: ولكنّ الله ما أراكم كثيراً ليسلمكم، فحذف السبب وأقيم المسبب مقامه.

(١) الجامي، الفوائد الضيائية ج٢، ص ٣٥٠.

(٢) حسن، النحو الوافي ج١، ص ٦٨٣.

(٣) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٣٨٩، وانظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٢٣٣، الفراء، معاني القرآن، ج١، ص ٤٦٤، ابن يعيش، شرح المفصل، ج٨، ص ٧٩ - ٨٥، المرادي، الجنى الدانى ٦١٥.

(٤) المصدر نفسه، ج٤، ص ٣٨٩، وانظر: الرضي، شرح الكافية، ج٤، ص ٣٣٢، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص ١٢٨.

(٥) وجدت هذا المثال في شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك هكذا: (قال ولكنّ للاستدراك، وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم عدم ثبوته أونفيه، كقولك: ما زيد شجاعاً ولكنه كريم، فإنك لما نفيت الشجاعة عنه أوهم ذلك نفي الكرم؛ لأنهما كالمتضايقين فلما أردت رفع هذا الإبهام عقبته الكلام بـ (لكن) مع مصحوبها، أنظر: ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص ١١٦، وكذلك وجدته في كتاب الإتيان، ج١، ص ٦١٤، وهو أقرب إلى الصحة من المثال الموجود في البرهان على ما يبدو لي.

وبيّن الزمخشري (١) أنّ شرط إفادة (لكنّ) معنى الاستدراك هو مخالفة ما بعدها لما قبلها في النفي والاثبات.

وذكر ابن يعيش (٢) في قوله تعالى: (لو أراكم كثيراً لفشلتم ولتتارعتن في الأمر ولكنّ الله سلّم) [الأنفال ٤٣].

وأنّ قوله تعالى: (ولكنّ الله سلّم) أتى به موجبا؛ لأنّ الأوّل منفي؛ لأنّ ما بعد (لو) يكون منفيًا، فصار المعنى "ما أراكم كثيراً، وما فشلتم ولا تتارعتن ولكنّ الله سلّم"

وذكر الزركشي (٣) أنّها (لكنّ) "إذا ثقّلت فهي من أخوات (إنّ) تنصب الاسم وترفع الخبر، ولا يليها الفاعل، وأمّا وقوع المرفوع بعدها في قوله تعالى: (لكنّا هو الله ربّي) [الكهف ٣٨]، و(هو) ضمير الرفع، فجوابه أنّها هنا ليست المنقولة بل هي المخففة؛ والتقدير: "لكن أنا هو الله ربّي"؛ وعلل ذلك بأنّها تكتب في المصاحف بالألف، ويوقف عليها بها، إلا أنّهم ألقوا حركة الهمزة على النون، فالتقت النونان، فأدغمت الأولى في الثانية، وموضع (أنا) رفع بالابتداء، و(هو) مبتدأ ثان، و(الله) مبتدأ ثالث و(ربّي) خبر المبتدأ الثالث، والمبتدأ الثالث وخبره خبر الثاني، والثاني هو خبر الأوّل، والرّاجع إلى الأوّل الياء".

ولا يجوز أن تكون (لكن) هنا المشدّدة العاملة نصبا، إذ لو كان كذلك لم يقع بعدها (هو)؛ لأنّه ضمير مرفوع، ويجوز أن يكون اسم (الله) بدل من (هو) (٤)، وأضاف الزركشي (٥) أنّ (لكن) المخففة قد تكون مخففة من الثّقيلة، فهي عاملة، وقد تكون غير عاملة، فيقع بعدها المفرد، نحو: ما قام زيدٌ لكنّ عمرو، فتكون عاطفة على الصّحيح، وإن وقع بعدها جملة كانت حرف ابتداء، وبيّن الطبرسي (٦) أنّ (لكنّ) تشبه (إنّ) في التّثقيب والتّخفيف، أي أنّها تعمل في الحالتين، واختار الفراء (٧) التّشديد إذا كان قبلها الواو؛ لأنّها حينئذ تكون عاملة عمل (إنّ)، وليست عاطفة، والتّخفيف إذا لم يكن قبلها واو؛ لأنّها حينئذ تكون عاطفة، فلا تحتاج إلى واو كـ (بل) (٨).

(١) الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص ٣٦٤، الصغير، الأدوات في كتب التفسير، ص ٤١٤.

(٢) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٨، ص ٨٠.

(٣) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٣٨٩، أبو جيان، البحر المحيط، ج٧، ص ١٧٨، العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج٢، ص ١٠٣.

(٤) انظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج٢، ص ١٠٣.

(٥) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٣٩٠.

(٦) انظر: الطبرسي، مجمع البيان، ج١، ص ٣٨٣، الصغير، الأدوات في كتب التفسير، ص ٤١٤.

(٧) انظر: الفراء، معاني القرآن، ج١، ص ٤٦٤ - ٤٦٥.

(٨) المرادي، الجنى الداني، ص ٥٨٧.

وذكر المرادي ^(١) أنّ الذي ذهب إليه النحاة المغاربة أنها (لكن) المخففة إذا وقعت قبل الجملة، فهي حرف ابتداء لا حرف عطف، وقيل إنها تكون حرف عطف، تعطف جملة على جملة إذا وردت بغير واو.

وقال ابن هشام ^(٢) جعلوها عاطفة بشرطين إذا وليها مفرد، وهما: أن يتقدمها نفي أو نهي نحو "ما قام زيد لكن عمرو ... وإذا جاءت لكن بعد "قام زيد" كانت حرف ابتداء، أي قام زيد ولكن عمرو لم يقم، أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك على العطف.

لعل:

حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر ^(٣)، وذكر الزركشي "أنها تجيء لمعان ^(٤):
الأول: التّرجي في المحبوب وقيل (التّوقع) نحو "لعلّ الله يَغْفِرُ لنا"، وللاشفاق في المكروه نحو: "لعلّ الله يغفر للعاصي" ^(٥)، وإن كان هذا المثال يبدو لي والله أعلم أنه توقع شيء محبوب وهو "المغفرة" فيكون أقرب إلى التّرجي منه إلى الإشفاق، ولعلّ قولك: "لعلّه يهينك" ^(٦) أقرب إلى التّوضيح، من المثال السابق، وذكر الزركشي أنها وردت في كلام من يستحيل عليه الوصفان (محبوب، مكروه) معللاً ذلك بأنّ التّرجي يكون عند الجهل بالعاقبة، وكذلك بالنسبة للخوف والاشفاق، وذكر بأنّ من النّحاة من صرّفها إلى المخاطبين مستشهدا بقول سيبويه في قوله تعالى: (لَعَلَّه يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى) [طه ٤٤] بمعنى "كونا على رجائكما في ذكرهما"، وهذا الكلام منظور فيه إلى موسى وهارون عليهما السلام؛ لأنّهما لم يكونا جازمين بعدم إيمان فرعون، وذكر بأنّ هذا أحسن من قول الفراء بأنّها تعليلية أي كي يتذكر لما فيه من إخراج اللفظ عن موضوعه ^(٧).

(١) انظر: المرادي، الجني الداني، ص ٥٩٠ - ٥٩١.

(٢) انظر: ابن هشام، مغنى اللبيب، ص ٣٨٥ - ٣٨٦.

(٣) السيوطي، الإتيان ج ١ ص ٦١٥ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل ج ٨ ص ٥٨، والسامرائي، معاني النّحو ج ١ ص ٣٠٤.

(٤) انظر: الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٣٩٢ - ٣٩٣.

(٥) انظر: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٩٢، السيوطي، الإتيان، ج ١، ص ٦١٥.

(٦) انظر: الزمخشري، الكشاف ج ١، ص ١٢٣، وابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص ٦٥، ابن عقيل، شرح ابن عقيل ج ١ ص ١٧٨.

(٧) انظر: الزركشي، البرهان ج ٤ ص ٣٩٢ و ج ٤ ص ٥٧، وسيبويه، الكتاب ج ١ ص ١٦٧، وابن يعيش، شرح المفصل،

إلا أنّ بعض النّحاة ذهبوا إلى أنّ (لعل) في هذه الآية هي للتعليل، وأنّها عند من لم يثبت ذلك فهي محمولة عنده على الرّجاء، ويصرفه عند ذلك للمخاطبين مفسرين ذلك بـ "إذهبا على رجائكما، وطمعكما من فرعون"، فالرّجاء لهما، أي باثروا أمره مباشرة من يرجو، ويطمع في إيمانه مع العلم أنّ فرعون لا يؤمن لكن لالتزام الحجة وقطع المعذرة^(١).

وقد ذكر الزركشي أنّها تأتي بمعنى الخوف وخرّج عليه قوله تعالى: (لعلّ الساعة قريبٌ) [الشورى ١٧]، فإنّ الساعة مخوفة في حق المؤمنين مُستدلا على كلامه بقوله تعالى: (والذين آمنوا مُشفقون منها) [الشورى ١٨]^(٢)، وهو بهذا يردّ على الزمخشري الذي أنكر ذلك وجعل (لعل) في هذه الآية للتّرجي أو الإشفاق في المكروه^(٣) والمعنى أنّ الله أمر بالعدل والعمل بالشرائع قبل أن يفاجئ اليوم الذي لا ريب في حصوله، فعمل هنا إشفاق^(٤).

وذكر الزركشي أنّه قيل في (لعل) في قوله تعالى: (يا أيّها النّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ، لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) [البقرة ٢١] أنّ فيها إطماع للمؤمن لبلوغ بإيمانه درجة النّقوى، وذكر الزمخشري^(٥) بأنّها جاءت في مواضع من القرآن الكريم للإطماع، وبما أنّ الله يحقق ما أطمع فيكون بذلك بمثابة وعده المحتوم وفاؤه به؛ ولهذا قيل أنّها (لعل) من الله واجبة^(٦)، ورأى الزركشي^(٧) بأنّ الإطماع إنّما يحسن دون التّحقيق لإبعاد التوكّل على العباد، واستشهد لذلك بقوله تعالى: (يا أيّها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبةً نصوحاً عسى ربكم أن يكفر عنكم) [التّحريم ٨].

وقيل^(٨) أيضاً هي طمع وإشفاق، وقد ردّها المفسّرون، وقالوا أنّ الطمع والإشفاق لا يصح على الله تعالى، وقيل^(٩) إنّ كان طمعا، فإنّ ذلك يقتضي في كلامهم تارة طمع المخاطب وتارة المخاطب وتارة طمع غيرهما، وخرّج على ذلك قوله تعالى: (لعلنا ننبع السّحرة) [الشّعراء ٤٠] أي

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ج٨ ص٨٥، وابن مالك، تسهيل الفوائد، ص٦١، السامرائي، معاني النحو ج١ ص٣٠٥.

(٢) الزركشي، البرهان، ج٤، ص٣٩٢، وانظر: الجامي، الفوائد الضيائية، ج٢، ص٣٥٣.

(٣) انظر: الزمخشري، الكشاف، ج١، ص١٢٣-١٢٤، والسيوطي، الإتقان، ج١، ص٦١٠.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٨، ص٨٥.

(٥) الزمخشري، الكشاف، ج١، ص١٢٣-١٢٤.

(٦) الزركشي، البرهان، ج٤، ص٣٩٣.

(٧) المصدر نفسه، ج٤، ص٣٩٣.

(٨) المصدر نفسه، ج٣، ص٣٩٣.

(٩) المصدر نفسه، ج٣، ص٣٩٣.

طَمَعَ مِنْهُمْ فِي فِرْعَوْنَ، وَقَوْلُهُ: (لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى) [طه ٤٤] وهو إطماع موسى، وهارون، ومعناه قولاً له قولاً لينا راجين أن يتذكر، أو يخشى، وقوله تعالى: (فلعلك تاركٌ بعض ما يوحى إليك) [هود ١٢] أي تظنُّ بك النَّاسَ، وعليه أيضاً قوله تعالى: (لعلك باخع نفسك) [الشعراء ٢]، وقوله: (واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون) [الأنفال ٤٥] أي راجين الفلاح، كما قال: (يَرْجُونَ رَحْمَةَ اللَّهِ) [البقرة ٢١٨] وقد ذُكِرَ^(١) أَنَّ (لعل) للترجي والإشفاق، وهو معناها ومقتضى لفظها لغة إلا أنها إذا وردت في التنزيل. كان اللفظ على ما يتعارفه النَّاسُ، والمعنى على الإيجاب بمعنى (كي) لاستحالة الشك في أخبار القديم سبحانه، فمن ذلك قوله تعالى: (اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون) [البقرة ٢١] أي كي تتقوا هكذا جاء في التفسير...

وذكر الزركشي^(٢) بأنَّ البعض زعم أنها لا تكون للترجي إلا في الممكن؛ لأنه انتظار، ولا يكون الانتظار إلا في الممكن، وهذا لا يتنافى مع ما جاء في قوله تعالى على لسان فرعون: (لعلني أبلغ الأسباب أسباب السموات، فأطلع إلى إله موسى) [غافر ٣٦-٣٧] فالاطلاع إلى الإله مستحيل وبجهله اعتقد فرعون إمكانه، فهو في باب الجهل، أو من باب السخرية^(٣)، وعليه فالقول بأنَّ (لعل) تختص بالممكن، هو المُمكِنُ عقلاً، وإن استحالة عادة، أو شرعاً. كذا في حاشية البعض وفي هذا نظر، وذلك لقوله تعالى: (فلعلك تاركٌ بعض ما يوحى إليك) [هود ١٢]؛ لأن ترك النبي بعض ما يوحى إليه مستحيل عقلاً، ودليل استحالاته عقلي، كما قرّر في فن الكلام^(٤).

الثاني : التعليل

وقد نحا الزركشي^(٥) على ما تعارف النحاة في جعلها (لعل) للتعليل وخرج عليها قوله تعالى: (فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) [الأنعام ١٥٥]، وقوله: (وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) [النحل ١٥].

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ٨٥، السامرائي، معاني النحو، ج ١، ص ٣٠٥.

(٢) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٣٩٤، الصبان، حاشية الصبان ج ١، ص ٢٧١.

(٣) انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص ٢٨٧، السامرائي، ومعاني النحو، ج ١، ص ٣٠٤.

(٤) انظر: الصبان، حاشية الصبان، ج ١، ص ٢٧١.

(٥) انظر: الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٣٩٤، والفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٦٣١، وأبو حيان، ارتشاف

الضرب، ج ٢، ص ١٣٠، والمرادي، الجني الداني، ص ٥٢٧، وابن هشام، مغني اللبيب، ص ٣٧٩.

حيث فسرها ب (كي) ^(١) وجعل منه ثعلب (معنى التعليل) قوله تعالى: (لَعَلَّ يَنْذَكُرُ) [طه ٤٤] أي "كي" ^(٢). وذهب غيرهم إلى أن لعل في ذلك كله على بابها، وهو الترجي، وهذا الترجي إنما هو من البشر، وممن ذهب إلى ذلك سيبويه ^(٣)، والمبرد ^(٤)، وأبو حيان ^(٥)، وذكر ابن عطية وابن أم قاسم المرادي وأبو حيان أنه مذهب سيبويه ورؤساء اللسان، وأن عدها بمعنى كي خطأ عند البصريين ^(٦).

الثالث: الإستفهام:

وقد ذكر الزركشي بأنها تأتي للاستفهام وخرج عليه قوله تعالى: (لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا) [الطلاق ١]، وقوله أيضا: (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهٗ يَرْكَبُ) [عبس ٣] ^(٧). وقيل إن (لعل) في قوله تعالى: (وَتَتَخَذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ) [الشعراء ١٢٩] للاستفهام ووافق كل من الطبري والطبرسي على ذلك ^(٨).

وذكر أبو حيان أن الذي جعلها في ذلك بمعنى (هل) ضمنها معنى التوبيخ والاستهزاء بهم وفسرها بـ "هل أنتم تخذلون"؟ كما نسب هذا المذهب إلى الكوفيين في مواضع أخرى إلا أنه منعه وحمل (لعل) على بابها ^(٩).

وقد ذكر ابن هشام أن الاستفهام أثبتته الكوفيون، ولهذا علق بها الفعل في قوله تعالى: (لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا) [الطلاق ١] ونحو: (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهٗ يَرْكَبُ) [عبس ٣] ^(١٠).

(١) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٣٩٤.

(٢) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٩٤، وانظر: الصبان، حاشية الصبان ج ١، ص ٢٧١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٤٨.

(٤) المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ١٨٣.

(٥) أبو حيان، البحر المحيط، ج ١، ص ١٥٥-١٥٦، أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج ٢، ص ١٣٠.

(٦) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج ١، ص ١٩٧، المرادي، الجنى الداني، ص ٥٢٨، وانظر: أبو حيان، ارتشاف

الضرب، ج ٢، ص ١٣٠.

(٧) انظر: الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٣٩٣، وانظر، السيوطي، الإتيان، ج ١، ص ٦١٥.

(٨) الطبري، جامع البيان، ج ١٦، ص ١٦٩، الطبرسي، مجمع البيان، ج ١، ص ١٣٠، الصغير، الأدوات في كتب

التفسير، ص ٦٧١.

(٩) أبو حيان، البحر المحيط، ج ٧، ص ٣٢، انظر، الصغير، الأدوات النحوية في كتب التفسير، ج ١، ص ٦٧٠.

(١٠) ابن هشام، مغنى اللبيب، ص ٣٧٩، وانظر: الهروي، الازهية، ص ١٢٨، السامرائي، معاني النحو، ج ١، ص

والبصريون يُرجعون كل هذه المعاني إلى التّرجي والإشفاق^(١)، وهو الصّحيح حسب رأي فاضل السامرائي الذي يرجعها إلى التّوقّع مطلقاً إذ يمكن إرجاع كل ما ذكر إلى هذا المعنى من ترج وإشفاق نحو قوله (لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا) [الطلاق ١]، وقوله: (وما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي) [عبس ٣] من باب التّرجي، وحديث: (لعلنا أعجلناك) من باب الإشفاق، وقوله تعالى: (وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ) [الشعراء ١٢٩] أي تفعلون فعلً من يرجو الخلود ويتوقعه^(٢). ويبدو لي أنّ ما ذهب إليه البصريون من إرجاع كل معاني لعلّ السابقة الذكر إلى معنى التّرجي والإشفاق أقرب إلى الصحة من غيرهم والله أعلم.

ظن وأخواتها

أولاً: ظنّ

جاء في (لسان العرب) إنه جاء في المحكم أنّ الظنّ "شكّ ويقين، إلاّ إنه ليس بيقين عيان، إنّما هو يقين تدبر. فأما يقين العيان، فلا يقال فيه إلاّ علم"^(٣)، وقيل أن "استعمالها بمعنى العلم غير مشهور في كلام العرب"^(٤). وظنّ وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر فتتصّبها مفعولين كما هو رأي الجمهور^(٥).

وقد ذكر الزركشي^(٦) أنّ أصل ظنّ هو الاعتقاد الرّاجح، ومثّل لها بقوله تعالى: (إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ) [البقرة ٢٣٠]، وبأنّها تستعمل بمعنى اليقين معللاً ذلك بأنّ الظنّ فيه طرف من اليقين، لولاه كان جهلاً، واستشهد لذلك بمجموعة من الآيات كقوله تعالى: (وَيَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ) [البقرة ٤٦]، (إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ) [الحاقة ٢٠]، (وظنّ أنّه الفراق) [القيامة ٢٨]، (أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ) [المطففين ٤]، وجعل لهما ضابطين للتفريق بينهما في القرآن وهما^(٧): الأوّل أنّه

(١) السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ١٣٤، السامرائي، معاني النّحو، ج ١، ص ٣١٦.

(٢) انظر: السامرائي، معاني النّحو، ج ١، ص ٣١٦.

(٣) ابن منظور، لسان العرب (ظنّ)

(٤) السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ١٤٩، السامرائي، معاني النّحو، ج ٢، ص ١٩.

(٥) انظر: ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص ١٤١، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٥٥.

(٦) انظر: الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٥٦، وابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص ١٤٤.

(٧) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٥٦.

حيث وُجِدَ الظنّ محموداً مثاباً عليه، فهو اليقّين، وحيث وجد مذموماً متوعداً بالعقاب عليه فهو الشكّ.

والضابط الثاني: أنّه عند اتصال إنّ الخفيفة بـ (ظنّ)، فإنّها تفيد الشكّ كقوله تعالى: (إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ) [البقرة ٢٣٠]، وقوله أيضاً: (بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ) [الفتح ١٢] وفي حالة اتصالها بـ (إنّ) المشدّدة أفادت اليقّين ومثّل لها بقوله تعالى (إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيهِ) [الحاقة ٢٠]، (وظنّ أنّه الفراق) [القيامة ٢٨]، وعلل^(١) ذلك بأنّ (أنّ) المشدّدة للتأكيد فدخلت على اليقّين كقوله تعالى: (وَعَلِمَ أَنْ فِيكُمْ ضَعْفًا) [الأنفال ٦٦]، وقوله: (فاعلم أنّه لا إله إلاّ الله) [محمد ١٩]، وأنّ الخفيفة دخلت في الشكّ كقوله تعالى: (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً) [المائدة ٧١] والحسبان شكّ.

وذكر الزركشي أنّه قيل: "فإن قيل: يردّ على هذا الضابط بقوله تعالى: (وظنّوا أنّ لا ملجأ من الله إلاّ إليه) [التوبة ١١٨] قيل: لأنّها اتصلت بالفعل"^(٢) وقال السيوطي في الإتيان^(٣) بأنّها هنا اتصلت بالاسم وهو (ملجأ)، وفي الأمثلة السابقة اتصلت بالفعل. ويبدو لي أكثر دقة وصحة مما ذكره الزركشي.

وقد نقل الزركشي^(٤) عن الرّاعب في تفسيره لسورة البقرة أنّه قال: الظنّ أعم ألفاظ الشكّ واليقّين، وهو اسم لما حصل عن أمانة، فمتى قويت أدّت إلى العلم، ومتى ضعفت جدا لم تتجاوز حدّ الوهم، وأنّه متى قوي استعمل فيه "أنّ" المشدّدة و "أنّ" المخفّفة منها، ومتى ضعف استعمل معه (أنّ) المختصة بالمعدومين من الفعل، نحو ظننت أنّ أخرج، وأنّ يخرج، فالظنّ إذا كان بالمعنى الأوّل محمود وإذا كان بالمعنى الثاني فمذموم، ومثّل للأوّل بقوله تعالى: (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ) [البقرة ٤٦].

ومثّل للثاني بقوله تعالى: (إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ) [الجاثية ٢٤] وقوله: (وَإِنَّ الظنّ لا يُغني من الحقّ شيئاً) [النجم ٢٨] وهذا يعني أنّ كلّ ظنّ استعمل معه (أنّ) المختصة بالمعدومين من القول والفعل وهي الناصبة للأفعال يفيد الشكّ^(٥). وقد ذهب بعض النحاة إلى أنّها للظنّ مع احتمالها اليقّين

(١) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٥٦، والسيوطي، الإتيان ج ١ ص ٥٨٤

(٢) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٥٦.

(٣) انظر: السيوطي، الإتيان ج ١، ص ٥٨٠، والسامرائي، معاني النحو ج ٢، ص ٢٠.

(٤) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٥٠

(٥) انظر: السامرائي، معاني النحو، ج ٢، ص ٢١.

في بعض المواضع^(١) وقد ذكر ابن يعيش أنه "قد يُقَوَّى الرَّاجِحُ في نظر المنكلم، فيذهب بها مذهب اليقين، فتجري مجرى علمت، فنقضي مفعولين أيضاً من ذلك قوله تعالى: (وَرَأَى الْمَجْرُمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا) [الكهف ٥٣]، فالظن ههنا يقين، لأن ذلك الحين ليس حين شك"^(٢).

جعل

له دلالات لغوية يختلف إعراب ما بعدها باختلاف الدلالة. قيل هو لفظ عام في الأفعال كلها، وهو أعم من فعل وسائر أخواتها^(٣).

وقد أشار الزركشي إلى "أنّ جعل" هي أحد الأفعال المشتركة التي هي أمّهات أحداث، وهي: فعل، وعمل، طفق، وأنشأ، وأقبل^(٤).

وقال^(٥) بأنّ لها (جعل) أحوالاً وهي: الأول: أنها بمعنى (سمّى)، وخرّج عليه قوله تعالى: (الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ) [الحجر ٩١]. أي سمّوه كذباً وجعله غيره في هذه الآية بمعنى الحكم بالشيء على الشيء^(٦) واستدل أيضاً على معنى (سمّى) منها بقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْأُنثَى) [النجم ٢٧]^(٧)، وجعلها غيره في هذه الآية بمعنى صير^(٨) وأيضاً بمعنى حكموا بذلك^(٩) وبمعنى اعتقدوهم^(١٠)، وقد ذكر أبو حيان أنه لا يصح جعلها بمعنى صير هنا، وإنما قال بعض النحويين أنها بمعنى سمّى^(١١).

والثاني: بمعنى المقاربة وذكر الزركشي بأنّها مثل (كاد)، و(طفق)، لكنها تفيد ملابسة الفعل والشروع فيه، تقول: جعل يقول، وجعل يفعل كذا؛ إذا شرع فيه^(١٢).

(١) الرضى شرح الكافية، ج ٤، ص ١٥٠، وانظر: الأنباري، أسرار العربية، ص ١٥٦، ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص ٧٩، والسامرائي، معاني النحو، ج ٢، ص ٢٠.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧، ص ٨١.

(٣) الراجحي، المفعول به وأحكامه، ص ٤٧.

(٤) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٢٨.

(٥) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٢٨-١٣٤.

(٦) انظر: السيوطي، الإتيان، ج ١، ص ٥٧٥.

(٧) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٢٨، وانظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج ٢، ص ٢٥٨.

(٨) الزمخشري، الكشاف، ج ٢، ص ٤٣.

(٩) المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ٦٧-٦٩.

(١٠) أبو حيان، البحر المحيط، ج ٢، ص ٢٥٨، ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج ٢، ص ٣٤.

(١١) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج ٢، ص ٢٥٨.

(١٢) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٢٩.

والثالث: بمعنى الخلق والاختراع، وذكر بأنها تُعدّى لواحد، واستشهد لها بقوله تعالى: (وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ والنُّورَ) [الأنعام ١]، أي خلقهما^(١)، أو أحدثها وأنشأها^(٢)، أو أوجدها^(٣)، وكلّها تؤدي معنى واحداً، وهو الخلق، ثم ذكر الزركشي الفرق بين الجعل والخلق فقال: "قيل إنّ الخلق فيه معنى التقدير، وفي الجعل معنى التصيير، كإنشاء شيء من شيء، أو تصير شيء شيئاً، أو نقله من مكان ويتعدّى لمفعول واحد"^(٤)، وعلل ذلك بأنه لا يتعلق إلا من واحد، وهو المخلوق وأيضاً فالخلق يكون عن عدم سابق حيث لا يتقدم مادة، ولا سبب محسوس؛ والجعل يتوقف على موجود مغاير للمجول، يكون منه المجول، أو عنه، كالمادة والسبب^(٥) وأضاف بأنه "لا يراد في القرآن العظيم لفظ (جعل) في الأكثر مراداً به الخلق؛ إلا حيث يكون قبله ما يكون عنه أو منه، أو شيئاً فيه محسوساً عنه، يكون ذلك المخلوق الثاني بخلاف (خلق)، فإنّ العبارة تقع كثيراً به عمّا لم يتقدم وجوده وجود مغاير يكون عنه هذا الثاني قال الله تعالى: (الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور) [الأنعام ١]^(٦)، وفسر ذلك بقوله: "إنّما الظلمات والنور عن أجرام توجد بوجودها، وتعدم بعدمها"^(٧)، واستشهد بمجموعة من آي الذكر الحكيم^(٨).

وقد ذكر الزمخشري الفرق بين الخلق والجعل، أنّ الخلق فيه معنى التقدير، وفي الجعل معنى التضمين وأنه يتعدى إلى مفعول واحد إذا كان بمعنى أحدث وأنشأ، وإلى مفعولين إذا كان بمعنى صير^(٩). فتقول "تركت زيدا عالماً، فإنّ فسرت تركت بـ (صيرت)، فعالماً مفعول ثانٍ، أو بخلقتَ فحالاً، وإذا حمّل قوله تعالى: (وتركهم في ظلمات لا يبصرون) [البقرة، ١٧] على الأول، فالظرف، و(لا يبصرون) مفعول ثانٍ تكرر كما يتكرر الخبر، أو الظرف مفعول ثانٍ، والجملة بعده حال، أو بالعكس، وإن حمّل على الثاني فحالان"^(١٠).

(١) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٢٩، وانظر: الرضي، شرح الكافية، ج ٤، ص ١٧٣.

(٢) انظر: الزمخشري، الكشاف، ج ٢، ص ٤٣.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٢، ص ١١.

(٤) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٢٩.

(٥) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٢٩.

(٦) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٤٩.

(٧) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٢٩.

(٨) انظر: (الرعد ٣)، (الزخرف ١٢)، (الأعراف ١٨٩)، (النساء ١).

(٩) انظر: الزمخشري، الكشاف، ج ٢، ص ٤٣.

(١٠) ابن هشام، مغنى اللبيب، ج ٢، ص ٧٨٢.

الرَّابِع: ذكر الزركشي^(١) أنها تأتي بمعنى النقل من حال إلى حال، والتصيير، فيتعدى إلى مفعولين، واستشهد لذلك بقوله تعالى: (اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا) [إبراهيم ٣٥]، وغيرها من الآيات^(٢) وقيل " (جعل) هنا بمعنى التصيير فيتعدى لاثنتين"^(٣).

الخامس: وقال الزركشي^(٤) تأتي بمعنى الاعتقاد، واستشهد لها بقوله تعالى: (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً) [الزخرف ١٩] وفسرها باعتقادهم إناثاً.

وذكر بأنه "يجوز أن تكون (جعل) بمعنى النقل والتصيير، ووجه النقل فيه هو أن الملائكة في نفس الأمر ليسوا إناثاً، فهو لاء الكفار نقلوهم باعتقادهم، فصيروهم في الوجود الذهني إناثاً"^(٥). ومنهم من جعلها بمعنى التسمية^(٦)، كقوله تعالى: (فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون) [البقرة ٢٢]؛ أي لا تسموها أنداداً، ولا تعتقدوها، وعلل^(٧) ذلك بأنهم ما سموها حتى اعتقدوها، ورأى الدكتور الراجحي^(٨) أن التقدير صيروهم إناثاً بالقول، التسمية كما تقول جعل زيداً عمراً فاسقاً، أي صيره بالقول كذلك.

السادس: قال الزركشي^(٩) أنها تأتي بمعنى الحكم بالشيء على الشيء ويكون في الحق والباطل، واستشهد للأول بقوله تعالى: (إنا رادوه إليك وجاعلوه من المرسلين) [القصص ٧]، وللثاني بقوله تعالى: (وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والأنعام نصيباً) [الأنعام ١٣٦].

السابع: ذكر الزركشي^(١٠) نقلاً عن الفارسي^(١١) أنها تأتي بمعنى (ألقى) فيتعدى لمفعولين: أحدهما بنفسه، والآخر بحرف الجر مثل قولك: جعلت متاعك بعضه فوق بعض وأيضاً بقوله تعالى:

-
- (١) الزركشي، البرهان، ج٤ ص١٣٠، وانظر، الراجحي، المفعول به وأحكامه، ص٤٨، خضير، قضايا المفعول به، ص٢٦٨.
- (٢) انظر: (البقرة ٢٢)، (نوح ١٩)، (الأنبياء ٥٨)، (القصص ٤١)، (الإسراء ٦)، (ص ٥)، (عم ١٠).
- (٣) العبري، إملاء ما من به الرحمن، ج١، ص٦١، الراجحي، والمفعول به وأحكامه، ص٤٨.
- (٤) الزركشي، البرهان، ج٤ ص١٣٢-١٣٣، وانظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٢، ص٢٥٨، وابن هشام، أوضح المسالك، ج٢، ص٣٤، ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج١، ص٣٥٦.
- (٥) انظر: الزركشي، البرهان، ج٤، ص١٣٣.
- (٦) الفارسي، الإيضاح العضدي، ج١، ص٣٢.
- (٧) الزركشي، البرهان، ج٤، ص١٣٣.
- (٨) الراجحي، المفعول به وأحكامه، ص٤٨.
- (٩) الزركشي، البرهان، ج٤، ص١٣ وانظر: السيوطي، الإيقان، ج١، ص٥٧٥.
- (١٠) انظر: المصدر نفسه، ج٤، ص١٣٤.
- (١١) الفارسي، الإيضاح العضدي، ج١، ص٣٣، وانظر: خضير، قضايا المفعول به، ص٢٦٧.

(ويجعل الخبيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ) [الأنفال ٣٧]، وذكر^(١) أن بَعْضَهُ بَدَلٌ مِنَ الْخَبِيثِ، وأيضاً بقوله تعالى: (وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيًّا) [الرعد ٣]، أي ألقى، واستدلَّ على هذا المعنى بقوله تعالى في الآية الأخرى التي عللَّ فيها المراد بخلق الجبال، وأبان إنعامه، فقال: (وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيًّا أَنْ تَمِيدُ بِكُمْ) [النحل ١٥].

وقد قيل^(٢) بأنها تتعدى إلى مفعول واحد، وقيل أيضاً هي متعدية إلى الثاني بحرف الجر وليس الثاني هو الأول.

رأى

ذكر الزركشي في عمل (رأى) أنها "إن كانت بصرية تعدت لواحد، أو علمية تعدت لاثنتين، وحيث وقع بعد البصرية منصوبان كان الأول مفعولها، والثاني حالاً، وذكر بأنه مما يحتمل الأمرين قوله تعالى: (وتَرَى النَّاسَ سُكَارَى، وَمَا هُمْ بِسُكَارَى) [الحج ٢] فإن كانت بصرية كان الناس مفعولاً و"سكاري" حالاً، وإن كانت علمية فهما مفعولاهما، منها قوله تعالى: (ويَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ) [الزمر ٦٠]، فهذه الجملة (وَجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ) في موضع نصب إمّا على الحال إن كانت بصرية، أو مفعول ثانٍ إن كانت قلبية"^(٣).

ألم تر

ذكر الزركشي في قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ) [الفرقان ٤٥]؛ أنه دخلها معنى التعجب، كأنه قيل: ألم تعجب إلى كذا! فَتَعَدَّتْ بِإِلَى كَأَنَّهُ: أَلَمْ تَنْظُرْ، وَدَخَلَتْ (إِلَى) بِمَعْنَى التَّعَجُّبِ، وعلق الفعل على جملة الاستفهام^(٤).

أما الرازي فذكر أن ل(رأى) في هذه الآية وجهين: أحدهما أنه من رؤية العين، والثاني، أنه من رؤية القلب بمعنى العلم، فإن حملناه على رؤية العين، فالمعنى ألم تر إلى الظل كيف مده ربك، وإن كان تخريج لفظه على عادة العرب أفصح، وإن حملناه على العلم، وهو اختيار "الزجاج"، فالمعنى ألم تعلم، وهذا أولى^(٥).

(١) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٣٤، الراجحي، المفعول به وأحكامه، ص ٤٧.

(٢) انظر: الراجحي، المفعول به وأحكامه، ص ٤٧.

(٣) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٤٩، وانظر: العبكري، إملاء ما من به الرحمن، ج ٢، ص ٢١٥.

(٤) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٥١.

(٥) الرازي، التفسير الكبير، ج ٢٤، ص ٨٨.

وقيل مَعْنَاهُ هُنَا "ألم تعجب إلى كذا"، أو اقتضى معنى النَّظَرِ المؤدِّي إلى الاعتبار، وهي دلالة الفعل (رأى) إذا عدي بـ(إلى)^(١).

وقيل أن معنى (ألم تر) في كل ما في كتاب الله تعالى: أَلَمْ تَعْلَمْ، و أَلَمْ تَخْبُرْ يَا مُحَمَّدَ، فهو من رؤية القلب، والعلم، لا من رؤية العين^(٢).

أرأيت

تطرق الزركشي إليها حيث قال: "وأما (أرأيت) فبمعنى (أخبرني)، ولا يُذكر بعدها إلا الشرط، وبعده الإستفهام، على التقديم والتأخير؛ كقوله تعالى: (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ...)[الأنعام ٤٦] و (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا)[الملك ٣٠] وقوله (أرأيت الذي يكذب بالدين)[الماعون ١]"^(٣).

وجعل الزركشي^(٤) من شروطها إن كانت بمعنى (أخبرني) أن تقع على اسم مفرد، أو جملة شرط "ومن شواهد (أرأيت) التي دخلت عليها همزة الإستفهام ودخلت (أرأيت) على جملة الشرط: قوله تعالى: (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتًا أَوْ نَهَارًا)[يونس ٥٠] ومن شواهد دخولها على المفرد قوله تعالى: (قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ)[الكهف ٦٣]"^(٥). وذكر أنها تأتي بمعنى (انتبه) كقولك: أرأيت زيدا فإنني أحبه، أي انتبه له، فإنني أحبه ولا يلزمه الاستفهام^(٦). وقال: "إذا دخلت الهمزة على (أرأيت) امتنع أن تكون من رؤية البصر أو القلب، وصارت بمعنى أخبرني"^(٧).

وقال فاضل السامرائي أن "معنى (أرأيت) أخبر، وهو منقول من (أرأيت) بمعنى (أبصرت) أو (عرفت)، كأنه قيل: أَلْبَصَرَتُهُ، وشاهدت حاله العجيبة، أو عرفتُها أخبرني عنها، فلا يستعمل إلا في الاستخبار عن حالة عجيبة"^(٨).

(١) الراجحي، المفعول به وأحكامه، ص ٦٠.

(٢) انظر: ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ص ١٩١.

(٣) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٥١، والسمرائي، معاني النحو، ج ٢، ص ١٥.

(٤) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٥٣، وانظر: الراجحي، المفعول به وأحكامه، ص ٦١.

(٥) انظر: الراجحي، المفعول به وأحكامه، ص ٦٢.

(٦) الزركشي، البرهان ج ٤، ص ١٥٣.

(٧) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٧٨.

(٨) السامرائي، معاني النحو ج ٢، ص ١٥.

أرأيتك

قال الزركشي: "وأما (أرأيتك) فقد وقعت هذه اللفظة في سورة الأنعام في موضعين^(١) وغيرها، وليس لها في العربية نظير لأنه جمع فيها بين علامتي خطاب، وهما التاء والكاف، والتاء اسم بخلاف الكاف، فإنها عند البصريين حرف يفيد الخطاب، والجمع بينهما يدلُّ على أن ذلك تنبيهها على مبناها عليه من مرتبة، وهو ذكر الاستبعاد بالهَلَاك، وليس فيما سواها ما يدلُّ على ذلك، فاكتفى بخطاب واحد"^(٢). وقد نقل^(٣) عن ابن فارس^(٤) رأيه في قوله تعالى: (أرأيتك هذا الذي كَرَّمْتَ عَلَيَّ) [الإسراء ٦٢] قال البصريون: هذه الكاف زائدة زيدت لمعنى المخاطبة، قال محمد بن يزيد:^(٥) وكذلك رويدك زيدا، قال: والدليل على ذلك أنك إذا قلت: أرأيت زيدا، فإنما هي: أرأيتك زيدا؟ لأنَّ الكاف لو كانت اسما استحال أنْ تعدى (أرأيت) إلى مفعولين، إلا والثاني هو الأول، يريد قولهم: "أرأيت زيدا قائما" لا يتعدى "رأيت" إلى مفعولين إلا إلى مفعول هو (زيد)، ومفعول آخر هو (قائم)، فالأول هو الثاني.

ويرى سيبويه وغيره أنها من قول العرب، حيث يقول في (باب متصرف رويد، ولحاق الكاف بها) "مما يدلُّك على أنه ليس باسم أي (الكاف) قول العرب: أرأيتك فلانا ما حاله، فالتاء علامة المضمرة المخاطبة المرفوعة، ولو لم تلحق الكاف كنت مستغنيا كاستغنائك حين كان المخاطب مقبلا عليك (عن قولك يا زيد) ولحاق الكاف كقولك يا زيد، لمن لو لم تقل له يا زيد استغنيت، فإنما جاءت الكاف في أرأيت، والنداء في هذا الوضع توكيدا، وما يجيء في اللام توكيدا، لو طرَحَ كان مستغنى عنه كثيرا"^(٦).

أي أنه يرى أنها من قول العرب وأنَّ (الكاف) في (أرأيتك) لا محل لها من الإعراب وهو رأي البصريين، ورأى الكسائي أنها في محل نصب، وتابعه بعض البغداديين على ذلك^(٧). وذكر^(٨) أن

(١) في قوله تعالى: (قل أرأيتم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة) [الأنعام ٤٠]، وفي قوله: (قل أرأيتم إن أتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة) [الأنعام ٤٧]، وفي قوله: (قل أرأيتم هذا الذي كَرَّمْتَ عَلَيَّ) [الإسراء ٦٢].

(٢) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٥١، وانظر: الراجحي، المفعول به وأحكامه، ص ٦٥.

(٣) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٥٢-١٥٣.

(٤) ابن فارس، الصاحب، ص ١١١.

(٥) انظر: المبرد، المقتضب، ج ٣، ص ٢٧٧.

(٦) سيبويه، الكتاب ج ١، ص ٢٤٥.

(٧) الراجحي، المفعول به وأحكامه، ص ٦٥.

(٨) انظر: الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٥٢-١٥٣.

الاختلاف كان في موضع الكاف، إذ ذهب سيبويه بأن لا موضع لها^(١)، والسكاكي رأى بأن موضعها النصب والفراء قال بالرفع^(٢).

وقد أوجز الدكتور الراجحي هذا الخلاف في قوله: "القول بأنّ (الكاف) حرف خطاب لا محلّ له من الإعراب هو أقوى الآراء لأنها لو كانت اسماً لكانت مجرورة ولا يوجد الجار هنا، أو مرفوعة وهو باطل؛ لأنّ الكاف ليست من ضمائر الرفع، ولا رافع لها وليست فاعلاً؛ لأنّ التاء فاعل، ولا يكون لفعل واحد فاعلان وهو بهذا يرد على الفراء والقول بأنّ الكاف في موضع نصب أو منصوب في معنى المرفوع مردود ودليله في ذلك؛ أنها لو كانت في موضع نصب لكانت المفعول الأول من المفعولين الذين يقتضيهما (رأيتَ)، والمفعول الأول في المعنى هو المفعول الثاني، فإذا قلت رأيتك زيدا ما فعل استحال أن يكون المخاطب غائباً وكذلك لأنّ هذا الفعل لا يتعدى إلى ثلاثة أفعال لتكون الكاف مفعولاً ثالثاً"^(٣).

وهو بذلك يرى أنّ الكاف في (أرأيتك) حرف خطاب لا محلّ له من الإعراب بدليل إلحاقهم إياه في ذلك، وتلك، وهناك، وأولئك.^(٤)

(١) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٢٥٤ .

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج١، ص ٢٢٢ .

(٣) الراجحي، المفعول به وأحكامه، ص ٦٥ .

(٤) الراجحي، المفعول به وأحكامه، ص ٦٦ .

المبحث الثاني: المنصوبات

المفعول به

تناول الزركشي ما يتعدى إلى مفعولين، فذكر سأل وأعطى وواعد وأنه يجوز الاقتصار على مفعول واحد.

سأل: ذكر^(١) أن (سأل) تتعدى المفعولين، كأعطى، ويجوز الاقتصار على أحدهما وذكر^(٢) أنها قد تتعدى بغير حرف، كقوله تعالى: (وَسَأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَ أَلْوَا مَا أَنْفَقُوا) [الممتحنة ١٠] و(فاسألوا أهل) [الأنبياء ٧].

وقد تتعدى بالحرف؛ إمّا بالباء كقوله تعالى: (سأل سائل بعذاب واقع) [المعارج ١]، وإمّا بـ (عن) كقولك: سل عن زيد. وكذا (وسألهم عن القرية) [الأعراف ١٦٣].
وذكر أبو علي الفارسي^(٣) أنه إذا اقتصر فيه التعدّي إلى مفعول واحد كان على ضربين: الأول أن يتعدى بنفسه مثل قوله تعالى: (فاسألوا أهل الذكر) [الأنبياء ٧]، والثاني: أن يتعدى بحرف الجر (الباء) أو (عن)، والغالب بـ (عن).

وجوه تعدية "سأل" إلى مفعولين:

بين الزركشي أنها تكون على ثلاثة أضرب أحدها: أن تكون بمنزلة "أعطيت" كقولك: سألت زيدا بعد عمرو حقاً أي استعطيته، أو سألته أن يفعل ذلك.
الثاني: بمنزلة اخترت الرجال زيدا كقوله تعالى: (ولا يسأل حميمٌ حميماً) [المعارج ١٠] أي عن حميم لذهوله عنه.

والثالث: أن يقع موقع الثاني منها استفهام. كقوله تعالى: (سل بني إسرائيل كم أتيناهم) [البقرة ٢١١]، (واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون) [الزخرف ٤٥]، وذكر في قوله تعالى: (سأل سائل بعذاب واقع) [المعارج ١]، أن المعنى سأل سائل النبي صلى الله عليه وسلم، أو المسلمين بعذاب واقع، فلم يذكر المفعول الأول...^(٤).

(١) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٦٤، الراجحي، المفعول به وأحكامه، ص ٧٨.

(٢) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٦٤.

(٣) انظر: الفارسي، الحجة في علل القراءات، ج ٢، ص ١٦٣.

(٤) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٦٥، وانظر: الفارسي، الحجة في علل القراءات، ج ٢، ص ١٦٦، الراجحي، المفعول به وأحكامه، ص ٨٣.

وعد:

وقد تعرّض الزركشي للفعل (وعد) حيث قال: "إنه فعل يتعدى لمفعولين، يجوز الاقتصار على أحدهما كأعطيته، وليس كظننت، قال تعالى: (وواعدناكم جانب الطور الأيمن) [طه ٨٠] ف"جانب" مفعول ثان، ولا يكون ظرفاً لاختصاصه، أي وعدناكم أتيانه، أو مكثاً فيه وقوله تعالى: (وعدكم الله مغنم كثيرة تأخذونها) [الفتح ٢٠]"^(١)، واستشهد الزركشي للفعل وعد بمجموعة من الآيات القرآنية^(٢) منها على سبيل الذكر: قوله: "وأما قوله تعالى: (ألم يعدكم ربكم وعداً حسناً) [طه ٨٦]، (إن الله وعدكم وعد الحق) [إبراهيم ٢٢] فيحتمل انتصاب الواحد بالمصدر، أو بأنه المفعول الثاني وسمى الموعود به الوعد، كالمخلوق الخلق"^(٣).

وقد ذكر الدكتور محمد أحمد خضير أن: "مُعْرَبِي القرآن أجازوا في إعراب بعض الكلمات المنصوبة وجهين أحدهما: أن يكون المنصوب مفعولاً به، والثاني: أن يكون مصدراً (مفعولاً مطلقاً)"^(٤).

تقديم المفعول به:

ذكر الزركشي^(٥) أن للتقديم أسباباً كثيرة منها:

أولاً: لمشاكلة الكلام ورعاية الفاصلة: جاء ذلك في قوله تعالى: (واسجدوا لله الذي خلقهن إن كنتم إياه تعبدون) [فصلت ٣٧] فذكر الزركشي^(٦) أنه قدم قوله: "إياه"، وهو المفعول على جملة "تعبدون" لمشاكلة رعوس الآي، وخرج عليه أيضاً قوله تعالى: (فأوجس في نفسه خيفة موسى) [طه ٦٧] فقال^(٧) قدم المفعول، وأخر الفاعل لأجل رعاية الفاصلة، وعلل ذلك بقوله^(٨) أنه لو أخر (في نفسه) عن (موسى)، فانتاسب الفواصل؛ لأن قبله قوله تعالى: (ويؤخّل إليه من سحرهم أنها تسعى) [طه ٦٦] وبعده قوله تعالى: (إنك أنت الأعلى) [طه ٦٨]، ثم ذكر لهذا التأخير حكمة أخرى بقوله: "للتأخير حكمة

(١) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٦٦، القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج ٢، ص ٤١٧.

(٢) انظر: (المائدة ٩)، (النور ٥٥)، (النساء ١١).

(٣) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٦٦، ج ٣، ص ١٧٣.

(٤) خضير، قضايا المفعول به، ص ٣٧.

(٥) انظر: الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٢٣٣.

(٦) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٣٤.

(٧) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٣٤.

(٨) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٣٤.

أخرى وهي أنّ النَّفس تتشوق لفاعل "أوجس"، فإذا جاء بعد أن أُخِر وقع بموقع^(١)، والملاحظ أنّ هذا الوجه المتعلّق بالمعنى، والذي ذهب إليه الزركشي أولى من الملحظ المتعلق بالشكل وهو اتساق الفواصل والذي ذهب إليه ابن الأثير، سماه "تحسين النّظم"، إذ علق على ذلك بقوله: "إنّما قدّم المفعول على الفاعل، وفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول، وبحرف الجر قصداً لـ (تحسين النّظم)"^(٢)؛ لأنّ فواصل الآي على الألف^(٣).

"وتؤثر الفاصلة القرآنية في نظم الكلام، وقد يأتي التقديم والتأخير لأجلها، ومال التعبير القرآني إلى ذلك مراعاة للحس الصوتي، وانسجاماً مع التناغم الموسيقي الذي ألفه العرب، فالفاصلة مناسبة لفظية تريح القارئ، وترشده إلى تلوين الصورة، وتزيد من روعة التلاوة بما تخلع عليه من إيقاع مُحَبَّب ونغم جميل وتطريب آخاذ"^(٤) غير أنّ ذلك ليس هو الغرض الأساس، والجرس، والإيقاع تابعان له^(٥).

ثانياً: توافق رعوس الآي: وذلك في قوله (وممّا رزقناهم يُنفقون) [البقرة ٣٠] قال الزركشي^(٦) "أخر الفعل عن المفعول فيها، وقدّمه فيما قبلها في قوله: (يؤمنون بالغيب ويطيرون الصلاة) لتوافق رعوس الآي، قاله أبو البقاء^(٧)".

وعلق^(٨) على ذلك بقوله: "وهو أجود من قول الزمخشري^(٩) قدّم المفعول للاختصاص".
ثالثاً: أن يكون التقديم لإرادة التّكيت والتّعجيب من حال المذكور، كتقديم المفعول الثاني على الأوّل نحو قوله تعالى: (وجعلوا لله شركاء الجن) [الأنعام ١٠٠] حيث قال الزركشي^(١٠): "إنّ الأصل في الآية (الجن شركاء)، فقدّم المفعول الثاني على الأوّل؛ لأنّ المقصود التّوبيخ، ولذلك يكون تقديم

(١) الزركشي، البرهان، ج ١، ص ٦٢-٦٣.

(٢) ابن الأثير، المثل السائر، ج ٢، ص ٢٤١-٢٤٢.

(٣) التفنّازاني، شرح المختصر، ج ١، ص ١١٩.

(٤) انظر: الزركشي، البرهان، ج ١، ص ٥٤، وبدوي، من بلاغة القرآن، ص ١١٣، ولاشين، الفاصلة القرآنية، ص ٣٧.

(٥) الزيدي، الجرس والإيقاع في تعبير القرآن، ص ٣٥١-٣٥٢.

(٦) الزركشي، البرهان، ج ١، ص ٦٣.

(٧) العكبري، إملاء مامن به الرّحمن، ج ١، ص ١٨، والتبيان في إعراب القرآن، ج ١، ص ٢٥.

(٨) الزركشي، البرهان، ج ١، ص ٦٣.

(٩) الزمخشري، الكشاف، ج ٣، ص ١٣-١٤.

(١٠) انظر: الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٢٣٦.

(الشركاء) أبلغ في حصوله أمّا الزمخشري، فقد تساءل عن فائدة التّقديم في هذه الآية بقوله: "فإن قلت: فما فائدة التّقديم؟ قلت: فائدة استعظام أن يتخذ الله شريك من كان ملكاً، أو جنياً، أو انسياً، أو غير ذلك، ولذلك قدّم اسم (الله) على الشركاء"^(١). وجعل السكاكي^(٢) هذا النمط من التّقديم للاهتمام والعناية.

وقد اعترض الخطيب القزويني على رأي السكاكي بقوله: "وقد علم بهذا أنّ كل فعل متعدّ إلى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر أحدهما إلا باعتبار تعلّقه بالآخر، إذا قدم أحدهما على الآخر، ولم يصحّ تعليل تقديمه بالعناية"^(٣) ثم ذكر^(٤) أنّ التّقديم في الآية الكريمة لأمر يفرضه المعنى، فإنّها سيقت للإنكار التوبيخي، وهو إنكار أن يتخذ لله شريكاً من الجن أو من غيرهم، فلو لم يكن ذلك التّقديم لكان المعنى إنكار أن يتخذ الله شريكاً من الجن ولا إنكار في اتخاذ غير الجن شركاء فكان التّقديم لإزالة تلك الشبهة ووضع المعنى موضعه المناسب.

رابعاً: ويأتي تقديم المفعول لعظمه والاهتمام به: فقال الزركشي^(٥): "وذلك أنّ من عادة العرب الفصحاء إذا أخبرت عن مخبر ما - وأنطت به حكماً - وقد يشركه غيره في ذلك الحكم، أو فيما أُخبر به عنه، وقد عطف أحدهما على الآخر بالواو المقترضية عدم الترتيب فإنهم مع ذلك إنّما يبدعون بالأهم والأولى".

وهذا ما لم يفت النّحاة واللّغويون إذ نقل الزركشي^(٦) عن سيبويه^(٧) أنّه قال: "كأنهم يقدمون الذي شأنه أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهمانهم، ويُعنيانهم"، ومعنى هذا القول أنّ هدف المتكلم إفهام السامع، وتبيان المعنى الذي يريده له؛ لذا يقدّم في حديثه أهم ما يقصد إيصاله إليه أوّلاً .

(١) الزمخشري، الكشاف، ج٢، ص٥٢ .

(٢) انظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص٤٤٠ .

(٣) القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ج٢، ص١٧١ .

(٤) انظر: المصدر نفسه، ج٢، ص١٧١ .

(٥) الزركشي، البرهان، ج٣، ص٢٣٥ .

(٦) المصدر نفسه، ج٣، ص٢٣٥ .

(٧) انظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٤ .

واستشهد الزركشي^(١) بعدد من الآيات القرآنية^(٢) للدلالة على العظمة، والاهتمام منها قوله تعالى: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) [الفاتحة ٥]، فقدّم المفعول، وهو قوله (إِيَّاكَ) على الجملة الفعلية قوله (نعبد) لتخصيص العبادة بالله وحده، فالتقديم هنا لغرض التّخصيص أو الحصر^(٣).

وقد ذكر الزمخشري أنّ معنى الآية "نخصّك بالعبادة، ونخصّك بطلب المعونة"^(٤) موافقا في ذلك السكاكي^(٥)، وقد جعل أبو حيان^(٦) التقديم المفعول هنا للاعتناء، والاهتمام، ولم ير أنه للتّخصيص.

وقد علّل ابن الأثير^(٧) هذا التّقديم تعليلا شكليا بعيدا عن حقيقته وهي مراعاة المعنى، وهو تخصيص العبادة به وحده سبحانه بقوله: "إنّ في تقديم المفعول به مراعاة لحسن النّظم، وتناسق الفواصل الذي هو على حرف النّون، إذ لم ير في هذا التّقديم فائدة الاختصاص، ثم ردّ على الزمخشري بقوله^(٨): "وقد ذكر الزمخشري في تفسيره أنّ التّقديم في هذا الموضوع قصد به الاختصاص، وليس كذلك، فإنّه لم يقدم المفعول به على الفعل للاختصاص، وإنّما قدّم لمكان نظم الكلام؛ لأنّه لو قال: نعبدك، وستعينك، لم يكن له من الحسن ما نقوله: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)". وهذا الذي قاله ابن الأثير ليس هو الوجه، إذ لم يعط للمعنى حقّه في هذا التّقديم، وإنّما بناه فقط على ملحظ شكلي مخالفا في ذلك أصحاب المعاني.

خامسا: ويأتي تقديم المفعول لقصد الحصر: ذكر النّحويون أنّ المفعول به يتقدّم على الفاعل إذا كان الفاعل محصورا بـ (إلّا)، أو بـ (إنّما)، نحو: ما ضرب زيدا إلّا عمرو، أو إنّما ضرب زيدا عمرو^(٩) ومنه "قوله تعالى: (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) [فاطر ٢٨]، وتأخير الفاعل وتقديم المفعول هنا يؤذن أنّ معناه أنّ الذين يخشون الله من عباده العلماء دون غيرهم"^(١٠).

(١) انظر: الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٢٣٥ .

(٢) انظر (البقرة ٤٣)، (التغابن ١٢)، (العلق ١، ٣) .

(٣) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ١٢ .

(٤) الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ١٣-١٤ .

(٥) السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٤٤٠ .

(٦) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج ١، ص ١٦ .

(٧) ابن الأثير، المثل السائر، ج ٢، ص ٣٩ .

(٨) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٩ .

(٩) ابن عصفور، المقرّب، ج ١، ص ٥٤، خضير، قضايا المفعول به، ص ٣٠٣ .

(١٠) الراجحي، المفعول وأحكامه، ص ٩٦ .

وقد تطرق الزركشي إلى ذلك في حديثه عن (مما قُدِّم، والنية به التّأخير)، حيث قال: "فمنه ما يدلّ على ذلك الإعراب، كتقديم المفعول على الفاعل في نحو قوله: (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) [فاطر ٢٨]، و(لن ينالَ اللهُ لِحُومُهَا ولا دِمَائُهَا) [الحج ٣٧]، و(إذ ابتلى إبراهيمَ ربُّهُ) [البقرة ١٢٤]، ونحوه مما يجب في الصنّاعة النّحوية كذلك، ولكن ذلك لقصد الحصر"^(١).

وذكر ابن جنّي أنّ إبراهيم مفعول مقدّم، وربّه فاعل مؤخر وجوبا"^(٢)، فالمفعول مقدّم، وهو واجب التّقديم على فاعله عند جمهور النّحويين، لأنّه متى اتّصل بفاعل ضمير يعود على المفعول وجب تقديمه، لئلا يعود على متأخر لفظاً ورتبة هذا هو المشهور... وقال ابن عطية، وقدم المفعول للاهتمام بمن وقع الابتلاء به إذ معلوم أنّ الله هو المُبتلى، واتّصال ضمير المفعول بالفاعل موجب للتّقديم يعني أنّ الموجب للتّقديم سببان: سبب معنوي، وسبب صناعي"^(٣).

حذف المفعول:

ذكر الزركشي^(٤) أنّ حذف المفعول على ضربين:

أحدهما: أنّ يكون مقصوداً مع الحذف فينبو لدليل، ويقدر في كل موضع ما يليق به، كالذي في قوله تعالى: (فَعَلَّ لَمَّا يُرِيدُ) [البروج ١٦]، فالتقدير يريد، واستشهد له بمجموعة من الآيات^(٥) ثم علّق^(٦) على حذف ضمير المفعول به بقوله: وهو مراد حذف تخفيفاً لطول الكلام بالصّفة ولولا إرادة المفعول - وهو الضمير - لَخَلَّتِ الصلّة من ضمير يعود على الموصول، وذلك لا يجوز وكان في حكم المنطوق به، فالدلالة عليه من وجهين: اقتضاء الفعل له، واقتضاء الصلة إذا كان لعائد.

(١) الزركشي، البرهان، ج٣، ص ٢٧٥ .

(٢) ابن جنّي، الخصائص، ج١، ص ٢٩٤، خضير، قضايا المفعول به، ص ٣٠٣ .

(٣) انظر: السمين، الدر المصون، ج١، ص ٩٦، الراجحي، المفعول به وأحكامه، ص ٩٦ .

(٤) الزركشي، البرهان، ج٣، ص ١٦٢ - ١٦٣، وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٣، ص ١٣ .

(٥) انظر (هود ٤٣)، (الرعد ٢٦)، (المؤمنون ٣٣)، و(النمل ٥٩)، و(يس ٣٥)، و(النجم ٥٤)

(٦) الزركشي، البرهان، ج٣، ص ١٦٢ - ١٦٣ .

(٧) المصدر نفسه، ج٣، ص ١٦٢ - ١٦٣ .

وذكر الزركشي أن للحذف مقاصد منها: (١)

أولاً: الإيجاز عند قيام القرائن، والقرائن إمّا حالية كالتّي في قوله تعالى: (رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ) [الأعراف ١٤٣] وذلك لظهور أنّ المراد: أرنى ذاتك. إذ يدلُّ عليه الحال هنا، وهو سبب النزول إذ قيل إنّه طلب ذلك استجابةً لمقترح قومه، ولم يكن من عنده بالذات (٢).

وذكر الزركشي بأنّه يمكن أن يكون موسى - عليه السلام - هاب المواجهة بذلك، ثمّ براه الشوق. وأجاز أن يكون آخر ليأتي به مع الأصرح؛ لئلاّ يتكرر هذا المطلوب العظيم على المواجهة إجلالاً (٣). وأمثلة ذلك كثيرة في القرآن الكريم (٤).

ثانياً: قصد الاحتقار: كالذي في قوله - جل شأنه - (كَتَبَ اللَّهُ لأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي) [المجادلة ٢١] فالتقدير: لأغلبنّ الكفار (٥)، فحذف المفعول به احتقاراً له، فكأنه قيل: لأغلبنّ أنا ورسلي من لا يستجيب لي، ويقبل دعاوى رُسلي.

ثالثاً: قصد التعميم: الغاية من حذفه هو العموم ولا سيما إذا وقع في حيّز النفي، نحو قوله تعالى: (وَمَا تُغْنِي الآياتُ، وَالنَّذْرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ) [يونس ١٠١] (٦) فتكون (ما) نافية، ويكون المفعول المحذوف عاماً إذ التقدير: فما تُغني شيئاً (٧)، وحمل على هذا المعنى عدداً من الآيات القرآنية (٨) وقد علّق الزركشي (٩) على ما تقدم بقوله: وكذا كل موضع كان الغرض فيه إثبات المعنى الذي دلّ عليه الفاعل غير متعلق بغيره، وبين (١٠) في قوله تعالى: (وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ) [المطففين ٣]، فبين أن: كال ووزن يتعديان إلى مفعولين بسببين: أحدهما باللام، والتقدير: كالوا لهم، ووزنوا لهم، وحذف المفعول الثاني لقصد التعميم، ثم ذكر أن من كون "هم" منصوباً في هذا الموضع بعد اللام هو الظاهر.

(١) الزركشي، البرهان، ج٣، ص١٦٢ - ١٦٣.

(٢) الأخفش، معاني القرآن، ج٢، ص٣٠٠، وانظر الزمخشري، الكشاف، ج٢، ص١٥٢ - ١٥٣.

(٣) الزركشي، البرهان، ج٣، ص١٦٣.

(٤) انظر (البقرة ١٩٨)، (إبراهيم ٤٨، ٣٧)، (الإسراء ١١٠)، و(القصص ١٢٣، ٢٧)، و(السجدة ١٤)

(٥) الزركشي، البرهان، ج٣، ص١٦٤.

(٦) المصدر نفسه، ج٣، ص١٦٤.

(٧) انظر: أبوحيان، البحر المحيط، ج٥، ص١٦٥.

(٨) انظر: (البقرة ١٤، ٧٧)، (الأعراف ٥٨، ٧٢)، (يونس ٢٥)، (القصص ٧١، ٧٢).

(٩) الزركشي، البرهان، ج٣، ص١٦٥.

(١٠) المصدر نفسه، ج٣، ص١٦٥.

ونقل^(١) عن ابن الشجري^(٢) أنه قال: "وأخطأ بعض المتأولين في تأويل هذا اللفظ، فزعم أن قوله: "هم" ضمير مرفوع وكُدت به (الواو)، كالضمير في قولك: خرجوا هم، ف"هم" على هذا التأويل عائد على المطففين"، واستدل ابن الشجري^(٣) على بطلانه بأمرين: أحدهما: عدم ثبوت الألف بعد الواو في (كالوهم)، و(وزنوهم)، ولو كان كما قال المتأول لأثبتوها في خط المصحف كما أثبتوها في قوله تعالى: (خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ) [البقرة ٢٤٣]، وقوله أيضا: (قَالُوا لَنَبِيِّ لَهُمْ) [البقرة ٢٤٦] ونحوهما. وثانيهما: أن تقدم ذكر (الناس) يدل على أن الضمير راجع إليهم في قوله تعالى: (إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ) [المطففين ٢] وإذا كالألف للناس، أو وزنوا للناس يخسرون.

رابعا: يحذف المفعول إذا تقدم مثله في اللفظ في نحو قوله تعالى: (يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ) [الرعد ٣٩] والتقدير: ويثبت ما يشاء^(٤). و ذكر أمثلة كثيرة من القرآن الكريم^(٥) وعلق الزركشي^(٦) على هذا الموضوع بقوله: فلما كان المفعول الثاني بلفظ الأول في عمومه واحتياجه إلى الصلة جاز حذفه لدلالة ما ذكر عليه.

خامسا: رعاية الفاصلة: وهو غرض لفظي يقع حذف المفعول من أجله كقوله تعالى: (وَالضُّحَىٰ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ) [الضحى ١-٣] والتقدير: وما قلاك، فحذف المفعول به؛ لأن فواصل الآي على الألف^(٧). وهو ملحوظ شكلي إنما حذف المفعول لغرض معنوي مبينه أن المعنى هو الذي اقتضى ذلك، قالت الدكتورة عائشة عبد الرحمن "إنما اقتضاه المعنى في سياق البُشْرَى والتقدير إذا الآخرة خير، وأبقى، وعذابها أكبر، وأشد، وأخزى، وأبقى، وإن الآخرة هي دار القرار"^(٨).

سادسا: البيان بعد الإبهام: كما في المفعول المشيئة والإرادة، فإنهم لا يكادون يذكرونه، في نحو قوله تعالى: (ولو شاء الله لذهبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ) [البقرة ٢٠]^(٩) فمفعول شاء محذوف والتقدير: ولو

(١) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ١٦٥ .

(٢) ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ج ١، ص ٣٦٤، ٣٦٣ .

(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٦٤ ، وانظر: الباقولي، كتاب الجواهر، ج ٢، ص ٤٧٦ - ٤٧٧ .

(٤) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٦٦ .

(٥) انظر: (الأعراف ٤٤)، (إبراهيم ٤٨)، (المؤمنون ٩٦)، (الصفوات ١٩)

(٦) انظر: الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ١٦٦ .

(٧) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٦٧، وانظر حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص ٩٩-١٠٠ .

(٨) بنت الشاطي، التفسير البياني للقرآن، ج ٢، ص ١١٤ .

(٩) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ١٦٧ .

شاء الله أَنْ يَذْهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ لَذَهَبَ^(١). ومن ذلك قوله تعالى: (ولو شاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ) [النحل ٩] إذ حذف مفعول الفعل (شاء)، ودلَّ على المحذوف جواب الشرط فالتأويل: ولو شاء هدايتكم لهداكم، فإذا سمع السامع (ولو شاء) تعلقت نفسه بما وقعت المشيئة عليه لا يدري ما هو، فلما ذكر الجواب استبان بعد ذلك، وأكثر وقوعه بعد أداة شرط؛ لأنَّ المفعول مذكور في جوابها^(٢) وذكر الزركشي^(٣) أنَّ المفعول يكثر حذفه مع لفظة الصبر، من ذلك قوله تعالى: (فاصبروا أو لا تصبروا) [الطور ١٦]، وقوله: (اصبروا وصابروا) [آل عمران ٢٠٠]، ثم قال^(٤): "وقد يذكر المفعول مع لفظة الصبر كالذي في قوله تعالى: (واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم) [الكهف ٢٨] ونقل أيساعن الزمخشري^(٥) قوله في تفسير سورة الحجرات^(٦) قولهم: صبر على كذا محذوف منه المفعول، وهو النفس ثانيهما: ذهب الزركشي^(٧) إلى القول بألا يكون المفعول مقصوراً أصلاً، ويُنزَل الفعل المتعدي منزلة اللازم، وذلك عند إرادة وقوع نفس الفعل فقط، وجعل المحذوف نسياً منسياً، كما يُنسى الفاعل عند بناء الفعل للمجهول، فلا يُذكر المفعول عندئذ، ولا يُقدَّر غير أنه لازم الثبوت، عقلاً لموضوع كلِّ فعل متعدي؛ لأنَّ الفعل لا يدري تعينه، ثم فسر ذلك بقوله^(٨)، وبهذا يعلم أنه ليس كلُّ ما هو لازم من موضوع الكلام مقدراً فيه، كقوله تعالى: (كُلُوا واشربوا) [البقرة ٦٠]، والتقدير: وأوقعوا الأكل، والشراب؛ لأنه لم يرد الأكل من معين، وإنما أراد وقوع هذين الفعلين^(٩)، وقال^(١٠) أيضاً: فعند أهل التحقيق^(١١) لا يُسمَّى محذوفاً؛ لأنَّ الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له، فيكون الفعل المتعدي كاللازم.

(١) انظر ابن الأثير، المثل السائر، ج ٢، ص ٣٤٢، وابن هشام، مغنى اللبيب، ج ٢، ص ٦٣٣ .

(٢) السيوطي، الإتيان، ج ٢، ص ١٩٢ .

(٣) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ١٧٢ .

(٤) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٧٢ .

(٥) الزمخشري، الكشف، ج ٣، ص ٣٥٩ .

(٦) الآية الخامسة: (لو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيراً لهم والله غفورٌ رحيمٌ)

(٧) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ١٧٥ .

(٨) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٧٥، وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ١٤ .

(٩) ابن هشام، مغنى اللبيب، ج ٢، ص ٦١٢، وانظر: البرهان، ج ٣، ص ١٧٦، والسيوطي، الإتيان، ج ٢، ص ٥٨ .

(١٠) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ١٧٦ .

(١١) ابن هشام، مغنى اللبيب، ج ٢، ص ٦١٢، وانظر: السيوطي، الإتيان، ج ٢، ص ٥٨ .

وأمثلة هذا الضرب كثيرة في القرآن الكريم^(١)، فمنها قوله تعالى: (وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأُبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ) [القصص ٢٣، ٢٤]، فحذف فيها المفعول في خمسة مواضع^(٢)؛ لأنه غير مراد.

وهي قوله: (يسقون)، وقوله (تذودان)، وقوله: (لا نسقي حتى يصدر الرعاء)، وقوله: (فسقى لهما)، وقوله: (ثم تولى). فيكون المعنى: وجد عليه أمة من الناس يسقون أغنامهم، أو مواشيهم، وامرأتين تذودان غنمهما، ثم لا يخفى على ذي بصر أنه ليس في ذلك كله إلا أن يترك ذكره، ويؤتى بالفعل مطلقاً، وما ذلك إلا أن الغرض في أن يعلم أنه كان من الناس في تلك الحال سقياً، ومن المرأتين ذوداً، وأنهما قالتا: لا يكون منا سقي حتى يصدر الرعاء، وأنه كان من موسى عليه السلام من بعد ذلك سقياً، فأما ما كان المسقي، أغناماً، أو إبلاً أو غير ذلك؟ وهذا يعني أن المفعول حذف لدلالة الفعل المضارع هنا على الدوام، والاستمرار.

وعقب الزركشي^(٣) على ما تقدم بقوله: واعلم أنا جعلنا هذا من الضرب الثاني موافقة للزمخشري^(٤) فإنه قال: ترك المفعول؛ لأن الغرض هو الفعل لا المفعول، ألا ترى أنه إنما رحمهما؛ لأنهما كانتا على الذيادة، وهم على السقي، ولم يرحمهما؛ لأن مذودهما غنم، ومسقيهم إبل مثلاً، وكذلك قولهما: (لا نسقي حتى يصدر الرعاء)، المقصود منه السقي لا المسقي، في حين جعل السكاكي^(٥) الآية السابقة من الضرب الأول – أعني مما حذف فيه للاختصار مع الإرادة.

ورجح الزركشي^(٦) قول الزمخشري؛ لأنه وجد الأقرب، على حين رجح ابن الجزري^(٧) قول السكاكي، أنه للاختصار، فإن الغنم ليست ساقطة عن الاعتبار بالأصالة، فإن فيها ضعفاً عن المزاحمة، والمرأتان، فيهما ضعف، فإذا انضم إلى ضعف المسقي ضعف الساقى، كان ذلك أدعى للرحمة، والإعانة، ثم ذكر الزركشي^(٨) أن الغرض من الحذف في هذا الضرب هو:

(١) انظر (البقرة ٥٨)، (الأعراف ٨٨)، (مريم ٤٢).

(٢) انظر الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ١٧٦.

(٣) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٧٧.

(٤) الزمخشري، الكشاف، ج ٣، ص ٤٠١.

(٥) السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٢٢٠.

(٦) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ١٧٧.

(٧) ابن الجزري، النشرفي القراءات العشر، ج ٢، ص ٣٢٦ – ٣٢٨.

(٨) انظر: الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ١٧٨.

البيان بعد الإبهام: كما في فعل المشيئة، وعليه قوله تعالى: (أمرنا مُتَرْقِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا) [الإسراء ١٦] ، والتأويل: بالفسق، ومجاز عن تمكينهم وإقدارهم^(١) لا أنه سبحانه يأمرهم بالفسق فيها، تعالى عن ذلك جلّ جلاله.

وذهب آخرون إلى تأويله بتقدير محذوف، أي أمرناهم بعمل الحسنات ففسقوا^(٢) فيها.

المفعول المطلق

المؤكد لعامله:

ذهب الزركشي إلى القول أنّ بعضهم (النحاة) ذهبوا إلى أنّ المصدر المؤكّد "هو عوض عن تكرار الفعل مرتين فقولك: "ضربت ضرباً" بمنزلة قولك: "ضربت، ضربت"، ثم عدلوا عن ذلك، واعتاضوا عن الجملة بالمفرد^(٣)، وقد علّق السامرائي على ذلك بقوله "وهذا ليس بسديد، ولو كان أمرٌ كذلك لألغى التوكيد اللفظي، وعلل ذلك أنّ العرب قد تكررّ الفعل مرتين إذا أرادت ذلك وقد تأتي بالمصدر المؤكّد إذا أرادت، فهذا تعبير، وذلك تعبير، وكلّ يؤدي غرضاً ومعنى، وأضاف بأنّه ثمة فرقاً في المعنى بين قولنا (تحدّثَ تحدّثَ محمدٌ)، و (تحدّثَ محمدٌ تحدّثاً) فإنّ في الأوّل إنّما كرّر الفعل فيه؛ لأنّ المتكلم قد يظنّ أنّ المخاطب لم يسمع الكلمة الأولى، أو انصرف ذهنه إلى فعل آخر فتعيد له الكلمة، لتزيل ذلك عنه، أمّا قولنا (تحدّثَ محمدٌ تحدّثاً) فلازالة الوهم من أنّ الفاعل لم يفعل ذلك، وإنّما فعل ملازمه أو فعلاً قريباً منه، فإذا قلت مثلاً (ركض الرجلُ) ، فقد ينصرف الذهن إلى أنّه أسرع في المشي، وقد جعلت المشي ركضاً تجوزاً، فإذا قلت (ركضاً) فقد أزلت التجوّر الذي قد ينصرف إليه ذهن السامع وقررت أنّه قام بالحدث حقاً^(٤).

المؤكد لعامله وما يخرج عنه ممّا يلاقيه في الاشتقاق:

وقد ذكر الزركشي ذلك بقوله: "واعلم أنّ القاعدة في المصدر المؤكّد أنّ يجيء اتباعاً لفعله، نحو: (وكلم الله موسى تكليماً) [النساء ١٦٤] وقد يخرج عنها نحو قوله تعالى: (وتبتّل إليه تبتيلاً) [المزمل ٨] وقوله تعالى: (فإني أعذّبهُ عذاباً) [المائدة ١١٥]، وقوله تعالى: (من ذا الذي يقرضُ

(١) انظر: الزركشي، البرهان، ج٣، ص١٧٨ .

(٢) انظر: الزمخشري، الكشاف، ج٢، ص٦٥٤ .

(٣) الزركشي، البرهان، ج٢، ص٣٩٢، وانظر: الرضي، شرح الكافية، ج١، ص١٢٢، السامرائي، معاني النحو، ج٢، ص١٥١ .

(٤) انظر، السامرائي، معاني النحو، ج٢، ص١٥١ .

الله قَرَضاً حَسَناً) [الحديد ١١] وقوله تعالى: (أُنْبِتْكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً) [نوح ١٧]، ولم يقل (تَبْتَلًا) و"تعذيباً" و"إقراضاً" و"إنباتاً"^(١).

وذكر الزركشي أيضاً^(٢) بأنه اختلف في ذلك على أقوال: أحدها أنه وضع الاسم منها موضع المصدر والثاني أنه منصوب بفعل مضمر يجري عليه المصدر، ويكون ذلك الفعل الظاهر دليلاً على المضمر فالمعنى (والله أنبتكم من الأرض نباتاً) [نوح ١٧] فنبتم نباتاً، وهو قول المبرّد .
والثالث: أنها منصوبة بتلك الأفعال الظاهرة وإن لم تكن جارية عليها.

والرابع: التفصيل بين أن يكون معنى الفعل غير معبر بمعنى مصدر ذلك الفعل الظاهر، فهو منصوب بفعل مضمر، يدل عليه ذلك الفعل الظاهر، كقوله تعالى: (والله أنبتكم من الأرض نباتاً) [نوح ١٧]. أي: ونبتم وساغ إضمامه؛ لأنهم إذا أنبتوا فقد نبتوا ولا يجوز في غير ذلك أن ينصب بالظاهر؛ لأن الغرض من المصدر تأكيد الفعل الذي نصبه، أو تبين معناه. وإذا كان المصدر مغايراً لمعنى الفعل الظاهر لم يحصل بذلك الغرض المقصود؛ لأنّ النبات ليس بمعنى الإنبات. وإذا لم يكن معناه فكيف يؤكدّه أو يبيّنّه.

وقيل في قوله تعالى: (وتبتّل إليه تبتلاً) ومصدر تبتّل إليه تبتّل كالتعلّم والتفهّم، ولكن جاء على التفعيل مصدر فعلٍ لسرّ لطيف فإنّ في هذا الفعل إيذاناً بالترج والتكلف، والتعلّم، والتكثّر، والمبالغة. فأتى بالفعل الدال على أحدهما وبالمصدر الدال على الآخر، فكأنه قيل: بتّل نفسك إلي تبتلاً، وتبتّل إليه تبتلاً، ففهم المعنيان من الفعل ومصدره، وهذا كثير في القرآن، وهو من حُسن الإختصار والإيجاز^(٣).

ومثله قوله تعالى: (والله أنبتكم من الأرض نباتاً) [نوح ١٧] أي أنبتكم فنبتم نباتاً^(٤)، أي طاوعم أمر ربكم ولو قال (إنباتاً) لما زاد على المعنى، ونحوه أن تقول (أخرجته خروجاً) أي أخرجته فخرج خروجاً فكسبنا المعنيين في آن واحد الإخراج والخروج^(٥).

(١) الزركشي، البرهان، ج٢، ص٣٩٨ .

(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٣٩٨ .

(٣) ابن القيم، التفسير القيم، ص٥٠١-٥٠٢، السامرائي، معاني النحو، ج٢، ص١٦٣ .

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص١١١، السامرائي، معاني النحو، ج٢، ص١٦٤ .

(٥) السامرائي، معاني النحو، ج٢، ص١٦٤ .

المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

الظرف: هو زمان أو مكان ضمن معنى (في) باطراد نحو امكث هنا أزماً، فهنا ظرف مكان، وأزماً ظرف زمان، وكلّ منها تضمن معنى (في)؛ لأنّ المعنى امكث في هذا الموضع في زمن^(١). ومن بين الظروف التي تناولها الزركشي نجد:

الآن:

جعلوه للوقت الحاضر^(٢)، أو النقطة الفاصلة بين الزمانيين الماضي من آخره والمستقبل من أوله^(٣) نحو قولهم: (كنت الآن عنده، وسمعت الآن كلامه)؛ ولذا قالوا فيه إنه ظرف حضر جميعه أو بعضه^(٤).

وقد ذكر الزركشي بأنها اسم تستعمل للوقت الحاضر حقيقة، وفي غيره مجاز^(٥). ونقل عن أبي البقاء العكبري^(٦) أن قوماً قالوا: هي حدٌ للزمانين، أي ظرف للماضي، وظرف للمستقبل، وقد يتجوّز بها عما قرّب من الماضي، وما يقرب من المستقبل^(٧). وقد فسّر الزركشي ذلك نقلاً عن ابن مالك^(٨) قوله إنها "لوقت حضر جميعه كوقت فعل الإنشاء حال النطق به، أو ببعضه، كقوله تعالى: (فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَاباً رَصَداً) [الجن ٩]، وأيضاً بقوله تعالى: (الآن خفف الله عنكم) [الأنفال ٦٦]^(٩).

وعلق الزركشي على ذلك بقوله: "وهذا سبقه إليه الفارسي، فقال: الآن يراد به الوقت الحاضر، ثم قد تتسع فيه العرب، فتقول: أنا الآن أنظر في العلم، وليس الغرض أنه في وقته ذلك، وما أتى بعده، كما تقول: أنا اليوم خارج، تريد به اليوم الذي عقب الليلة"^(١٠).

(١) الخصري، حاشية الخصري، ج ١، ص ١٩٦.

(٢) الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ٢٥٤، مزبان، ظرف الزمان وصور استخدامه في القرآن الكريم، ص ٣٦

(٣) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص ٣٩٨، مزبان، ظرف الزمان وصور استخدامه في القرآن الكريم، ص ٣٦.

(٤) أبو حيان، البحر المحيط، ج ١، ص ٢٤٩، مزبان، ظرف الزمان وصور استخدامه في القرآن الكريم، ص ٣٦.

(٥) انظر: الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٢٤٧.

(٦) العكبري، اللباب، ج ٢، ص ٨٨.

(٧) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٢٤٧، وانظر: ابن فارس، الصحاح، ص ١٠١.

(٨) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج ١، ص ٥١٧.

(٩) انظر: الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٢٤٧.

(١٠) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٤٧.

وقد يتوسع فيه، فيشمل المستقبل، ويكون معنى (الآن) ليس لحظة نطق الإنسان بهذه الكلمة، بل هو كما يرى "مدة ما حضر كونه"، فلو أنّ الكائن لا يتم كونه إلا في شهر، فصاعداً جاز أن يقال فيه الآن^(١)، وبهذا المعنى فسّر (الآن) في كثير من آيات القرآن وأيضاً في مثل قول الإمام علي، وقد سئل عن خضاب اللّحي، أليس سنة ماثوراً بها؟ فقال: كان ذلك، والإسلام قلّ فأما الآن، وقد اتسع نطاق الإسلام فامرؤ وما شاء"، فهو لم يرد أن الإباحة تختص بساعة دون غيرها^(٢). ومثله أيضاً قول عنتره^(٣):

فإني لست خاذلكم ولكنّ سأسعى الآن إذ بلغتْ إنها

فالشاعر لم يُردْ ب(الآن) الزّمن الحاضر، ولكنه أراد المستقبل القريب^(٤)

حيث:

المعروف أنّها ظرف مكان^(٥)، وهي من الظروف المبنية، وعلّة بنائها شبهها بالحرف في الافتقار، إذ لا تستعمل إلاّ مضافة إلى جملة، وبنيت على الضّم تشبيهاً ب"قبل"، و"بعد"؛ لأنّ الإضافة للجملة كـ لا إضافة، لأنّ أثرها وهو الجرّ لا يظهر^(٦).

أي أنّها تُخالف أخواتها من الظروف في عدم إضافتها إلى المفرد فأشبهت بذلك (قبل) و (بعد) في انقطاعهما عن الإضافة اللّفظية، وبنائهما على الضّم، ونقل الكسائي أنّ بني الأسد يعربونها، فيخفضونها في موضع الخفض، وينصبونها في موضع النّصب^(٧) وقد أشار الزركشي^(٨) إلى ذلك بقوله: أنّها ظرف مكان، ونقل عن الأخفش^(٩) قوله أنّها للزمان، وهي مبنية على الضّم

(١) الإربلي جواهر الأدب، ص ١٥٥، ومزبان ظرف الزّمان وصور استخدامه في القرآن الكريم، ص ٣٦.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١، ص ٢٢، الإربلي، جواهر الأدب، ص ١٥٥، مزبان، ظرف الزّمان وصور استخدامه في القرآن الكريم، ص ٣٦.

(٣) عنتره، ديوان عنتره، ص ٦٠.

(٤) المرادي، الجنى الداني، ص ١١٩، مزبان، ظرف الزّمان وصور استخدامه في القرآن الكريم، ص ٣٦.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٢٣٣.

(٦) السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٢٠٥.

(٧) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١، ص ٣١٠، وانظر، الصغير، الأدوات في كتب التّفسير، ص ١٧٤.

(٨) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٢٧٤.

(٩) الأخفش، معاني القرآن، ص ١٥٦.

تشبيهاً بالغايات، فإنّ الإضافة إلى الجملة كلا إضافة، وعلل^(١) ذلك بقول الزجاج^(٢) في قوله تعالى: (مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ) [الأعراف ٢٨]؛ بأنّ ما بعد (حيث) صلة لها، وليست بمضافة إليه، أيّ أنّها ليست مضافة للجملة بعدها فصارت كالصلة لها أيّ كالزيادة.

ثم ذكر بأنّ الفارسي فهم من ذلك أيّ من قول الزجاج أنّه أراد أنّها موصولة فردّ عليه بأنّ من العرب من يعرب "حيث" إذ قرأ بعضهم: (مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ) [الأعراف ١٨٦] بالكسر^(٣) تحتلها، وتحتل البناء على الكسر.

وذكر الزركشي أنّهم ذكروا الوجهين في قراءة (الله أعلم حيث يجعل رسالته) [الأنعام ١٢٤] بفتح الثاء^(٤) وعلّق على ذلك بقوله: والمشهور أنّها ظرف لا تتصرف^(٥) وذكر بأنّ الفارسي وغيره جوزوا في هذه الآية كونها مفعولاً به على السّعة، فقالوا: ولا تكون ظرفاً وعلّة ذلك أنّ تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان^(٦).

وعلّق الزركشي على ذلك بقوله أنّها "إذا كانت مفعولاً لم يعمل فيها "أعلم"؛ لأنّ "أعلم" لا يعمل في المفعول به، فيقدّر لها فعل^(٧).

المفعول له أو المفعول لأجله:

تناوله الزركشي في سياق تناوله للتعليل قال: "الرابع: ذكر المفعول له، وهو علّة للفعل المعلّل به، كقوله: (ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكلّ شيءٍ وهدىً ورحمةً وبشرىً للمسلمين) [النحل ٨٩]، وعلّق على ذلك بأنّ نصب (تبيانا) على المفعول له أحسن من غيره^(٨)

وقد تطرق الزركشي إلى قوله تعالى: (ويجعلون أصابعهم في آذانهم من الصّواعق حذر الموت) [البقرة ١٩] بقوله: "ف (من الصّواعق) في محل نصب، على أنّه مفعول له، والعامل فيه (يجعلون)، و (حذر الموت) مفعول له أيضاً، فالعامل فيه (من الصّواعق)، و (من الصّواعق) علّة (يجعلون). معلول لحذر الموت، معللاً ذلك بأنّ المفعول الأوّل الذي هو (من الصّواعق) يصلح

(١) الزركشي، البرهان، ج٤، ص٢٧٤.

(٢) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج٢، ص٣٢٥ .

(٣) قراءة بعضهم، انظر: عمر ومكرم، معجم القراءات، ص٤٢٥ .

(٤) الزركشي، البرهان، ج٤، ص٢٧٤ .

(٥) المصدر نفسه، ج٤، ص٢٧٤ .

(٦) المصدر نفسه، ج٤، ص٢٧٤، وانظر: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج١، ص٢٨٤ .

(٧) المصدر نفسه، ج٤، ص٢٧٤، انظر: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج١، ص٢٨٤ .

(٨) المصدر نفسه، ج٣، ص٩٥ .

جوابا لقولنا. لم يجعلون أصابعهم في آذانهم؟ والمفعول الثاني الذي هو (حذر الموت) يصلح جوابا لقولنا: لم يخافون من الصواعق؟ فقد ظهر ذلك^(١)، وقد فسرها الزمخشري بقول: "أي: من خوف الصواعق؛ لأن (من) قد تدخل بمعنى اللام، فتقول: خرجتُ من أجل زيدٍ، ومن أجل ابتغاء الخير"^(٢).

الاستثناء

حدّه: الإخراج بالآ أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو مُنزلاً منزلةً الدّاخل^(٣). ولقد تضمّن البرهان في علوم القرآن حديثاً قيماً عن الاستثناء من خلال عرضه للكثير من آيات القرآن الكريم التي ورد فيها هذا الأسلوب من الأساليب العربية، وسيحاول البحث استجلاء أهم ملامح هذا الموضوع. والاستثناء كما هو معروف ينقسم على نوعين^(٤): تام، ومفرغ أولاً: التّام: فهو ما ذكر فيه المستثنى منه، وهو على قسمين: الأول: الاستثناء المتّصل: وهو "أنّ تحكّم على جنس ما حكمت عليه أولاً بنقيض ما حكمت عليه أولاً"^(٥). لقد عرض الزركشي^(٦) لهذا النوع من الاستثناء في أثناء حديثه عن تغليب الجنس الكثير الأفراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بأن يطلق اسم الجنس على الجميع، وذلك في قوله تعالى: (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ) [ص ٧٣-٧٤]، فعُدّ الشيطان من الملائكة مع أنه من الجن تغليبا لكونه جنياً واحداً فيما بينهم. من أجل حمل الاستثناء على الاتصال، وهو الأصل، وذكر الزركشي بأن ما يدلّ على كونه من غير الملائكة ما رواه مسلم في صحيحه: (خُلِقَتِ الْمَلَائِكَةُ مِنْ نُورٍ وَالْجِنُّ مِنَ النَّارِ)^(٧).

(١) الزركشي، البرهان، ج٣، ص٩٥ .

(٢) انظر: يوسف، تسهيل شرح ابن عقيل، ص ٢٢٦.

(٣) الأشموني، شرح الأشموني، ج٢، ص٤١٣ ، وانظر، السيوطي، همع الهوامع ، ج٣، ص٢٤٧، يوسف، تسهيل شرح ابن عقيل، ص ٢٣٧.

(٤) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج١، ص٥٩٧-٦٠٤ .

(٥) القرافي، الاستغناء في أحكام الاستثناء، ص ٣٨٣ .

(٦) الزركشي، البرهان، ج٣، ص ٣١٠ .

(٧) مسلم، صحيح مسلم، ج٤، ص ٢٢٩ .

ثم قال^(١): "إنه كان ملكاً فسُلبَ الملكية، وأجيب عن كونه من الجن بأنه اسم لنوع من الملائكة ونقل قول الزمخشري^(٢) بأنه كان مختلطاً بهم فحينئذ عمته الدعوة بالخلطة لا بالجنس، فيكون من تغليب الأكثر"، وعلق الزركشي^(٣) هذا إن جعلنا الاستثناء متصلاً، ولم يجعل (إلا) بمعنى (لكن) ويقصد به الاستثناء المنقطع.

ومن النحويين من جعلها (الآية السابقة) من الاستثناء المنقطع، ودليلهم في ذلك أن إبليس ليس من الملائكة، بل هو من الجنّ مستدلين بقوله تعالى: (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ) [الكهف ٥٠]، وأيضاً بقوله تعالى: (وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهْلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيُّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ) [سبأ ٤٠-٤١] فهو إذن استثناء منقطع^(٤).

وخاصة القول أن الاستثناء في هذه الآية فيه قولان: الأول متصل باعتباره من جنس الملائكة، والثاني أنه منقطع من غير الجنس إذ أن (إبليس) من نار، وهم من نور، وعلى القولين (إلا) أداة استثناء (إبليس) مستثنى واجب النصب لأن الكلام مثبت تام^(٥).

وذكر الزركشي^(٦) أن الناس استشكلوا وجه الاستثناء في قوله تعالى: (لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى) [الدخان ٥٦]، وعلق على ذلك بقوله مع أنهم لا يذوقون فيها الموت مطلقاً، ومقتضى استثنائها من النفي أنهم يذوقونها في الجنة، وليس كذلك ثم نقل^(٧) عن الزمخشري^(٨) توجيهه لهذا الاستثناء بأنه من التوكيد في الدلالة، و الموتة الأولى لا يذوقونها أصلاً إذ يستحيل عود ما وقع، فلا يذوقون فيها الموت أصلاً بمعنى إن كانوا يذوقونه، فلا يكون ذلك إلا الموتة الأولى، وإن كان إيقاع الموتة الأولى في الجنة مستحيلاً، فعرض بالاستثناء إلى استحالة الموت فيها هذا في حالة جعل الاستثناء متصل، وإن كان منقطعاً فالمعنى: (لكن الموتة الأولى قد ذاقوها).

(١) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٣١٠ .

(٢) الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ١٠٧ .

(٣) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٣١٠ .

(٤) انظر: ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص ٣٠٣، والسامرائي، معاني النحو، ج ٢، ص ٢٤٧ .

(٥) الحسن، الاستثناء في القرآن الكريم، ص ١٥-١٦ .

(٦) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٤٨ .

(٧) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٤٨ .

(٨) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٤٨، وانظر: الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ٢٢٣ .

وذكر الزركشي^(١) بأنه يحتمل على الاتصال أن يكون المعنى فيها، أي في مقدماتها، لأنّ الذي يرى مقامه في الجنة عند موته ينزل منزلة من هو فيها، بتأويل الذوق على معنى المستحيل. وذكر الفراء^(٢) في هذه الآية أن معنى (إلا) ههنا، بمنعى (سوى)، والمعنى: "لا يذوقون" أي لا يذوقون سوى الموتة الأولى، وهو رأى الزجاج في الآية^(٣).

والحقيقة أنّ الآراء تعددت في تفسير الآية فقليل أنّ الاستثناء فيها متصل؛ لأنّ المؤمن عند موته في الدنيا بمنزلته في الجنة لمعاينته ما يُعطاه منها، أو ما يتيقنه من نعيمها وعليه (إلا) أداة استثناء أو حصر، و(الموتة) مستثنى منصوب أو بدل. لأنّ الكلام منفي، وقيل: إنّ معنى (إلا) في الآية (بعد) فهي على هذا اسم يدل على الزمان في محل نصب انتقلت حركته إلى ما بعده (الموتة)^(٤).

ولعلّ الراجح أنّ الاستثناء في الآية منقطع على تفسير: "إنّ الموتة الأولى وإن كانت من جنس الموت المتقدم لكنّ الحكم وقع بعد (إلا) بغير النقيض، فإنّ الحكم المتقدم عدم ذوق الموت في الجنة، ونقيض الأولى ذاقوها في الدنيا، فقد حكم بغير النقيض. فكان منقطعاً للحكم بغير النقيض لا للحكم بغير الجنس"^(٥).

الثاني: الاستثناء المنقطع:

وهو أنّ تحكم على غير جنس ما حكمت عليه أولاً، أو بغير نقيض ما حكمت عليه أولاً^(٦) أي "ما كان المستثنى ليس بعضاً من المستثنى منه"^(٧). وقد تطرق الزركشي إلى هذا النوع وذلك في قوله^(٨): "وقوله تعالى في سورة الحجر: (إنّ عبّادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتّبعتك من الغاوين)" [الحجر ٤٢]، فالاستثناء منقطع مستدلاً على

(١) الزركشي، البرهان، ج٣، ص٤٨ .

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج٣، ص٤٤ .

(٣) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج٤، ص٤٢٨ .

(٤) الحسن، الاستثناء في القرآن الكريم، ص١٢٠ .

(٥) القرافي، الاستغناء في أحكام الاستثناء، ص٣٨٤، ٦٠٠ .

(٦) المصدر نفسه، ص٣٨٣ .

(٧) السامرائي، معاني النحو، ج٢، ص٢٤٧، وانظر: يوسف، تسهيل شرح ابن عقيل، ص٢٣٧ .

(٨) الزركشي، البرهان، ج٢، ص١٩٨ .

ذلك، بقوله تعالى في سورة الإسراء: (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا) [الإسراء 6٥]. وَرَدَّ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا لِاسْتِثْنَائِهِمْ، فَلَمَّا لَمْ يَسْتِثْنِهِمْ دَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَدْخُلُوا".
وقد ورد في هذه الآية قولان^(١):

الأول: على أن الاستثناء فيها متصل من لفظ العموم في (عبادي)، أي جميع المكلفين لبيان جنس (الغاوين) أي لبيان الأقل من الأكثر، وقيل: بل هو دليل على صحة استثناء الكثير من القليل.
والثاني: أنه منقطع؛ لأن (الغاوين) مختلفون عن لفظ (عبادي) الموحى بالتشريف لإضافتهم إليه سبحانه، فهم المختصون بعبادته، وهم الموحدون، ومتبع الشيطان غير موحد، أو؛ لأن جميع العباد ليس للشيطان عليهم سلطان وحبّة، أمّا من أتبعه فلا يضلّهم بالحجة بل بالتزيين لهم، وعلى القولين: (إلا) أداة استثناء، (من) اسم موصول مستثنى في محل نصب، متصلاً كان، أم منقطعاً.

وقال الزركشي: "وأجمع القراء على نصب (إلا) أتباع الظن" [النساء ١٥٧]؛ لأن لغة الحجازيين إلزام النصب في المنقطع، وإن كان بنو تميم يتبعون^(٢).
فالاستثناء في هذه الآية "منقطع؛ لأن أتباع الظن شيء، والعلم شيء آخر، أي أننا حكمنا بخلاف النقيض، فهو على معنى (لكن)، وعليه: (إلا) أداة استثناء، و (أتباع) مستثنى منقطع منصوب وجوبا، وزعم بعضهم اتصاله، ورفع على البدلية من موضع (علم) وهو رأي لا يعول عليه لبعده"^(٣).

ثانيا الاستثناء المفرغ:

وإنما عرض له الزركشي بقوله: قيل " (معنى إلا) اللزوم لها الاختصاص بالشيء دون غيره، فإذا قلت "جاءني القوم إلا زيدا، فقد اختصاصت زيدا بأنه لم يجرى وإذا قلت: ما جاءني إلا زيدا، فقد اختصاصته بالمجيء، وإذا قلت: ما جاءني زيدا إلا راكبا، فقد اختصاصت هذه الحال دون غيرها، من المشي والعدو ونحوه"^(٤).

(١) الحسن، الاستثناء في القرآن الكريم، ص ٧٧.

(٢) الزركشي، البرهان، ج ١، ص ٢٨٥ - ٢٨٦.

(٣) الحسن، الاستثناء في القرآن الكريم، ص ٤٢.

(٤) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٢٤١، انظر: المبرد، المقضب، ج ٤، ص ٣٨٩، الرضي، شرح الكافية، ج ١، ص

٢٢٥، السامرائي، معاني النحو، ج ٢، ص ٢٤٩.

الحال:

هو وصف أي "اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، أو اسم تفضيل"، فضلة أي "ليس عمدة" نكرة مبين لهيئة صاحبه ويقع جوابا لكيف^(١)، والحال على قسمين:^(٢)
 مبينة للهيئة: وهي التي تبين هيئة صاحبها عند وقوع الحدث غالبا.
 مؤكدة: وهي التي يُستفاد معناها مما قبلها، وعرفها ابن هشام والسيوطي والأشموني بقولهم: هي التي يُستفاد معناها بدونها^(٣).
 ولقد تناول الزركشي موضوع الحال في أثناء حديثه عن بعض الآيات القرآنية والتي يمكن دراستها على النحو الآتي:

أولا تطرق الزركشي إلى أنواع الحال حيث قال:^(٤)

الحال المؤكدة وهي الآتية على حال واحدة عكس المبينة فإنها لا تكون إلا منتقلة، وهي لتأكيد الفعل...وسُميت مؤكدة؛ لأنها تعلم قبل ذكرها فيكون ذكرها توكيدا؛ لأنها معلومة من ذكر صاحبها واستشهد لها بمجموعة من الآيات القرآنية^(٥) منها قوله تعالى: (ويوم أبعث حيا) [مريم ٣٣] و (ولا تعثوا في الأرض مفسدين) [العنكبوت ٣٦] و (وأرسلناك للناس رسولا) [النساء ٧٩] وقوله: (خالدين فيها ما دامت السموات والأرض) [هود ١٠٨] فذكر أن (خالدين) حال مؤكدة لقوله تعالى (وأما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها) [هود ١٠٨] وعلق الزركشي^(٦) أنه بهذا يزول الاشكال في أن شرط الحال الانتقال، ولا يمكن ذلك هنا ذاكرا أن ذلك (الانتقال) شرط في غير المؤكد وفسر موقف ابن جني في ذلك حيث قال: ولما لم يقف ابن جني على ذلك قدر محذوف، أي معتقدا خلودهم فيها معللا ذلك بأن اعتقاد ذلك أمر ثابت عند غير المؤمنين، فلهذا ساع مجيئها غير منتقلة. وقد ذكر الجرجاني أن أصل الحال يكون مما يتحول، وينتقل كالركوب والمشى، وما جرى ذلك المجرى، وإذا كانت غير منتقلة كانت مؤكدة^(٧). وذهب المبرّد إلى أن الحال تكون منتقلة وتكون ثابتة (غير

(١) ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص ٢٩٢، وانظر الخضري، حاشية الخضري، ج ١، ص ٢١٢، يوسف، تسهيل شرح ابن عقيل، ص ٢٤٧، السامرائي، معاني النحو، ج ٢، ص ٢٧٧ .

(٢) السامرائي، معاني النحو، ج ٢، ص ٢٧٧ .

(٣) ابن هشام، مغنى اللبيب، ص ٦٠٦، حسن، النحو الوافي، ج ٢، ص ٣٩١ .

(٤) الزركشي، البرهان، ج ٢، ٤٠٢ - ٤٠٣ .

(٥) انظر: (النمل ١٠، ١٩)، (البقرة ٨٠، ٨٥)، (ق ٣١)، (التوبة ٢٥) .

(٦) الزركشي، البرهان، ج ٢، ص ٤٠٢ - ٤٠٣ .

(٧) الجرجاني، المقتصد في شرح الايضاح، ج ١، ص ٢٠٢ .

منتقلة) فيقول: "فإن قلتَ الحال بابها الانتقال نحو: مررتُ بزيد قائماً، قيل الحال على ضربين فأحدهما: التثقل والآخر: الحال اللازم... فمن اللازم قوله تعالى: (فكانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا) [الحشر ١٧] (١)، وتابعه الفارسي (٢)، وابن هشام (٣)، والأزهري (٤)، والسيوطي (٥) والأشموني (٦)، وأخذ بعض المحدثين بهذا الرأي فقالوا: الغالب في الحال أن تكون صفة غير ثابتة... وقد تخرج عنه فتصبح ثابتة لازمة (٧)، وذكر أبو حيان أن الأصل في الحال التي ليست للتأكيد أن تكون منتقلة (٨).

ونقل الزركشي (٩) رأي صاحب المفصل في وقوع الحال بعد الجملة الاسمية قوله (١٠) لا تقع المؤكدة إلا بعد الجملة الاسمية، وعلق (١١) على ذلك بأن هذا خلاف ما ذهب إليه أبو علي الفارسي الذي قال إنها تكون بعد الجملتين محتجا بقوله تعالى: (وَلَا تَسْمَعُ الصُّمُّ الدَّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ) [النمل ٨٠]، وبقوله أيضا: (وَلَىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ) [النمل ١٠] ف(مدبرين) و (مدبرا) حال مؤكدة لفعل التولية.

وقد أشار الرضي أن الحال المؤكدة تأتي بعد الاسمية، والفعلية، وذلك في معرض حديثه عن حذف العامل في المؤكدة إذ قال: "قوله: (ويجب في المؤكدة) أي يجب حذف العامل في المؤكدة هذا على مذهب من قال: إن المؤكدة لا تجيء إلا بعد الاسمية، والظاهر أنها تجيء بعد الفعلية أيضا كقوله تعالى: (وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) [هود ٨٥]، وقوله تعالى (ثُمَّ وَلِيْتُمُ مَدْبِرِينَ) [التوبة ٢٥] (١٢).

(١) المبرد، القنطرب، ج٣، ص ٢٦٠ .

(٢) الفارسي، الايضاح العضدي، ج١، ص ٢٠٢ .

(٣) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٤٩ .

(٤) الأزهري، شرح التصريح، ج١، ص ٣٦٧ - ٣٦٨ .

(٥) السيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص ٨ .

(٦) الأشموني، شرح الإشموني، ج١، ص ٢٤٣ .

(٧) ضيف، تجديد النحو، ص ١٨٥ .

(٨) ابو حيان، البحر المحيط، ج١، ص ١٠٩ .

(٩) الزركشي، البرهان، ج٢، ص ٤٠٥ .

(١٠) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ٧١ .

(١١) الزركشي، البرهان، ج٢، ص ٤٠٥ .

(١٢) الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص ٤٩ .

ثانياً: حذف الحال:

ذكر الزركشي^(١) أنّ حذف الحال يردُّ في القرآن الكريم، إذا كان قولاً أغنى عنه المقبول، واستدلّ على ذلك بقوله جلّ شأنه: (والملائكةُ يدخلونَ عليهم من كلِّ بابٍ سلامٌ عليكم) [الرعد ٢٣-٢٤]، أيّ قائلين سلام عليكم أو مسلمين^(٢) فحذف لفظ القول الواقع حالاً استغناءً بالمقول. ونقل الزركشي^(٣) أيضاً عن أبي الرّبيع أنّه قال: اعلم أنّ العرب قد تحذف الحال إذا كانت بالفعل لدلالة مصدر الفعل عليه في نحو قولنا: (قتلته صبراً!)، و(رأيتَه ركضاً) ومن ذلك قوله-تبارك وتعالى-: (قال تزرعون سبع سنين دأباً) [يوسف ٤٧]، فإنّ (دأباً) يقدر بالفعل، وتقديره: تدأبون، وهو في موضع الحال^(٤).

ثم حكى الزركشي^(٥) عن أبي على الفارسي أنّه قال: لا خلاف بين سيبويه وأبي العباس المبرد في الحال المحذوفة التي ينصب بها، وإنّما الخلاف بينهما في القياس فسيبويه يذهب إلى السماع ولا يقيس، والأخفش والمبرد يقيسان.

وذهب الباقلوي^(٦) إلى أنّ حذفها شيء لطيف غريب، وقد ذكر ابن جنى^(٧) رأيه في حذف الحال مبيناً أنّ: "حذف الحال لا يحسن، وذلك أنّ الغرض فيها إنّما هو توكيد الخبر بها، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف، لأنّه ضد الغرض ونقيضه".

ثم أجاز حذف الحال في قوله تعالى: (فمن شهد منكم الشهرَ فليصمه) [البقرة ١٨٥]، أيّ فمن شاهده صحيحاً بالغا، فطريقه أنّه لما دلت الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفاً، وأمّا لو عُريت الحال من هذه القرينة، وتجرد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجه^(٨).

(١) الزركشي، البرهان، ج٣، ص١٧٩ .

(٢) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج١، ص٣٣٦، وانظر الأخفش، معاني القرآن، ج٢، ص٣٧٣، ابن هشام، مغني اللبيب، ص٦٤٣ .

(٣) الزركشي، البرهان، ج٣، ص١٧٩ .

(٤) الزمخشري، الكشاف، ج٢، ص٤٧٦ .

(٥) الزركشي، البرهان، ج٣، ص١٧٩ .

(٦) الباقلوي، كتاب الجواهر، ج٢، ص٣٧٣ .

(٧) ابن جنى، الخصائص، ج٢، ص٣٧٨-٣٧٩ .

(٨) المصدر نفسه، ج٢، ص٣٨٠-٣٨١ .

وهذا يدل على أنه لا يستحسن حذف الحال، ولكن هذا لا يمنع من أن يقول بحذفها عند إلتماس القرينة وتعينها في الكلام. وذكر ابن هشام الأنصاري^(١) أن الحال قد تحذف لقرينه، وأن أكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولاً أغنى عنه المقول.

(١) ابن هشام، مغنى اللبيب، ص ٦٤٣، وانظر: الصبان، حاشية الصبان، ج ٢، ص ١٩٣.

المبحث الثالث: المجرورات

الجرّ على الجوار:

وقد أشار الزركشي^(١) لهذه المسألة في حديثه عن مشاكلة اللفظ للفظ، والتي جعلها في قسمين أحدهما وهو الأكثر، تكون فيه مشاكلة الثاني للأول كقوله تعالى: (وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ) [المائدة ٦]، فقد ذكر الزركشي^(٢) أنّ الجرّ للجوار هو مذهب الجمهور، فذكر أبو عبيدة^(٣) أنّها مجرورة بالتي قبلها ومشاركة بالكلام الأول من المغسول، وبين أنّ العرب قد تفعل هذا بالجوار، وسمّى الأخفش^(٤) الجرّ (اتباعاً) قاصداً به ما سماه غيره جواراً، ومثّل له بقول العرب (هذا جُرّ ضبٍ خرب) ثم قال: ولكن النصب أسلم وأجود من هذا الاضطرار. والقراءة بالجر أشهر لدى القراء من التي بالنصب، إذ قرأ نافع، وابن عامر، والكسائي، وحفص، وعاصم بالنصب، وقرأ ابن كثير، وحمزة وأبو عمرو، بالجر^(٥) ولم يرتض كثير من أهل العلم تعليل قراءة الجرّ بالجوار واعتبروا ذلك لا يليق بالقرآن لأنّه معروف في الشعر للضرورة، وبالتالي لا يصح حمل القرآن على الضرورات ولهذا ذكر الزجاج^(٦) أنّه: "قال بعض أهل اللغة هو جرّ على الجوار" ثم قال "فأمّا الخفض على الجوار، فلا يكون في كلمات الله، ولكن المسح على هذا التحديد كالغسل"، وذكر عن بعض السلف أنّه قال: نزل جبريل بالمسح والسنة بالغسل، ثمّ بيّن بعد ذلك أنّ الغسل هو الواجب.

وقد ردّ فخر الدين الرازي^(٧) الكسر على الجوار بعدة أدلة بقوله: هذا باطل من وجوه: الأول: أنّ الكسر على الجوار معدود في اللحن الذي قد يُحتمل لأجل الضرورة، وكلام الله يجب تنزيهه عنه.

(١) الزركشي، البرهان، ج٣، ص٣٧٧.

(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص٣٧٧.

(٣) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج١، ص٢٥٥، وانظر: القيسي، مشكل اعراب القرآن، ج١، ص٢١٩-٢٢٠.

(٤) الأخفش، معاني القرآن، ج٢، ص٢٥٤ - ٢٥٥، وانظر: الأنباري، البيان في غريب اعراب القرآن، ج٢، ص٢٨٤-٢٨٥.

(٥) انظر: ابن مجاهد، السبعة، ص٢٤٢. و ابن الجزري، تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، ص١٠٤،

(٦) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج٢، ص١٥٣.

(٧) الرازي، التفسير الكبير، ج١١، ص١٦١.

وثانيها: أنّ الكسر بما يصار إليه حيث يحصل الأمن من الالتباس في نحو قولنا: (هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ) فهل من المعلوم بالضرورة أنّ (الخَرِب) لا يكون نعتاً ل (ضَب) بل ل(جُحْر)، وفي هذه الآية ليس من الالتباس غير حاصل.

وثالثها: أنّ الكسر بالجوار إنما يكون بدون حرف العطف، وأمّا مع حرف العطف، فلم تتكلم به العرب.

حذف الجار والمجرور:

ذكر الزركشي^(١) أنّ "حذف الجار والمجرور قد يرد في القرآن الكريم، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: (خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا) [التوبة ١٠٢]، والتقدير: بسئى، وقوله جلّ ثناؤه: (وَأَخْرَجَ سَيِّئًا) [التوبة ١٠٢] على تقدير: بصالح، على حذف الجار والمجرور معا في الموضعين، فلمن يجعل العمل الصالح مقابلا بالآخر السيئ الذي ورد في السياق". وهذا يحتاج إلى الدقة والتدبر، والتأمل لفهم المعنى الدقيق للآية الكريمة.

وأجاز الأخفش^(٢) حذف الجار، والمجرور في قوله تعالى: (خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَأَخْرَجَ سَيِّئًا) [التوبة ١٠٢]، بقوله: فيجوز في العربية أن يكون (بآخر)، كما تقول: استوى الماء والخشبة، أي بالخشبة، على تقدير: حذف حرف الجر، وهو الباء.

حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه :

ذكر الزركشي^(٣) أنّ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كثير، ونقل عن ابن جنّي^(٤) أنه قال: "وفي القرآن منه زهاء ألف موضع"، وهذا يعني أنّ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه ظاهرة كثيرة الورد في القرآن الكريم.

(١) الزركشي، البرهان، ج٣، ص١٥٣ - ١٥٤، السيوطي، الاتقان، ج٢، ص٦٣ .

(٢) الأخفش، معاني القرآن، ج٢، ص٣٣٦ .

(٣) الزركشي، البرهان، ج٣، ص١٤٦ - ١٥٢ .

(٤) ابن جنّي، الخصائص، ج٢، ص٣٧٤ .

ثم حكى الزركشي^(١) عن أبي الحسن الأخفش^(٢) أنه قال: لا يقاس عليه، ورَدَّ عليه^(٣) مبيناً أنه يكثر المجاز في اللغة، وحذف المضاف مجاز، فكيف لا يقاس عليه، وهو كثير؟ ونقل^(٤) أيضاً عن المبرد^(٥) في حذف المضاف، أنه شرط لحذفه وجود دليل، فلا يصح أن يقال: جاء زيدٌ على أن المراد، جاء غلام زيد؛ لأنه لا دليل على المحذوف، أو بعبارة أخرى: إنه لا بد من وجود قرينة لفظية، أو حالية، أو عقلية تدل على المحذوف.

ثم أورد الزركشي^(٦) بعد ذلك عن الزمخشري^(٧) ما قاله في هذا الموضوع، إنه لا يستقيم تقرير حذف المضاف في كل موضع، ولا يقدم عليه إلاً بدليل واضح وفي غير مُلبس، كقوله تعالى: (واسألِ الْقَرْيَةَ) [يوسف ٨٢]، وضعف قول من قدر في قوله تعالى: (وهو خادعهم) [النساء ١٤٢] أنه على حذف المضاف. وقد احتج الزركشي^(٨) لحذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه بطائفة من آي^(٩) الذكر الحكيم، كمثل قوله تعالى: (حرمت عليكم الميتة) [المائدة ٣]، والتقدير: تناولها، معللاً ذلك بقوله^(١٠): لأن الأحكام لا تتعلق بالأجرام، إلاً بتأويل الأفعال، والمراد بالأجرام الأجسام، وما هو مادي له جرم.

وحكى الزركشي أيضاً^(١١) عن غيره "قيل": إن (الميتة) يُعبر بها عن تناولها، فلا يوجد حذف، ولو كان ثم حذف لم يؤنث الفعل؛ ولأن المركب إنما يحذف إذا كان للكلام دلالة غير الدلالة الإفرادية، وبين أن المفهوم من هذا التركيب التناول من غير تقدير، فيكون اللفظ موضوعاً له، ثم بين أن المشهور في الأصول أنه من محال الحذف.

(١) الزركشي، البرهان، ج٣، ص١٤٦.

(٢) الأخفش، معاني القرآن، ج١، ص١٥٦-١٥٧.

(٣) الزركشي، البرهان، ج٣، ص١٤٦.

(٤) المصدر نفسه، ج٣، ص١٤٦.

(٥) المبرد، ما اتفق لفظه واختلف معناه، ص٣٢.

(٦) الزركشي، البرهان، ج٣، ص١٤٦.

(٧) الزمخشري، الكشاف، ج١، ص٥٧٩.

(٨) الزركشي، البرهان، ج٣، ص١٤٦.

(٩) انظر (البقرة ١٧٧)، و(يونس ٨٣)، و(الاسراء ١١٠)، و(مريم ٤)، و(طه ١١)، و(الانبياء ٩٦)، و(الاحزاب

(٢١)

(١٠) الزركشي، البرهان، ج٣، ص١٤٦.

(١١) المصدر نفسه، ج٣، ص١٤٩.

والواضح من النص القرآني أنّ المراد بتحريم الميتة تحريم أكلها، وإذا لم يقدر مضاف صار التحريم عاماً، شاملاً لكل ما يتعلق بها من لحم وجلد، ودم وغير ذلك، ومن ذلك قوله تعالى: (ولقد همّت به وهمّ بها) [يوسف ٢٤]، والتأويل: همّ يدفعها^(١) أي عن نفسه في هذا التأويل بتنزيه يوسف-عليه السلام- عما لا يليق به؛ لأنّ الأنبياء-صلوات الله عليهم- معصومون من الصغائر والكبائر؛ ولذا ينبغي الوقف على (ولقد همّت به) ثم يُستأنف بعد ذلك فيقرأ (وهمّ بها لولا أن رأى برهان ربه)، وهو اختيار كثير من المفسرين كأبي جعفر الطوسي^(٢).

ثم نبة الزركشي^(٣) في جواز حذف المضاف مع الالتفات إليه بقوله: اعلم أنّ المضاف إذا علم جاز حذفه مع الالتفات إليه، فيعامل معاملة المفظوظ به، من عود الضمير عليه، ومع اطراحه يصير الحكم في عود الضمير للقائم مقامه، ومثّل لاستهلاك حكمه، وتناسي أمره بقوله تعالى: (أو كظلمات في بحر لجي يغشاه موج) [النور ٤٠]، فقال^(٤) في التعليق عليه: إنّ الضمير في (يغشاه) عائد على المضاف المحذوف بتقدير: أو كذى ظلمات.

ونقل الزركشي^(٥) عن آخرين^(٦)، قولهم: وقد جاء في آية واحدة مراعاة التأنيث، والمحذوف، وهي قوله تعالى: (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون) [الاعراف ٤]، وهؤلاء علّوا ذلك بقولهم^(٧): أنّ الضمير في (أهلكناها)، (وفجاءها)، لإعادتهما على (القرية) المؤنثة، وهي الثابتة، ثم قال (أو هم قائلون)، فأتى بضمير من يعقل حملاً على (أهلها) المحذوف.

وبيّن الزركشي^(٨) أيضاً أنّ في إعادة الضمير على التأنيث وجهين:

أحدهما: أنّه لما قام مقام المحذوف صارت المعاملة معه.

والآخر: أنّ يقدر في الثاني حذف المضاف، كما قدر في الأوّل. مستدلاً على ذلك بقوله^(٩) فإذا قلت: سألت القرية، وضربتها، فمعناه: وضربت أهلها، فيجوز حذف المضاف كما حذف من الأوّل.

(١) الزركشي، البرهان، ج٣، ص ١٥٠.

(٢) الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ج٦، ص ١٢١.

(٣) الزركشي، البرهان، ج٣، ص ١٥٠.

(٤) المصدر نفسه، ج٣، ص ١٥٠.

(٥) الزركشي، البرهان، ج٣، ص ١٥٠.

(٦) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٥٢٨-٥٢٩.

(٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص ٢٥.

(٨) الزركشي، البرهان، ج٣، ص ١٥١.

(٩) المصدر نفسه، ج٣، ص ١٥١.

وذكر^(١) عن غيره بقوله "قيل إنّ المضاف هنا محذوف، والمعنى أهلكتنا أهلها. و(بياتاً) حال منهم أي مبيتين، و(أوهم قائلون) جملة معطوفة عليها، ومحلّها النّصب، وهذا قول أبي على الفارسي"^(٢).
 ويلحظ المتأمل أنّ حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه يردّ توسّعا في اللّغة^(٣) ولكن بشرطين:

الأول: وجود قرينة عقلية أو حالية تدلّ على المضاف المحذوف في نحو قولنا: أكلت الشاة، فيفهم من كلامه أنّه يقصد أكلت لحم الشاة، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وكقوله تعالى: (وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ) [البقرة ٩٣] أي حُبُّ العجل^(٤) إذ الكلام مجاز، فلا يشرب العجل فيه بل حُبّه.

والثاني: حذف المضاف مع بقاء عمله في المضاف إليه، أي مع بقاء الأثر الإعرابي الدال عليه كقوله تعالى: (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ) [يوسف ٨٢] والتقدير فيها: وأسأل أهل القرية^(٥)؛ لأنّ القرية، وهي البيوت والديار لا تُسأل بل الذي يسأل هم أهلها. فالحكم الذي يجب للقرية في الحقيقة قبل الحذف هو الجرّ، والنّصب فيها مجاز، وهذا قول الأخفش^(٦).

وقد نبّه سيبويه^(٧) على هذا التوسع بقوله: أنّ الفّعل قد استعمل في اللّفظ لا في المعنى أي أنّ (القرية) مفعول به لفظاً، وقد نصبت بالفّعل (أسأل)، إلّا أنّ المفعول به الحقيقي هو المضاف المحذوف "أهل".

وقد حظي حذف المضاف باهتمام النحويين والبيانين^(٨) لما له من سرّ لغوي وسحر بياني يتمثلان في التعبير عن معان كثيرة، بأقل ما يمكن من اللّفظ وهو ما لا يمكن تحقّقه لو كان المضاف مذكوراً.

(١) الزركشي، البرهان، ج٣، ص١٥١ .

(٢) أبو حيان، البحر المحيط، ج٤، ص١٥٠ .

(٣) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢١١، وانظر: ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٣٦٢، ٤٤٩ .

(٤) السيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص٢٩ .

(٥) الباقولي، كتاب الجواهر، ج١، ص٧١ .

(٦) الأخفش، معاني القرآن، ج١، ص١٥٦-١٥٧، وانظر: الجرجاني، أسرار البلاغة، ص٣٨٧ .

(٧) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢١٢ .

(٨) المرتضي، أمالي المرتضى، ج١، ص٧٣ .

وقد أُطلقت عليه تسميات منها: الاكتفاء^(١)، والاختزال^(٢)، والحذف، إذ كثر حذفه في منظوم العرب أو منثورهم، واطرد مجيؤه في المصدر الأعلى للعربية اطراداً، قال سيبويه^(٣) "ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار، قوله تعالى - (واسأل القرية) [يوسف ٨٢]. وأراد: أهل القرية فاختصر... وعلى هذا كثير من علماء العربية"^(٤).

ومن العلماء من توسع في ذكر صور البيان المسببة عن حذف المضاف في الآية السابقة كابن جنى^(٥)، الذي ذكر أنّ الحذف أدى إلى ثلاثة معانٍ: "هي الاتساع؛ لأنه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح في الحقيقة سؤاله وهذا نحو ما مضى، وأمّا التشبيه، فلأنّها شبهت بمن يصح سؤاله لما كان بها ومؤلفاً لها، وأمّا التوكيد؛ فلأنّه في ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة فكأنهم - أي إخوة يوسف - تضمنوا لأبيهم - عليه السلام - أنه إن سأل الجمادات والجبال، أنبأته بصحة قولهم. وهذا تناه في تصحيح الخبر، أي لو سألتها لأنطقها الله بصدقنا، فكيف لو سألت من من عادته الجواب".

ونخلص من هذا إلى أنّ العرب، قد اشتهروا باتساعهم في الكلام، ذلك الذي جاء في صور شتى فمنها الحذف والاختصار، إذا فهم المعنى وتبين مدلوله من فحوى الكلام.

حذف المضاف إليه:

ذكر الزركشي^(٦) أنّ حذف المضاف إليه قليل الاستعمال في كلام العرب ومثّل له بقوله - جلّ جلاله - (كلّ في فلكٍ يسبحون) [الأنبياء ٣٣]، والتقدير "كلُّ واحد منها" وقد أجاز^(٧) حذفه بعد ظروف الزمان الدالة على الغايات، وإذا قُطعت عن الإضافة نحو، قبل، وبعد، وغيرهما.

(١) القيرواني، العمدة في محاسن الشعر، ج ١، ص ٢٥١.

(٢) السيوطي، معترك الأقران، ج ١، ص ٣٢٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢١٢.

(٤) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج ١، ص ٨، وانظر: الأخفش، معاني القرآن، ج ١، ص ٦١، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ٢٤ - ٢٥.

(٥) ابن جنى، الخصائص، ج ٢، ص ٤٤٧.

(٦) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ١٥٢، وانظر: ابن الأثير، المثل السائر، ج ٢، ص ٣٤٦ - ٣٤٧.

(٧) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٥٢، وانظر: البكري، دراسات نحوية في القرآن الكريم، ص ١٠٩.

وقال الزركشي^(١) أيضاً: وكذا كل ما قُطِعَ عن الإضافة مَّا وُجِبَتْ إضافته معنى لا لفظاً. واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ) [الروم ٤]، والتقدير من قبل ذلك ومن بعده^(٢).

في حين ذهب النحويون^(٣) إلى القول إنَّ المضاف إليه يحذف بكثرة في اللّغة لغرض الإختصار، والتّخفيف، وحدوده في المواضع الآتية:

أولاً: أن يكون تالياً لبعض الأسماء مثل: "كل" كما في قوله تعالى: (كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ) أي كل ذلك^(٤). وقد علّق الزمخشري^(٥) على لفظة "كل" هنا بقوله: إنَّ التتوين فيه عوض من المضاف إليه، إذ التّقدير: كلهم" والضّمير يعود إلى الشمس، والقمر. وهذا هو الذي سمّاه النّحاة "تتوين العوض"^(٦).

وذكر ابن يعيش^(٧) أنّ كلاً وبعضاً محذوف منهما المضاف إليه، وهو مراد يدلّ على ذلك أنّهما معرفتان، ولولا المضاف إليه فيهما لكانا نكرتين.

ثانياً: أن يكون تالياً للظروف الزمّانية، كالذي في قوله تعالى: (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ) [الروم ٤] والتّقدير من قبل كل شيء ومن بعد كل شيء^(٨) فحذف ذلك وهو مراد، فذهب لفظه وبقي حكمه، وهو التّعريف، وبنى الاسم؛ لأنّ المضاف إليه من تمام المضاف فإذا قطع عنه فكأنّه قد بقي بعض الاسم، وبعضه لا يستحق الإعراب، فقام البناء فيه مقام العوض^(٩).

ثالثاً: وقد يكون تالياً للظروف المكانية كقول القائل: (جئت من عل ؟ أي من أعلى كذا)^(١٠) ونحو "فوق، وتحت، وكذا جميع الجهات الست، وتسمى هذه غايات"^(١١).

(١) الزركشي، البرهان، ج٣، ص١٥٢.

(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص١٥٢.

(٣) ابن هشام، مغنى اللبيب، ج٢، ص٦٢٤، وانظر: السيوطي، الاتقان، ج٢، ص٦٢.

(٤) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج٢، ص٦٥٤، وانظر: البقري، دراسات نحوية في القرآن الكريم، ص١٠٨.

(٥) الزمخشري، الكشاف، ج٣، ص١١٥.

(٦) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج١، ص٧.

(٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٣٠.

(٨) الباقولي، كتاب الجواهر، ج١، ص٦٥٣ - ٦٥٤، وانظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج٢، ص٦٥٣.

(٩) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٣٠.

(١٠) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٣٦٥.

(١١) الزجاجي، الجمل في النحو، ص١٠.

وذكر ابن هشام^(١) بعد أن أورد اطراد الحذف في ألفاظ الزمان الدالة على الغايات أن منها "كلّ وبعض" وأنه ربّما جاء مع غيرهن.

حذف المضاف والمضاف إليه:

ذهب الزركشي^(٢) إلى القول إنّ المضاف قد يضاف إلى مضاف، فيحذف الأوّل والثاني، ويبقى الثالث، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى: (وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون) [الواقعة ٨٢] وبين أن التقدير: بدل شكر رزقكم^(٣)، وقوله تعالى: (تدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت) [الأحزاب ١٩] أي كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت^(٤).

وحكى^(٥) بعد ذلك عن غيره بقوله "قيل: إنّ الرزق في الآية الأولى الحظ والنصيب. وكذلك إذا قدرت "كالذي" في الآية الثانية حالاً من "الهاء" و "الميم" في (أعينهم) لأنّ المضاف بعض، فلا تقدير فيها.

ومن ذلك قوله تعالى: (أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت) [البقرة ١٩]، فقد قدر الزركشي^(٦) الكلام في الآية: كمثل نوي صيب، فحذف المضاف والمضاف إليه

وعلّل ذلك بأنّ: حذف المضاف، إنّما ساغ بقرينه عطفه على قوله تعالى: (كمثل الذي استوقد ناراً) [البقرة ١٧]، وأمّا حذف المضاف إليه فدلالته قوله تعالى: (يجعلون أصابعهم في آذانهم) عليه فأعاد الضمير عليه مجموعاً.

وقد ذكر ابن جنّي^(٧) أنّ حذف المضاف يرد مكرراً، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى (فقبضت قبضةً من أثر الرسول) [طه ٩٦]، إذ تقدير الآية عنده: من تراب حافر فرس الرسول.

(١) ابن هشام، مغنى اللبيب، ج ٢، ص ٦٢٤.

(٢) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ١٥٢ - ١٥٣.

(٣) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٥٢، وانظر: السيوطي، الاتقان، ج ٢، ص ٦٣.

(٤) ابن جنّي، الخصائص، ج ٢، ص ٣٦٤ - ٣٦٥، وانظر: ابن هشام، مغنى اللبيب، ص ٦٢٤.

(٥) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ١٥٢.

(٦) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٥٣، وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٤، ص ٢٨٩ - ٢٩٠.

(٧) ابن جنّي، الخصائص، ج ٢، ص ٣٦٤ - ٣٦٥، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ٣١.

وذهب الزمخشري^(١) إلى القول إنّ هذه المضافات حذفّت في قوله تعالى: (فإنّها من تقوى القلوب) [الحج ٣٢]، لأنّ المعنى، لا يستقيم إلّا بتقديرها على النحو الآتي وهو أنّ تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب، فلا بُدّ من راجع من الجزاء إلى (من) ليرتبط به مبيّن معنى القلوب في الآية المذكورة بقوله: إنّما ذكرت القلوب، لأنّها مراكز التقوى التي إذا ثبتت فيها، وتمكنت ظهر أثرها في سائر الأعضاء.

(١) الزمخشري، الكشاف، ج٣، ص١٥٦ - ١٥٧، وانظر: ابن هشام، مغنى اللبيب، ج٢، ص٦٢٤، السيوطي، الاتقان ج٢، ص٦٣.

المبحث الرابع: الأفعال

أولاً: التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي والعكس :

ذكر الزركشي^(١) أنه قد سبق منه كثير في نوع الالتفات؛ ويغلب ذلك فيما إذا كان مدلول الفعل من الأمور الهائلة المتوعدّ بها، فيعدل فيه إلى لفظ الماضي تقريراً، وتحقيقاً لوقوعه، كقوله تعالى: (ونادى أصحاب الأعراف رجالاً). [الأعراف ٤٨] ، وقال^(٢) أيضاً: وتارة يجعل المتوعدّ فيه كالواقع، فيؤتى بصيغة الماضي مراداً به المضيّ، تنزيلاً للمتوعدّ منزلة ما وقع فلا يكون تعبيراً عن المستقبل بلفظ الماضي، بل جعل المستقبل ماضياً مبالغاً، فمن ذلك قوله تعالى: (أتى أمر الله فلا تستعجلوه) [النحل ١].

تم فصل^(٣) القول في تبيان هذه المسألة بقوله: وقد يعبر عن المستقبل بالماضي مُراداً به المستقبل، فهو مجاز لفظي، واستدلّ عليه بقوله تعالى (ويوم ينفخ في الصور ففرع) [النمل ٨٧]. فبين^(٤) " أنه لا يمكن أن يراد به المضيّ، لمنافاة (ينفخ) الذي هو مستقبل في الواقع" مبيناً فائدة هذا التعبير بقوله " وفائدة التعبير عنه بالماضي الإشارة إلى استحضار التحقّق، وإنه من شأنه لتحقّقه أن يُعبّر عنه بالماضي، وإن لم يرد معناه"^(٥). ثم بين^(٦) الفرق بين الفعلين في أنّ الأوّل مجاز، والثاني لا مجاز فيه إلا من جهة اللفظ فقط. وعلل ابن الأثير^(٧) قوله تعالى: (ففرع) بلفظ الماضي بعد قوله: (ينفخ) ، وهو مستقبل بأنّ ذلك للإشعار بتحقيق الفرع، لأنه كائن لا محالة؛ ولأنّ الفعل الماضي يدل على وجود الفعل، وكونه مقطوعاً به.

وقد علّق ابن هشام^(٨) على هذا التعبير أنّ الماضي يقوم مقام المستقبل في بعض المواضع على خلاف الأصل ، وأنه يقويه إجماع الجمهور وإياه على " أنه يجوز أن يُقام الفعل الماضي مقام الفعل المُستقبل"^(٩) ، وهذا إذا قصد التأكيد على أنّ الحدّث لا بدّ أن يقع في المُستقبل .

(١) الزركشي، البرهان ، ج٣، ص ٣٧٢-٣٧٦.

(٢) المصدر نفسه ، ج٣، ص ٣٧٢، انظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ج١، ص ١٦٤-١٦٥.

(٣) المصدر نفسه، ج٣، ص ٣٧٢-٣٧٣.

(٤) المصدر نفسه ، ج٣، ص ٣٧٣ .

(٥) المصدر نفسه، ج٣، ص ٣٧٣ .

(٦) المصدر نفسه، ج٣، ص ٣٧٣ .

(٧) ابن الأثير، المثل السائر، ج٢، ص ١٩٨-١٩٩ .

(٨) ابن هشام، مغني اللبيب، ج١، ص ٢٤٥ .

(٩) المصدر نفسه، ج١، ص ٢٥٤.

وقد يَرُدُّ الفَعْلُ مَعْدُومًا عَنِ الْمَاضِي إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً) [الحج ٦٣]، فذكر الزركشي^(١) أَنَّ الفَعْلَ عَدَلَ عَنِ لَفْظِ (أصبحت) إِلَى (تُصبح) قَصْدًا لِلْمَبَالِغَةِ فِي تَحْقِيقِ اخْضِرَارِ الْأَرْضِ؛ لِأَهْمِيَّتِهِ، إِذْ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْإِنْزَالِ .

وعَلَّلَ^(٢) ابن الأثير ذلك، بأنه إنَّما عدل عن لفظ الماضي ها هنا إلى المستقبل، وذلك لإفادة بقاء أثر المطر زماناً بعد زمانٍ، فإنزال الماء مَضَى وجوده، وَاخْضِرَارِ الْأَرْضِ بَاقٍ لَمْ يَمْضِ، وَإِنَّ هَذَا مِثْلُ قَوْلِنَا: " النَّعْمَ عَلَى فُلَانٍ، فَأَرْوَحُ، وَأَعْدُو شَاكِرًا لَهُ"، وَلَوْ قُلْتِ: فَرِحْتِ، وَغَدَوْتِ شَاكِرًا لَهُ، لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ الْمَوْقِعَ، لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَاضٍ قَدْ كَانَ وَأَنْقَضَى.

ثانياً: حذف الفعل الخاص والعام :

أولاً: حذف الفعل الخاص :

ذكر الزركشي^(٣) أَنَّ حَذْفَ الفَعْلِ يَنْقَسِمُ عَلَى عَامٍ وَخَاصٍ، مَبِينًا مَعْنَى الْخَاصِّ بِقَوْلِهِ: فَخَاصَّ نَحْوِ (أَعْنِي) مَضْمُورًا، وَيَنْتَصِبُ الْمَفْعُولُ بِهِ فِي الْمَدْحِ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ) [البقرة ١٧٧] ، وَالتَّقْدِيرُ فِي هَذَا الْحَذْفِ كَمَا قَدَّرَهُ مَكِّي الْقَيْسِي^(٤): أَعْنِي الصَّابِرِينَ .

ومن هذا القبيل قوله تعالى: (لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة) [النساء ١٦٢] إذ التقدير: أمدح المقيمين^(٥). وذكر الزركشي^(٦) أيضاً أنه لا يجوز تقدير ناصب نعت المنعوت بالفعل " أعني" إذا كان المنعوت متعيناً، كقولنا: الحمد لله الحميد، بل يكون التقدير: أذكر، أو أمدح. وهذا في الواقع في باب المدح، أما في الذم فنحو قوله تعالى: (وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ) [المسد ٤] فذكر الأخفش^(٧) ونصب بعضهم (حمالة الحطب على الذم.....). ويجوز أن يكون حمالة الحطب نكرة، نوي بها التثوين فتكون حالاً، وتتصب بقوله (يصلى).

(1) الزركشي، البرهان، ج٣، ص ٣٧٤، انظر: السامرائي، معاني النحو، ج٣، ص ٢٣٠.

(2) ابن الأثير، المثل السائر، ج٢، ص ١٩٨-١٩٩.

(3) الزركشي، البرهان، ج٣، ص ١٩٨-٢٠٨.

(4) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج١، ص ١١٨.

(5) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج١، ص ٢١٢-٢١٣.

(6) الزركشي، البرهان، ج٣، ص ١٩٨.

(7) الأخفش، معاني القرآن، ج٢، ص ٥٤٨.

وَذَكَرَ الزركشي^(١) أن مراد المادح هو إبانة الممدوح من غيره، لذلك لأبْد من إبانة إعرابه عن غيره ليبدل على المعنى المقصود، ويجوز فيه النصب بتقدير "أمدح"، والرفع على معنى " هو " ولكن لا يظهران لئلا يصيرا بمنزلة الخبر، ثم بيّن بعد ذلك أن الذي لا مدح فيه فاختزال العامل فيه واجب، كاختزاله في (والله لأفعلن) إذ لو قيل (أحلف بالله) لكان عدّة لا قسماً.

وقد اختلف النحويون في تقدير العامل المحذوف في قوله تعالى : (والمُقيمِينَ الصَّلَاةَ) [النساء ١٦٢]، فمذهب سيبويه^(٢) إلى أن (المقيمِينَ) منصوب على المدح، في حين ذهب الكسائي إلى القول إنه : في موضع خفض عطف على (ما) في قوله تعالى : (بما أنزل إليك) [النساء ١٦٢].

وقد استبعد مكي القيسي^(٣) تقدير الكسائي هنا؛ لأنّ المعنى يصبح: يُؤْمِنُونَ بما أنزل إليك وبالمقيمِينَ الصَّلَاةَ وأنّ عطف الظاهر على مضمرة المخفوض بعيد .

ثانياً: حذف الفعل العام :

ويقصد به الزركشي^(٤) كل منصوب دلّ عليه الفعل لفظاً، أو معنى، أو تقديراً ، فيحذف لأسباب منها:
أولاً: أن يكون مفسراً، في نحو قوله تعالى : (إذا السماء انشقت) [الإنشاق ١] والتقدير : إذا انشقت السماء^(٥).

وجعل الزركشي منه عدداً من آيات^(٦) القرآن الكريم منها (وإياي فارهبون) [البقرة ٤٠] فالتأويل: إياي منصوب بإضمار فعل هو الاختيار؛ لأنه أمر^(٧) ونقل^(٨) أيضاً عن بعضهم^(٩) أنّهم

(١) الزركشي، البرهان، ج٣، ص ١٩٨.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ١٧٥-١٧٩.

(٣) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج١، ص ٢١٢.

(٤) الزركشي، البرهان، ج٣، ص ١٩٩-٢٠٨.

(٥) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٦٦٤ .

(٦) انظر: (التوبة ٦)، (والحجرات ٩)، (والقمر ٢٤)، (والرحمان ٧).

(٧) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج١، ص ٦١.

(٨) الزركشي، البرهان، ج٣، ص ١٩٩.

(٩) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ص ٣٢٤، وانظر: الزمخشري، الكشاف، ج٢، ص ٢٤٨.

قالوا لا يجوز حذف الفعل مع شيء من حروف الشرط العاملة سوى (إن)؛ لأنها الأصل، أي أنها أم الأدوات، وهي من عوامل الفعل لا تدخل على غيره.

ثم حكى الزركشي^(١) عن ابن الزمكاني^(٢) أنه جعل هذا مما هو دائر بين الحذف، والذكر، فقال: إن الفعل المفسر كالمتمسك على المذكور، ولكن لا يتعين إلا بعد تقدم إبهامه، ولقد يزيده الإضمار إبهاماً، إذا لم يكن المضمرة من جنس الملفوظ به، في نحو قوله تعالى: (والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً). [الإنسان ٣١].

وقد علق ابن جنى على ذلك بقوله "وعبرة هذا أن الفعل المضمرة إذا كان بعده اسم منصوب به ففيه فاعله مضمراً، وإن كان بعده المرفوع به، فهو مضمرة مجرداً من الفاعل ألا ترى أنه لا يرتفع فاعلان به"^(٣). وذكر السيوطي^(٤): ولو كان الفعل مضمراً فسره فعل بعد معموله، فإنه يجوز تصديق الشرط به، كقوله تعالى: (وإن أخذ من المشركين استجارك) [التوبة ٦]، فالتأويل إن استجارك أحد فـ (استجارك) المتأخر فسرت الأولى المضمرة، وارتفع (أحد) على الفاعلية بها. ثانياً: أن يكون هناك حرف جرّ، في نحو قوله تعالى: (بسم الله الرحمن الرحيم) [الفاحة ٢]، فقال الزركشي^(٥): إنه يفيد أن المراد: بسم الله أقرأ، أو أقوم، أو أفعد عند القراءة، وعند الشروع في القيام، أو القعود، أي فعل كان.

ونقل الزركشي^(٦) أيضاً عن النحويين أنهم اتفقوا على أن (بسم الله) بعض الجملة، ولكنهم اختلفوا في تأويل الآية فقال البصريون^(٧) "الجملة اسمية" والتقدير ابتدائي بسم الله، وقال الكوفيون^(٨): الجملة فعلية والتقدير: ابتدأت باسم الله.

وتابعهم الزمخشري^(٩) في تقديره الجملة الفعلية؛ لأن تقدير الفعل (بسم الله) هو الأقوى؛ لأننا نقدره كذلك في الاسم المنصوب، ولا يكون بعد المنصوب حمل التقدير قبل الكلام، ولكن خالفهم في

(١) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ١٩٩.

(٢) انظر: ابن الزمكاني، البرهان الكاشف عن اعجاز القرآن، ص ٢٤١.

(٣) ابن جنى، الخصائص، ج ٢، ص ٣٨٢.

(٤) السيوطي، همع الهوامع، ج ٤، ص ٣٢٤.

(٥) الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٢٠٠.

(٦) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٠٠.

(٧) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج ١، ص ٦٦.

(٨) المصدر نفسه، ج ١، ص ٦٦.

(٩) الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ٢.

موضعين أحدهما: أنهم يقَدِّرون الفعل مُقَدِّمًا، وهو يقَدِّره مؤخرًا أي: بسم الله أقرأ أو أتلو؛ لأنّ الذي يتلو التسمية مقروء.

والثاني: أنهم يقَدِّرونه فعل البدء، وهو يقَدِّره في كل موضع بحسبه، وجعل دليله قول العرب في الدعاء للعروس: بالرفاء والبنين، والمعنى: أعرست أو نكحت، ثم علق الزركشي^(١) على ما تقدّم بقوله: وما قاله الزمخشري أجود ممّا قالوا، لأنّ مراعاة المناسبة أولى من اهمالها؛ ولأنّ اسم الله أهم من الفعل، فكان أولى بالتقديم، وممّا يدلّ على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (باسمك ربّي وضعت جنبي)^(٢)، فقدّم اسم الله على الفعل المتعلّق ثم الجار، وهو (وضعت).

ثالثًا: أن يكون جواباً لسؤال وقع، كما في قوله تعالى: (وقالوا كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا قل بل ملة إبراهيم حنيفاً) [البقرة ١٣٥]، والتقدير: "بل نتبع ملة إبراهيم"^(٣).

قال المبرد^(٤): اعلم أنّ للقسم أدوات توصل الحلف إلى المقسم به؛ لأنّ الحلف مضمر، مطرّح لعلم السامع به، وكذلك كل مستغنى عنه، فإن شئت أظهرت الفعل، وإن شئت قلت: خلّ الطريق، واحتجّ لذلك بقوله تعالى: (بل ملة إبراهيم)، إنّما هو اتبعوا، وذلك؛ لأنّه جواب قوله: (كونوا هوداً أو نصارى).

أو أن يكون الفعل المحذوف جواباً لسؤال مقدّر، في نحو قوله تعالى: (يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) [النور ٣٦-٣٧]، على قراءة من قرأ ببناء الفعل للمجهول فإنّ التقدير: يسبح له رجال.

ونكر الزركشي^(٥) أنّ في هذا التقدير فوائد منها: الإخبار بالفعل مرتين، وجعل الفضلة عمدة وأنّ الفاعل فسّر بعد اليأس منه، كالتضالة وجدها بعد اليأس، ويصح أن يكون (يسبح) بدلاً من (يذكر) على طريقة: (سبح اسم ربك الأعلى) [الأعلى ١]، ويكون (له فيها) خبر مبتدأ هو (رجال). رابعاً: أن يدلّ عليه معنى الفعل الظاهر، كقوله تعالى: (انتهوا خيراً لكم) [النساء ١٧١]، والتقدير، وأنتوا أمراً خيراً لكم^(٦).

(١) الزركشي، البرهان، ج٣، ص ٢٠٠.

(٢) البخاري، صحيح البخاري، ج٥، ص ٢٣٢٩، ومسلم، صحيح مسلم، ج٤، ص ٢٠٨٤.

(٣) الزركشي، البرهان، ج٣، ص ٢٠٠.

(٤) المبرد، المقتضب، ج١٣، ص ٣١٨، وانظر: الباقولي، كتاب الجواهر، ج١، ص ١٤-١٧، القيسي، مشكل

إعراب القرآن، ج١، ص ١٢، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٢٧٨.

(٥) انظر: الزركشي، البرهان، ج٣، ص ٢٠١.

(٦) انظر: المصدر نفسه، ج٣، ص ٢٠٣.

ونقل الزركشي^(١) عن سيبويه^(٢) أنه قال: إنَّ (خيراً) انتصب باضمار (إئت)، لأنه لمَّا نَهَاهُ عِلْمَ أَنَّهُ يَأْمُرُهُ بِمَا هُوَ خَيْرٌ، فَكَأَنَّهُ قَالَ (وَأَتَتْهُ خَيْرًا)؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الشَّيْءِ أَمْرٌ بِضَدِّهِ، وَلِأَنَّ النَّهْيَ تَكْلِيفٌ، وَتَكْلِيفُ الْعَدَمِ مُحَالٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَقْدُورًا، فَثَبَّتَ أَنَّ مَتَعَلِقَ التَّكْلِيفِ أَمْرٌ وَجُودِي يَنَافِي الْمُنْهَيَّ عَنْهُ، وَهُوَ الضَّدُّ.

وحكى الزركشي^(٣) عن الكسائي^(٤) أنه حمَّله على إضمار (كان)، والتقدير عنده: يكن الانتهاء خيراً لكم، ويمنعه إضمار (كان)، ولا تضمير في كل موضع، ومن جهة المعنى إذ من ترك ما نهى عنه فقد سقط عنه اللوم، وعلم أن ترك المنهي عنه خير من فعله، فلا فائدة في قوله (خيراً). ثم أورد^(٥) عن الفراء^(٦) أنه حمَّله على أنه صفة لمصدر محذوف، تقديره: انتهوا انتهاء خيراً لكم، وقال: إنَّ هذا الحذف لم يأت إلا فيما كان أفعل، نحو: خيرٌ لك، وأفعل.

وردَّ الزركشي^(٧) على مذهبي الكسائي والفراء في قوله تعالى: (وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ) [النساء ١٧١] بأنه لو حمل على ما قالوا لا يكون خيراً، لأنَّ من انتهى عن التثنية، وكان معطلاً لا يكون خيراً له، وعلق^(٨) بعد ذلك مبدئياً غاية إعجابه بسيبويه وشيخه الخليل، بقوله: "قلَّه درُّ الخليل، وسيبويه ما أطلعهما على المعاني"، وقد أورد لهذا السبب شواهد كثيرة في الكتاب العزيز^(٩).

خامساً: أن يدلَّ عليه العقل، واستدلَّ على ذلك بطائفة من النصوص القرآنية^(١٠)، منها قوله تعالى: (فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ) [البقرة ٦٠]، فالتقدير: ضرب، فانفجرت^(١١) حذف اختصاراً، ودفعاً للإطالة بدلالة السياق عليها. وذكر الزمخشري^(١٢) أن (الفاء) في قوله: (فانفجرت)

(١) انظر: الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٢٠٣.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٨٢-٢٨٤.

(٣) انظر: الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٢٠٣.

(٤) انظر: المبرد، المقتضب، ج ٣، ص ٢٨٣، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج ٢، ص ٢٧٩.

(٥) انظر: الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٢٠٣.

(٦) انظر: الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٢٩٥.

(٧) انظر: الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٢٠٣.

(٨) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٠٣.

(٩) انظر: (البقرة ٢٦٠)، و(يونس ٧١)، و(الأنبياء ٥٧)، و(النور ٥٣)، و(الصافات ٩٣).

(١٠) انظر: (البقرة ٦٠، ٢١٣)، و(الأعراف ٦٣، ١١٣)، و(لقمان ٢٧)، و(القمر ١٠-١١).

(١١) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ٢٥١، وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٥، ص ٢٧٤.

(١٢) الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ١٤٤.

متعلّقة بمحذوف تقديره، فضرب فانفجرت، أو فإن ضربت فقد انفجرت، وعلى هذا فإن (الفاء) الفصيحة لا تقع إلا في الكلام البليغ .

ويبدو أن هذه النصوص القرآنية تحتاج إلى تأملٍ وتدبُّر لفهم معانيها بما في ذلك مواطن الحذف إذ ليست من الكلام العادي.

سادساً: أن يدلّ على الفعل المحذوف ذكره في موضوع آخر، في نحو قوله (تعالى): (وَإِذ قَاتَلْتُم نَفْسًا) [البقرة ٧٢]

ونقل الزركشي^(١) عن الواحدي أنه قال : هو بإضمار (اذكر)، ولهذا لم يأت لـ (إذ) بجواب: ثم بيّن أن الواحدي استدللّ على أنّ المحذوف هو الفعل (اذكر) في قوله تعالى : (واذكروا إذ أنتم قليلٌ مُستضعفون في الأرض) [الأفعال ٢٦]، وعلّق الزركشي^(٢) على هذا القول بأنّ ما قاله ظاهر إلا أنّ مفعول (اذكر) يكون محذوفاً أيضاً، تقديره : " واذكروا أخواً لكم"، ونحوه وذلك ليكون (إذ) في موضع نصب على الظرف، ولو لم يُفد ذلك المحذوف لزم وقوع إذ "مفعولاً به"، والأصح أنّها تفارق الظرفية .

سابعاً: أن يدلّ حذف الفعل على المشاكلة، كحذف الفاعل في قوله تعالى: (بسم الله) [الفاحة ١]، فذكر الزركشي^(٣) أن ذلك موطن لا ينبغي أن يتقدّم فيه سوى ذكر الله فلو ذكر الفعل، وهو لا يستغني عن فاعله، كان ذلك مناقضاً للمقصود، وكان في حذفه مشاكلة اللفظ للمعنى، ليكون المبدوء به اسم الله، كما تقول في الصلّاة: الله أكبر، ومعناه (من كل شيء)، ولكن لا تقول هذا المقدر ليكون اللفظ مطابقاً لمقصود الجنان، وهو أن يكون في القلب ذكر الله وحده، معللاً ذلك^(٤) بأنّ الحذف أعمّ من الذكر، فإنّ أي فعلٍ ذكرته كان المحذوف أعمّ منه؛ لأنّ التسمية تشرع عند كلّ فعل. من هذا نخلص إلى أنّ الموقف الكلامي قد يفرض على المتكلم إلا يذكر ما له جلال في نفسه صوتاً له، وتشريفاً، وتعظيماً.

ثامناً: أن يكون الفعل المحذوف بدلاً من مصدره، في نحو قوله تعالى: (فإذا لقيتُم الذين كفروا فاضرب الرقاب) [محمد ٤]، والتقدير: فاضربوا الرقاب ضرباً، فحذف الفعل، وأقيم المصدر مقامه؛ لأنّ في ذلك اختصاراً مع إعطاء معنى التوكيد بالمصدر^(٥).

(١) انظر: الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٢٠٦.

(٢) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٠٦.

(٣) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٠٧.

(٤) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٠٧.

(٥) ابن الأثير، المثل السائر، ج ٢، ص ٣٣٧.

ومن هنا تظهر عناية الزركشي، بالأفعال من خلال اهتمامه بظاهرة الحذف، وتقصّيه أثرها في الأفعال.

نواصب الفعل المضارع:

اختصت أن، وإذن، وكي، ولن بالفعل المضارع، فأثرت في معناه وحركته الإعرابية واعتُبرت (أن) أم هذه الحروف، ومن الحروف التي تناولها الزركشي:

أولاً: أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون

وقد ذكر الزركشي أنها ترد لمعان:

الأول: حرفاً مصدرياً ناصباً للفعل المضارع، وذكر بأنها تقع معه في موقع المبتدأ والفاعل، والمفعول، والمضاف إليه^(١).

وقال أيضاً: "المبتدأ يكون في موضع رفع نحو: (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) [البقرة ١٨٤]، و (أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) [النساء ٢٥]، و (أَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لهنّ) [النور ٦٠]، و (أَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) [البقرة ٢٣٧]^(٢)، أي يكون المصدر المؤول منها ومن الفعل المضارع في موضع رفع على أنه مبتدأ"^(٣). وذكر بأنه يكون في موقع الفاعل، واستشهد لذلك بقوله تعالى: (مَا كَانَ لِأهلِ المَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الأعرابِ أَنْ يَتَخَفُوا) [التوبة ١٢٠] و (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا) [يونس ٢]^(٤).

وذكر أيضاً " أنها تقع معه موقع المفعول به، فيكون في موضع نصب نحو (وما كَانَ هذا القرآنُ أَنْ يُفْتَرَى) [يونس ٢]، (يَقُولُونَ نخشى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ) [المائدة ٥٢]، (فَأرَدْتُ أَنْ أُعِيبَهَا) [الكهف ٧٩]^(٥).

وذكر الزركشي^(٦) أنها تقع بعد (عسى) فتكون مع صلتها في تأويل مصدر منصوب إن كانت ناقصة نحو عسى زيد أن يقوم، أو مثله: (عسى رَبُّكُمْ أَنْ يرحمَكُمْ) [الإسراء ٨]، وتكون في

(١) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٢٢٣، وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٤١-٤٢، وهلال، الفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن، ص ١٥٧-١٦٠.

(٢) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٢٢٣، وانظر: سيوييه، الكتاب، ج٣، ص ١٥٣، ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٤١، هلال، الفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن، ص ١٥٨.

(٣) هلال، الفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن، ص ١٥٨.

(٤) الزركشي، ج٤، ص ٢٢٣، وانظر: هلال الفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن، ص ١٢٩.

(٥) المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٢٣.

(٦) المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٢٣-٢٢٤، وانظر، الفارسي، الإيضاح العضدي، ج١، ص ٧٥-٧٧.

تأويل مصدر مرفوع إن كانت تامة، كقولك: عسى أن ينطلق زيد، ومثله: (عسى أن تَكْرَهُوا شيئاً، وهو خيرٌ لكم وعسى أن تُحِبُّوا شيئاً) [البقرة ٢١٦].

وقد أوجب الأخفش في المضارع بعد (عسى) أن يكون مقروناً بـ (أن) ^(١)، وأوضح أبو حيان أن الأكثر هو الإقتران، وأنّ عدمه ليس مخصوصاً بالضرورة ^(٢).

ثانياً: إذن

ذكر الزركشي ^(٣) أن: إذن نوعان: الأول أن تدلّ على إنشاء السببية والشرط، بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها نحو (أزورك) فنقول: (إذن أكرمك)، وهي في هذا الوجه عاملة تدخل على الجملة الفعلية، فتتصب المضارع المستقبل إذا صدرت، ولم تفصل، ولم يكن الفعل حالاً. والثاني: أن تكون مؤكدة لجواب ارتبط بمقدم، أو منبهة على سبب حصل في الحال، وهي في الحال غير عاملة، وعلل ذلك بأنّ المؤكّدات لا يعتمد عليها، والعامل يعتمد عليه نحو: (إن تأتني إذن أتك)، (والله إذن لأفعلن) ^(٤).

ثم علق على ذلك قائلاً: "ألا ترى أنّها لو سقطت لفهم الارتباط" ^(٥). وذكر ^(٥) بأنّ هذه تدخل على الجملة الاسمية نحو أزورك فنقول إذن أنا أكرمك، ويجوز توسّطها وتأخرها وخروجها عليها قوله تعالى: (ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم إنك إذا لمن الظالمين) [البقرة ١٤٥]، فهي مؤكدة للجواب وتربطه بما تقدم.

ذكر الزركشي "أنّها عند سيبويه ^(٦) تفيد معنى الجواب، فلا يجوز أن تقول (إذا يقوم زيد) ابتداء من غير أن تجيب به أحداً" ^(٧). وذكر أيضاً أن قوله تعالى: (فعلتُها إذا وأنا من الضّالّين) [الشعراء ٢٠] يُحمّل على أنّه جواب مقدر، وأنّه أجاب بذلك قوله: (وفعلتُ فعلتُك التي فعلتُ وأنت

(١) الأخفش، معاني القرآن، ج١، ص ٢٣٢، ج٢، ٦٩٤.

(٢) أبو حيان، البحر المحيط، ج٢، ص ١٣٤.

(٣) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ١٨٧، وانظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٣٤، المبرد، المقتضب، ج٢، ص ١٠ - ١١، المرادي، الجنى الداني، ص ٣٥٨.

(٤) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ١٨٧، المرادي، الجنى الداني، ص ٣٥٨.

(٥) المصدر نفسه، ج٤، ص ١٨٧، وانظر، أبو حيان، البحر المحيط، ج١، ص ٤٣٤، الصغير، الأدوات في كتب التفسير، ص ١٦٦.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ج٤، ص ٢٣٤.

(٧) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ١٨٨-١٨٩.

مِنَ الكَافِرِينَ) [الشعراء ١٩]، أي بآنعمنا، فأجاب: لم أفعل ذلك كُفراً للنعمة كما زعمت، بل فعلتها، وأنا غير عارف بأنّ الوكزة تقضي، بدليل قراءة بعضهم: (وأنا من الجاهلين)^(١).
 أمّا الزمخشري فرأى أنّ النون فيها للجواب والجزاء معاً إذ قال: "فإن قلت إذن جواب وجزاء معاً والكلام وقع جواباً لفرعون، فكيف وقع جزء، فقلت قول فرعون فيه معنى أنك جازيت نعمتي بما فعلت، فقال له موسى: نعم فعلتها مجازياً لك تسليماً لقوله: لأنّ نعمته كانت عنده جديرة بأن تُجازَى نحو ذلك الجزاء"^(٢).

وذكر الطبرسي أنّ الفارسي فهم على هذا النحو عبارة سيويه في هذه الأداة أي تكون جواباً في الموضع الذي تكون فيه جزء^(٣)، وخالفهما أبو حيان مبيناً أنّ معناها اللزوم هو الجواب، وقد يكون معها الجزاء، ولا يكون، وهي في هذه الآية السابقة جوابية وحسب، ومعنى الجزاء المزعوم فيها متكلف^(٤).

ونقل الزركشي عن القاضي ابن الجويني قوله: "وأظنّ أنه يجوز أن نقول لمن قال: أنا آتيك: إذن أكرمك بالرفع على معنى إذا أتيتني أكرمك، فحذف (أتيتني) عوض التّووين عن الجملة، فسقطت الألف لالتقاء الساكنين مبيناً أن هذا لا يقدر اتفاق النّحاة على أنّ الفعل في مثل هذا منصوب بـ (إذن) وعلته أنهم يريدون بذلك ما إذا كانت حرفاً ناصباً للفعل. وأنّ، ذلك لا ينفى رفع الفعل بعده إذا أريد به (إذ) الزّمانية معوضاً عن جملته التّووين، كما أنّ منهم من يجزم ما بعدها، نحو: من يزورني أكرمه، يريدون بذلك الشرطية، ولا يمنع مع ذلك الرفع بها إذا أريد الموصولة نحو: من يزورني أكرمه"^(٥).

وذكر ابن يعيش: أنّ إذن "حرف ناصب.. ولها ثلاثة أحوال (أحدها) أن تدخل في الفعل في ابتداء الجواب، فهذه يجب إعمالها..و (الثاني) أن يكون ما قبلها واو، أو فاء فيجوز إعمالها وإلغاؤها.. (وأما الحالة الثالثة) فإن تقع متوسطة لا محالة معتمداً ما بعدها على ما قبلها أو كان الفعل فعل حال غير مستقبل وذلك في جواب من قال أنا أزورك أنا إذن أكرمك، فترفع هنا؛ لأنّ الفعل معتمد على المبتدأ الذي هو أنا، وكذلك لو قلت إن تكرمني إذن أكرمك فتجزم؛ لأنّ الفعل

(١) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ١٨٨-١٨٩.

(٢) الزمخشري، الكشاف، ج٣، ص ٣٠٦، و ج٢، ص ٤٩٣، الصغير، الأدوات في كتب التفسير، ص ٦١٦.

(٣) الطبرسي، مجمع البيان، ج٨، ص ٦٢.

(٤) أبو حيان، البحر المحيط، ج٤، ص ٣٤٥.

(٥) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ١٨٧.

بعد إذن معتمد على حرف الشرط، وإنما ألغيت في هذه الأحوال؛ لأنّ ما بعد إذن معتمد على ما قبلها، وما قبلها محتاج إلى ما بعدها وهي لا تعمل إلا مبتدأة.

ولا يصح أن تقدر مبتدأة لاعتماد ما بعدها على ما قبلها وكانت مما قد يُلغى في حال . فألغيت هنا^(١).

وقد أشار الزركشي إلى أنّ بعض المتأخرين ذكر لها (إذن) معنى ثالثاً، وهي أن تكون مركبة من (إذ) التي هي ظرف زمان ماضٍ، أو من جملة بعدها تحقيقاً أو تقريراً لكن حذفت الجملة تخفيفاً، وأبدل التتوين منها كما في قولهم (حينئذ)^(٢) وعلق الزركشي على ذلك بقوله: "وليست هذه الناصبة المضارع، معللاً ذلك بأن تلك تختص به (المضارع)، وكذلك ما عملت فيه، ولا يعمل إلا ما يختص وهذه لا تختص به، بل تدخل على الماضي نحو قوله تعالى (وإذا لأتيناكم من لدنا أجراً عظيماً) [النساء ٦٧] و (إذا لأمسكنم خشيةً الإنفاق) [الإسراء ١٠٠] و (إذا لأذفناك) [الإسراء ٧٥]"^(٣). وقد عزي إلى بعض الكوفيين أنهم يرون أنها ظرف وهو (إذ) وألحقه التتوين عوضاً عن الجملة المضافة إليها المحذوفة، ونقل إلى الجزائرية، فبقي منه معنى الربط والسبب وأصلها إذا جئتني أكرمتك، فحذف ما تضاف إليه (إذا) وعوض منها التتوين، كما عوضوا في حينئذ وحذفت الألف لالتقاء الساكنين^(٤).

ثالثاً: لن

ذكر الزركشي أنّ: "لن صيغة مرتجلة للنفي في قول سيبويه^(٥)، ومركبة عند الخليل^(٦) من (لا) و (أن) واعتراض بتقديم المفعول عليها نحو: زيداً لن أضرب"^(٧) واعتراض الزركشي على كلام سيبويه بقوله: "يجوز في المركبات، ما لا يجوز في البسائط"^(٨). وقيل أيضاً: "بأن الحرفين إذا

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٦-١٧.

(٢) انظر: الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٨٧.

(٣) انظر: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٨٧.

(٤) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج ٢، ص ٣٩٥، المرادي، الجى الداني، ص ٣٦٣، الراوي، الأدوات النحوية عند الكوفيين، ص ٩٨.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥، وانظر: المبرد، المقتضب، ج ١، ص ٨.

(٦) الخليل، العين، (لن).

(٧) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٣٨٧.

(٨) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٨٧.

ركبًا قد يتغير معناهما منفردين، فيقضي هذا أن يكون لهما حُكْمٌ جديد ، فإذا ركبنا (أن) مع (لا) لم يَكُنْ الفَعْلُ صلةً لهما، كما يكون صلةً لأن^(١).

وعزا أبو بركات الأنباري إلى الكوفيين قولهم بتركيب (لن) معلّين ذلك بقولهم إنّما جاز ذلك، لأنّ الحروف إذا رُكِبَتْ تغير حُكْمُهَا بَعْدَ التركيب عما كان قبل التركيب ، ألا ترى أن (هل) لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا رُكِبَتْ مع (لا) ودخلها معنى التخصيص تغير ذلك الحُكْمُ عمّا كان عليه قبل التركيب، فجاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، فيقال : (زيداً هلاً ضربت)؟ وكذلك هاهنا^(٢).

وذكر أبو بركات الأنباري "أنّ (هلاً) إنّما تغير حُكْمُهَا؛ لأنها خرجت عن معنى الاستفهام فجاز أن يتغير أمّا (لن) فالنفي باقٍ فيها، فلا يتغير حكمها"^(٣).

ويبدو لي أنّ (لن) حرف بسيط، وليس مركّب، وذلك، لأنّ البساطة أصل، والتركيب فرع، كما أنه ليس هناك دليل قاطع على تركيبها. ورأى الزركشي أنّ (لن) كان ينبغي أن تكون جازمة، وقد قيل به، إلا أنّ الأكثر النصب^(٤)، والحقيقة أنّ الأصل في عملها هو النصب، ونقل القرطبي عن أبي عبيدة أنّ من العرب من يجزم بها^(٥).

وقد قيل " الجزم بـ (لن) لغة لبعض العرب حكاها اللحياني في نوادره "^(٦) وبين المالقي إلى أنّ هناك من العرب من يجزم بها تشبيها لها بـ (لم) لأنها تشبهها في النفي^(٧) ولم يوضّح الزركشي لماذا قال كان ينبغي الجزم بها مع أنّ الأكثرية مع النصب .
وذكر الزركشي أنّها لنفي الفعل في المستقبل، لأنها في النفي نقيضة السّين وسوف وأنّ في الإثبات ، فإذا قلت سأفعل، أو سوف أفعل كان نقيضه (لن أفعل)^(٨).

(1) انظر، السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج ١، ص ٨١، المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٢٥٧.

(2) الأنباري، الإنصاف ، ج ١، ص ٢٠٩.

(3) انظر: الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ٢٠٩.

(4) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٣٨٧.

(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ، ج ١، ص ٢٣٤ ، والصغير، الأدوات في كتب التفسير ، ص ٣٧٢.

(6) هلال، الفَعْلُ المضارع في ضوء أساليب القرآن، ص ١٣٦.

(7) انظر: المالقي ، رصف المباني، ص ٢٨٧، المرادي، الجنى الداني، ص ٢٨٦.

(8) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٣٨٧، وانظر: ، المالقي، رصف المباني، ص ٢٨٥، هلال، الفَعْلُ المضارع في

ضوء أساليب القرآن، ص ١٢٥.

وقال أيضاً أنها " في نفي الاستقبال أكد من (لا) وقوله تعالى : (فَلَنْ أُبْرَحَ الْأَرْضَ) [يوسف ٨٠] أكد من قوله : (لا أBRحُ حَتَّى أبلُغَ مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ) [الكهف ٦٠] " (١) وعلّق على ذلك بأنّه " ليس معناها النفي على التأييد، خلافاً لصاحب الأنموذج (٢) بل أنّ النفي مستمر في المستقبل إلاّ أن يطرأ ما يزيله، فهي لنفي المستقبل، و (لم) لنفي الماضي، و (ما) لنفي الحال" (٣).

وذكر الزمخشري أنّ (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل، تقول : (لا أBRح اليَوْمَ مكاني)، فإذا وكّدت، وشدّدت قلت: لن أBRح اليوم مكاني" (٤)، وفسّر التوكيد بأنّه كالتوكيد الذي تفيدّه (إنّ) فيما دخلت عليه حيث قال : " فإذا قلت: فما حقيقة لن في باب النفي؟ قلت: (لا) و (لن) أختان في نفي المستقبل، إلاّ أنّ في (لن) توكيداً، وتشديداً تقول لصاحبك: (لا أقيم غداً) فإنّ أنكر عليك قلت: لن أقيم غداً كما تفعل في : أنا مقيم، وإنّي مقيم" (٥).

وقال في موضع آخر أنّ التوكيد تضمّن معنى الاستحالة، وذلك في قوله تعالى : (لن يَخْلُقُوا ذُبَاباً) [الحج ٧٣] مبيناً أنّ تأكيد هاهنا للدلالة على أنّ خلق الذباب منهم مُستحيلٌ مُنافٍ لأحوالهم، كأنّه قال : محال أن يخلقوا (٦) ووافقه في ذلك عدد من المفسرين (٧)، ونقل الرازي عن الواحدي أنّه منع أن تكون للتأييد مستدلاً لذلك بقوله تعالى في صفة اليهود : (ولن يتمنوه أبداً) [البقرة ٩٥] مع أنّهم يتمنون الموت يوم القيامة (٨).

والحقيقة أنّها لو كانت للتأييد لم يقيد منفيها باليوم في قوله تعالى : (فلن أكلّم اليوم إنسياً) [مريم ٢٦]، ولكان ذكر الأبد في (ولن يتمنوه أبداً) [البقرة ٩٤-٩٥] تكراراً، والأصلُ عدمه (٩).
أمّا أبو حيان فقد اضطرب رأيه فقال أنّ إفادة معنى التوكيد هو قول المتأخرين، وأنّ (لن) عند سيبويه نفي لقولهم : سيفعل بينما (لا) نفي للمضارع الذي يراد به الاستقبال — (لن)

(١) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٣٨٧.

(٢) انظر: المرادي، الجني الداني، ص ٢٧٤، هلال، الفّل المضارع في ضوء أساليب القرآن، ص ١٢٥.

(٣) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٣٨٧، وابن هشام، مغني اللبيب، ج١، ص ٣٧٤.

(٤) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ٣٦٥، وابن يعيش، شرح المفصل، ج٨، ص ١١١، هلال، الفّل المضارع في ضوء أساليب القرآن، ص ١٢٥.

(٥) الزمخشري، الكشاف، ج٣، ص ١٧١، الصغير، الأدوات في كتب التفسير، ص ٦٠٧.

(٦) المصدر نفسه، ج٣، ص ١٧١، الصغير، الأدوات في كتب التفسير، ص ٦٠٧.

(٧) انظر: الرازي، التفسير الكبير، ج٢، ص ١٢١، الصغير، الأدوات في كتب التفسير، ص ٦٠٧.

(٨) المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٣٣، الصغير، الأدوات في كتب التفسير، ص ٦٠٧.

(٩) هلال، الفّل المضارع في ضوء القرآن الكريم، ص ١٢٨.

أخص منها، وأبلغ لدخولها على ما ظهر فيه دليل الاستقبال؛ ولذلك يبدو معنى التوكيد والتشديد فيها قريباً من الصّحة^(١) وفسّر معنى الاستحالة بالتأبيد، وأشار إلى المفسرين قبله قد فهموا ذلك أيضاً، ونقلوا هذا المعنى عن الزمخشري^(٢) ثم بعد ذلك رفض هذا المعنى بقوله: " لا يقتضي النفي على التأبيد خلافاً للزمخشري في أحد قوليه"^(٣) وأضاف في توجيهه: (لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً) [البقرة ٥٥]: " لو كان من موضوع (لن) التأبيد لما جازت التغيّية بـ (حتى) بعدها؛ لأنّ التغيّية لا تكون إلاّ حين يكون الشيء محتملاً"^(٤). ثم حملها (لن) في موضع آخر معنى الاستحالة والإيئاس، وهو المعنى الذي فسّره بالتأبيد، فقال في توجيه قوله تعالى: (لن يؤمن من قومك إلاّ من قد آمن) [هود ٣٦]، "أيأسه الله من إيمانهم، وأنه صار كالمستحيل عقلاً بإخباره تعالى عنهم"^(٥).

أما الزركشي فرأى أنّ من خواصها نفي ما قرّب، ولا يمتدّ النفي فيها كامتداد معناها واستدلّ على ذلك بقوله: "وقد جاء في قوله تعالى: (ولا يتمنونه أبداً) [الجمعة ٧] بحرف (لا) في الموضع الذي اقترن به حرف الشرط بالفعل، فصار من صيغ العموم يعمّ الأزمنة، كأنه يقول: متى زعموا ذلك لوقت من الأوقات، وقيل لهم تمنوا الموت، فلا يتمنونه"^(٦). وذكر الزركشي^(٧) أنّ بعضهم ذهب إلى أنّها لا تنفي الأبد، ولكن إلى وقت بخلاف المعتزلة، وأنّ النفي بـ (لا) أطول من النفي بـ (لن) معللين ذلك بأنّ (لا) أحرها ألف، وهو حرف يطول فيه النفس، فناسب طول المدة بخلاف (لن)، ولذلك قال تعالى: (لن تراني) [الأعراف ٤٣]، وهو مخصوص لجميع الأزمنة الدنيا، وعلل بأنّ الألفاظ تشاكل المعاني ولذلك اختصت (لا) بزيادة مدة.

وعلق الزركشي^(٨) على ذلك بقوله " وهذا ألطف من رأي المعتزلة، ولهذا أشار ابن الزمكاني في التبيان^(٩) بقوله: (لا تنفي ما بعد، و (لن) تنفي ما قرّب وبحسب المذهبين أولّوا الآيتين: قوله تعالى: (ولن يتمنوه أبداً) [البقرة ٩٥]، (ولا يتمنونه أبداً) [الجمعة ٧]."

(١) أبو حيان، البحر المحيط، ج ١، ص ١٠٧، و ج ٣، ص ٥٠، والصغير، الأدوات في كتب التفسير، ص ٦٠٨.

(٢) المصدر نفسه، ج ٦، ص ٣٩٠، والمرجع نفسه، ص ٦٠٨.

(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٠٢، والمرجع نفسه، ص ٦٠٨.

(٤) المصدر نفسه، ج ٦، ص ٢٧٢، والمرجع نفسه، ص ٦٠٨.

(٥) المصدر نفسه، ج ٥، ص ٢٢٠، والمرجع نفسه، ص ٦٠٨.

(٦) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٣٨٧.

(٧) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٢٠-٤٢١، وانظر: السامرائي، معاني النحو، ج ٣، ص ٣٦١.

(٨) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٢٠، وانظر: السامرائي، معاني النحو، ج ٣، ص ٣٦١.

(٩) ابن الزمكاني، التبيان في علم البيان، ص ٨٤.

وذكر ابن القيم^(١) أن (لن) تنفي ما قُرِبَ، ولا يمتد معنى النَّفي فيها كامتداد معنى النَّفي في حرف (لا) إذا قلت: لا يقوم زيدٌ أبداً... وتأمل حرف (لا) كيف تجدها " لا " ما بعدها ألف يمتد بها الصوت، ما لم يقطعه ضيق النَّفس فإذن امتداد لفظها بامتداد معناها ، و (لن) بعكس ذلك فتأملها، فإنه معنى بديع، وانظر كيف جاء في أفصح الكلام، كلام الله (ولا يتمنونه أبداً) بحرف (لا) في الموضع الذي اقتترن به حرف الشرط بالفعل، فصار من صيغ العموم فانسحب على جميع الأزمنة، وهو قوله عزّ وجل (إن زعمتم أنكم أولياء لله من دون الناس فتمنوا الموت)... وقال في سورة البقرة (ولن يتمنوه) فقصر من سعة النَّفي، وقرب؛ لأنَّ قبله (قل إن كانت لكم الدار الآخرة)؛ لأنَّ (أن)، و (كان) هنا ليست من صيغ العموم.

ورد السيوطي على ذلك، بأنه باطل، بل أن كلا منهما "يُستعمل حيث يمتد النَّفي وحيث لا يمتد"^(٢) وقد خلص الزركشي إلى أن "لا" و "لن" لمجرد النَّفي عن الأفعال المستقبلية، والتأييد، وعدمه يؤخذان من دليل خارج"^(٣). وهذا الرأي يبدو لي أقرب إلى الصّحة من التعليلات السابقة التي ذُكرت.

وقد ذكر الزركشي^(٤) أنها تأتي للدعاء، كما أتت (لا) لذلك، ومنه قوله تعالى: (قال ربِّ بما أنعمت عليّ، فلن أكون ظهيراً للمجرمين)[القصص ١٧]، ومنعه آخرون؛ لأنَّ فعل الدعاء لا يُسند إلى المتكلم، بل إلى المخاطب، والغائب نحو: يا ربِّ لا عدّبت فلاناً، ونحوه لا عدّب الله عمراً . وأجاز الفراء^(٥) أن تكون للدعاء في قوله تعالى: (فلن أكون ظهيراً للمجرمين)[القصص ١٧]، وذلك من موسى عليه السلام: "أي اللّهم لن أكون ظهيراً"، ووافقه في ذلك بعضهم، فجعلها بمعنى (لا)، وحمل عليه قول الأعشى^(٦).

لن تزلوا كذلكم، ثم لا زل ت لهم خالدا خلود الجبال

(١) ابن القيم، بدائع الفوائد ، ج ١، ص ٩٥-٩٦، السامرائي، معاني النحو، ج ٣، ص ٣٦٢.

(٢) السيوطي، الأشباه والنظائر ، ج ٢، ص ٩-١٠ ، السامرائي، معاني النحو، ج ٣، ص ٣٦٢.

(٣) الزركشي، البرهان، ج ٢، ص ٤٢١.

(٤) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٨٨، ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٣٧٤، هلال، الفعّل المضارع في ضوء أساليب القرآن، ص ١٣٤

(٥) الفراء ، معاني القرآن، ج ٢، ص ٣٠٤، الصغير، الأدوات في كتب التفسير ، ص ٦٠٤.

(٦) الأعشى، ديوان الأعشى، ص ١٣.

الحروف الجازمة :

أولاً: لام الأمر

وقد تحدث الزركشي عن لام الأمر حيث قال : " الجازمة وهي الموضوع للطلب وتسمى لام الأمر، وتدخل على المضارع لتؤذن أنه مطلوب للمتكلم، وشرطها أن يكون الفعل لغير الفاعل المخاطب؛ فيقولون لتضرب أنت، ومنه قراءة بعضهم ^(١): (فبذلك فلتقرحوا) [يونس ٥٨]."^(٢) ثم وصفها بأنها تكون مكسورة إذا ابتدئ بها، نحو: " (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ) [الطلاق ٧]، (لِيَسْتَأْذِنَكُمْ) [النور ٥٨]، وتَسْكُنُ بعد الواو والفاء نحو: (فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي) [البقرة ١٨٦] (فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ) [الكهف ٢٩]"^(٣).

وذكر ^(٤) أيضاً بأنه " يجوز الوجهان بعد (ثم) ، كقوله تعالى : (ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ، وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ) [الحج ٥٩]، قرئ في السبع بتسكين (ليقضوا) وبتحريكه". وذكر الزركشي ^(٥) أن هذه اللام تجيء لمعانٍ منها: "... التكاليف، كقوله تعالى: (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ) [الطلاق ٧]، ومنها أمر المكلف نفسه، كقوله تعالى: (وَلَنَحْمِلِ خَطَايَاكُمْ) [العنكبوت ١٢]، وقد سمي النحويون هذا المعنى بالامر ^(٦). وذكر ^(٧) أيضاً أنها تأتي بمعنى: الابتهاال و هو الدعاء نحو: (لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ) [الزخرف ٧٧] ، وبمعنى التهديد ^(٨) نحو: (فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ

(١) هي قراءة يزيد بن القعقاع، ويعقوب، انظر: ابن جني، المحتسب، ج ١، ص ٣١٣، وأبو حيان، البحر المحيط، ج ٥، ص ١٧٢.

(٢) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٣٤٩ وانظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٨، والمبرد، المقتضب، ج ٢، ص ٤٤ - ٤٥، المالقي رصف المباني، ص ٢٢٦-٢٢٧ والمرادي، الجني الداني، ص ١٥٢.

(٣) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٣٤٩، وانظر: الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٢٨٥، ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٢٩٤، هلال، الفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن، ص ٢٦٥. (٤) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٤٩.

(٥) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٤٩-٣٥٠.

(٦) المالقي، رصف المباني، ص ٢٢٦، ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٢٩٥، المرادي، الجني الداني، ص ١٢٥. (٧) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٣٥٠، وانظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٤٤، والمبرد المقتضب، ج ٢، ص ٢٤٤، والمرادي، الجني الداني، ص ٢٥٢، والسيوطي، ج ١، ص ٦٠٩.

(٨) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٥٠، وانظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٤٤، والمبرد، المقتضب، ج ٢، ص ٤٤، والمرادي، الجني الداني، ص ٢٥٢، والسيوطي، الإئقان، ج ١، ص ٦٠٩.

شاءَ فليَكْفُرُ) [الكهف ٢٩] ، وأيضاً بمعنى^(١) الخبر نحو : (من كان في الضلالة فليمذدْ له الرَّحْمَنُ مَدًّا) [مريم ٧٥] أي بمعنى يمد.

ثانياً : لم

تختص " لم " بنفي المضارع، وتقلب زمنه ماضياً ، وذكر الزركشي أنها نفي للمضارع، وقلبه ماضياً نحو قوله تعالى : (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) [الإخلاص ٣]^(٢)، وذكر أيضاً أن هناك " من العرب من ينصب بها وعليه قراءة : (ألم نشرح) [الشرح ٨] بفتح الحاء"^(٣) وذكر بأنها خرَّجتُ على أن الفعل مؤكَّد بالنون الخفيفة ففتَّح لها ما قبلها ثم حذفت ونُويت^(٤).

وهذا التخريج ضعيف؛ لأنَّ فيه حذف نون التوكيد الخفيفة لغير وقف، أو التقاء ساكنين كما أنَّ المؤكَّد لا يليق به الحذف .

إذ قال ابن هشام : " وفي هذا شذوذان: توكيد المنفي بلم، وحذف النون لغير وقف ، ولا ساكنين"^(٥). وحكى الزمخشري^(٦) تخريج القراءة على أنَّ القارئ بين الحاء وأشبعها في مخرجها، فظن السامع أنَّه فتحتها.

وهذا القول غير مستساغ؛ لأنَّ فيه الطعن في الراوي بعدم الضبط، وذلك يؤدي إلى زعزعة الثقة في هؤلاء الأئمة من القراء والرواة المعروفين بضبطهم ومعرفتهم بالدين.

ثالثاً: لَمَّا

ذكر الزركشي أنَّ: "لَمَّا على ثلاثة أوجه: أحدها: تدخل على المضارع، فتجزمه، وتقلبه ماضياً، كـ "لم" نحو (ولمَّا يَعْلَمُ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ) [آل عمران ١٤٢]، (بل لَمَّا يَذُوقُوا

(١) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٣٥٠، انظر: ابن هشام ، مغني اللبيب، ص ٢٩٥، والسيوطي، الاتقان، ج١، ص ٦٠٩.

(٢) المصدر نفسه، ج٤، ص ٣٨٠، وانظر: الماقي، رصف المباني، ص ٢٨٠، والمرادي، الجني الداني، ص ٢٨٠، وابن هشام، مغني اللبيب، ص ٣٦٥، هلال ، الفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن، ص ٢٤٠.

(٣) قراءة أبي جعفر المنصور ، انظر: ابن جني، المحتسب، ج ٢، ص ٣٦٦.

(٤) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٣٨٠ وانظر: المرادي، الجني الداني ، ص ٢٨٠-٢٨١ هلال، الفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن ٢٤٤-٢٤٥ .

(٥) ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٣٦٥، وانظر: هلال، الفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن، ص ٢٤٥ .

(٦) الزمخشري، الكشاف ج٤، ص ٢٦٦ ، انظر: هلال، الفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن، ص ٢٤٥.

عذاب) [ص ٨] والتقدير لم يذوقوه: (ولمّا يأتكم مثل الذين خلّوا من قبلكم) [البقرة ٢١٤] (١). وذكر الزركشي أنها تشبه لم ولكنها تفارقها من جهات (٢) :

أحدها : أنّ " لم لنفي (فعل) ، و (لمّا) لنفي (قد فعل)، فالمنفي بها أكد (٣) ثم ذكر (٤) بأنّ الزمخشري قال في الفائق (٥) أنّ لمّا مركبة من " لم " و " ما " هي نقيضه " قد " وتنفي ما تثبته من الخبر المنتظر .

وعلق (٦) على ذلك قائلاً : " وهذا أخذه من أبي الفتح الذي قال : أصل " لمّا " " لم " زيدت عليها " ما " فصارت نفيًا ، تقول : قام زيد، فيقول المجيب بالنفي : لم يقم، فإن قلت قد قام ، قلت: لمّا يقم، لما زاد في الإثبات " قد " زاد في النفي " ما " إلا أنّهم لمّا ركّبوا " لم " مع " ما " حدث لها معنى ولفظ ، أمّا المعنى فإنّها صارت في بعض المواضع ظرفاً، فقالوا: لما قمت قام زيد أي وقت قيامك قام زيد، وأمّا اللفظ ، فلأنّه يجوز الوقف عليها دون مجزومها، نحو جئتكم، ولمّا ، أي ولما تجيء. ويرى سيبويه (٧) أنّها مركبة من (لم و ما) ، يدلنا على ذلك قوله : " وما في "لمّا" مغيرة لها عن حال (لم)، كما غيرت (لو) ، إذا قلت : (لوماً) غيرها، ألا ترى أنّك تقول : لما، ولا تتبّعها شيئاً ولا تقول ذلك في "لم" .

والحقيقة أنّهم اختلفوا في تركيب (لمّا) النافية، فقد ذهب الرازي إلى أنّ (لمّا) النافية مركبة من (لم) و (ما) النافيتين وأنّه بالتركيب أصبحتا حرفاً واحداً (٨) مستدلّاً بقول سيبويه بأنّ " ما " ليست زائدة على (لم)؛ لأنّ "لمّا" تقع في مواقع لا تقع فيها " لم " (٩)، وذكر الطبري أنّ لمّا هي مجموع حرفين منفصلين هما "لم" و "ما" الصلّة والحشو وأنّ هذا الرأى لعامة أهل العربية (١٠).

(١) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٣٨١، وانظر: المالقي، وصف المباني، ص ٢٨١، والمرادي، الجنى الداني، ص ٥٣٧.

(٢) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٨١.

(٣) المصدر نفسه ج ٤، ص ٣٨١ وانظر: المالقي، وصف المباني، ص ٢٨١ ، ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٣٦٩ والسامرائي، معاني النحو ، ج ٤ ، ص ١٠ .

(٤) انظر: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣١٨، السيوطي، الإتقان، ج ١، ص ٦١٦.

(٥) لم أجدّها في كتاب الفائق في غريب الحديث.

(٦) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٣٨١، وانظر: السيوطي، الإتقان، ج ١، ص ٦١٦.

(٧) سيبويه، الكتاب ، ج ٤، ص ٢٢٣ ، الراوي، الأدوات النحوية عند الكوفيين ، ص ١٢٨.

(٨) الرازي، التفسير الكبير ، ج ٢٦، ص ٦٤، الصغير ، الأدوات في كتب التفسير، ص ٥٣.

(٩) المصدر نفسه، ج ٦، ص ١٨، الصغير، الأدوات في كتب التفسير ، ص ٥٣.

(١٠) الطبري، جامع البيان، ج ٢، ص ٣٤١، الصغير، الأدوات في كتب التفسير، ص ٥٣.

واستنتج الزركشي من كلام ابن جني أنه يخرج من كلامه ثلاثة فروق ، ما ذكرنا أولاً، وكونها قد تقع اسماً هو ظرف، وأنه يجوز الوقف عليها دون المنفي بخلاف "لم" (١) والوجه الرابع في الاختلاف الذي ذكره الزركشي: "هو اتصال منفيها بالحال، والمنفي بلم لا يلزم فيه ذلك ، بل قد يكون منقطعاً نحو : (هل أتى على الإنسان حيناً من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً) [الإنسان ١]، وقد يكون متصلاً نحو : (ولم أكن بدعائك رب شقياً) [مريم ٤]" (٢). والوجه الخامس : أن الفعل بعد (لماً) يجوز حذفه اختياراً (٣). وذكر الزمخشري: (أن (لماً) تفترق عن (لم) بشيء من الخصائص المعنوية، والنحوية ، منها أنه يجوز حذف الفعل بعدها، تقول : وعدني أن يفعل كذا ولماً. تريد : ولماً يفعل

والوجه السادس : "أن (لم) تصاحب أدوات الشرط بخلاف (لماً) ، فلا يقال : "إن لماً يقم" وفي التنزيل (وإن لم تفعل) [المائدة ٦٧]، (وإن لم ينتهوا) [المائدة ٧٣]" (٥). والوجه السابع : "أن منفي " لماً" متوقع ثبوته، بخلاف منفي (لم) ألا ترى أن معنى (بل لماً يذوقوا عذاب) [ص ٨]، أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأن ذوقهم له متوقع " (٦). ونقل عن الزمخشري (٧) قوله : "في قوله تعالى: (ولمّا يدخل الإيمان في قلوبكم) [الحجرات ١٤]، ما في "لماً" من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد" (٨).

ثم ذكر الزركشي أن الشيخ أبا حيان أنكر دلالة (لماً) على التوقع فكيف يتوهم أنه يقع بعد (٩) وقيل أيضاً أن منفي (لماً) متوقع ثبوته في المستقبل بخلاف منفي (لم) نص على ذلك الزمخشري حيث قال : " و (لماً) بمعنى (لم) إلا أن فيها ضرباً من التوقع" (١٠).

(١) الزركشي، البرهان ج ٤، ص ٣٨١ وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٣٦٩ والفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن ، ص ٢٤٨ .

(٢) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٨١ وانظر: ابن هشام، مغني ، ص ٣٦٧ والسيوطي، همع الهوامع ، ج ٤، ص ٣١٣-٣١٤، الأزهرى ، شرح التصريح على التوضيح ، ج ٢، ص ٣٩٦

(٣) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٨١، وانظر: هلال، الفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن، ص ٢٥١. (٤) الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ٤٢٠ .

(٥) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٣٨٢، وانظر: هلال، الفعل في ضوء أساليب القرآن، ص ٢٥٠.

(٦) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٨٢.

(٧) الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٢٩٩.

(٨) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٣٨٢، وانظر، الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ج ٢، ص ٣٩٧.

(٩) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٨٢.

(١٠) الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ٤٦٧، هلال، الفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن، ص ٢٥٠.

وقد عقّب أبو حيان على ما ارتآه الزمخشري بقوله : " وهذا الذي قاله الزمخشري في (لَمَّا) أنّها تدلّ على توقع الفعل المنفي بها فيما يستقبل لا أعلم أحداً من النحويين ذكره، بل ذكروا أنّك إذا قلت : (لم يخرج زيد)، دلّ ذلك على انتفاء الخروج فيما مضى، متصلاً نفيه إلى وقت الإخبار، أمّا أنّها تدلّ على توقعه في المستقبل فلا" (١).

وقال الزركشي بأنّ بعضهم أجاب بأنّ (لَمَّا) ليست لنفي المتوقّع حيث يُستبعدُ توقعه ، وإنّما هي لنفي الفعل المتوقّع، كما أنّ " قد " لإثبات الفعل المتوقّع، وهذا معنى قول النحويين : إنّها موافقة " قد فعل " أي يُجَابُ بها في النفي حيث يُجَابُ بـ (قد) في الإثبات (٢)

(1) ابو حيان، البحر المحيط ، ج٣، ص٦٦ ، هلال، الفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن، ص ٢٥١.

(2) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٣٨٢، انظر: الزمخشري، الكشاف، ج١، ص ٤٢٠، ابن هشام، مغني اللبيب، ص

المبحث الخامس: حروف المعاني

اهتم الزركشي بمعاني الحروف حيث خصها بالحديث في الجزء الرابع من كتابه بقوله :
"في الكلام على المفردات من الأدوات والبحث عن معاني الحروف ، مما يحتاج إليه المفسر
لاختلاف مدلولها " (1).

وقد تعرضت بالدراسة إلى بعض الحروف مراعية في ذلك ترتيبها الهجائي غير ناظرة
إلى موضوعاتها.

أنى

ذكر الزركشي (2) أنها مشتركة بين الاستفهام والشرط ، وأنها في الشرط تكون بمعنى (أين)
وخرج عليها " أنى يُقَمُّ زيد يُقَمُّ عمرو".
وقد ذكر لها الزركشي ثلاثة معانٍ:

أولاً: "تأتي بمعنى " كيف " (3) نحو قوله تعالى: (أَنى يُحْيِي هذه اللهُ بعد موتها) [البقرة ٢٥٩]، (فأنى
لهم) [محمد ١٨]، (أنى يؤفكون) [التوبة ٣٠]، (فأتوا حرثكم أنى شئتم) [البقرة ٢٢٣] ، أي كيف
شئتم" (4)، وذكر الزركشي (5) "أن هناك من قال أنها بمعنى (متى) أي: متى شئتم" (6)
وعلق على ذلك بقوله : "ويردّه سبب نزول الآية" (7)، وذكر الرضي أنها لا تأتي بمعنى
(كيف)، ولا (متى) إلا إذا تلاها فعل (8)، ويردّ بقوله تعالى : (فأنى لهم) [محمد ١٨] إذ ليس بعدها
فعل .

(1) الزركشي ، البرهان، ج٤، ص ١٧٥.

(2) المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٤٩.

(3) ابن فارس، الصحابي، ص١٤٢، ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن ، ص ٥٢٥.

(4) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٢٤٩.

(5) انظر: المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٤٩.

(6) الرضي، شرح الكافية، ج٣، ص ٢٠٢.

(7) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٢٤٩، وانظر: ، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٣، ص ٩٣.

(8) الرضي، شرح الكافية، ج٣، ص ٢٠٢.

ثانياً: وقد " تجيئ بمعنى " من أين " (1) نحو قوله تعالى : (أنى لك هذا) [آل عمران ٣٧] وقوله : (أنى يكون لي ولدٌ) [آل عمران ٤٧]، (أنى يكون لي غلامٌ) [آل عمران، ٣٥] (2).
وقد ذكر الرضي "أنها بمعنى "أين" إلا أن " أنى " مع "من" في الاستعمال تكون ظاهرة كقول الكميت (3).

تَذَكَّرَ مِنْ أَنَّى وَمِنْ أَيْنَ شُرْبُهُ يَوْمَئِذٍ نَفْسِيهِ كَذِي الْهَجْمَةِ الْأَبْلُ

أي: مِنْ أَيْنَ. أو مقدره، نحو قوله تعالى : (أنى لك هذا) [آل عمران ٣٧] أي : مِنْ أَنَّى. أي : مِنْ أَيْنَ. ولا يقال : أنى زيدٌ بمعنى : أين زيدٌ، وإنما جاز إضمار (من)؛ لأنها تدخل في أكثر الظروف التي لا تتصرف، أو يقلّ تصرفها نحو : من عند، ومن بعد. فيجوز أن تضمّر في الظروف إضمار (في) (4).

ونقل (5) عن ابن فارس قوله : "والأجود أن يقال في هذا أيضاً كيف" (6). وقال ابن قتيبة المعنيين متقاربان (7).

ثالثاً: وتكون بمعنى " متى " كقوله تعالى : (أنى يحيي هذه الله بعد موتها) [البقرة ٢٥٩]، وقوله: (قلتم أنى هذا) [آل عمران ١٦٥]، ويحتمل أن يكون معناه " من أين " (8).
وخلص الزركشي (9) إلى أنها للسؤال عن الحال وعن المكان، ونقل (10) عن الفراء قوله : " أنى مشاكلة لمعنى " أين " إلا أن " أين " للموضع خاصة، و " أنى " تصلح لغير ذلك ".

(1) انظر، ابن فارس ، الصاحبى، ص ١٤٢، وابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص ٤٠٠، والموزعي، مصابيح المغاني، ص ١٨٤.

(2) الزركشي ، البرهان، ج٤، ص ٢٤٩.

(3) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٥٥٠، وانظر: ابن منظور، لسان العرب [أبل].

(4) الرضي، شرح الكافية ، ج٣، ص ٢٠٢.

(5) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٢٤٩.

(6) ابن فارس ، الصاحبى، ص ١٤٢، ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص ٤٠٠.

(7) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص ٤٠٠.

(8) الزركشي ، البرهان، ج٤، ص ٢٥٠، انظر: الرضي، شرح الكافية ، ج٣، ص ٢٠٣، السيوطي، الإتقان، ج١، ص ٥٥٩.

(9) المصدر نفسه ، ج٤، ص ٢٥٠، وانظر: سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٥٨، والمبرد، المقْتَضِب، ج٢، ص ٤٨، وابن يعيش، شرح المفصل، ج٧، ص ٢٤٥.

(10) المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٥٠، أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٥٥٠.

إلى

أشار الزركشي^(١) إلى أن معنى (إلى) انتهاء الغاية على مقابلة (من)، وهذا هو الأصل في استعمالها، إذ قال سيبويه: " وأما (إلى) فمنتهى. لابتداء الغاية. تقول: من كذا إلى كذا.. ويقول الرجل: إنما أنا إليك. أي: إنما أنت غايتي... وتقول: قمت إليه. فجعلته منتهاك من مكانك " (٢)، ووضح الرضي، وابن هشام^(٣) حدود الغاية، فبيناً أنها لانتهاء الغاية المكانية، والزمانية. فالزمانية نحو قوله تعالى: (تَمَّ أْتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ) [البقرة ١٨٧]، والمكانية نحو قوله تعالى: (مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى) [الإسراء ٢٠].

وذكر الزركشي^(٤) أنها تقترب بها قرينة تدلّ على أن ما بعدها داخل فيما قبلها، أو غير داخل، فيصار إليه قطعاً وإن لم يقترب بها.

وبيّن المالقي أن بعض النحويين، قد ذهب إلى أن مجرورها يدخل فيما قبله. نحو: اشتريت الشقة إلى طرفها فالطرف داخل في المشتري، وذهب بعضهم إلى أنه لا يدخل. نحو: اشتريت الموضع من الوادي إلى الوادي. فالوادي لا يدخل في المشتري، وذهب بعض المتأخرين إلى أن القرينة هي التي تبين إذا كان المجرور يدخل، أو لا يدخل فيما قبلها^(٥).

واختلف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها على مذاهب، وقد ذكرها الزركشي^(٦)، وهي: أولاً: أنها لا تدخل إلا مجازاً معللاً ذلك بأنها تدلّ على غاية الشيء ونهايته التي هي حده، وأن ما بعد الحد لا يدخل في المحدد، مستشهداً لذلك بقوله جل ثناؤه: (تَمَّ أْتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ) [البقرة ١٨٧] أي عدم دخول شيء من الليل.

الثاني: عكسه، وفسره الزركشي بأنه يدخل، ولا يخرج إلا مجازاً مستدلاً بأية الوضوء في قوله (وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) [المائدة ٦].
الثالث: أنها مشتركة فيهما لوجود الدخول وعدمه.

(١) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٢٣٢، وانظر: سعد، حروف المعاني، ص ٢٣١.
(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٢٣١، المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ١٣٩، ابن السراج، الأصول، ج ١، ص ٤١١، الرماني، معاني الحروف، ص ١١٥-١١٦، ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ١٤-١٥.
(٣) الرضي، شرح الكافية، ج ٤، ص ٢٧١-٢٧٢. ابن هشام، مغني اللبيب؛ ص ٧٨.
(٤) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٢٣٢.
(٥) المالقي، رصف المباني بتصرف، ص ٨٠-٨١.
(٦) انظر: الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٢٣٢، الإربيلي، جواهر الأدب، ص ٤٢٤-٤٢٥، وسعد، حروف المعاني، ص ٢٣١. وعطا، حروف المعاني وعلاقتها بالحكم الشرعي، ص ١٤٠.

الرَّابِع: إنَّ كان ما بعدها من جنس ما قبلها أو جزء كالمرافق دخل، وإلا فلا. وعلّق الزركشي^(١) بقوله: والحق أنّ هذا الحكم غير مطلق، فقد يدخل، وقد لا يدخل، مستشهداً للأول بقوله جلّ شأنه: (وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ) [المائدة ٦]، وللتّاني بقوله تعالى: (ثُمَّ أْتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ) [البقرة ١٨٧]. وقد انبنى على هذا الأمر خلاف فقهي بين المفسّرين في قوله تعالى: (وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) [المائدة ٦]، فبعضهم أوجب دخول الكعبين في المسح، وآخرون لم يوجبوه.^(٢)

وحكى أبو حيان أنّه إذا لم يكن في الكلام قرينه في الكلام، وما بعد (إلى) من جنس ما قبلها احتمل أن يدخل مجرورها فيما قبله، واحتمل ألا يدخل، والأظهر أنّه لا يدخل^(٣).

وقد نقل الزركشي^(٤) هذا الخلاف في هذه الآية حيث قال: وقيل في آية المرافق: إنّها على بابها، معللاً ذلك بأنّ المرفق هو الموضع الذي يتكى الإنسان عليه في رأس العضد، وذلك هو المفصل، وفريقه فيدخل فيه مفصل الذراع، ولا يجب في الغسل أكثر منه.

وقيل: (إلى) تدلّ على وجوب الغسل إلى المرافق، ولا ينبغي وجوب غسل المرفق معللاً ذلك بأنّ الحدّ لا يدخل في المحدود، ولا ينفيه التّحديد مستشهداً لذلك بقولك: سرت إلى الكوفة، فهذا لا يقتضي دخولها، ولا ينفيه، كذلك المرافق، إلا أنّ غسله ثبت بالسنة .

وقد أرجع الزركشي^(٥) منشأ الخلاف في هذه الآية إلى كون (إلى) حرف مشترك، يكون للغاية، والمعية، وإلى اختلاف معنى اليدّ عند العرب، فهي عندهم تطلق على الكفين فقط، وعلى الكف، والذراع، والعضد، فالذي جعل (إلى) بمعنى (مع)، وفهم من اليدّ مجموع الثلاثة، أوّجب دخوله في الغسل، والذي فهم من (إلى) الغاية، ومن اليد ما دون المرفق لم يدخله في الغسل.

وذكر الزجاج^(٦) أنّ اليد من أطراف الأصابع إلى الكتف، والرّجل من الأصابع إلى أصل الفخذين، فلما كانت المرافق والكعبان داخلة في تحديد اليدّ والرّجل كانت داخلة فيما يغسل، وخارجة ممّا لا يغسل. ولو كان المعنى: مع المرافق، لم يكن في (المرافق) فائدة، وكانت (اليد) كلّها يجب أن تغسل، لكنّه لما قيل: إلى المرافق، اقتطعت في الغسل من حد المرافق.

(١) انظر: الزركشي، البرهان، ج٤، ص٢٣٢، سعد، حروف المعاني، ص ٢٣٢

(٢) المالقي، رصف المباني، ص ٨٠-٨١

(٣) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٤٥٠، وابن هشام، معنى اللبيب، ص ٧٨.

(٤) انظر: الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٢٣٣. والمالقي، رصف المباني، ص ٨١، والإربلي، جواهر الأدب، ص ٤٢٤. عواد، تناوب حروف الجرّ، ص ٨٧.

(٥) انظر: المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٣٣.

(٦) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج٢، ص ١٥٣.

وهذا يعني أنّ المرافق حد ما ينتهي إليه في الغسل^(١) وبيان ذلك "أنّ إلى هنا غاية في الإسقاط، وذلك أنّه لما قال: اغسلوا وجوهكم وأيديكم تناول جميع اليد، كما تناول جميع الوجه، واليد اسم للجارحة من رأس الأنامل إلى الإبط، فلما قال إلى المرافق، فصار إسقاطاً إلى المرافق، فالمرافق غاية في الإسقاط، فلم تدخل في الإسقاط، وبقيت واجبة الغسل".^(٢)

المعية:

قال الزركشي:^(٣) وقد تأتي بمعنى (مع) واستشهد لها بمجموعة من آيات القرآن الكريم، كقوله تعالى: (مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ) [آل عمران ٥٢]، وقوله: (وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ) [هود ٥٢]، وقوله: (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ) [النساء ٢] وقوله: (وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَآئِدَةِ) [المائدة ٦]، وقوله: (وَإِذَا خَلَا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ) [البقرة ١٤].

وقد ذكر^(٤) بأنّه قيل إنّ المعنى فيها يرجع إلى الانتهاء، وأضاف^(٥) المعنى في الأوّل: من يُضيف نصرته إلى نصرته الله؟ أي من أنصاري مضافاً إلى الله؟ والمعنى في الأخرى: ولا تضيفوا أموالكم إلى أموالهم، وذكر الجامي^(٦) أنّ النّحاة جوزوا أن تكون على بابها، والتقدير: ولا تأكلوا أموالهم مضافة إلى أموالكم.

أمّا العكبري، فقد أنكر مجيء (إلى) بمعنى (مع)؛ لأنها لا تصح لهذا المعنى، ولا يعضدها القياس^(٧). وعزا أبو حيان هذا المعنى إلى الكوفيّين، وكثير من البصريّين والمفسرين^(٨)، ولاحظ المالقي أنّها تجيء، بمعنى (مع) إذا كان مجرورها يدخل فيما قبلها كقولك اجتمع مالك إلى مال زيد^(٩) أي مع مال زيد.

(١) الزركشي، البرهان، ج٢، ص ١٥٣.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٨، ص ١٥.

(٣) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٢٣٣.

(٤) المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٣٣، وانظر، الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ٢٨٣-٢٨٤.

(٥) المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٣٣، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج١، ص ٤٢٢. ابن فارس الساجي، ص ١٣٢-١٣٣.

(٦) الجامي، الفوائد الضيائية، ج٢، ص ٣٢٢.

(٧) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، بتصرف، ج١، ص ٢٦٤، ابن يعيش شرح المفصل، ج٨، ص ١٤-١٥.

(٨) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٤٥٠. والمرادى، الجنى الداني، ص ٣٨٦، وابن هشام، مغني اللبيب، ص

٧٨. وانظر: الفراء، معاني القرآن، ج١، ص ٢١٨.

(٩) المالقي، رصف المباني، ص ٨٣.

التبيين:

ذكر الزركشي^(١) " أنها تأتي للتبيين ناقلاً قول ابن مالك^(٢) "أنها المعلقة في تعجب، أو تفضيل يجب أو بغض مبيّنة لفاعلية مصحوبها (مجرورها)^(٣) نحو قوله تعالى: (قال رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه) [يوسف ٣٣]."

موافقة اللام: ذكر الزركشي^(٤) أنها تكون بمعنى اللام نحو قوله تعالى: (والأمر إليك) [النمل ٣٣]. وذكر أيضا^(٥) أنه قيل إنها لانتهاه، وأصله والأمر إليك أي "منته إليك"^(٦).

موافقة في: استشهد الزركشي^(٧) لهذا المعنى بقوله تعالى: (هل لك إلى أن تزكى) [النازعات ١٨]. أي "في"، وذكر أنه "قيل: المعنى: بل أدعوك إلى أن تزكى"^(٨). وقال ابن جنى: "وأنت إنما تقول: هل لك في كذا. لكنه لما كان على هذا دعاء منه صلى الله عليه وسلم، صار تقديره: أدعوك، وأرشدك إلى أن تزكى"^(٩).
الزائدة: قال الزركشي^(١٠) بأن (إلى) تكون زائدة كقراءة بعضهم^(١١): (فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم) [إبراهيم ٣٧] بفتح الواو، ثم ذكر بأنه "قيل ضمّن (تهوى) معنى (تميل)"^(١٢).

(١) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٢٣٣-٢٣٤

(٢) ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص ١٤٥، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج ٢، ص ٤٥١

(٣) المرادي، الجنى الداني، ص ٣٨٦، وابن هشام، مغنى اللبيب، ص ١٠٤

(٤) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٢٣٤، المرادي، الجنى الداني، ص ٣٨٨، الموزعي، مصابيح المغاني، ص ١٠٤

(٥) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٣٤، وانظر: عواد، تناوب حروف الجر، ص ٨٦

(٦) المرادي، الجنى الداني، ص ٣٧٤، وابن هشام، مغنى اللبيب، ص ١٠٤

(٧) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٢٣٤، المرادي، الجنى الداني، ص ٣٨٨، عواد، تناوب حروف الجر، ص ٨٦.

(٨) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٣٤، المرادي، الجنى الداني، ص ٣٨٨.

(٩) ابن جنى، الخصائص، ج ٣، ص ٣٠٩-٣١٠.

(١٠) انظر: الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٢٣٤، الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٧٨.

(١١) قراءة علي بن أبي طالب، وزيد بن علي، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، ومجاهد، انظر، ابن جنى،

المحتسب، ج ١، ص ٣٦٤.

(١٢) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٢٣٤. انظر: العكري، التبيان في إعراب القرآن، ج ٢، ص ٧٧١، وابن جنى،

المحتسب، ج ١، ص ٣٦٤.

"وكذا أثبتته أبو عبيدة^(١)، وخرّج عليه قوله تعالى : (وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ) [المائدة ١١١]".^(٢)
وذكر المرادي أنّ (تهوى) ضمن معنى (تميل) و (إلى) غير زائدة.^(٣)

الباء :

لا تكون إلا جارة لفظاً ومعنى"، أو لفظاً ليس غير، وتفيد المعاني التالية:
الإلصاق: ذكر الزركشي^(٤) أنّ أصل حرف الباء للإلصاق وفسره بأنّه اختلاط الشيء بالشيء، وقد أثبتته جلّ نحاة العربية^(٥).

وذكر الزركشي^(٦) أنّ الإلصاق يكون حقيقياً، وهو الأكثر نحو: "به داء"، ومجازياً. نحو:
"مررت به". أي جعلت مروري ملاصقا بمكان قريب منه، لا به، فهو وارد على الاتساع.

زائدة: وأشار الزركشي، أنّ "الباء" قد تأتي زائدة إمّا:

أولاً "مع الخبر: نحو قوله تعالى: (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا) [يونس ٢٧]"^(٧)، ونُقل عن الأخفش أنّ الباء تُزاد في خبر المبتدأ الذي لم يسبق بنفي، أو ناسخ أو استفهام، وأنّه استدللّ على ذلك بقوله تعالى:
(جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا) [يونس ٢٧].

والمعنى: جزاء سيئةٍ مثلها^(٨). ونقل عنه أنه أجاز: "زيدٌ بقاءم"^(٩).

(١) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج١، ص ١٨٢ .

(٢) الموزعي، مصابيح المعاني، ص ١٠٨ .

(٣) المرادي، الجنى الداني، ص ٣٩٨ .

(٤) انظر: الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٢٥٢ .

(٥) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٢١٧، المبرد، المقتضب، ج٤، ص ١٢٤، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج١، ص ٣، الزجاجي، حروف المعاني، ص ٤٧-٤٨، الفارسي، الإيضاح العضدي، ص ٢٥١، المالقي، رصف المباني، ص ١٤٣ .

(٦) انظر، الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٢٥٢، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٤٢٦، والمرادي، الجنى الداني، ص ٣٦، ابن هشام، مغنى اللبيب، ص ١٠٦ .

(٧) المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٥٢ .

(٨) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ص ١٢٥، وانظر: الأخفش، معاني القرآن، ج٢، ص ٥٦٨ .

(٩) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص ١١٦ .

وقد خرّج الزجاج وابن جنّي الآية على غير زيادة الباء، فبيّنّا أنه يجوز أن تتعلق بالخبر المقدر بالكون. أي: جزاء سيئة كائنٌ بمثلها. ويجوز أن تتعلق ب (الجزاء)؛ لأنّه مصدر. والخبر محذوف تقديره: واقع^(١).

ثانياً: مع الفاعل: وذكر الزركشي^(٢) أنّها تتراد مع الفاعل نحو: (وكفى بالله شهيداً) [النساء ٧٩] وبين أنّ (الله) فاعل، و(شهيداً) نصب على الحال، أو التّمييز، والباء زائدة وعلل^(٣) دخولها بأنّه لتأكيد الاتصال، أي لتأكيد ارتباط الفعل بالفاعل؛ لأنّ الفعل يطلب فاعله طلباً لا بدّ منه، والباء توصل الأول إلى الثاني، فكأنّ الفعل يصل إلى الفاعل، وزادته الباء اتصالاً وأشار الزركشي أنّه " قيل: دخلت الباء، لتدلّ على المعنى؛ لأنّ المعنى: اکتفوا بالله، وقيل أيضاً: الفاعل مقدر، والتقدير كفى الاکتفاء بالله، فحذف المصدر وبقي معموله دالاً عليه^(٤). وعلّق الزركشي^(٥) على ذلك بقوله: "وفيه نظر لأنّ الباء إذا سقطت ارتفع اسم الله على الفاعليه مستشهداً ب "كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً"^(٦). وكان لابن السّراج رأيين في هذه المسألة. أحدهما: أنّ الباء غير زائدة، وأنّ الفاعل مقدر بمصدر من لفظ الفعل. وهو الاکتفاء، أو كفايتي بالشيب. الثاني: أنّها زائدة للتوكيد. كما قال سيبويه وغيره من النّحويين^(٧)، وذكر مكّي القيسي^(٨) أنّها زيدت مع فاعل (كفى) لتؤدي معنى الأمر. قال تعالى: (وكفَى بالله ولياً وكفَى بالله نصيراً) [النساء ٤٥]. المعنى: اکتفوا بالله.

(1) الزجاج، إعراب القرآن، ج٣، ص ٣، ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ج١، ص ١٣٨.

(2) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٢٥٢، انظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٦٧ - ٦٨، ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ج١، ص ١٤١، المالقي، رصف المباني، ص ١٤٨، المرادي، الجنى الداني، ص ٤٩، سعد، حروف المعاني، ص ٢١٤

(3) المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٥٢، سعد، حروف المعاني، ص ٢١٤

(4) المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٥٢

(5) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٥٢.

(6) البيت لسحيم، وصدرة: غُميرة ودّع إن تجهزت غازياً، انظر: سحيم ديوان سحيم، ص ١٦.

(7) ابن السّراج، الأصول، ج٢، ص ٦٣، ٦٤.

(8) مكّي القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج١، ص ١٩١.

ثالثاً: مع المفعول به: واستشهد الزركشي^(١) لها بمجموعة من آيات القرآن الكريم^(٢) منها: قوله تعالى: (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) [البقرة ١٩٥] وقوله: (تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمُودَةِ) [المتحنة ١]، أي تذلونها لهم وقال: "والجمهور على أنها لا تجيء زائدة، وأنه إنما يجوز الحكم بزيادتها إذا تأدى المعنى المقصود بوجودها، وحالة عدمها على السواء وأما (تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمُودَةِ) فمعناه: تلقون إليهم النصيحة بالمودة: ونقل عن النحاس أن معناه تخبرونهم بما يخبر به الرجل أهل مودته، وعن السهلي: أن (تلقون) ضمن معنى (ترمون)... وفي الآية إنما هو الإلقاء بكتاب أو برسالة، فعبر عنه بالمودة؛ لأنه من أفعال أهل المودّة؛ فلهذا جيء بالباء"^(٣) وقيل "بأنّ الباء في هذه المواضع غير زائدة؛ لأنّ الأفعال التي تعلقت بها مضمّنة معاني أفعال أخرى، ف (لا تلقوا) مضمّن معنى: (لا تفضوا)، أو هو على حذف المفعول. والباء للسببية"^(٤).

التّعدية: ذكر الزركشي أنّها "تجيء للتّعدية، وهي القائمة مقام الهمزة في إيصال الفعل اللازم إلى المفعول به، نحو: (ولو شاء الله لذهب بسمّهم) [البقرة، ٢٠]، أي أذهب"^(٥) وقال الزركشي^(٦) أنّ جمهور النحويين كانوا يذهبون إلى أنّ الباء الدّالة على التّعدية، لا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول وذكر^(٧) أنّ مذهب المبرد والسهلي^(٨)، أنّها تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول بخلاف الهمزة، وقال الزركشي^(٩) بأنّه ردّ بقوله تعالى: (ذهب الله بنورهم) [البقرة ١٧]، (ولو شاء الله لذهب بسمّهم وأبصارهم) [البقرة ٢٠]، وعلّق بقوله: "ألا ترى أنّ الله لا يذهب مع سمّهم، فالمعنى: لأذهب سمّهم"^(١٠).

-
- (١) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٢٥٣، وانظر: ابن جنى، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ١٣٣، القيسي، ج ٢، مشكل إعراب القرآن، ج ٢، ص ١٠٥.
- (٢) انظر: (العلق ١)، (الإنسان ٦) (الحج ٢٥)، (المؤمنون ٣٠)، (المائدة ٦)، (النساء ٧٩)، (البقرة ١٩٥).
- (٣) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٢٥٣، ٣٥٤.
- (٤) ابن جنى، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ١٣٣-١٣٥، المرادي، الجنى الداني، ص ٥٢، وابن هشام، مغنى اللبيب، ص ١١٥.
- (٥) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٢٥٤، وانظر: ابن فارس، الصحابي، ص ١٠٦، ابن عصفور، المقرب، ج ١، ص ٢٠٤، المرادي، الجنى الداني، ص ٣٦، الموزعي، مصابيح المغاني، ص ١٩٥.
- (٦) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٥٥، وانظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٣٨، الموزعي، مصابيح المغاني، ص ١٩٥.
- (٧) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٥٥، المرادي، الجنى الداني، ص ٣٨، الموزعي، مصابيح المغاني، ص ١٩٥.
- (٨) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج ١، ص ٨٠، الموزعي، مصابيح المغاني، ص ١٩٥.
- (٩) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٢٥٥، المرادي، الجنى الداني، ص ٣٨، سعد، حروف المعاني، ص ٢٠٧.
- (١٠) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٥٥، سعد، حروف المعاني، ص ٢٠٧.

وقيل بأنه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق به سبحانه، كما قال: (وجاء ربك) [الفجر ٢٢]^(١)، وقد وصفه المرادي بالبعد^(٢).

الاستعانة: ذكر الزركشي أنها "الدالة على آلة الفعل، نحو: كتبت بالقلم"^(٣)، ويبين بعض النحويين أنها للإصاق، أو مجاز الإصاق^(٤).

وذكر الزركشي^(٥) أن الباء في البسمة معناها الاستعانة. ونقل عن ابن مالك^(٦) في شرحه للتسهيل أنه لا يجوز أن تكون هذه الباء للاستعانة بعد الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى؛ ولذلك سماها (السببية).

التعليل: أشار الزركشي^(٧) إلى ذلك بقوله هي "بمنزلة اللام، كقوله تعالى: (إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل) [البقرة ٥٤]، (فبظلم من الذين هادوا) [النساء ١٦٠]، (فكلاً أخذنا بذنبيه) [العنكبوت ٤٠]".

وأشار المرادي^(٨) إلى أن أكثر النحويين لم يذكروا باء التعليل استغناءً بباء السببية.

المصاحبة: ذكر الزركشي^(٩) أنها تأتي للمصاحبة بمنزلة (مع) وتسمى باء الحال، واستشهد لها بقوله تعالى: (قد جاءكم الرسول بالحق) [النساء ١٧٠]، أي مع الحق، أو محققاً، (يا نوح اهبط بسلام منا) [هود ٤٨].

(١) انظر: الزركشي، البرهان، ج٤، ص٢٥٥. المرادي، الجنى الداني، ص ٣٨، سعد، حروف المعاني، ص٢٠٧.

(٢) المرادي، الجنى الداني، ص ٣٨.

(٣) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٢٥٦، والمبرد، المقتضب، ج١، ص ٣٩. وابن السراج، الأصول، ج١، ص ٤١١-٤١٢، وابن يعيش، شرح المفصل، ج٨، ص ٢٤. المالقي، رصف المباني، ص ١٤٢.

(٤) الأنباري، أسرار العربية، ص ٢٦١، وابن يعيش، شرح المفصل، ج٨، ص ٢٢.

(٥) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٢٥٦، والمرادي، الجنى الداني، ص ٣٩-٤٠، وابن هشام، مغنى اللبيب، ص ١٠٨.

(٦) انظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٣٩، سعد، حروف المعاني، ص ٢٠٨.

(٧) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٢٥٦، وانظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج١، ص ١٤٩، الزجاجي، حروف المعاني، ص ٨٦ - ٨٧، المرادي، الجنى الداني، ص ٣٩.

(٨) انظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٣٩.

(٩) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٢٥٦، وانظر: الرماني، معاني الحروف، ص ٣٦، وابن فارس، الصحابي، ص ١٠٥، الموزعي، مصابيح المغاني، ص ١٩٧، عواد، تناوب حروف الجر، ص ٨٩. وسعد، حروف المعاني، ص

الظرفية: ذكر الزركشي^(١) أنها بمنزلة (في) مع المعرفة، والنكرة، واستشهد للأولى بقوله تعالى: (وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ) [الصافات ١٣٨، ١٣٧]، (وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ) [الذاريات ١٨]. وللثانية بقوله تعالى: (نَجِيْنَاهُمْ بِسَحْرِ) [القمر ٣٤]. وذكر^(٢) أنه قيل: "وتوهم بعضهم أنها لا تقع إلا مع المعرفة، نحو: كنا بالبصرة، وأقمنا بالمدينة". وقال^(٣): وهو محجوج بقول الشماخ^(٤):

وَهُنَّ وَقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قِضَاءَهُ بِضَاحِي غَدَاةٍ أَمْرُهُ وَهُوَ ضَامِرٌ

أي في ضاحي وهي نكرة.

المجاورة: أشار الزركشي أنها "ك(عن)، نحو: (فاسأل به خبيراً) [الفرقان ٥٩] (سأل سائلٌ بعذابٍ واقع) [المعارج ١]، (ويوم تشقق السماء بالغمام) [الفرقان ٢٥]، أي عن الغمام، (بين أيديهم وبأيمانهم) [التحریم ٨]، أي وعن أيمانهم"^(٥). ونقل عن الكوفيين أن الباء تقع موقع (عن)، وأن أكثر ما تقع لهذا المعنى بعد السؤال نحو قوله تعالى: (سأل سائلٌ بعذابٍ واقع) [المعارج ١]. أي عن عذاب^(٦)، وذكر ابن هشام أن مجيء الباء بمعنى (عن) ليس محصوراً بالسؤال؛ لأنها قد وقعت هذا الموقع مع غيره. كقوله تعالى: (يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم) [الحديد ١٢]^(٧).

كما ذكر أن الزمخشري قد جعل الباء في هذه المواضع للاستعانة، وأن البصريين لا يجيزون وقوع الباء موقع (عن)^(٨).

-
- (١) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٢٥٦، المرادي، الجنى الداني، ص ٤٠. الموزعي، مصابيح المغاني، ص ١٩٨. عواد، تناوب حروف الجر، ص ٩٢، سعد، حروف المعاني، ص ٢٠٩.
- (٢) المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٥٦، سعد، حروف المعاني، ص ٢٠٩.
- (٣) المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٥٧، سعد، حروف المعاني، ص ٢٠٩.
- (٤) الشماخ، ديوان الشماخ، ص ١٧.
- (٥) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٢٥٧، المرادي، الجنى الداني، ص ٤٢، ٤١، الموزعي، مصابيح المغاني، ص ٢٠٠-٢٠١. عواد، تناوب حروف الجر، ص ٩٠-٩١. سعد، حروف المعاني، ص ٢١٠.
- (٦) ابن فارس، الصحابي، ص ١٠٥. المالقي، رصف المباني، ص ١٢٥. أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٤٢٨.
- (٧) ابن هشام، مغنى اللبيب، ص ١١٠.
- (٨) المصدر نفسه، ص ١١٠.

الاستعلاء: أشار الزركشي^(١) أن الباء تأتي للاستعلاء، كـ (على)، نحو: (ومن أهل الكتاب من إن تَأْمَنَّهُ بَقَنْطَارٍ) [آل عمران ٧٦]، أي على قنطار كما قال (هَلْ أَمِنُكُمْ عَلَيْهِ) [يوسف ٦٤] و (وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ) [المطففين ٣٠]، أي عليهم، كما قال: (وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ) [الصفوات ١٣٧] **التبعية:** ذكر الزركشي أنها: "للتبعية ك (من)، نحو: (يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ) [الإنسان ٦] أي منها"^(٢).

ولم يوافق بعض النحويين على مجيء الباء لهذا المعنى، فاستكروه قال ابن جنّي: "فأما ما يحكيه أصحاب الشافعي - رحمه الله - عنه من أن الباء للتبعية فشيء لا يعرفه أصحابنا، ولا ورد به ثبت"^(٣).

وقال الشلوبين: "ومعناها - أي الباء - إنما هو الإلصاق، وما سوى ذلك من المعاني المذكورة، فليس بخارج عنه، أي أنه مناسب له، إلا التبعية فليس في شيء من معاني الباء، وإنما هو مجاز لحق الكلام كالحاقه إيّاه في ضربت زيدا، ومن جعله من معاني الباء فغلط"^(٤).
وقال المرادي: "ولم ترد باء التبعية عند مثبتتها. إلا مع الفعل المتعدي. وقد أنكر قوم، منهم ابن جنّي ورود باء التبعية، وتأولوا ما استدللّ به مثبتوا ذلك على التضمين"^(٥).
وذكر الزركشي^(٦) أنه خرج على معنى التبعية قوله تعالى: (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ) [المائدة ٦]، وقد اختلف في المعنى الذي تؤديه الباء في هذه الآية فمنهم من قال إنها للتبعية ومنهم من قال هي للإلصاق، وآخرون للاستعانة فجعل العبري أن من لا خبرة له بالعربية يذهب إلى أن الباء بمعنى (من) في هذه الآية حيث قال: "وليس بشيء يعرفه أهل النحو، وهي هنا للإلصاق"^(٧).

(١) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٢٥٧، وانظر: الزجاجي، حروف المعاني، ص ٨٦، الهروي، الأزهية، ص ٢٨٥، المرادي، الجنى الداني، ص ٣٦، الموزعي، مصابيح المغاني، ص ٢٠١، عواد، تناوب حروف الجر، ص ٨٩، سعد، حروف المعاني، ص ٢١١

(٢) المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٥٧، انظر: الزجاجي، حروف المعاني، ص ٤٧، ابن فارس، الصاحبى، ص ١٠٦، عواد، تناوب حروف الجر، ص ٩٦.

(٣) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ج١، ص ١٢٢-١٢٣

(٤) الشلوبين، التوطئة، ص ٢٢٩.

(٥) المرادي، الجنى الداني، ص ٤٤

(٦) انظر: الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٢٥٧، المرادي، الجنى الداني، ص ٤٤، الموزعي، مصابيح المغاني، ص ٢٠٣، عواد، تناوب حروف الجر، ص ٩٦.

(٧) العبري، التبيان في إعراب القرآن، ج١، ص ٤٢٢.

وقال المالقي^(١): "فذهب بعضهم إلى أن الباء في ذلك للتبعيض. ولذلك أجاز أصحاب مالك المسح في الوضوء ببعض الرأس، وانتهى الخلاف بينهم في التبعيض إلى إجازة قدر الأئمة من الرأس في المسح، والصحيح أن الباء في ذلك للإصاق".

وقال المرادي^(٢): "وجعلها قوم زائدة، وجعلها قوم للإصاق على الأصل. وقال بعضهم أنها باء الاستعانة".

أما الزركشي فقال "والصحيح أنها باء الاستعانة، فإن (مَسَحَ) يتعدى إلى مفعول، وهو المزال عنه، وإلى آخر بحرف الجرّ، وهو المزيل، فيكون التقدير (فأمسحوا أيديكم برؤوسكم)^(٣)".

على: ترد على لمعان متعدّدة هي:

الإستعلاء: ذكر الزركشي^(٤): أنها تأتي للإستعلاء حقيقة ومجازاً، واستشهد للأولى بقوله تعالى: (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ) [المؤمنون ٢٢]

وللثانية بقوله جلّ شأنه: (ولهم عليّ ذنبٌ) [الشعراء ١٤]، (فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ) [البقرة ٢٥٣]. وذكر الزركشي^(٥) (على) في قوله تعالى: (وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ) [الفرقان ٥٨] لا تفيد معنى الإستعلاء، وإنما هي بمعنى الإضافة، والإسناد أي أضفتُ توكلّي وأسندته إلى الله تعالى.

المصاحبة: خرج الزركشي^(٦) على هذا المعنى قوله تعالى: (وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ) [البقرة ١٧٧]، أي مع حبه، وقوله: (وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ) [الرعد ٦]، أي مع ظلمهم.

التعليل: قال الزركشي أنها "تأتي للتعليل نحو: (لَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ) [الحج ٣٧]، أي لهدايتيه إياكم"^(٧).

(١) المالقي، رصف المباني، ص ١٤٧ .

(٢) المرادي، الجنى الداني، ص ٤٤ .

(٣) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٢٥٧ .

(٤) انظر: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٨٤، سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٢٣٠، المبرد، المقتضب، ج ١ — ص ٥١، الزجاجي، حروف المعاني، ص ٦٥، الموزعي، مصابيح المغاني، ص ٢٨٢، سعد، حروف المعاني، ص ٢٩٦ .

(٥) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٢٨٤، سعد، حروف المعاني، ص ٢٩٦

(٦) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٨٤، انظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٤٧٦، وابن هشام، مغنى اللبيب ص ١٥٣، عواد، تناوب حروف الجرّ، ص ١٠٢، سعد، حروف المعاني، ص ٢٩٦ .

(٧) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٨٤، ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص ١٤٦، أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج ٢، ص ٤٥٣، المرادي، الجنى الداني ص ٤٧٧، الموزعي، مصابيح المغاني، ص ٢٨٣، عواد، تناوب حروف الجرّ، ص ١٠١، سعد، حروف المعاني، ص ٢٩٧

الظرفية: وهي التي تقع موقع (في) ، وقد ذكر الزركشي^(١) أنها تجيء للظرفية، نحو (وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةً مِنْ أَهْلِهَا) [القصص ١٥]، أي: في حين غفلة^(٢)، واستشهد أيضا لها بقوله تعالى: (وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ) [البقرة ١٠٢]، أي في ملك سليمان^(٣). وقال الزركشي^(٤): "ويحتمل أنّ (تتلو) ضمن معنى (تقول)، فتكون بمنزلة (ولو تقول علينا) [الحاقة ٤٤]".

وقال أبو حيان: "زعم بعض النحويين أنّ على تكون بمعنى "في"، أي تتلوا في ملك سليمان، وقال أصحابنا: لا تكون علي في معنى "في"، بل هذا من التضمين في الفعل. ضمن تتقول، فعديت بـ(على)؛ لأن تقول تُعدى بها. قال تعالى: (ولو تقول علينا). ومعنى على ملك سليمان أي شرعه، ونبوته، وحاله. وقيل: على عهده، وفي زمانه، وهو قريب. وقيل: على كرسي سليمان بعد وفاته؛ لأنه كان من آيات ملكه، وفسروا ما يتلو الشياطين بالسحر"^(٥).

وكما تأتي (على) بمعنى (في) ، فإنها تأتي بمعنى عند، وقد أشار الزركشي إلى ذلك بقوله: "وبمعنى (عند) نحو (ولهم عليّ ذنب) [الشعراء ١٤]، أي عندي"^(٦). **التبعية:** ذكر الزركشي أنها (على) تأتي بمعنى (من)، مستشهداً بقوله تعالى: (إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ) [المطففين ٢]، وحمل عليه قوله تعالى: (من الذين استحقّ عليهم الأوليان) [المائدة ١٠٧]، أي منهم وقوله: (كان على ربك حتماً مقضياً) [مريم ٧١] أي كان الورد حتماً مقضياً من ربك^(٧).

(١) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٢٨٤

(٢) العبكري، التبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص ٣٠٩، ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص ١٤٦، أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٤٥٣، المرادي، الجنى الداني، ٤٧٧، ابن هشام، مغنى اللبيب، ص ١٥٤، الموزعي، مصابيح المغاني، ص ٢٨٤، عواد، تناوب حروف الجر، ص ١٠٠، سعد حروف المعاني، ص ٢٩٧.

(٣) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٢٨٤، وانظر، الهروي، الأزهية ص ٢٧٥، الموزعي، مصابيح المغاني، ص ٢٨٤، عواد، تناوب حروف الجر، ص ١٠١، سعد، حروف المعاني، ص ٢٩٧.

(٤) المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٨٥، المرادي، الجنى الداني، ص ٤٧٧، عواد، تناوب حروف الجر، هامش، ٧٩، ص ١٠١.

(٥) أبو حيان، البحر المحيط، ج١، ص ٣٢٦.

(٦) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٢٨٥، وانظر: الزجاجي، حروف المعاني، ص ٢٣.

(٧) المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٨٥، الهروي، الأزهية، ص ٢٧٦، عواد، تناوب حروف الجر، ص ١٠٢-١٠٣، سعد، حروف المعاني، ص ٢٩٨.

الاستعانة: ذكر الزركشي^(١) أنها تأتي بمعنى (الباء) 'ومن ذلك قوله تعالى: (حقيقٌ عليّ أن لا أقول) [الأعراف ١٠٥]، وفي قراءة أبي^(٢) رضي الله عنه: بالباء".

في:

تأتي لمعان كثيرة منها:

الظرفية: ذكر الزركشي^(٣) أنها تجيء للظرفية. وتكون حقيقة ومجازاً مبيّناً حالات الظرف والمظروف وهي:

أولاً الظرف والمظروف حسيين: نحو زيدٌ في الدار، ومنه قوله تعالى: (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي ضَلَالٍ وَعِوْنٍ) [المرسلات ٤١]، **ثانياً:** يكونان معنويين: نحو رغبت في العلم، ومنه قوله تعالى: (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ) [البقرة ١٧٩]، **ثالثاً:** يكون المظروف جسماً: نحو (إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) [الأعراف ٦٠]، **رابعاً:** يكون الظرف جسماً: نحو (فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ) [البقرة ١٧٩]

وعلق الزركشي^(٤) على ذلك بقوله: "والأول حقيقة، والرابع أقرب المجازات إلى الحقيقة".

المصاحبة: ذكر الزركشي^(٥) أن "في" تجيء بمعنى "مع"، نحو: (فِي تِسْعِ آيَاتٍ)، [النمل ١٢]، (فَادْخُلِي فِي عِبَادِي) [الفجر ٢٩] المعنى مع عبادي.

التعليل: واستشهد الزركشي^(٦) لهذا المعنى بقوله تعالى: (فَذَالِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ) [يوسف ٣٢].

الاستعلاء: قال الزركشي^(٧) بمجيء "في" بمعنى "على" وخرج عليها قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ) [يونس ٢٢]، واستدل على المعنى بقوله تعالى: (فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى

(١) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٢٨٥، وانظر: الإربلي، جواهر الأدب، ص ١٨٧، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٤٥٣، المرادي، الجنى الداني، ص ٤٧٨، ابن هشام، مغنى اللبيب، ص ١٥٤، الموزعي، مصابيح المغاني، ص ٢٨٥، عواد، تناوب حروف الجر، ص ٩٧، سعد حروف المعاني، ص ٢٩٨.

(٢) الزمخشري، الكشاف، ج٢، ص ١٣١، وأبو حيان، البحر المحيط، ج٥، ص ٢٨، ومكرم وعمر، معجم القراءات، ج٢، ص ٣٨٥.

(٣) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٣٠٢، وانظر: المبرد، المقتضب، ج١، ص ٤٥، ج٤، ص ١٣٩.

(٤) المصدر نفسه، ج٤، ص ٣٠٢

(٥) المصدر نفسه، ج٤، ص ٣٠٢، وانظر، الزجاجي، حروف المعاني، ص ٨٣، الهروي، الأزهية، ص ٢٦٨-

٢٦٩، المرادي، الجنى الداني، ص ٢٥٠، عواد، تناوب حروف الجر، ص ١٠٩

(٦) المصدر نفسه، ج٤، ص ٣٠٢، وانظر: الموزعي، مصابيح المغاني، ص ٣١٦، سعد، حروف المعاني، ص ٢٤٨

(٧) المصدر نفسه، ج٤، ص ٣٠٣، وانظر، المبرد، المقتضب، ج٢، ص ٣١٩، ابن فارس، الصحابي، ص ١٥٨،

المالقي، رصف المباني، ص ٣٨٨، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٤٤٦، الموزعي، مصابيح المغاني،

ص ٣١٦، عواد، تناوب حروف الجر، ص ١٠٨.

الفلك) [المؤمنون ٢٨]، وقوله: (وَأَصْلَبِنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ) [طه ٧١] لما في الكلام من معنى الاستعلاء.

وذكر الزركشي^(١) أنه "قيل أنها ظرفية؛ لأنّ الجذع للمصلب بمنزلة القبر للمقبور! فلذلك جاز أن يقال: في".

انتهاء الغاية: قال الزركشي^(٢) إنها تأتي بمعنى (إلى)، واستشهد لذلك بقوله تعالى: (فَتَهَاجَرُوا فِيهَا) [النساء ٩٧]، (فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ) [إبراهيم ٩].

ابتداء الغاية: أشار الزركشي^(٣) أن (في) تجيء بمعنى (من)، واستشهد بقوله تعالى: (وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا) [النحل ٨٩] أي من كل أمة.

المقايضة: ذكر الزركشي^(٤) أن "في" تفيد معنى المقايضة وعرفها بأنها "الداخلة" بين مفضول سابق، وفاضل لاحق، كقوله تعالى: (فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ) [التوبة ٣٨].

التوكيد: أشار الزركشي^(٥) إلى هذا المعنى مستشهدا بقوله تعالى: (ارْكَبُوا فِيهَا) [هود ٤١]، أي اركبوها^(٦).

(١) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ٣٠٢، انظر: ابن فارس، الصحابي، ص ١٥٨.

(٢) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٠٢، وانظر: الزجاجي، حروف المعاني، ص ٨٤، الهروي، الأزهية، ص ٢٧١، المالقي، رصف المباني، ص ٣٨٨.

(٣) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٠٣، الزجاجي، حروف المعاني، ص ٨٢، الهروي، الأزهية، ص ٢٧١، عواد، تناوب حروف الجر، ص ١١٠.

(٤) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٠٣، وانظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص ١٤٥-١٤٦، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج ٢، ص ٤٤٧، المرادي، الجنى الداني، ص ٢٥١، وابن هشام، مغني اللبيب، ص ١٨٤.

(٥) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٠٣.

(٦) المرادي، الجنى الداني، ص ٢٥٢.

بمعنى بعد: استشهد الزركشي لهذا المعنى "بقوله تعالى: (وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ) [لقمان ١٤]، أي: بعد عامين" (١).

المجاورة: وذكر الزركشي (٢) أن "في" تجيء بمعنى "عن" كقوله تعالى: (فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى) [الإسراء ٧٢]، وذكر (٣) أنه "قيل لما نزلت: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ) [الإسراء ٧٠]، لم يسمعوا، ولم يصدقوا، فنزل: (وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى) [الإسراء ٧٢]، أي عن النعيم الذي قلناه، ووصفناه في الدنيا، فهو في نعيم الآخرة أعمى إذ لم يصدق". ولم يذكر سيبويه لـ (في) سوى معنى واحدا، وهو الظرفية حيث قال: "وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا" (٤).

(١) الزركشي، البرهان، ج٤، ص ٣٠٣، وانظر، الهروي، الأرهية، ص ٢٧٠، وابن الشجري، الأمالي الشجرية، ص ٢٦٧، الموزعي، مصابيح المغاني، ص ٣١٩.

(٢) المصدر نفسه، ج٤، ص ٣٠٤، عواد، تناوب حروف الجر، ص ١٠٩.

(٣) المصدر نفسه، ج٤، ص ٣٠٤.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص ٣٠٢.

الخاتمة:

إذا كان لكل بحث خاتمة فإن أهم النتائج التي وصل إليها البحث هي: قد أسهم الزركشي في النشاط العلمي الذي ساد عصره، وهو يمثل في كتاباته العقلية العلمية للعصر الذي عاش فيه، فالنزعة الموسوعية التي اتسم بها عصره ظاهرة في تأليفه، فقد ألف أكثر من مؤلف في مختلف الفنون منها كتب التفسير، والفقه، والحديث، واللغة، والنحو..

إذ أبرز ما يتسم به الزركشي هو النقل، والجمع، فقد اشتهر من بين النحاة المتأخرين أنه قضى عمره في جمع المعلومات، وتصنيفها إذ امتلأ كتابه البرهان في علوم القرآن بالآراء والنقولات المختلفة التي اتخذها مادة لكتابه إلا أن اعتماده على النقل لا يعني مطلقاً أنه كان مجرد ناقل فقط بل كانت له آراء خاصة كان يلقبها أثناء نقولاته إذ كان له منهجاً نحوياً يقوم على الاختيار والانتخاب.

أثبت البحث أن البرهان يعدّ مصدراً من مصادر البحث النحوي على الرغم أنه من كتب علوم القرآن إذ وردت فيه مسائل على قدر من الأهمية تتصل بمباحث هذا العلم، واستطاع البحث أن يجمع تلك الموضوعات، وتبويبها على وفق منهج أبان فيه القضايا المتعلقة بالأسماء مرفوعاتها، ومنصوباتها، ومجروراتها، ومباحث متعلقة بالفعل، وحروف المعاني.

استعان الزركشي بالمصطلح النحوي على ثلاثة أضرب مصطلح نحوي بصري، ومصطلح نحوي كوفي، ومصطلح مشترك مع الميل إلى استعمال المصطلح البصري، ويرجع هذا التعدد في الاستعمال إلى تنوع مصادر البرهان، وشمولها مؤلفات من مذاهب مختلفة.

استعماله أحياناً للمصطلح الكوفي وتفسيره بالمصطلح البصري، والعكس مثل مصطلح (الجد) وتفسيره بالمصطلح البصري (النفي)، ومصطلح (الضمير) وتفسيره بالمصطلح الكوفي (الكناية).

تفضيله أحياناً مصطلحاً على مصطلح آخر يقابله مثل صنيعه في شأن مصطلح (الصلة) وهو مصطلح كوفي، وتفضيله على مصطلح (الزيادة) وهو مصطلح بصري.

أثبت البحث أن المباحث النحوية في البرهان كانت مسندة بشواهد مستمدة من الكلام العربي الفصيح، إذ عول الزركشي على القرآن الكريم، وقراءاته، وعلى الحديث النبوي الشريف في تعديد مسائل النحو، والتثبت من صحتها، ومطابقتها لمقتضيات الاستعمال العربي الفصيح.

كان يستشهد بالقرآن على القرآن تأكيدا، فكثيرا ما نجد الزركشي يستشهد بآيتين، أو أكثر من سور مختلفة على الشاهد الواحد، أو المسألة الواحدة، قصده في ذلك التوضيح للمسألة، وتأكيد ما يريد بيانه وشرحه.

كان لا يكمل الآيات القرآنية بل يكتفي بذكر الجزء الذي يوجد فيه الشاهد النحوي وقد يكون ذلك كلمة واحدة أذكر منها قوله تعالى: (إلا خطأ) [النساء ٩٢]، (إلا سلاما) [مريم ٦٢].
الاعتداد بالقراءات القرآنية، وبكون القراءة سنة لا تخالف إذ كان يستشهد بها في معرض تقرير القواعد النحوية.

انتصاره لبعض القراءات التي وُجّهت إليها التخطئة من لدن النحاة بدعوى مخالفتها للقياس، كرده على المبرد إنكاره قراءة حمزة (والأرحام)، وتحذيره من الطعن في القراءات؛ لأنها جميعها عن النبي صلى الله عليه، وسلم، إذ اعتبر ما ورد أنه قرئ جاز الاحتجاج به في العربية سواء متواترا، أم شاذًا.

استشهاد بالقراءات دون تفضيل بعضها على بعض، إذ أكثر من ذكر القراءات أحيانا معزوة وأخرى بلا عزو، وكان يوجّه القراءة الشاذة نحويا، ولا يرفضها.

استشهد بالشعر قديمه وحديثه مما يدل على سعة اطلاعه على آداب العرب، وأن له معرفة بدواوين الشعر، فقد كان ينسب بعضها إلى قائلها من الشعراء لمختلف العصور جاهليها واسلامها وقد قسّم إلى جاهليين ومخضرمين وإسلاميين ومولدين.

كان في استشهاده بالشعر يشير إلى الشاعر باسمه أحيانا، أو يكتفي بذكر البيت الشعري بلا عزو، أو بذكر مقطع منه مثل "والنجوم الطوالع".

عول الزركشي على القياس، والتعليل، والاجماع، واستصحاب الحال في تعميده للقاعدة النحوية.

ومن أهم اتجاهاته أنه على الرغم من اعتماده السماع، فإنه لم يجر على القياس، ولم يتجاوزه، ولم يرفضه، بل كان يعتمد عليه أيضا إلى جانب السماع.

إنّ التعليل والتماس العلة لدى الزركشي يبدآن دائما من بداية كل مذهب، وينتهيان بانتهائه، لذلك نجده مثلا يعلّل تسمية المصطلح مثل مصطلح الدعامة .

أظهر البحث أنّ الزركشي لم يكن بصريا أو كوفيا في مذهبه النحوي، بل كان مستقل الرأي يختار من إحدى المدرستين ما يراه الأقوى، والأرجح من غير أن ينظر إلى المسائل النحوية بتحيز لفريق دون الآخر.

إيراده لأكثر من مذهب في المسألة، فيرجح مذهباً، ويردّ الآخرين، كاختياره في فعل (كاد) أنّ إثباتها إثبات، ونفيها نفي من أربعة مذاهب ذكرها النحاة.

اهتمامه بالتأويل النحوي وسيلة لحلّ التعارض القائم بين القانون الإعرابي المطرد، والحالة المخالفة في النص موضع الدراسة.

تعويل الزركشي على المعاني في دراسة التركيبات النحوية مستقصياً أوجهها المحتملة، والكشف عن الدلالات المترتبة على ذلك.

أظهر البحث اهتمام الزركشي بدراسة حروف المعاني مثبتاً بذلك أنّ البرهان يُعدّ مصدراً مهماً من مصادر دراسة هذه الحروف.

خالف النحاة الذين يرون بأنّ التّضمين يتعلّق بالأسماء والأفعال فقط إذ جعله يجري في الحروف أيضاً.

عقده مقارنة بين بعض الأدوات، نحو المقارنة بين (لم) و(لما)، و(إنّ)، و(أنّ). هذا أهم ما تيسر للدراسة الاهتداء إليه في أثناء البحث من نتائج تمّ الوقوف عليها.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

- إبراهيم، محي الدين توفيق، (١٩٧٩م). المصطلح الكوفي. مجلة التربية والتعليم، (١)، ١٣-٥٥.
- ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد الجزري، (ت٦٣٧هـ). المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ط٢، (حققه وعلّق عليه أحمد الحوفي، وبدوي طبانة)، دار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٤م.
- الأخفش، الأوسط أبو الحسن بن مسعدة سعيد المجاشعي البلخي البصري، (ت٣١٥هـ). معاني القرآن، ط١، (تحقيق فائز فارس)، دار البشير، ودار الأمل، ١٩٧٩م.
- الإربلي، علاء الدين علي ابن الإمام بدر الدين بن محمد، (ت٧٤١هـ)، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، ط٢، (قدّم له السيد محمد مهدي السيد، وحسن الموسوي الخرسان)، المطبعة الحيدرية، النجف، ١٩٨٠م.
- الأزهرى، أبو المنصور محمد بن أحمد، (ت٣٧٠هـ). تهذيب اللغة، (تحقيق محمد عبد السلام هارون ومراجعة محمد علي النجار)، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٤م.
- الأزهرى، زين الدين خالد بن عبد الله الجرجاوي، (ت٩٠٥هـ). شرح التصريح على التوضيح، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.
- الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد، (ت٩١٨هـ). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط٢، (حققه وشرح شواهد محي الدين عبد الحميد)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٣٩م.
- الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى، (تحقيق محمد حسين)، مكتبة الآداب، الإسكندرية، ١٩٥٠م.
- الألوسي، زكي فهمي، (١٩٨٤م). الطبري النحوي من خلال تفسيره. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، العراق.
- امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، ط٤، (تحقيق محمد أبي الفضل)، مطبعة المعارف.

- الأنباري، أبو بركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، (ت ٥٧٧هـ).
أسرار العربية، (عني بتحقيقه محمد بهجت البيطار)، مطبعة الترقى، دمشق، ١٩٥٧م.
- الأنباري، أبو بركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، (ت ٥٧٧هـ). الإعراب في جمل الإعراب، ط ٢، (قدّم له وعني بتحقيقه سعيد الأفغاني)، دار الفكر، بيروت، ١٩٧١م.
- الأنباري، أبو بركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، (ت ٥٧٧هـ). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط ٤، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦١م.
- الأنباري، أبو بركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، (ت ٥٧٧هـ). البيان في غريب إعراب القرآن، (تحقيق طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا)، دار الكتاب العربي، القاهرة ١٩٦٩م.
- الأنباري، أبو بركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، (ت ٥٧٧هـ). لمع الأدلة، مطبوع مع الإعراب في جمل الإعراب، ط ٢، (تحقيق سعيد الأفغاني)، دار الفكر، بيروت، ١٩٧١م.
- الأنباري، أبو بركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، (ت ٥٧٧هـ). منشور الفوائد، ط ١، (تحقيق حاتم صالح الضامن)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣م.
- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، (ت ٣٢٨هـ)، إيضاح الوقف والابتداء، (تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧١م.
- الأنصاري، مكي أحمد، (١٩٦٤م). أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة. القاهرة: مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الإجتماعية.
- أيوب، عبد الرحمن محمد، (١٩٥٧م). دراسات نقدية في النحو العربي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- الباقولي، علي بن الحسين الأصفهاني، (ت ٥٤٣هـ). كتاب الجواهر، (تحقيق ابراهيم الأبياري)، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٣م.

- البخاري، محمد بن اسماعيل ابو عبد الله، (ت ٢٥٦هـ). **صحيح البخاري**، ط ٣، (تحقيق مصطفى ديب البغا)، دار ابن كثير، اليمامة، ١٩٨٧م.
- بدوي، أحمد، **من بلاغة القرآن**. (ط ٣). القاهرة: مكتبة نهضة مصر.
- برجستراسر، جولتهلف، (١٩٢٩م). **التطور النحوي للغة العربية**. مطبعة السماح.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت ١٠٩٣هـ). **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، (تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون)، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧م.
- البقري، أحمد ماهر، (١٩٨٦م). **دراسات نحوية في القرآن - العدد المجرورات** — (ط ٣). مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع.
- البقري، أحمد ماهر، (١٩٨٨ م). **النحو العربي شواهد ومقدماته**. الإسكندرية: مكتبة الإنتصار.
- التافتزاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله، (ت ٧٩١هـ). **شرح مختصر المعاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني**، (علّق عليه ورتبه عبد المعتال الصعيدي)، مطبعة المحمودية، الأزهر، ١٣٥٦هـ.
- الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي، (ت ٢٧٩هـ). **سنن الترمذي**، (تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ابن تغري بردي، جمال الدين أبي المحاسن يوسف الأتابكي، (ت ٨٧٤هـ). **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ط ١، مطبعة دار الكتب المصرية، مصر، ١٩٥٦م.
- أبو تمام، ديوان أبي تمام، ط ٢، (شرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبده عزام)، مطبعة دار المعارف، مصر، ١٩٦٦م.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني، (ت ٢٩١هـ). **مجالس ثعلب**، ط ٢، (شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٤م.
- الجامي، نور الدين عبد الرحمن، (ت ٨٩٨هـ). **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب**، (دراسة وتحقيق أسامة طه الرفاعي)، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٣م.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القادر بن عبد الرحمن، (ت ٤٧١هـ). **أسرار البلاغة في علم البيان**، ط ٢، (تحقيق هـ ريتز)، مطبعة وزارة الأوقاف، استانبول، ١٩٧٩م.

- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت ٤٧١هـ). **دلائل الإعجاز**، (قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٤م.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت ٤٧١هـ). **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح**، (تحقيق كاظم بحر المرجان)، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢م.
- جرير، شرح ديوان جرير، (تأليف محمد اسماعيل عبد الله الصاوي)، مضافا عليه تفسيرات العالم اللغوي أبي جعفر محمد بن حبيب، منشورات دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت.
- ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير بن محمد الدمشقي، (ت ٨٣٣هـ). **تحرير التيسير في قراءات الأئمة العشرة**، (تحقيق محمد صادق قماوي)، مطبعة النهضة العربية، أرض الحرمين، ١٩٧٣م.
- ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، (ت ٨٣٣هـ). **النشر في القراءات العشر**، ط ١، (عني بتصحيحه محمد أحمد دهمان)، مطبعة التوفيق، دمشق، ١٩٢٩م.
- الجليس النحوي، أبو عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله، (ت ٤٩٠هـ). **ثمار الصناعة في علم العربية**، ط ١، (تحقيق حنا جميل حنا)، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، ١٩٩٤م.
- أبو جناح، صاحب، (١٩٨٠م). **القياس في منهج المبرد. مجلة المورد**، ٩، (٣)، ٥١ - ٦١.
- أبو جناح، صاحب، (١٩٩٤م). **المصطلحات النحوية واللغوية في كتاب العين. مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية**، (١)، ٤٩ - ٧٥.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت ٣٩٢هـ). **الخصائص**، (تحقيق محمد علي النجار)، مطابع دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠. ودار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت ٣٩٢هـ). **سر صناعة الإعراب**، ط ١، (تحقيق حسن هندواوي)، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت ٣٩٢هـ). المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح اسماعيل شلبي)، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٩٦٦م
- الجوهرى، أبو نصر اسماعيل بن حماد، (ت ٣٩٣هـ). الصّاح: تاج اللّغة وصّاح العربية، ط ١، (حققه وضبطه شهاب الدين أبو عمرو)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٨هـ - ١٩٨٨م.
- ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، (ت ٦٤٦هـ). الإيضاح في شرح المفصل، (تحقيق وتقديم موسى بناي العليي)، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.
- الحاجي، مصطفى بن عبد الله خليفة، (ت ١٠٦٧هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، منشورات مكتبة المثنى، بغداد.
- الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري، (ت ٤٠٥هـ). المستدرک على الصّحّاحين، ط ١، (تحقيق عبد القادر عطا)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م.
- ابن حجر، شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ). إنباء الغمر بأبتاء العمر في التاريخ، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م.
- ابن حجر، شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ). الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ط ١، (ضبطه وصحّحه الشيخ عبد الوارث محمد علي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- الحديثي، خديجة، (١٩٧٥م). سيبويه حياته وكتابه. بغداد، دار الحرية للطباعة.
- الحديثي، خديجة، (١٩٧٤م). الشاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه. الكويت: مطبوعات جامعة الكويت.
- الحديثي، خديجة، (١٩٨٣م). المدارس النّحوية. (ط ١). بغداد: مطبعة جامعة بغداد.
- الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، (ت ٥١٦هـ). درة الغواص في أوهام الخواص، ط ١، (تحقيق وتعليق عرفات حطرجي)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٩٨م.
- الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، (ت ٥١٦هـ). مقامات الحريري، المكتبة التجارية.

- حسان ،بن ثابت الأنصاري،ديوان حسان،(حَقَّه وعلَّق عليه وليد عرفات)،دار صادر،بيروت.
- حسان،تمام،(١٩٨٨م).الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب.بغداد:دار الشؤون الثقافية.
- الحسن،حسن طه،(١٩٩٠م).الاستثناء في القرآن الكريم - نوعه حكمه إعرابه -.(١ط).الموصل:مطبعة الزهراء.
- حسن ،عباس،(١٩٧٣م).النحو الوافي.(ط٤).مصر:دار المعارف.
- حسنين،عبد النعيم محمّد،(١٩٨٢م).قاموس الفارسية،(فارسي عربي).(١ط).لبنان:دار الكتاب اللبناني.
- حسين،محمد الخضر،(١٩٨٣م).القياس في اللغة العربية.(ط٢).بيروت:دار الحداثة.
- حمودة،طاهر سليمان،ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي.مصر:الدار الجامعية.
- الحمّوز،عبد الفتاح أحمد،(١٩٨٤م).التأويل النحوي في القرآن.(١ط).الرياض:مكتبة الرشيد.
- أبو حيان، أبو عبد الله أثير الدين محمد بن يوسف بن علي، (ت٧٤٥هـ).ارتشاف الضرب من لسان العرب،ط١،(تحقيق مصطفى أحمد النماس)،مطبعة المدني،القاهرة،١٩٧٨م.
- أبو حيان،أبو عبد الله أثير الدين محمد بن يوسف بن علي،(ت٧٤٥هـ).البحر المحيط،مكتبة ومطابع النصر الحديثة،الرياض،المملكة السعودية.
- ابن خالويه،أبو عبد الله الحسين بن أحمد،(ت٣٧٠هـ).إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم،منشورات دار الحكمة،دمشق.
- ابن خالويه،أبو عبد الله الحسين بن أحمد،(ت٣٧٠هـ).مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع،(عني بنشره برجستراسر)،المطبعة الرحمانية،مصر،١٩٣٤م.
- الخصري،محمد الدميّطي الشافعي،(ت١٢٨٧هـ).حاشية الخصري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك،مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده،مصر،١٣٥٩هـ—
- خضير،محمد أحمد،(٢٠٠٣م).قضايا المفعول به عند النحاة العرب.القاهرة:مطبعة محمد عبد الكريم حسان.

- الخليل الفراهيدي، أبو عبد الرحمن بن أحمد، (ت ١٧٥هـ). العين، (تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي)، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٣م.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، (ت ٢٧٥هـ). سنن أبي داود، (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد). دار الفكر.
- الدرریش، محي الدين، (١٩٨٨م). إعراب القرآن وبيانه. بيروت: دار ابن كثير للطباعة والنشر.
- الهميضي، أحمد بن عبد الغني، (ت ١١١٧هـ). اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، (رواه وصححه وعلق عليه علي محمد الضباع)، دار الندوة الجديدة ومطبعة عبد الحميد حنفي، مصر.
- ذوالرمة، غيلان بن عقبة العدوي، ديوان شعر ذي الرمة، (عني بتصحيحه وتنقيحه كارليل هنري هيس مكارتنى)، مطبعة الكلية، كمبريج، ١٩١٩م.
- الراجحي، شرف الدين (١٩٨٩م). المفعول به وأحكامه عند النحويين وشواهد في القرآن الكريم. (ط ١). الإسكندرية: دار المعارف الجامعية.
- الرازي، أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي، (ت ٦٠٦هـ). التفسير الكبير - مفاتيح الغيب - دار إحياء التراث العربي.
- الراوي، سوسن صادق خضر، (١٩٩٩م). الأدوات النحوية عند الكوفيين. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
- الرضي، نجم الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، (ت ٦٨٦هـ). شرح الكافية، (تصحيح وتعليق يوسف عمر)، جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٧٨م.
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، (ت ٣٨٤هـ). ثلاث رسائل في إعجاز القرآن (الرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني)، ط ٢، (تحقيق محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام)، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨م.
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، (ت ٣٨٤هـ). معاني الحروف، (حققه وعلق عليه عبد الفتاح اسماعيل شلبي)، دار نهضة مصر، القاهرة.
- الزبيدي، سعيد جاسم، (١٩٩٨م). مصطلحات ليست كوفية. (ط ١). عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

- الزجاج، أبو اسحاق ابراهيم بن السري، (ت ٣١١هـ). إعراب القرآن، ط ٣، (تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري)، دار الكتاب العربي.
- الزجاج، أبو اسحاق ابراهيم بن السري، (ت ٣١١هـ). معاني القرآن وإعرابه، (تحقيق عبد الجليل عبده جلي)، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، ١٩٧٣م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمان بن اسحق، (ت ٣٤٠هـ). الإيضاح في علل النحو، (تحقيق مازن المبارك)، مطبعة المدني، مصر، ١٩٥٩م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمان بن اسحق، (ت ٣٤٠هـ). الجمل في النحو، ط ١، (تحقيق علي توفيق الحمد)، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمان بن اسحق، (ت ٣٤٠هـ). حروف المعاني، ط ١، (حقيقه وقدّم له علي توفيق الحمد)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، (ت ٧٩٤هـ). البرهان في علوم القرآن، ط ١، (تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم)، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٥٧م.
- الزركلي، خير الدين، (١٩٥٥م). الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين. (ط ٣). مطبعة كوستانتينوماس وشركاه.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، (ت ٥٣٨هـ). أساس البلاغة، ط ٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز تحقيق التراث، مصر، ١٩٨٥م.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، (ت ٥٣٨هـ). الفائق في غريب الحديث، (تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم، وعلي محمد الجاوي)
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، (ت ٥٣٨هـ). الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٤م. وط ١، مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٧٢م.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، (ت ٥٣٨هـ). المفصل في علم العربية، (عني بنشره محمود توفيق الكبتي)، مطبعة حجازي، القاهرة.
- ابن الزمكاني، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم، (ت ٦٥١هـ). البرهان الكاشف عن اعجاز القرآن، (تحقيق خديجة الحديثي، وأحمد مطلوب)، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٤م.
- ابن الزمكاني، كمال عبد الواحد بن عبد الكريم، (ت ٦٥١هـ). التبيان في علم البيان المطع على إعجاز القرآن، ط ١، (تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي)، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٤م.

- زهير بن أبي سلمى، شرح ديوان زهير، (صنعه الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني ثعلب)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤م.
- الزيدي كاصد ياسر، (١٩٧٨م). الجرس والإيقاع في تعبير القرآن. مجلة آداب الرافدين، جامعة الموصل، (٩)، ٣٥١-٣٥٢ .
- الزيدي، محمد عبد الرسول سلمان ابراهيم، (١٩٩٧م). البحث النحوي في تهذيب اللغة. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
- السامرائي، ابراهيم، (١٩٨٧م). المدارس النحوية أسطورة وواقع. القاهرة: دار الفكر.
- السامرائي، فاضل صالح، (١٩٧٥م). أبو بركات الأنباري ودراسته النحوية. (ط١). بغداد: مطبعة دار الرسالة.
- السامرائي، فاضل صالح، (١٩٨٩م). التعبير القرآني. الموصل: دار الحكمة جامعة الموصل.
- السامرائي، فاضل صالح، (٢٠٠٠م). معاني النحو. (ط١). عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- سحيم، عبد بني الحساس، ديوان سحيم، (تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمني)، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩١م.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (ت٣١٦هـ). الأصول في النحو، ط٢، (تحقيق عبد الحسين الفتلي)، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٧م.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (ت٣١٦هـ). الموجز في النحو، (حققه وقدم له مصطفى الشويمي ابن سالم دامجي)، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٥م.
- سعد، محمد، (١٩٨٨م). حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه الإسكندرية: منشأ المعارف جلال حزي وشركاه.
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي، (ت٦٢٦هـ). مفتاح العلوم، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٣٧م.
- سلطان، منير، (١٩٨٨م). بلاغة الكلمة والجملة والجمل. الإسكندرية: مصر.

- سلمان، عدنان محمد، (١٩٩١م). التّوابع في كتاب سيبويه. بغداد: مطابع دار الحكمة للطباعة والنّشر.
- سلمان، عدنان محمد، (١٩٧٦م). السيوطي النّحوي (ط١). بغداد: دار الرسالة للطباعة.
- السمين، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف الحلبي، (ت١٧٥٦هـ). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ط١، (تحقيق وتعليق محمد معوض وقدم لها أحمد محمد صيرة)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت١٨٠هـ). الكتاب، ط٣، (تحقيق عبد السلام محمد هارون)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م. والمطبعة الأميرية الكبرى، بولاق، مصر.
- السيّد، عبد الرحمن، (١٩٦٨م). مدرسة البصرة النّحوية ونشأتها وتطورها. (ط١). القاهرة: دار المعارف.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان، (ت٣٦٨هـ). شرح السيرافي على كتاب سيبويه، (حققه وقدم له وعلق عليه رمضان عبد التّوابع ومحمود فهمي حجازي ومحمد هاشم عبد الدايم)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٦م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت٩١١هـ). الإتيقان في علوم القرآن، ط٣، مطبعة حجازي، القاهرة، ١٩٤١م، ط(١)، تحقيق وتعليق عصام فارس الحرستاني)، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٨م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت٩١١هـ). الأشباه والنظائر في النّحو، ط٢، حيدرآباد الدكن، الهند، ١٣٦٠هـ.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت٩١١هـ). الإقتراح في علم أصول النّحو، ط١، (تحقيق أحمد سليم الحمص، وأحمد محمد قاسم)، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٦م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت٩١١هـ). بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، ط١، ج١، (تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم)، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ١٩٦٤م، ط٢، ج٢، مطبعة دار الفكر، ١٩٧٩م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت٩١١هـ). حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، مطبعة الموسوعات، مصر، ١٣٢١هـ.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١هـ). شرح شواهد المغني، لجنة التراث العربي، حمدان وشركاه.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١هـ). المزهري في علوم اللغة وأنواعها، (تحقيق محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم)، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١هـ). معترك الأقران في إعجاز القرآن، (تحقيق محمد البجاوي)، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٧٠م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١هـ). همع الهوامع في شرح الجوامع، (تحقيق عبد العال سالم مكرم)، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٩م.
- الشاوي، يحيى المغربي الجزائري، (ت ١٠٩٦هـ). إرتقاء السيادة في علم أصول النحو، ط ١، (تحقيق عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي)، دار الأنبار مطبعة النواعير، الرمادي، ١٩٩٠م.
- ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، (ت ٥٤٢هـ). الأمالي الشجرية، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد، (ت ٦٤٥هـ). التوطئة، (دراسة وتحقيق يوسف المطوع)، دار التراث العربي، القاهرة، ١٩٧٣م.
- الشماخ، بن ضرار الذبياني، ديوان الشماخ، (حققه وشرحه صلاح الدين الهادي)، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨م.
- الشمري، مهدي صالح، (١٩٩٥م). الخلاف النحوي بين الكوفيين. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، العراق.
- الصبان، محمد بن علي الشافعي، (ت ١٢٠٦هـ). حاشية الصبان على شرح الأشموني، ط ١، (ضبطه وخرج شواهد إبراهيم شمس الدين)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- الصغير، محمد أحمد. (٢٠٠١م). الأدوات في كتب التفسير. (ط ١). دمشق: دار الفكر.
- الصفار، ابتسام مرهون، (١٩٦٧م). التعبيرات القرآنية والبيئة العربية في مشاهد القيامة. (ط ١). النجف الأشرف.
- ضيف، شوقي، (١٩٨٢م). تجديد النحو. دار المعارف.

- ضيف، شوقي، (١٩٨١م). المدارس النحوية. (ط٦). القاهرة: دار المعارف.
- الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسين، (٥٤٨هـ). مجمع البيان في تفسير القرآن، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦١م.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (ت٣١٠هـ). جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده مصر، ١٩٥٤م.
- طرفة، بن العبد، شرح ديوان طرفة، (قدم له وعلق على حواشيه سيف الدين الكاتب، وأحمد عصام الكاتب)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، (ت٤٦٠هـ). التبيان في تفسير القرآن، المطبعة العلمية، النجف، ١٩٥٧ م.
- أبو الطيب، عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، (ت٣٥١هـ). مراتب النحويين، (حققه وعلق عليه محمد أبي الفضل ابراهيم)، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٤م.
- عابنة، جعفر نايف، (١٩٨٤م). مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي. (ط١). عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.
- العباسي، محمود علي، (١٩٩١م). العلة النحوية عند ابن جني. مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، (٢)، ١٢، ١٤.
- بنت الشاطئ، عائشة عبد الرحمن، (١٩٦٩م). التفسير البياني للقرآن الكريم. (ط١). مصر: دار المعارف.
- أبو عبدة، معمر بن المثنى، (ت٢١٠هـ). مجاز القرآن، ط١، (عارضه بأصوله وعلق عليه محمد فؤاد سزكين)، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥٤م.
- العبيدي، صالح عبد الهادي كاظم موسى، (٢٠٠٠م). المصطلح النحوي في كتاب سيبويه دراسة تحليلية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، العراق.
- العدوان، عبد الوهاب محمد علي، (١٩٩٠م). الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية. (ط١). الموصل، مطبعة التعليم العالي.
- العزاوي، نعمة رحيم، (١٩٩٥م). في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، بغداد.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، بن محمد الاشيلي، (ت٦٦٩هـ). شرح جمل الزجاجي. (تحقيق صاحب أبو جناح)، دار الكتب، القاهرة، ١٩٨٠م.

- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي، (ت ٦٦٩هـ). ضرائر الشعر، ط ٢، (تحقيق السيد ابراهيم محمد)، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٢م.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي، (ت ٦٦٩هـ). المقرب، ط ١، (تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري)، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧١م.
- عطاء، دياب عبد الجواد، حروف المعاني وعلاقتها بالحكم الشرعي. القاهرة: دار المنار للنشر والتوزيع.
- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق الأندلسي، (٥٤١هـ). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط ١، (تحقيق عبد الله بن ابراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد ابراهيم)، مؤسسة دار العلوم، قطر، ١٩٨٩م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله الهمداني المصري، (ت ٧٦٩هـ). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (تحقيق محمد محي الدين عبد الواحد)، مطبعة دار السعادة، مصر، ١٩٦٤م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله الهمداني المصري، (ت ٧٦٩هـ). المساعد على تسهيل الفوائد، (تحقيق وتعليق محمد كامل بركات)، مطبعة دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠م.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، (ت ٦١٦هـ). إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ط ١، بيروت، ١٩٧٩م.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، (ت ٦١٦هـ). التبيان في إعراب القرآن، (تحقيق علي محمد البجاوي)، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٩٧٦م.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، (ت ٦١٦هـ). اللباب في علل البناء والإعراب، ط ١، (تحقيق غازي مختار طليمات)، دار الفكر المعاصر بيروت ودار الفكر دمشق، ١٩٩٥م.
- علي، بن أبي طالب، ديوان الإمام علي أمير المؤمنين وسيد البلغاء والمتكلمين عليه السلام، (جمع وترتيب العزيز الكرم)، المكتبة الثقافية، بيروت.

- ابن العماد، شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحيّ بن أحمد بن محمد الحنبلي، (ت ١٠٨٩هـ). **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ط ١، (دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- عميرة، خليل أحمد، **العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي**، عمان: جامعة اليرموك.
- عمر، أحمد مختار ومكرم عبد العال سالم، (١٩٨٣م). **معجم القراءات القرآنية**. (ط ١). الكويت: مطبوعات جامعة الكويت شركة المطبعة العصرية ومكتباتها.
- عنتره، ديوان عنتره بن شداد، ط ١، (شرح معانيه ومفرداته حمدو طماس)، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٣ م.
- عواد، محمد حسن، (١٩٨٢م). **تناوب حروف الجر**. (ط ١). عمان: دار الفرقان.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد زكريا، (ت ٣٩٥هـ). **الصحاح في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**، (حققه وقدم له مصطفى الشويمي)، مؤسسة بدران، بيروت، ١٩٦٣م.
- الفارسي، أبو علي، (ت ٣٧٧هـ). **الإيضاح العضدي**، ط ١، (حققه وقدم له حسن شانلي فرهود)، مطبعة دار التأليف، مصر، ١٩٦٩م.
- الفارسي، أبو علي، (ت ٣٧٧هـ). **الحجة في علل القراءات السبع**، (تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٣م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (ت ٢٠٧هـ). **معاني القرآن**، ط ٣، (تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م.
- ابن الفرات، ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم، (ت ٨٠٧هـ). **تاريخ ابن الفرات**، (حققه وضبط نصّه قسطنطين، ونجلاء عز الدين)، المطبعة الأمريكية، بيروت، ١٩٣٨ م.
- الفرزدق، ديوان الفرزدق، دار صادر، دار بيروت، بيروت، ١٩٦٠م.

- ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن محمد تقي الدين، (ت ٨٥١هـ). **طبقات الشافعية**، ط ١، (اعتنى بتصحيحه وعلّق عليه ورتّب فهرسه الحافظ عبد العليم خان)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، ١٩٧٨ م.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، (ت ٣٧٦هـ). **تأويل مشكل إعراب القرآن**، (شرح وتعليق السيد أحمد الصقر)، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- القرافي، شهاب الدين، (ت ٦٨٢هـ). **الاستغناء في أحكام الإستثناء**، (تحقيق طه محسن)، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٢ م.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، (ت ٦٧١هـ). **الجامع لأحكام القرآن**، ط ٣، دار الكاتب العربي، مصر، ١٩٦٤ م.
- القزويني جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر الخطيب، (ت ٧٣٩هـ). **الإيضاح في علوم البلاغة**، (شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي)، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٠ م.
- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، (ت ٦٤٦هـ). **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، (تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم)، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٣ م.
- قنبيي، حامد صادق، (١٩٨٤م). **المشاهد في القرآن الكريم دراسة تحليلية وصفية**. (ط ١). الزرقاء: الأردن.
- القوزي، عوض حمد، (١٩٨١م). **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري**. الرياض: شركة الطباعة السعودية.
- القيرواني، أبو علي الحسن بن رشيق، (ت ٤٥٦). **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**، ط ٤، (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد)، دار الجيل، بيروت، ١٩٧١ م.
- ابن قيس الرقيات، عبد الله، ديوان عبد الله بن قيس الرقيات، (تحقيق محمد يوسف نجم)، مطبعة دار صادر، بيروت، ١٩٥٨ م.
- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (ت ٤٣٨هـ). **مشكل إعراب القرآن**، (تحقيق حاتم صالح الضامن)، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٥ م.
- ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الجوزية الدمشقي، (ت ٧٥١هـ). **بدائع الفوائد**، دار الكتاب العربي، بيروت.

- ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الجوزية الدمشقي، (ت ٧٥١هـ). **التفسير القيم**، (جمعه المحقق أويس الندوي)، مطبعة السنة المحمدية، ١٩٤٩م.
- الكنغراوي، عبد القادر صدر الدين بن عبد الله، (ت ١٣٤٩هـ). **الموفي في النحو الكوفي**، (تحقيق محمد بهجت البيطار)، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق.
- لاشين، عبد الفتاح، **الفاصلة القرآنية**. القاهرة: مكتبة نهضة مصر.
- اللبدي، محمد سمير نجيب، (١٩٨٥م). **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**. (ط ١). بيروت: مؤسسة الفرقان.
- ابن ماجة، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، (ت ٢٧٥هـ). **سنن ابن ماجة** (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي)، دار الفكر، بيروت.
- المالقي، أحمد بن عبد النور، (ت ٧٠٢هـ). **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، (تحقيق أحمد محمد الخراط)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٥م.
- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، (ت ٦٧٢هـ). **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، (تحقيق محمد كامل بركات)، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مصر، ١٩٦٧م.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، (ت ٦٧٢هـ). **شرح التسهيل**، (تحقيق عبد الرحمن السيد)، مكتبة الأنجلو المصرية.
- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، (ت ٦٧٢هـ). **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، (تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- المبارك، مازن، (١٩٦٥م). **النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها**. (ط ١)، المكتبة الحديثة.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت ٢٨٥هـ). **الكامل**، ط ١، (حقيقه وعلق عليه ووضع هوامشه محمد أحمد الدالي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت ٢٨٥هـ). **ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد**، (تحقيق عبد العزيز الميمني)، القاهرة، ١٣٥٠هـ.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت ٢٨٥هـ). **المقتضب**، (تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة)، عالم الكتب، بيروت.

- المتنبي، أبو الطيب، ديوان أبي الطيب المتنبي، شرح أبي البقاء العكبري، المسمى بالتبنيان في شرح الديوان، (ضبطه وصحّحه ووضع فهارسه مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٣٦م.
- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، (ت ٣٢٤ هـ). السبعة في القراءات، (تحقيق شوقي ضيف)، دار المعارف، مصر، ١٩٨٠م.
- أبو محجن، الثقفى، ديوان أبي محجن الثقفى، ط١، (صنعه أبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، نشره وقدم له صلاح الدين المنجد)، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٧٠م.
- محسن، إبراهيم، (١٩٩٠م). الأدوات في التراث النحوي. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلب، حلب، سوريا.
- المخزومي، مهدي، (١٩٦٠م). الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه. بغداد.
- المخزومي، مهدي، (١٩٦٤م). في النحو العربي نقد وتوجيه. بيروت: منشورات المكتبة العصرية.
- المخزومي، مهدي، (١٩٩١م). مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. (ط٢). عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.
- المرادي، ابن أم قاسم بدر الدين أبو محمد بن اسحق، (ت ٧٤٩م). الجنى الداني في حروف المعاني، ط١، (تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل)، مطابع المكتبة العربية، حلب، ١٩٧٣م. و (تحقيق طه محسن)، مؤسسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٧٦م.
- المرتضى، علي بن الحسين الموسوي، (ت ٤٣٦ هـ). أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، ط١، (تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم)، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤م.
- مزبان، علي لازم، (١٩٨٧م). ظرف الزمان وصور استخدامه في القرآن الكريم. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، البصرة، العراق.
- مسلم، أبو الحسن بن الحجاج القشيري النيسابوري، (ت ٢٦١ هـ). صحيح مسلم، (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي) دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد القرطبي، (ت ٥٩٢هـ). الرد على النّحاة، (تحقيق شوقي ضيف)، مطابع لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٧م.
- مفتي، خديجة أحمد، (١٩٨٥م). نحو القراء الكوفيين. (ط ١). مكة: المكتبة الفيصلية.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، (ت ٧١١هـ). لسان العرب، دار صادر، بيروت.
- الموزعي، محمد بن علي بن ابراهيم بن الخطيب، (ت ٨٢٥هـ). مصابيح المغاني في حروف المعاني، ط ١، (دراسة وتحقيق عائض بن نافع بن ضيف الله العمري)، دار المنار، ١٩٩٣م.
- أبو موسى، محمد، (١٩٨٠). خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني. (ط ٢). القاهرة: دار التضامن.
- الموصلي عبد العزيز بن جمعة، (ت ٧٢٦هـ). شرح ألفية ابن معط، ط ١، (تحقيق ودراسة علي موسى الشوملي)، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٥م.
- الميّاخ، رسمية محمد، (١٩٦٧م). إسناد الفعل دراسة في النّحو العربي. (ط ١)، بغداد: مطبعة دار البصري.
- النّابغة الذبياني، ديوان النّابغة الذبياني، (تحقيق وشرح كرم البستاني)، دار صادر، بيروت، بيروت، ١٩٦٠م.
- ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن جمال الدين محمد بن مالك، (ت ٦٨٦هـ). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ط ١، (تحقيق باسل عيون السود) دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- النّابغة، عبد الجبار علوان، (١٩٧٦م). الشواهد والإستشهاد في النّحو. (ط ١) مطبعة الزهراء، بغداد .
- النّحاس، أبو جعفر أحمد بن سليمان، (ت ٣٣٨هـ). إعراب القرآن، ط ٢، (تحقيق زهير غازي زاهد)، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٥م. ومطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٩م.
- النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، (ت ٣٠٣هـ). السنن الكبرى، ط ١، (تحقيق عبد الغفار سليمان البغدادي، وسيد كسرور حسن)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩١م.

- النهاري، عبد الله أحمد حمزة، (١٩٧٣م). **الدرس الصرفي النحوي عند مكي بن أبي طالب**. رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
- الهروي، علي بن محمد النحوي، (ت ٤١٥هـ). **الأزھية في علم الحروف**، ط ٢، (تحقيق عبد المعين الملوحى)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٢م.
- ابن هشام، جمال الدين بن يوسف الأنصاري، (ت ٧٦١هـ). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ط ٥، (تحقيق محي الدين عبد الحميد)، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٩م.
- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف الانصاري، (ت ٧٦١هـ). **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، (تحقيق محي الدين عبد الحميد)، دار العلوم الحديثة، بيروت.
- ابن هشام جمال الدين عبد الله يوسف الانصاري، (ت ٧٦١هـ). **قطر الندى وبل الصدى**، (شرحه وعلق عليه محمد عبد المنعم خفاجي، وعبد العزيز شرف)، دار الكتاب، مصر، ١٩٩٢م.
- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري، (ت ٧٦١هـ). **مغني اللبيب عن كتب الأعراب**، (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد)، مطبعة المدني، القاهرة، وط ٣، (تحقيق مازن مبارك ومحمد علي حمد الله مراجعة سعيد الأفغاني)، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٢م.
- هلال، عبد الله الحسيني، (١٩٨٤م). **الفاعل المضارع في ضوء أساليب القرآن**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- الهيثمي، علي بن أبي بكر، (ت ٨٠٧هـ). **مجمع الزوائد**، دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت.
- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله، (ت ٦٢٦هـ). **معجم الأديباء المسمى بـ ارشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، مطبعة المأمون سلسلة الموسوعات العربية، ١٩٣٦م.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (ت ٦٤٣هـ). **شرح المفصل**، الطباعة المنيرية، مطبعة عالم الكتب، بيروت.
- يوسف، حسن عبد الجليل، (٢٠٠٣م). **تسهيل شرح ابن عقيل**. (ط ٢). القاهرة: مؤسسة المختار.

GRAMMATICAL RESARECH IN AL ZARKACHI BOOK(AL BORHAN)

By
Nacera Bounoi Abd El Kadher

Supervisor
Dr. Nihad AL Moussa

Abstract

This study investigates the grammatical topics in El-Zarkashi book "El-Burhan in science of Holly Quran". The objective is to go through El-Zarkashi book and to study his opinion on grammatical issues compared to other grammar ians.

This research also concentrates on El-Zarkashi attitude towards grammatical issues from Hearsay (acceptance by usage), measurement, Holly Quran, prose and poetry. The researcher's thoughts about certain grammar topics such as nouns, verbs, prepositions were also discussed and compared to other grammatical books.

The thesis has come up with a conclusion that El-Zarkashi illustrates his own opinions during discussing grammatical issues from Basrites and Kufics schools and during collecting grammar from Hearsay, measurement, Holly Quran, prose and poetry. Also we conclude that El-Zarkashi book can be considered as an important reference in grammar although it was categorized as a Holly Quran science book. He also didn't prefer one grammar group over others but he has his own way preferring the powerful opinion.